

الانتخابات الإسرائيلية

اليسار / العدد ١١١ / يوليو ١٩٩٩ / ربيع الأول ١٤٢٠ هـ / الثمن : ٥ جنيهات



الديمقراطية فى «المشمش»

الأقباط فى العصر العثمانى

الحريات النقابية ممنوعة بأمر الحكومة

اليسار الأمريكى والحرب

روسيا والبلقان

أوجلان .. والقضية الكردية

لا .. لقانون اغتيال الجمعيات الأهلية

الطريق الثالث .. تجديد الرأسمالية فى عصر العولمة



إهـــــداء ٢٠٠٨

الدكتور / محمد عبد القادر محمود

جمهورية مصر العربية

فى هذا العـدد

رئيس التحرير
حسين عبد الرازق
المستشارون
أحمد نبيل الهلالى
د. خليل حسن خليل
د. رفعت السعيد
صلاح عيسى
عادل غنيم
عبد الغفار شكر
محمد وفاء حجازى
محمود أمين العالم
شارك فى التأسيس:
د. فؤاد مرسى
عبد الغنى أبو العينين

اليسار : منبر ديمقراطى يصدر عن حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى فى اليوم الأول من كل شهر. تصدر فصليا مؤقتا.

ALYASSAR 1 KARIM EL DAWLA ST,TALAAT HARB SQ. CAIRO / EGYPT

الاشتراكات : لمدة سنة واحدة
مصر: ٢٠ جنيها للأفراد و٣٠ جنيها للهيئات
الوطن العربى : ٣٠ دولارا أمريكيا أو ما يعادلها.
العالم : ٦٠ دولار أمريكى أو مايعادلها.
ترسل القيمة بشيك مصرفى أو حوالة بريدية إلى إدارة المجلة.
الادارة والتحرير: ١ شارع كريم الدولة ميدان طلعت حرب - القاهرة
ت : ٥٧٥٩٠١١ - ٥٧٥٩١٥٢ - ٥٧٥٩٢٨١ - فاكس: ٥٧٨٦٢٩٨
FAX : ٥٧٨٦٢٩٨

ضغوط القراء

« يا ضمير الأمة .. ويا مشعل حرية الإنسان العربى .. يا صوت الكادحين .. يا يسار الفكر العربى . أيها الثوريون فى حزب التجمع .. أيها الماركسيون فى درة الشرق ، مصر العربية أيها المناضلون فى زمن التخاذل والتراجع .. أيها المبدئيون فى زمن القابض فيه على المبدأ كالقابض على الجمر.

استحلفكم بدماء **«جيفارا»** و**«لومبا»** و**«اللندى»** و**«نكروما»** و**«فهد»** و**«فرج الحلو»** . استحلفكم بذكرى« **ماركس»** و**«لينين»** و**«انجلز»** و**هوشى منه»** و**«جياب»** و**«خالد بكداش»** . استحلفكم بنضالات الشعوب ،وبآهات المعذبين فى الأرض.. أن لا تكتموا آخر صوت يسارى آخر صوت يسارى حر يصل إلينا . لا توقفوا« اليسار» . دعوها تصرخ حتى يسمع كلماتها من به صمم.

ثم أنتم يا أساتذتنا المناضلون الثوريون الأفاضل- مع كل احترامى لكم- لا تمتلكون الحق فى إيقاف مجلة**«اليسار»** ..لأن اليسار ليست صوت **محمود أمين العالم وفريدة النقاش ونبيل الهلالى وحسين عبد الرازق** .. لا .. بل هى صوت جميع الماركسيين العرب . وستبقى **«اليسار»** تصرخ لتوقظ النيام وتقول..

يـــا شـعـوب الأرض انـتـفضـى
واقض على المرض من الجذور
الاضطهاد والرأسمال لابد منقرض
والاشـتـراكية عنـوان الـصـبـاح..

أنا شيوعى ماركسى اسمى **نهيد الخطيب** من فلسطين .. أدرس فى **«جامعة النجاح»** الوطنية سنة ثالثة كلية الهندسة فرع هندسة مدنية ، عمرى ٢٢ سنة ، أقرأ دائما مجلتكم اليسار، منذ أن تعرفت على هذه المجلة وأنا متعلق بها.

قرأت فى عدد اليسار **«١٠٦»** أن المجلة تعانى من أزمة مالية فائقة قد تودى بحياتها . وكم راعنى هذا الخبر . وأنا مستعد أن أفدى «اليسار» بالغالى والنفيس. وكنت أود أن أرسل لكم مبلغاً من المال لدعم اليسار ، ولكنى وددت التأكد من أن الرسائل تصل إليكم . وها أنا أشد إليكم هذه الرسالة وأريدكم مراسلتى على عنوانى فى آخر هذه الرسالة.

تحياتى الخاصة إلى شيخ الماركسيين العرب **محمود أمين العالم** ،**وإلى خالد محيى الدين** وإلى رمز النضال النسوى العربى **فريدة النقاش.**

نهيد الخطيب

هذه واحدة من رسائل عديدة وصلتنا فى الشهرين الأخيرين بعد أن صدر عدد أبريل من اليسار وأضطررنا للتوقف.

ورغم أن الأزمة المالية ما زالت مستمرة فقد جمعنا من بعضنا البعض ومن عدد محدود من الاصدقاء القريبين تكلفة هذا العدد استجابة لضغوط القراء والاصدقاء ، واتخذنا قراراً بالصدور فعليا (أربع مرات فى العام- يناير - أبريل - يوليو- أكتوبر) ،وهو قرار يصعب تنفيذه ما لم تحل المشكلة المالية . فهل نأمل أن يسارع القراء والاصدقاء فى التبرع لليسار؟!.

اليسار



الديمقراطية فى المشمش

حسين عبد الرازق

وجه الرئيس حسنى مبارك لطمة قاسية لكل الذين راهنوا على أن مصر ستشهد فى بداية فترة حكمه الرابعة انفراجة ديمقراطية وبداية إصلاح سياسى ودستورى.

وكانت الساحة السياسية المصرية قد عاشت في الأشهر القليلة الماضية فى ظل وهم كبير ، روجه بعض المسئولين فى الحكم وصدوره إلى بعض قيادات أحزاب المعارضة .وجوهر هذا «الوهم» أن الرئيس مبارك ينوى إجراء تغييرات أساسية تتناول بصفة خاصة إلغاء نظام الاستفتاء على الرئاسة وتحويله إلى نظام الانتخاب بين أكثر من مرشح، والسير على طريق التحول الديمقراطى «تدريجيا».

ويبدو أن بعض الأحزاب ابتلعت الطعم بدرجة أو أخرى ، وبصفة عامة فقد عبرت أحزاب المعارضة الرئيسية سواء التى قالت «نعم» أو «التى «امتنعت» عن التصويت ، أو التى التزمت بفضيلة الصمت عن ثقتها -أو أملها- فى أن يقدم الرئيس على هذه الخطة الضرورية التى تأخرت كثيرا.

واختار الرئيس حسنى مبارك بدء زيارته للولايات المتحدة الأمريكية بإعلان فساد هذا الرهان، وأن الأمر ليس أكثر من همس كاذب صدقه الراغبون فى تصديقه.

قال الرئيس لصحيفة «واشنطون بوست» الأمريكية أنه لا توجد لديه خطط لاجراء إصلاحات جذرية فى الوقت الحالى . وأشار الرئيس إلى أن البلاد ليست مهيأة اقتصاديا أو اجتماعيا لانتخاب رئيس الجمهورية عن طريق الاقتراع المباشر .وأضاف أن تهديد الجماعات المتطرفة لا يزال كبيرا.. بما يمنع اجراء تغيير سريع ، وأن «الاقدام على هذا التغيير فى الوقت الراهن يمكن أن يؤدى إلى بعض عدم الاستقرار» وأن التغيير يحتاج إلى وضع يكون كل شئ فيه هادئا ، ويكون الجميع فيه راضين قدر المستطاع .. ولا تكون فيه جماعات ارهابية.

والأسباب التى استند إليها الرئيس فى رفضه لاى تحول ديمقراطى فى مصر ، تقود إلى استمرار الدولة البوليسية القائمة فى مصر إلى ما لا نهاية ، واستحالة تحقيق الديمقراطية فى الأفق المنظور ، وبالتالى استمرار السلطة القائمة فى انتهاك حقوق الإنسان والحريات العامة ،واغتصاب أقلية (حزب الرئيس) للحكم بالتزوير ،وفرض وصايتها على الشعب المصرى.

فالاستناد إلى استمرار تهديد الجماعات المتطرفة والارهاب ،ليس أكثر من حجة واهية لرفض أى قدر من الديمقراطية .فبصرف النظر عن أن الحكم يعلن طوال العام الماضى أن الارهاب قد تم القضاء عليه وتفكيك بنيته ،فإن الزعم بأن خطر الارهاب والعنف ما زال قائما بعد ١٨ عاما من حكم الطوارئ وتقييد الحريات واستخدام الحكم للعنف فى التصدى لهذه الجماعات دون التزام بقانون أو دستور ، ليس له إلا معنى واحد هو فشل هذه السياسية ، وأن غياب الديمقراطية كان - وما زال -أحد أسباب استمرار هذه الظاهرة المدمرة . لقد رفض الحكم كل الآراء والابحاث والدراسات والمواقف التى اعلنتها الاحزاب السياسية ومراكز البحوث، بل وتقارير مجلس الشورى ومجلس الشعب ،



الرئيس مبارك

التي أجمعت على وجود أسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية هي التي أدت إلى بروز وتصاعد الارهاب المتستر بالدين خلال الثمانينات والتسعينات ، وفي مقدمة هذه الأسباب غياب الديمقراطية ،ولجوء الدولة إلى ممارسة إرهاب مضاد لارهاب هذه الجماعات، أصاب المجتمع كله وأدى في مرحلة معينة إلى تعاطف بعض قطاعات المجتمع مع إرهاب الجماعات أو تبريرها لعنفها. وعندما يثبت فشل هذه السياسات ، التي اعتمدت الأمن وحده والعنف وانتهاك القانون والدستور ، ويعلن رئيس الجمهورية من العاصمة الأمريكية أن الارهاب ما زال يشكل خطراً على المجتمع، فالحل لا يمكن أن يكون في استمرار هذه السياسات ، بل في تغييرها جذريا . أي في انتهاج طريق الديمقراطية واحترام الحريات العامة وحقوق الإنسان.

والخوف من التغيير الديمقراطي حتى لا يتهدد الاستقرار القائم ،معناه أن هذا الاستقرار ليس استقرارا حقيقيا ، وإنما هو استقرار ظاهرى فقط مفروض بالقوة والعنف، وان تحت السطح هناك غليان لابد أن ينفجر فجأة ما لم تسارع بإجراء تغييرات حقيقية وشق طرق صحيحة للتعبير والحركة المنظمة تضمن أن يتحقق التغيير بطرق سلمية وفي هدوء ، وليس في انتفاضات وانفجارات تلقائية يمكن أن تدمر كل شئ.

أما حجة أن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لا تتيح الفرصة للتغيير الديمقراطي، وأنه لابد من الانتظار إلى وضع يكون كل شئ فيه هادئا والجميع راضين.. فهي حجة ضدهم وليس لصالحهم.

لقد صدعوا رؤوسنا منذ بدأت حملة المبايعة في يوليو من العام الماضي وحتى الآن بالانجازات الهائلة التي تحققت خلال ١٨ عاما على يد الرئيس مبارك. وانهالوا علينا بالارقام والبيانات التي تؤكد أن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية تتقدم بصورة مذهلة إلى حد أن متوسط الدخل الفردي ارتفع من ٨٧ دولاراً سنويا إلى ١٢٠٠ دولار في عامين(!)، ودعموا ادعاءاتهم بتقارير اقتصادية من هيئات «عالمية» ،واتهموا كل من تحدث عن الفقر الذي يمسك بتلابيب ٤٨٪ من الشعب المصري ،وعن الأرقام الفعلية للتنمية و.. و.. بأنهم مشككون ويسعون للاثارة وكذابون .. إلخ.

واليوم يعلقون تحقيق تغيير ديمقراطي بتحقيق ما يدعون أنه تحقق بالفعل . أي أنهم يعترفون بأن كذبو وضللوا وحاولوا خداع المواطنين ، وأن الحقيقة هي ما قاله المعارضون.

وهنا لابد أن نسألهم وبكل وضوح ..من الذي أعطاكم الحق أن تفرضوا وصايتكم على الشعب المصري ، وتعاملوه باعتباره قاصرا ، فتقررون أن يسلم قياده لكم إلى الأبد لتنفذوا السياسات التي ترون أنها في صالحه ثم تقررون أنه قد شب عن الطوق وأن من حقه وقتها فقط أن يختار حكامه بنفسه؟!.

وما الذي يضمن أن هذه السياسات المفروضة علينا طوال ١٨ عاما ،بل منذ بدء سياسة الانفتاح عام ١٩٧٤ أي منذ ربع قرن ، بكل نتائجها السلبية يمكن أن تحقق نتائج أخرى غير التي نعاني منها اليوم - سواء تمثلت في البطالة أو الفقر واختلال في توزيع الدخل أو الفساد ؟!.

إن تصريح الرئيس ليس له إلا معنى واحد . أن الحالمين بالديمقراطية وبالخروج من النفق المظلم الذي حشرنا فيه ، لن يروا حلمهم إلا في المشمش. وأن حكامنا جاثمون على صدورنا إلى الأبد، ويعتبرون أنفسهم مبعوثي العناية الالهية لإنقاذنا وقيادتنا إلى بر الأمان حيث إننا لا نعرف مصلحتنا ولا نقدر على التمييز بين الطيب والخبيث.

باختصار انهم مثل غيرهم من الحكام الذين لايتمسكون بالسلطة ولا يقبلون بتداولها والخضوع لرأي الشعب.

فهل يقبل المصريون وأحزابهم وقواهم الديمقراطية بالديمقراطية هذا النوع من التسلط والتحكم ؟!.



قانون العمل الموحد .. يؤسس لسلطة رأس المال

حيادية الدولة مزعومة والتحيز لرجال الأعمال واضح

حرمان العمال من حقوقهم ومنح صاحب العمل حرية التعامل معهم!!

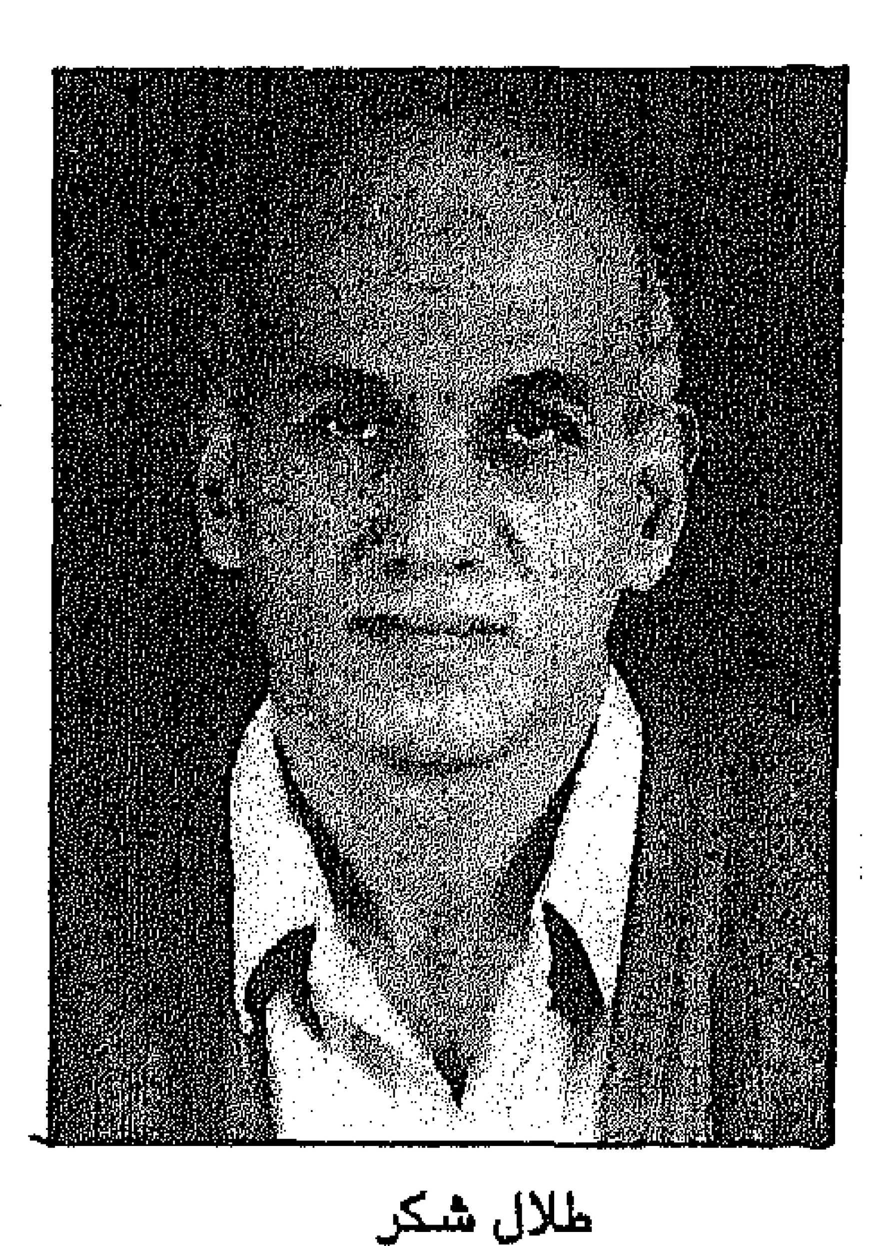
«على الطبقة العاملة أن تلقى بأحمال الماضى من على عاتقها وأن تتقن بسرعة أساليب جديدة للنضال» .حقيقة تؤكدها الممارسات الحكومية الأخيرة.. فمع تطبيق برامج الخصخصة تعهدت الحكومة لصندوق النقد الدولي بالتخلص من نسبة ٦٥٪ من العاملين بالقطاع العام وهو ما يعنى تشريد وتسريح أكثر من ٧٠٠ ألف عامل على مذبح الخصخصة .. وبالطبع لم تكن هذه هى أولى الخطوات في فتح الطريق أمام توطيد دعائم الرأسمالية الجديدة فى مصر ولكنها كانت البداية الحقيقية للتخلص من العمال أو سلبهم حقوقهم ولو حتى بفرض قوانين جديدة أو تغيير القوانين السائدة.

تحقيق خالد البلشى

القيادات العمالية الحقيقية ترفض قانون العمل الموحد



محمد عبد العزيز شعبان


طلال شكر


حمدى حسين

وفى ظل تبنى الحكومة لسياسات **الخصخصة والاصلاح الاقتصادى** والتى وضعت مصالح المستثمرين همها الأول نجحت ضغوط المؤسسات الاقتصادية الدولية ورجال الأعمال **في الخروج بمشروع قانون العمل الموحد مهدراً لحقوق أكثر من ١٥ مليون عامل وضاربا عرض الحائط بضمانات العمل والحقوق النقابية** ،فى الوقت الذى أطلق فيه حرية رجال الأعمال ولم يضع قيوداً علي سلطتهم تجاه العمال .. والأكثر من ذلك أن الحكومة أهدرت في المشروع الجديد الحقوق التي اكتسبها العمال بعرقهم ودمائهم بل وأفقدتهم كل حماية قانونية كانت القوانين القديمة- رغم قصورها- تكفلها لهم.

وفي الوقت الذى علا فيه صوت الحكومة واتحاد عمالها متشدقاً بالحرص علي مصالح العمال بدا واضحا من كل خطواتها بدءا من القانون ٢٠٣ لسنة ٩١ أنها تتحرك في اتجاه واحد وهو التمهيد لسلطة رأس المال وفتح الباب أمامه للتلاعب بمصير كل العمال بما فيهم عمال القطاع العام الجارى تصفيته -وكذلك عمال المدن الجديدة والذين يفتقدون حتى الآن أي مقومات تنظمهم للتفاوض مع الرأسمالية الجديدة بكل توحشها فسعت لسلب ما تبقى لديهم أو المنتظر منهم بعد تطور تجربتهم ومهدت لارساء قانون جديد للعمل لينال من كل اسلحتهم حتى ولو كانت في طور التكوين.

والأكيد -ورغم تراجع الحكومة عن مناقشة القانون فى الدورة الأخيرة لمجلس الشعب.. ورغم ما أكدته الكثير من الأقاويل من أن الدافع وراء تأجيله هو الخوف من حدوث اضطرابات عمالية كبيرة فى موسم الاستعداد للانتخابات الرئاسية الجديدة ،خصوصاً وأن صوت نضالات الطبقة العاملة خلال العام السابق بدءا من تحرك عمال **شركة النصر** فى حلوان ومروراً بإضراب شركة النقل والهندسة بالاسكندرية **ثم إضراب الطيارين وعمال البنك المركزى وليس انتهاءا بتحرك عاملات شركة النيل للملابس** والذى جاء عشية يوم المرأة العالمى فى ٨ مارس الماضى- وبين هذه الاضرابات الكثير من التحركات العمالية الأخرى التى شغلت كل شهور العام الماضى- لتؤكد ان صوت نضالات الطبقة العاملة قد علا ليغطى على كل الأحداث الأخرى ويؤكد وجود حركة عمالية صاعدة. نعود ونقول أن الأكيد أن الهم الأول للحكومة فى تمريرها لقانون العمل الجديدبات التمهيد لسلطة رأس المال حتى ولو كان ذلك بالقضاء علي مصالح العمال ومكتسباتهم وهو ما أكدته تصريحات المسئولين المصريين بدءاً من رئيس الجمهورية وحتى أصغر مسئول داخل الحكومة.

ففى تصريح للسيد **أحمد العماوى** وزير القوى العاملة أعلن أن الرئيس حسنى مبارك أصدر توجيهاته بسرعة مناقشة المشروع فى مجلس الشعب لاقراره -كان ذلك قبل علو نبرة التحركات العمالية والخوف من تهديدها للاستقرار فى موسم الاستعداد لاستفتاء الرئاسية فى حالة تمرير القانون- وطبقا لتصريحات العماوى فقد أكد الرئيس ضرورة فض المنازعات بين العمال وأصحاب الأعمال وتشجيع القطاع الخاص على زيادة استثماراته وباقامة مشروعات جديدة!! .

ولا تعليق..

بعد تأكيدات الرئيس جاءت تصريحات **د. أحمد حسن البرعى** الخبير المشرف على صياغة مشروع قانون العمل الموحد فى ندوة كانت مخصصة لمناقشة المشروع لتؤكد على انحياز المشروع لفئة معينة- هى بالطبع فئة رجال الأعمال- حينما أعلن أن «لجنة صياغة المشروع كانت مجرد آذان تسمع وعيون ترى لأفكار الآخرين وهى تنفذ عملها وأن المشروع جاء انعكاسا لعلاقات القوى بالمجتمع .» وفى تصريح آخر أوضح البرعى ما يقصده بعلاقات القوى فى المجتمع حينما أعلن أن « أى تشريع جديد للعمال يجب ألا يتضمن أي مزايا جديدة للعمال ، نظرا للازمة الطاحنة التى تمر بها البلاد! . «ويبدو أن البرعى قد نسى أن يؤكد على وجوب نزع المكتسبات القديمة ولكنه حرص على تنفيذه أثناء صياغة المشروع.

وبناء على ما سبق خرج مشروع قانون العمل الموحد متضمنا قنابل ومتفجرات أقلها كفيل بتدمير الكثير من الحقوق التى اكتسبها العمال فى العمل ولا لحقهم فى الاجازات ولا الحوافز ولا حتى المرتبات مصسونة فى ظل المشروع الجديد والاخطر من ذلك أنه لا ضمانة لحق العمل نفسه فى ظله بل أن السلاح الذى يحمى العمال على مدار السنوات الماضية فلا ضمان فيه لبقاء العمال ظاهرتا وهو الاضراب أصبح مجرد كلمة ليس من السهل تطبيقها أن لم يكن ذلك مستحيلا.

لقد جاء المشروع الجديد ليمنح صاحب العمل كل الحرية فى التعامل مع العمال فى حين حرم العمال من جميع حقوقهم وضمانتهم فى مواجهة صاحب العمل

ما يحدث عودة للماضى وإهدار للمزايا التى حصل عليها العمال بنضالهم

تقنين العقد المحدد المدة وإباحة فصل العمال

وليكون بذلك الخطوة الأخيرة على طريق النيل من المكتسبات العمالية وإرساء أوضاع جديدة لا حقوق للعمال فى ظلها والتى ظهرت واضحة فى ظل إصرار الحكومة على التراجع بالتشريعات العمالية للخلف بدءا من القانون ٢٠٣ لسنة٩١ فبالرغم من كونه تشريع اقتصادى إلا أنه تضمن أربع مواد تتعلق بعلاقات العمل وتعود به للخلف وهو ما سيتضح فيما بعد ، ثم تلا ذلك صدور القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ والمعروف بقانون ضمانات حوافز الاستثمار والذى صدر فى غفلة من الزمن ليؤكد على نفس السياق وهو سياق التشريع للخلف أو التراجع التشريعى.

وفى نفس الوقت بدأت الحكومة فى فرض هذه الأوضاع الجديدة على الواقع العمالى فاعطت لادارات الشركات والمصانع كل الصلاحيات التى تمكنها من الضغط على العمال واقتطاع الكثير من المميزات التى كانت ممنوحة لهم كالعلاج والمواصلات وبدل الوجبات ووصل الأمر إلى الفصل من الشركات أو النقل إلى أماكن نائية وهو ما توسعت الادارات فى استخدامه فى حالات السخط العمالى ..ومع التوسع فى تطبيق سياسات التكييف الهيكلى بدأت الحكومة فى الاستغناء عن كثير من عمال القطاع العام من خلال المعاش المبكر وتغاضت عما يحدث للعمال فى المدن الجديدة . من فصل تعسفى والتوقيع على استمارة «٦» قبل التعاقد أو التوقيع على شيكات على بياض أو بمبالغ كبيرة حتى يسهل السيطرة عليهم و غيرها الكثير من الأوضاع اللإنسانية والتى فتحت الباب لأن يصبح العقد المؤقت هو السائد فى تعاقدات العمال وأصحاب الأعمال وهو ما جاءت المادة «٢ بند د» فى القانون الجديد لتقنينه حينما جعلت العمل المؤقت عملاً يدخل بطبيعته فيما يزاوله صاحب العمل من نشاط .

وكل ذلك يحدث فى ظل تنظيم نقابى ضعيف خاضع للسيطرة الحكومية الخاضعة بدورها لنفوذ رجال الأعمال ومؤسساتهم ..وفى ظل نقابات خاضعة توافق على الخصخة والاطاحة بابسط حقوق العمال .. نقابات لم نسمع فى يوم أنها ساندت إضرابا أو تحركاً عمالياً بل كانت أول من يسارع بإدانته .. نقابات غير عابئة بوجود قطاعات واسعة من الطبقة العاملة غير منظمة على الرغم من أن اعدادها تتسع بالخصخصة والتوسع فى إنشاء المدن الجديدة دون أن تسمع عن أى جهد ولو بسيط لاستيعاب هذه العمالة الضخمة والمتزايدة حتى داخل التنظيم النقابى السلطوى الموجود ، ولذلك كان طبيعيا أن تبارك قيادات هذه النقابات مشروع القانون الجديد الذى يسمح بطرد العمال دون قيد أو شرط.

ولكن المثير فى الأمر والغريب بل لعله المأساة الحقيقية هو الضجيج الأجوف والتقييم الذى مارسته الحكومة واتحاد عمالها -ممثل العمال !! -لتضليل العمال تبريراً لرأيهم على المطالبة بصدور القانون والاعراب عن قلقهم من عدم عرضه على مجلس الشعب ليعلن **السيد راشد** ممثل العمال بأن «من مزايا القانون الجديد التوازن فى العلاقة بين العمال وأصحاب الأعمال «متجاهلا كل ما فى القانون من انتقاص واهدار لحقوق العمال ومعللا ذلك فى بعض الأوقات بتشجيع الاستثمار **متناسياً أنه ممثل للعمال وليس ممثلا لقوى رجال الأعمال أو لأصحاب المصالح التابعين لهم داخل الحكومة.**

وكان الموقف الاغرب هو موقف بعض القيادات العمالية المحسوبة على اليسار والتى أعلنت موافقتها هى الأخرى على صياغة مشروع قانون العمل الموحد.. فعندما ذهبت لاستطلع رأى «**عبد الرحمن خير**». عن القانون اعطانى درساً فى البداية وكان الحديث تليفونيا- عن عجز المطالبين بعدم عرض المشروع وتغييره وضيق افقهم ووصف موقفهم بانه مضاد لمصالح العمال واتهمهم بانهم لا يمثلون العمال حقيقة» -وهو الاتهام الذى دأب رموز اتحاد العمال على وصفهم به- واعترض على الحديث معى إذا كنت سأستطلع رأى أيا من أعضاء دار الخدمات النقابية ، لانهم ليسوا ممثلين حقيقيين للعمال . وطالبنى اذا اردت رأيه أن لا أضع رأى أياً منهم فى مواجهته وأن استطلع رأى النقابيين الحقيقيين فوعدته بذلك وطلبت منه حتى ان يكتب هذا الرأى أو يعلنه لى فى مقابلة فوافق ثم تركنى وسافر للاسكندرية.

وفى ظل هذا الوضع كان لابد من العودة للنقابيين- الحقيقيين بجد- وأعضاء النقابات العمالية المهتمين بشئون العمال لنسألهم عن رأيهم فى القانون وموقف اتحاد العمال وبعض النقابات العمالية العامة منه خصوصاً وأن أمامنا وقتاً كافياً لتدارس الموقف من جديد حتى الدورة القادمة من مجلس الشعب عقب استفتاء الرئاسة القادم وحتى لا تتكرر مأساة القانون «٢٠٣» الخاص بقطاع الأعمال والذى اهدر الكثير من الحقوق العمالة ورغم ذلك نجحت الحكومة فى تمريره وأفلت النقابيون الذين ساهموا فى اخراجه من وراء ظهر الجماهير العمالية .. فهل سيصمت العمال ثانية حتى تتكرر نفس الجريمة ويمرر القانون الجديد؟.

ملحوظة: لم استعن برأى أى من أعضاء مجلس ادارة دار الخدمات النقابية الغير نقابيين أو بالتحديد الذين لم يصبحوا أعضاء فى مجالس ادارات النقابات سواء فرعية أو عامة وكذلك لم أستعن بورقة الدار ضد مشروع قانون العمل الموحد أو اسهاماتهم القيمة حول المشروع حتى« لا يزعل» منى عم «عبد الرحمن خير» خصوصا وأن آراء النقابيين

الذين تحدثوا كانت كافية..

يقول **مصطفى عبد الغفار** أمين اللجنة النقابية بشركة مصر حلوان للغزل والنسيج «ان الراصد للتشريع العمالي فى مصر فى الخمسة عشر سنة الأخيرة سيجد تراجعاً تشريعيا فى علاقات العمل يرجع بها لما قبل الثورة الصناعية فى حين أن عمال القطاعين العام والخاصة كانوا يطالبون بتطوير القوانين بدلاً من الرجوع بها للخلف.

والتشريع للخلف بدأ بالقانون ٢٠٣ لسنة ٩١ -طبقا لما يراه مصطفى عبد الغفار- فبرغم انه تشريع اقتصادي ولكنه تضمن أربع مواد تتعلق بعلاقات العمل وتعود بها للخلف فالغى القانون ٤٨ لسنة ٧٨ وحرم عمال القطاع العام من اللجوء للمحاكم التأديبية للتظلم فى قرارات الفصل والجزاءات التأديبية وبعد أن كانت هذه المحاكم تعطى الزام بالعودة فإن المحاكم الابتدائية لا تلزم بالعودة إلا إذا كان الفصل بسبب مشاكل نقابية كما أن القانون ٢٠٣ قد فتت الوحدة المطلبية للحركة النقابية على مستوى الصنعة الواحدة بان نص فى مادتيه «٤٢، ٤٣» على أن تقوم كل شركة بعمل لائحة منفصلة عن الشركات الأخرى من ذات التصنيف النقابي أو النشاط الصناعي.

وكانت الخطوة الثانية فى عملية التراجع التشريعي -فى رأى **مصطفى عبد الغفار**- هى صدور القانون رقم ٨ لسنة٩٧ والذى صدر فى غفله من الزمن والمعروف بقانون ضمانات وحوافز الاستثمار حيث حرمت المواد ١٤، ١٥، ٣٦، ٤٣ منه العاملين فى المنشآت الخاضعة لقانون الاستثمار بالمناطق الجديدة وحتى وحدات أو أقسام التأجير التمويلى فى وحدات القطاع العام برمته من تطبيق الفصل الخامس من الباب الثالث من القانون ١٣٧ والذى يتضمن المواد من ٥٣ حتى ٧١ بشأن واجبات العمال وتأديبهم والتى تتكلم عن أنه لا يجوز فصل العامل إلا إذا ارتكب خطاء جسيما ولا يجوز جزاء العمل بأكثر من ٥ سنوات وأن العامل لا يفصل إلا عندما يعرض على اللجنة الثلاثية.

كما كان يتضمن عدداً من الضمانات الخاصة بالنقابيين ومنها أن النقابى لا يقع عليه جزاءات إلا من المحكمة التأديبية.

كما حرم هذا القانون العمال من انتخاب ممثليهم فى مجالس ادارات الشركات. والدولة بهذا القانون كانت تقدم للمستثمرين اعفاءات ضريبية وجمركية وقدمت مع هذه الاعفاءات العامل على طبق من ذهب للمستثمرين.

ويضيف مصطفى عبد الغفار أن مشروع قانون العمل الموحد يأتى فى سياق عملية التشريع للخلف فهو خطوة تشريعية للخلف فى إطار كل هذه المنظومة تحت مبرر ما يسمى بالحرية الاقتصادية والتكيف الهيكلى والارتباط بالمؤسسات الدولية .وأخطر ما فى المشروع أنه حدد عقد العمل بمده فى ظل سوق عمل غير منضبط

رئيس الجمهورية طالب بسرعة إصداره. وتم تأجيله خوفا على الاستقرار فى موسم الاستفتاء

الرئيس مبارك

يعج ثلاثة ملايين عاطل والسؤال الذى يجب أن نطرحه هنا من هو القادر على إملاء شروطه فى ظل هذه الظروف هل هم العمال أم رجال الأعمال الذين يملكون المصانع والرشاوى ويمتلكون بعضهم البعض عن طريق مالهم من منظمات تنظم لهم طرق عملهم . ولذلك فانا أعتقد أن مشروع قانون العمل الموحد هو أكبر مقتل للحركة العمالية ففى ظله لن يكون هناك عمال فالعامل لن يستمر فى عمله كثيراً .

والأكثر من ذلك أن هذا القانون يأتى فى ظل واقع نقابى متردى يواصل مصطفى عبد الغفار كلامه حيث أن القانون ١٢ لسنة ٩٦ جاء ليورث النقابات لعدد من الذين انتهت مدة خدمتهم فى ظل واقع عمالى واقتصادى سئ فسوق العمل ممتلئ بعمال المعاش المبكر والذين اصبحوا يزاحمون العمال الجدد مما فرض على كليهما شروطا قاسية لنسمع عن عقد العمل الفردى وحرية التعاقد وعن أن العمال فى الشركات الجديدة يوقعون شيكات على بياض وعلى استمارة ٦.

كل هذا يحدث قبل صدور هذا التشريع فما بالنا بما سيحدث بعده وخصوصا وأن المشروع قد انقض فيه على الكثير من المكتسبات العمالية فاعتدى على اللجنة الثلاثية وحولها إلى لجنة خماسية تعمل كمحكمة أول درجة كما أن المشروع لا يعطى العامل أكثر من ثلاثة شهور أجر فى حالة فصله بل أن المادة ٢٠٣ من مشروع القانون قد اعطت لصاحب العمل الحق فى تخفيض أجر العامل إلى الحد الأدنى لمبررات اقتصادية.

هذا غير ما فى المشروع حول الحريات العمالية والاضراب حيث وضع المشرع مدة تصل إلى ١٨٣ يوم تحت بند تنظيم الاضراب بل ووضع شروط للانعقاد الاضراب يكون تحقيق الاضراب معها مستحيلا هذا بعد ما كانت الحركة النقابية تطالب بتقنين الاضراب وبعد ما صدرت احكام بالبراءة فى كثير من القضايا العمالية التى تدور حول الاضراب مثل قضايا اضراب عمال السكة الحديد والمحلة وغيرهما.

كما أن الغرامة المنصوص عليها فى باب السلامة والصحة المدنية بالقانون فى حالة مخالفة المستثمر لاحكامه تعد صغيرة جدا .

الادهى من ذلك -كما يقول مصطفى عبد الغفار -هو اعتداء مشروع القانون على حقوق المرأة العاملة لينزل باجازة الوضع إلى مرتين فقط بعد أن كانت ثلاث مرات ولا يسمح لها بالحصول عليها إلا بعد عشرة شهور من التحاقها بالعمل.

ويتساءل عبد الغفار عن الحكمة فى هذه الشهور العشرة فمدة الحمل تتراوح بين سبعة أو تسعة شهور ويقول أم أن ذلك عودة بالعملية حتى يكون لصاحب العمل الحق فى الليلة الأولى من جديد . ويواصل كلامه ويقول .. نحن تحتاج لتشريع عمالى جديد يكون إنسانيا واجتماعيا ومصرياً فالتشريع الجديد لم يراع الجانب الاجتماعى لدينا ففى مصر خمسة ملايين معاق كان القطاع العام يستوعب نسبة كبيرة منهم حيث كانت كل مؤسسه ملتزمة بتعيين ٥٪ من العاملين بها من المعاقين فاين سيذهب هؤلاء فى ظل القانون الجديد.. إن التشريع الجديد بكرس لسوق العمل الاسود خصوصا فى ظل وجود أكثر

من ثلاثة ملايين عاطل فى سوق العمل حاليا..

وفى نهاية حديثه يرد مصطفى عبد الغفار على بعض الذين يروجون للمشروع الجديد مدعين أن المادة الثالثة تحفظ للعمال الموجودين حقوقهم ويقول أنا أسألهم عن رأيهم فى المادة السادسة والتى تنص على أن اللوائح والنظم توضع في حدود هذا القانون فى خلال ستين يوما .. أى أن عملية حفظ الحقوق لن تتعدى هذه المدة..

ويرى **حمدى حسين** عضو اللجنة النقابية بشركة غزل الدلتا أن مشروع قانون العمل الموحد حلقة جديدة فى حلقات تشريعات الحكومة لمواجهة التطور الجذرى الذى يمر به المجتمع مستهدفة التحول إلى القطاع الخاص وقطاع رجال الأعمال أقصد قطاع الاعمال العام».

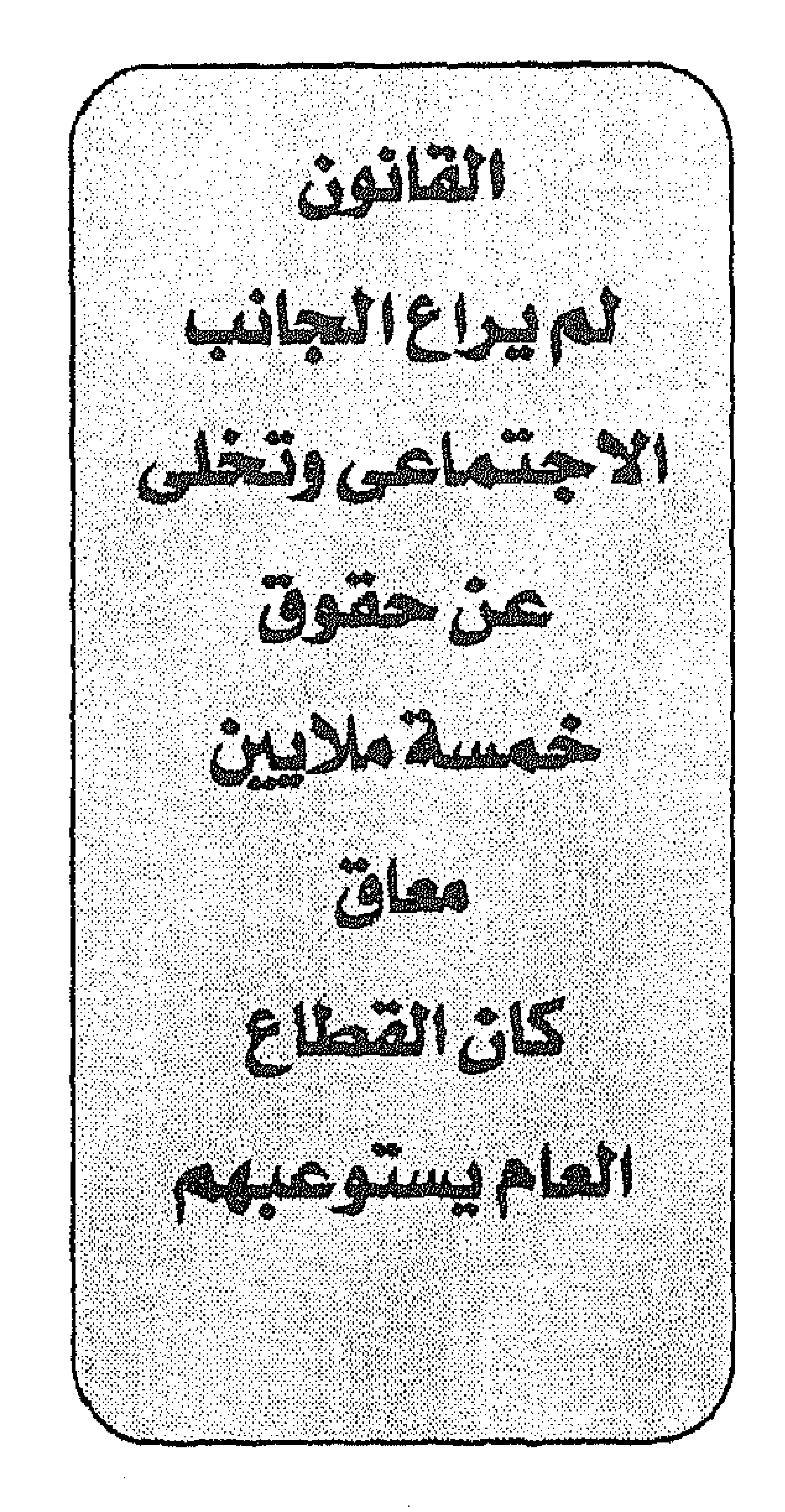
ويواصل **حمدى** كلامه ليؤكد أن المشروع -من وجهة نظره- لا يعكس حيادية الدولة التى تدعيها بالنسبة لطرفى الصراع «رجال الأعمال والعمال» ولكنه يعكس تحيزاً واضحا منها لرجال الأعمال ويتضح هذا تماما فى مواد مشروع القانون الذى لا يحقق أي علاقات متوازنة بين العمال الكادحين وأصحاب الأعمال .. فالحكومة من خلال المشروع أطلقت حرية رجال الأعمال ولم تضع قيوداً على سلطتهم تجاه العمال ..كما أنها لم تتمسك بالحقوق التى اكتسبها العمال بعرقهم ودمائهم بل اهدرتها وأفقدتهم أى حماية كان القانون يكفلها.

كذلك ضربت الحكومة فى مشروعها ضمانات العمل والحقوق النقابية .. ضارب عرض الحائط بمبادئ الدستور المصرى في هذا المجال وهو ما ظهر واضحا منذ بداية المشروع وفى مواد الاصدار ففى المادة الثالثة كان الهدف هو إخراج عمال القطاع العام من معركة التصدى للمشروع وتحرير علاقات العمل على مراحل وذلك حسب ما أوضحته المذكرة التفسيرية وهو نفس المنهج الذى اتخذ فى تحرير العلاقة الايجارية فى المساكن!.

ويضيف **حمدى حسين** أن المشروع به العديد من التجاوزات بل العديد من الكوارث وأهم الكوارث التى يثيرها هذا المشروع هى:

١- أنه أباح فصل العامل وأنها عقد العمل- بارادة صاحب العمل -وفقاً لما جاء بالمادة ١١٠ من هذا المشروع والخاصة بانهاء العقد غير محدد المدة .

٢- الفصل إذا لم يقم العامل بتأدية التزام من التزاماته الجوهرية (مادة ٦٩



١١٠٢).

٣- الفصل دون مبرر مشروع «المادة ١٢٢).

٤- الفصل بأسباب اقتصادية (المادة ٢٠٣).

هذا وقد حاول واضعوا المشروع -فى سبيل تمرير ما به من اضرار محققه للعمال- أن يضعوا حق الاضراب كمكسب للحركة للحركة العمالية ، وكعامل أساسى للتوازن فى المشروع وفى حقيقة الأمر فإنه وفقا لنصوص المشروع فان الأمر لم يتعد كونه مجرد حق على الورق حتى يمر المشروع.

ففى الوقت الذى تنص فيه المادة ١٩٣ على أن الاضراب إجراء سلمي وحق للعمال ،فإن المشروع جعله في مواد أخرى « ١٩٤ ، ١٩٥، ١٩٦ ، ١٩٧ » شديد الصعوبة إن لم يكن مستحيلاً.

هذا وقد تحايل المشروع على الاتفاقيات الدولية -يواصل حمدى حسين كلامه- التى وافقت وصدقت عليها مصر وهى الاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الصادرة فى ١٩٦٦/١٢/١٦ والتى صدقت عليها مصر فى (٦٧/٨/٤) وكذلك (الاتفاقية العربية رقم(٨) لعام ٧٧ بشأن الحريات والحقوق النقابية) وقد وافق عليها المؤتمر العربى (بالاسكندرية بموجب القرار رقم ١٥٥ م.ع -٦٥ فى ١٩٧٧/٣/١٣ .

وأيضا تحايل المشروع على المادة ١٥١ من الدستور المصرى وعلى احكام المحكمة فى قضايا اضراب سائقى القطارات ،وعمال سجاد المحلة » ومن ثم لا يجب عند النص على حق العمال في الاضراب ان يتم تقييد هذا الحق سواء كان ذلك بمواد فى القانون أو بقرارات ادارية ..كما يجب أن يصحب هذا الحق أحقية العمال فى إنشاء صندوق لمواجهة ما قد يحدث بسبب الاضراب توضع له ضوابط وشروط تنظم طرق الصرف وظروفه.

ويلفت **حمدى حسين** النظر إلى أن القيادات العمالية -أو (من يمثلون الاتحاد العام للعمال) اللذين شاركوا فى مناقشة القانون مع الحكومة لا يمثلون إلا أنفسهم .. خلافا لما يثيره رجال الحكومة والقائمين على المشروع مثل **د. أحمد البرعي** لمحاولة اثارة الفتنة بين القيادات وأن هناك قيادات عمالية وحزبيه ناقشت المشروع ووافقت وأثنت عليه مما دعانا لمهاجمة ذلك كثيرا .

ويؤكد حمدى حسين أن واجب ممثلى العمال هو الدفاع عن حقوق العمال . وليس البحث عن الصيغ الملائمة لجذب الاستثمار !! كما يتضح من أقاويل القيادات النقابية لاتحاد العمال.

ومن المحلة للاسكندرية يقول **ابراهيم صبرى عضو اللجنة النقابية وعضو مجلس الادارة بشركة مصر لصناعة الكيماويات بالاسكندرية** أن ما يحدث هو سلسلة متصلة من الاجراءات التى تهدف إلى النيل من حقوق العاملين فى ظل ما يعرف ببرنامج الصلاح الاقتصادى والسنوات القليلة الماضية أكدت صدق التوقعات حول تزايد المخاطر والتحديات أمام كافة العاملين بكل المواقع فخطوات وزارة قطاع الأعمال ورؤساء مجالس ادارات الشركات التابعة والقابضة تتسارع لتنفيذ ما يسمى ببرنامج الاصلاح الاقتصادى دون مراعاة لمصالح وحقوق العمال .هذا البرنامج ذو الحلقات المتصلة والذى خرج منه ما سمى بعمليات الخصخصة والتى انبثق منها قانون قطاع الأعمال العام رقم ٢٠٣ وتطبيق سياسة تحرير التجارة الخارجية وصولاً إلى مشروع قانون العمل الموحد ولذلك فأنا أعتقد أن علينا مهاجمة التحولات الجديدة التى تحدث تحت مسمى الاصلاح الاقتصادى بشكل عام ولا نتوقف أمام قانون العمل الموحد فقط.

عموما فأنا أرى -الكلام ما زال -« **لابراهيم صبرى**»أن مشروع قانون

العمل الموحد جاء كاستجابة لعمليات الخصخصة وإرساء لها وتعميماً لهيمنتها وهيمنة سدنتها على العمال .كما جاء لاطلاق يد رجال الأعمال في ممارسة السخرة على كافة العاملين .فبالنظر لمحتوى هذا المشروع بقانون سنرى بوضوح أن المشروع تخلى عن كثير من الحقوق العمالية والتي تتلخص في النقاط التالية:

(١) المشروع تخلى عن حماية حق العمل للمواطن والذي يكفله الدستور خصوصا في «المادة ٢٠٢» التي تشير إلى مسألة الاغلاق الكلي والجزئي للمنشأة تحت ما يسمى حجم العمالة وفي المادة ١٢٣ المتعلقة بتعديل شروط التعاقد والتي تعطي صاحب العمل الحق في إنهاء عقد العمل . وكذلك المادة ٦٩ والتي اجازت فصل العامل إذا لم يقم بتأدية التزاماته الجوهرية تاركة هذه المسألة لتقدير صاحب العمل وهي عبارة مطاطه ممكن أن تستغل بشكل سئ.

(٢) في ظل المشروع زادت ساعات العمل وخفضت الاجازات السنوية حيث نصت المواد من ٤٨ حتى ٥١ من مشروع القانون أن يحدد صاحب العمل مواعيد الاجازات السنوية باسبوعين تحتسب منها ٦ أيام عارضة وجعل الحد الأقصى للاجازة ٣٠ يوما تحتسب منها الاجازة العارضة.

(٣) اغفل القانون ربط الاجور بالاسعار حيث تركت المادة ٣٦ تحديدالأجر في شتات بين عدة جهات ولم تنص على اعداد جداول ثابتة للأجور.

(٤) أما فيما يتعلق بحق الاضراب فلقد وضع المشروع في مواده من ١٩٦ حتى ٢٠٠ قيوداً على حق الاضراب تجعله في عداد المستحيل.

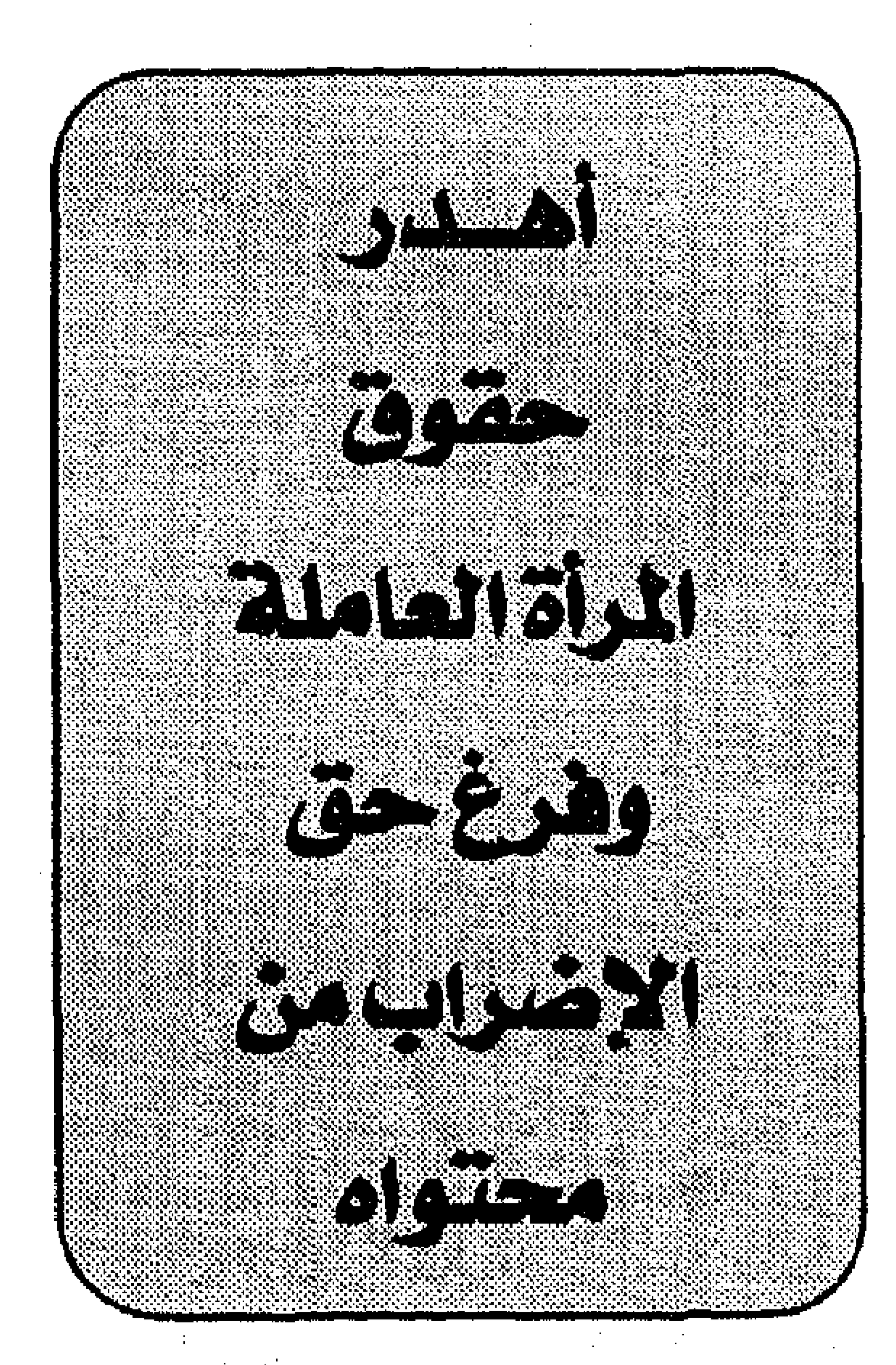
من خلال ذلك نجد أن قانون العمل الموحد جاء -كما يقول ابراهيم صبري - ليرى حقوق رجال الاعمال ويؤسس لها بينما ينتزع حقوق العمال الرئيسية وما هو إلا استكمال لتمهيد الأرض لما يحدث في المجتمع من متغيرات تستهدف سيطرة أرباب العمل الجدد في ظل عمليات الاصلاح الاقتصادي على العمال .وفي هذا الاطار فالمشروع وضع الاساس لابتزاز العمال ولمزيد من السخره.

أنا أرى أن هناك تناقضاً رهيباً فيما يحدث في المجتمع الآن فبدلاً أن ننطلق من الحد الأدنى من المزايا التي حصل عليها العمال -في ظل القطاع العام والنظام الموجه والذي يعتبر العامل شريك أصيل في عملية الانتاج- والموجودة في القانون ٤٨ ونطورها للأفضل فإن ما يحدث هو إلغاء للمزايا ورجوع بالقانون للخلف في ظل توجه لنظام رأسمالي مستغل.

ويضيف **ابراهيم صبري** ان أي تشريع يهدف لضمان حقوق العمال ويعمل لصالح المجتمع يجب أن يعتبر كل المزايا والمكاسب التي حصل عليها العمال في القانون ٤٨ كحد أدني . فالمرحلة القادمة مرتبطة بالمفاوضة . وإذا لم تحتو القوانين المستحدثة على كافة الضمانات والحقوق العمالية فسيكون عرضه لاستغلال أرباب العمل خصوصا أنهم الطرف الاقوى في ظل الظروف الجديدة ولذلك فانا أعتقد أنه إذا لم يكن هناك قانون يحدد حقوقي كعامل فسيصبح موقفي هزيل بما يعطي صلاحيات كاملة لرب العمل الاستغلالي كيفما شاء وأراد ولذلك فأي قانون يعمل لصالح الوطن يجب أن يأتي للتأكيد على حقوق العمال وتطوير المكاسب التي حصلوا عليها..

ويتفق طلال شكر عضو اللجنة النقابية وممثل العمال بمجلس ادارة شركة النصر للتلفزيون مع آراء النقابيين الحقيقيين في أن مشروع قانون العمل الموحد الجديد جاء ليؤسس سلطة رجال الأعمال وينتقص من حقوق العمال وهو ما اعترف به- كما يقول طلال- الدكتور أحمد حسن البرعي الخبير المشرف على مشروع قانون العمل الموحد حين قال «ان المشروع جاء انعكاسا لعلاقات القوى في المجتمع».

وهنا يؤكد طلال لسنا في حاجة إلى الحديث عمن هو الطرف الأقوى الذي ستميل العلاقات لصالحه وبشدة فضلا عن أن الطرف الاضعف تم تجريده من أية حماية في ظل حياد الدولة الذي تدعيه .والغريب أنه في الوقت الذي تم فيه الانتقاص الشديد من كثير من الحقوق العمالية الثابتة في ظل علاقات العمل القائمة فإن منظمات الاعمال التي تطالب الدولة بالتدخل في كل شئ من شأنه تسهيل قيامهم بالاستثمار بدون أي التزام تجاه المجتمع فهم يتنكرون لا بسط الحقوق العمالية وكأنهم اتوا من زمن مر عليه أكثر من مائة عام.



ويواصل **طلال شكر** كلامه ويقول أن الخطأ الأكبر الذي وقع فيه القائمون على المشروع انهم بدؤا من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ مروراً بالقانون ١٣٧ لسنة ١٩٨١ أي من الادني وليس من الارقى المتمثل في القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ولذلك حفل المشروع بالعديد من المواد التي تنتقص من الحقوق العمالية سواء في الاجازات السنوية الاعتيادية والعارضة بتخفيضها أو بزيادة عدد ساعات العمل إلى ثمانية ساعات بدلاً من سبعة وهو ما يعني تخفيض الاجر بشكل غير مباشر أو بالانتقاص من حقوق المرأة العاملة بتخفيض اجازة رعاية الطفل إلى مرتين فقط بدلا من ثلاث مرات ومنعت العاملة في المنشآت التي يعمل بها أقل من خمسين عامل من الحصول علي هذا الحق.

ويضيف **طلال** أن أخطر الأمور في رأيي هو مسألة الفصل فالمشروع الغى في نصوصه عرض العامل على اللجنة الثلاثية قبل فصله بل أنه الغاها فعليا ولذلك فلابد ان تحاط عملية الفصل بضمانات قوية تبدأ باعداد صياغة دقيقة للحالات التي يجوز فيها فصل العامل ثم بعد ذلك اعمال التوازن بين الحقوق والواجبات بحيث لا يوقف عامل إلا لضرورات محددة ترتبط بمصالح العمل.

وكذلك فإن توسع المشروع في منح صاحب العمل سلطات توقيع الجزاءات التأديبية على العمال وخصوصا زيادة الخصم إلي عشرة أيام علي المخالفة الواحدة ليس له ما يبرره وأنا أرى أن هذه السلطات لا تستقيم إلا مع ارتباطها بجدول متدرج للمخالفات والجزاءات يتناسب مع حجم المخالفة لكي يتحقق الغرض منها في تقويم سلوك العامل المخالف.

اتحاد العمال أعلن موافقته على المشروع وعلل ذلك بتشجيع الاستثمار


رئيس اتحاد العمال

أما إذا انتقلنا للمستجدات التي يتباهى بها واضعوا المشروع -الكلام ما زال لطلال شكر-واعني بها المفاوضة الجماعية وحق الاضراب فانهما يحتاجان إلى الكثير من النصوص لوضعهما موضع التنفيذ الفعال إذ أن المشروع يفتقر إلي المواد التي تؤكد على احكام العمل التي تؤدى إلى إبرام عقود عمل جماعية تشمل كامل شروط العمل وعلاقاته .كما أن حق الاضراب كما رسمه مشروع القانون الجديد يبدو مستحيلا والأصل انه لا أحد يرغب في الاضراب ولا يتم اللجوء اليه الا حينما تسد السبل التي تكفل حل النزاعات بين العمال وأصحاب العمل خصوصا في ظل اليات السوق وتحول العمل إلى سلعة.

ويرى طلال شكر أنه بدون اعادة صياغة قانون جديد للنقابات يكفل حق العمال في إنشاء نقاباتهم في حرية كاملة والنص على القواعد القانونية التي تكفل حماية القيادات النقابية بالاضافة إلى القدرة على إنشاء صناديق للاضراب وتعديل قانون التأمينات الاجتماعية بحيث يكفل تنظيم اعانة البطالة بحيث تمول من الشركات والعمال وبدون الرقابة الحقيقية على أموال النقابات فإن الحديث عن هذه الايجابيات باعتبارها من محاسن المشروع يكون نوعاً من التشدق بالحديث.

وينهى طلال شكر كلامه مؤكدا علي أن النص في مواد الاصدار للمشروع على احتفاظ العاملين الموجودين الان بالخدمة على المزايا الموجودة بالقانون الحالي هو اعتداء على حقوق الاجيال العمالية القادمة في الاحتفاظ بتلك المكتسبات التي حصل عليها العمال عبر نضالات طويلة في العقود السابقة.

أما **محمد عبد العزيز شعبان عضو مجلس الشعب** -عمال -عن دائرة الوايلي فيقول أن قانون العمل الموحد يعتبر قانون فيه رده عن التطور الذى حدث في مصر بالنسبة للتشريعات العمالية فمنذ بداية الاربعينيات والقوانين العمالية التي تصدر تتطور من مرحلة لمرحلة بدءا من القانون ٤٢ لسنة ٤٢ وانتهاءا بالقانون ٤٨ لسنة ٧٨ الخاص بالعاملين بالحكومة .وكل هذه القوانين كانت تتطور من مرحلة إلى مرحلة لتتوازن بالعلاقة بين العمال وأصحاب الاعمال.

هذا القانون جاء لينتكس بالتوازن ويأخذ كثير من حقوق العمال التي حصلوا عليها سواء بالنسبة للمرأة العاملة أو بالنسبة لمجموع العاملين وأخطر ما في هذا القانون أنه يعطى لصاحب العمل الحق -تحت حجة الظروف الاقتصادية في أن ينقل العامل من عمل إلى عمل يختلف عنه اختلافا جوهريا وأن ينزل باجر العامل بشرط عدم النزول عن الحد الأدنى للأجور وهو ٣٥ جنيه وباضافة الأجر المتغير بنسبة ١١٠٪ يكون الحد الأدنى ٧٥ جنيه وهو لا يتناسب مع ما نعيشه في ظل الظروف الحالية.

كما أن القانون قد كرس لسيادة العقد المحدد المدة مع أنه من المفترض أن يكون استثناء وليس قاعدة والمفروض أن ينطبق على الأعمال الموسمية بل أن القانون اعطى الحق للطرفين في حالة العقد الدائم في فسخ عقد العمل ليساوى بين صاحب العمل والعامل دون مراعاة للظروف الاجتماعية بعد أن يكون قد التحق بالعمل وادار حياته على عمله الذى يعمل به ولا يعطى القانون للعامل تعويضا أكثر من ثلاثة شهور في حالة فصله وعلى رأى المثل الصعيدى« ده كلام ميجبيش همه».

ولذلك فان مشروع القانون الحالي يكرس لعملية الانتقاص من حقوق العمال ويعتبر رده على عملية تطور القوانين ويخلق جواً من عدم الاستقرار للعاملين يكون له أبلغ الضرر والأثر السئ سواء في المجال الاجتماعي أو المجال الاقتصادى.

وحتى عندما أتى القانون ليقر مبدأ حق الاضراب -الكلام لعبد العزيز شعبان- نجد أنه عقد أموره بحيث يصعب تنفيذ هذا الحق عن طريق المفاوضات والتحكيم كما أعطى للنقابة الحق في تقرير ذلك وبثلثى الأعضاء بينما النقابة العامة تكون معزولة عن العمال وأنا أعتقد أن الأولى أن تكون اللجنة النقابية هى صاحبة الحق في ذلك باعتبارها اقرب الناس للعمال ولأن العمال يستطيعون محاسبة اللجنة النقابية ولكنهم لا يستطيعون محاسبة النقابة العامة حتى ولو كانوا عمال محافظة باكملها كما أن النقابات العامة غالبا ما تكون ممالأة للنظام وغالبا ما يأخذون تعليماتهم منه فإذا ما قيل لهم عدم الاضراب فإن الاضراب لن يتم وخاصة إذا كان ثلثى المجلس هم الذين يقررون حدوث الاضراب من عدمه.

القانون بشكل عام وضع لمصلحة أصحاب الأعمال وخاصة أن الحركة النقابية ضعيفة وقانون النقابات قانون غير معبر عن مصالح العمال ويكرس ضعف الحركة النقابية لدرجة أن بعض مواده قد تم تفصيلها حتى تخدم مصالح بعض النقابيين كجزء من رشوتهم وخاصة فيما يتعلق باستمرار النقابى في العمل النقابى بعد سن الستين اذا حصل علي عقد للعمل بعد انتهاء مدة خدمية ودون فارق زمني بينهما ويرى محمد عبد العزيز شعبان أن الأمر يحتاج لتغيير قانون النقابات بما يتواكب مع الظروف الجديدة بحيث ينص على إعطاء حرية نقابية أكبر بحيث يستطيع العمال ممارسة نشاطهم النقابي بحرية حتى يحدث توازن بين العمال وأصحاب الاعمال.

ويواصل **محمد شعبان** كلامه ويؤكد أن مشروع القانون جاء ليكرس أوضاعاً سلبية أصبح العمال لا يحصلون على أى حقوق في ظلها ، العامل أصبح يوقع على استقالة واستمارة ٦ بل وشيكات على بياض بحيث يسهل التخلص منه وخصوصا في ظل وجود أكثر من ثلاثة ملايين عاطل في المجتمع المصرى . ويضيف أنا أعتقد أن أى قانون يستهدف صالح العمال لابد أن يقر بالقوانين الموجودة كحد أدنى واعتقد أن اتحاد العمال يغالط في مسألة أن القانون جاء لصالح العمال وأنه جاء نتاج لمفاوضات مع رجال الاعمال فأنا أظن أن المناقشات التى عقدت كانت تعقد ذرا للرماد في العيون وكانت كلام في كلام ولم تغير شئ. أى أنها كانت بمثابة حوار للطرشان قيل لهم فيها ناقشوا كما شئتم ولكن هذا هو الموجود.

القيادات العمالية الحقيقية تحذر من مخاطر القانون الجديد

بل أننى أعتقد أن اتحاد العمال نفسه الكلام النائب الويلى لم يكن لديه استعداد للتغيير فالقانون جاء ليكرس مصالح رجال الأعمال التى تتفق مع مصالح الحكومة ورجال الحكم والاتحاد العام للعمال هو جزء من الحكومة ولا يمثل العمال بشكل حقيقى فاغلب أعضاؤه من الحزب الوطنى ولذا لابد أن ينتهجوا نفس النهج الذى تنتهج الحكومة وبالتالى كان العمال مغيبن تماما فى صياغة مشروع القانون.

**

ولم يتوقف العمال عند اعلان رفضهم لمشروع قانون العمل الموحد بل انهم حاولوا صياغة مشروع بديل فقدم **حمدى حسين** مجموعة من المواد البديلة للمواد الخاصة بالاضراب فى مشروع القانون مطالبا بطرحها للنقاش العام وعمل رأى عام حولها عسى أن تكون أساسا للمساهمة فى طرح بديل وهى:

بديل **للمادة «١٩٦»** ينص على أن:

الاضراب حق للعمال ووسيلة مشروعة لهم ولمنظماتهم النقابية للدفاع عن مصالحهم المهنية والاقتصادية والاجتماعية.

بديل المادة «١٩٧»:

يجب على اللجنة النقابية فى المنشأة بعد موافقة أغلبية أعضاءها أو من توكلهم الجمعية العمومية لعمال المنشأة اخطار كل من صاحب العمل والجهة الادارية المختصة بكتاب مسجل بعلم الوصول بعزم العمال على الاضراب قبل التاريخ المحدد لذلك بخمسة عشر يوما على الأقل وإذا كان عمال المنشأة غير منضمين لتنظيم نقابى وجب أن يقدم الاخطار من مندوبى العمال اللذين يتم تفويضهم فى ذلك من قبل الجمعية العمومية أو أغلبية عمال المنشأة ،وفى الحالتين يتعين أن يتضمن الاخطار الاسباب الدافعة للاضراب.

بديل المادة: «١٩٨»

يحق للعمال الاضراب أو الامتناع الجزئى عن العمل فى أى وقت شاءوا دون الاخلال بالمادة «١٩٧» حتى لو كان ذلك خلال مراحل الوساطة والتحكيم أو بغرض تعديل الاتفاقية الاجتماعية لو أخل صاحب العمل بها أثناء مدة سريانانها.

مادة (١٩٩) تلغى



رئيس الجمهورية حسنى مبارك ورئيس الوزراء د. الجنزورى

بديل مادة (٢٠٠):

الاضراب يجب أن يكون سلميا وبعد استنفاد طرق التفاوض القانونية لتحقيق مصالح العمال سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية..

ويقترح حمدى حسين اضافة عدد من المواد الجديدة خاصة بصندوق الاضراب

أ- يتم إنشاء صندوق لمواجهة أعباء حق الاضراب فى كل منشأة على غرار صندوق الزمالة لا يتدخل فى شئونه صاحب العمل.

٢- يمول هذا الصندوق بنسبة نصف فى المائة من الأجر الشهرى لكل عامل وموظف + ١٪ من قيمة اشتراك العمال فى النقابة ويخصم من حصيلة النقابة العامة.

+ ١٪ من قيمة الجزاءات التى توقع على أى من العامل أو الموظف .

٣ لا يحق التصرف مبالغ الصندوق فى أى غرض أو مشروع عدا مواجهة أعباء الاضراب وعمل حساب بنكى بريع شهرى أو سنوى.

٥- يشكل مجلس ادارة للصندوق من خمسة أو سبعة أعضاء تختارهم الجمعية العمومية.

٦- الاشتراك فى الصندوق يعتبر حق وواجب على كل عامل فى المنشأة.

ويلفت حمدى حسين النظر إلى أنه يجب اجراء تعديلات جذرية على قانون التأمينات الاجتماعية تتضمن اعانات بطالة مجزية تمنح للمتعطلين دون عراقيل وكذلك يجب توسيع حجم الحريات النقابية كجزء من عمليات توسيع الحريات العامة بحيث يقر فيها بحقوق الاضراب والتظاهر واطلاق حرية تكوين الاضراب واصدار الصحف هذا بالاضافة إلى العديد من الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الأخرى قبل الاقرار بالمشروع.

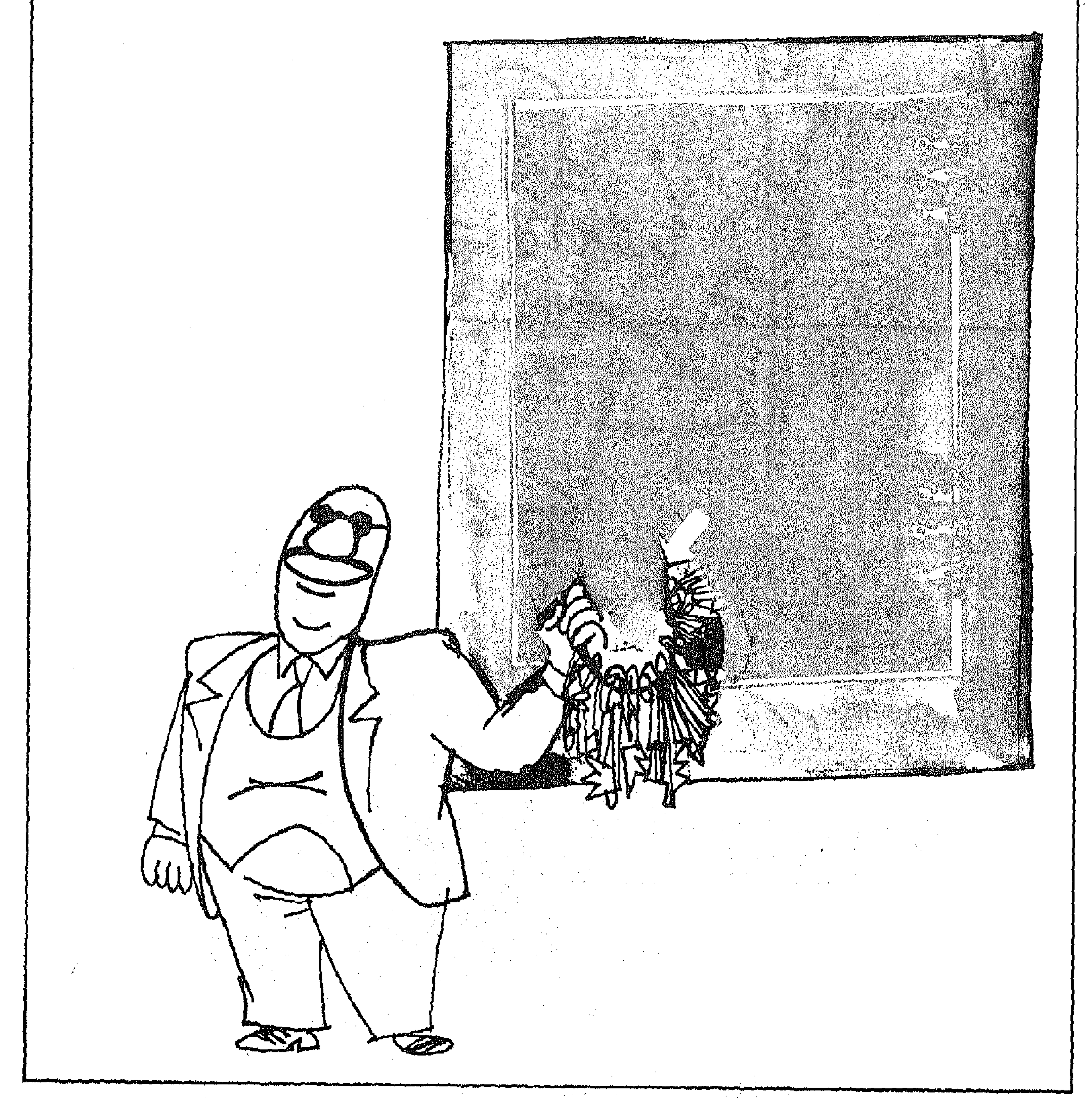
**

وفى النهاية فنحن لا نملك بعد كل ذلك إلا التساؤل عن الأسباب الحقيقية التى تدفع اتحاد العمال وقياداته للدفاع عن هذا القانون والمطالبة الحماسية بسرعة اصدار إلا إذا كان هدفهم هو القضاء على البقية الباقية من الحقوق العمالية وهو ما يعكس المصير المجهول الذى ينتظر الوطن والعمال وخصوصا فى ظل تطبيق الحكومة لسياسات غير مدروسة ستؤدى إلي مزيد من ارتفاع اعداد البطالة وازدياد حدة الفقر والتهميش الاجتماعى وتصاعد حدة عدم الاستقرار السياسى وكل هذا لمجرد الخضوع لأوامر البنك الدولى وتنفيذ برامج الخصخصة والحرص على مصالح رجال الأعمال قبل أى شئ وقبل كل شئ.

عموما فنحن مع كل العمال وقياداتهم الحقيقية نعلن أننا نحتاج لتشريع عمالى بديل يدفع للأمام وليس للخلف ويكون حده الادنى المكتسبات العمالية القديمة.

المحمول في يد الجميع ..
إلا أنا

عز العرب



محمول للكبار فقط !

محمول الغلابة



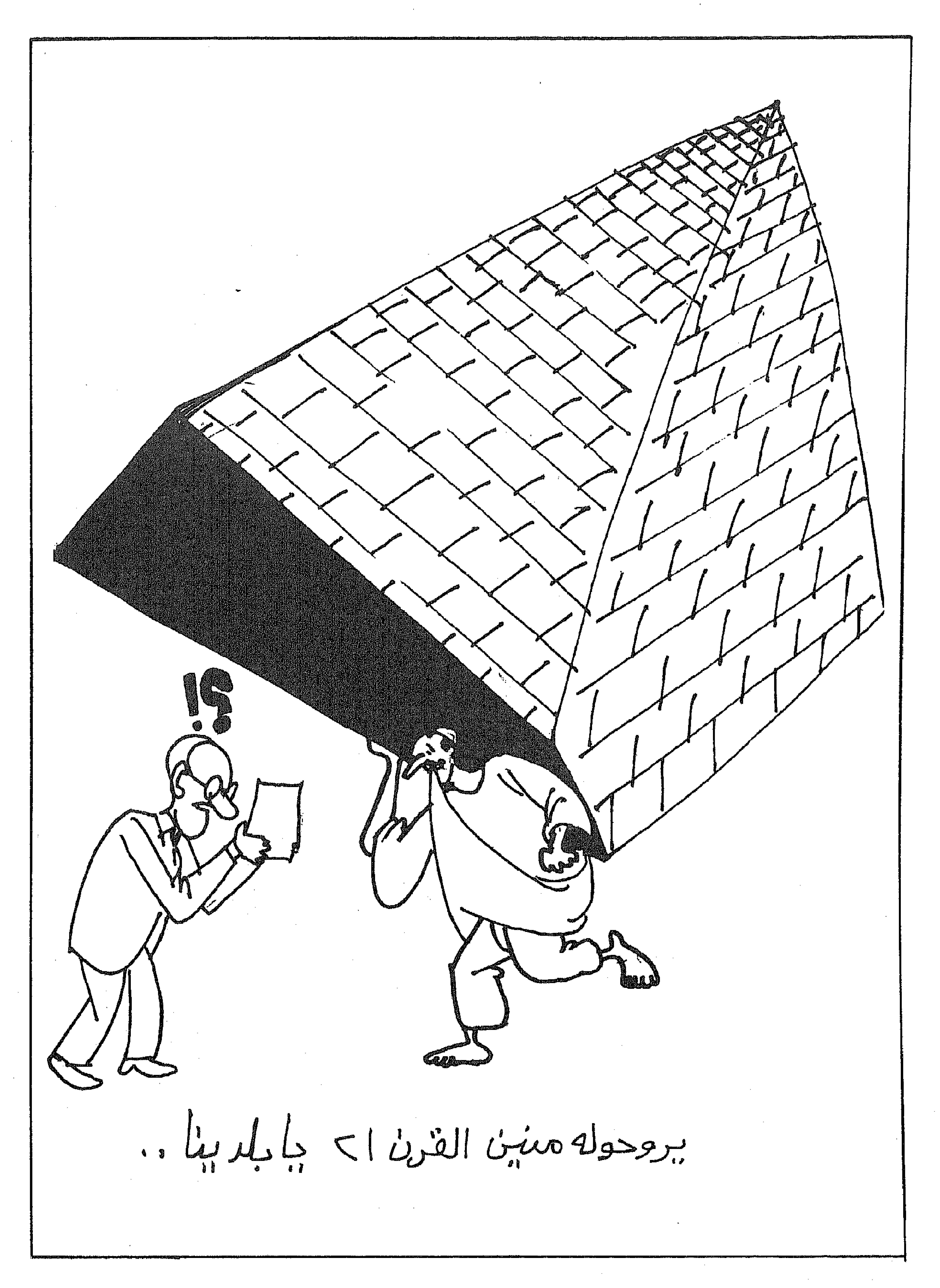
محمول بلطجية الحزب الحاكم


محمول الأمن والأمان

شبكه التليفون هى اللى تقع !؟
وبقية الشبكات بتبرطع
فى البلد

لصوص البنوك


الأبدية
إتأخرت قوى
يا سوزى ..
يالا بسرعة


يروحوله منين القرن ٢١ يابلدينا ..

البلطجة مباحة لرجال الأعمال
والحريات النقابية ممنوعة بقوانين الحكومة



أحمدالعماوى

يجرى حاليا إعداد مشروع قانون ديمقراطى للنقابات العمالية .. انطلقت الفكرة فى ورشة عمل نظمها **مركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان** يوم ٧ مايو الماضى.

وتشكلت من هذه الورشة مجموعة للقيام بتلك المهمة. تضم هذه المجموعة قيادات نقابية وعمالية ، ومحامين ،وقيادات من حزب التجمع.

هذه المحاولة ليست الأولى من نوعها ، فقد سبق أن أعدت أمانة عمال " التجمع" مشروع قانون للنقابات العمالية فى عام ١٩٩١ ، وتم تقديمه وقتها ، عبر الهيئة البرلمانية للحزب، ،والنائب العمالى **أحمد طه**، إلى مجلس الشعب. وظل المشروع فى أدراج المجلس ، حتى تقدمت الحكومة بتعديلات لمشروع القانون الحالى فى عام ١٩٩٥ ، فى اتجاه مضاد تماما لمشروع " التجمع" وبالطبع وافقت الأغلبية الحكومية الساحقة فى المجلس ، على تعديلات الحكومة.

كان مشروع التجمع ، يتضمن عددا محدودا من النصوص تنص على **إلغاء القانون الحالى ، وإطلاق حرية تشكيل النقابات العمالية ، ،إقرار تشكيلها بمجرد الإخطار للجهات الرسمية ، ،وإعطاء كل السلطات للجمعيات العمومية لتلك النقابات ، وحقها فى وضع اللوائح المتعلقة بعضويتها ونشاطها ومحاسبتها وإنتخاباتها.**

وتتطلب إعادة المحاولة للمرة الثانية ، التوقف أمام عدة قضايا.

أسئلة ومصاعب

* كيف يصل مشروع القانون هذا، بعد صياغته، إلى إدراك ، واقتناع أصحاب المصلحة فى إقراره؟ أى إلى وعى واقتناع الطبقة العاملة نفسها..

* وماهى الشروط التى ينبغى توافرها ، فى واقع الحياة الاجتماعية والسياسية ، والحركة النقابية للعمال، حتى يصبح إقرار هذا المشروع أمرا ممكنا؟

* وماهى المصاعب التى تواجه الحركة العمالية والنقابية ، فى سبيلها للوصول الى هذا الهدف؟

إنها أسئلة لايمكن بالقطع الإجابة عليها فقط عبر المقالات ، و ورش العمل ، أو مقرات الأحزاب والمنظمات الديمقراطية المهتمة بهذا المجال .. ولكن يمكن لهذه المراكز والفعاليات إلقاء الضوء، على مايساعد الحركة العمالية والنقابية ، فى النهوض وتغيير أوضاعها غير الديمقراطية

حسن بدوى

.. وفى هذا الإطار يأتى إعداد مشروع القانون ، وطرحه لأوسع حوار فى صفوف العمال والنقابيين والمهتمين بالحركة النقابية .. وفى هذا المجال ، فان الإجابة عن السؤال الأخير، ورصد المصاعب التى تعيشها الآن الحركة العمالية والنقابية ، وتحديدها بدقة خطوة أولى للبحث فى كيفية ، ووسائل مواجهتها والتغلب عليها ..

رفض الحكام

تأتى الصعوبة الأولى ، من رفض الحكام ، تحرير النقابات من أسر قوانينهم ، وهيمنة رجالهم .. والحكام هنا ليسوا فقط من بيدهم سلطة إصدار التشريعات ، أى الحكومة وأغلبيتها فى مجلس الشعب .. **بل أيضا هؤلاء المتحكمون فى مواقع العمل ،أى الرأسماليون " أصحاب الأعمال" فالحكومة تهرول فى عمليات تحرير الاقتصاد ، وتسليمه للرأسماليين المصريين والأجانب ، بطريقة تجعل عملية**

التحرير تلك، " أو **الخصخصة" تدميرا للصناعة المصرية ، وللاقتصاد الوطنى، بينما ترفض تحرير البشر** .. فهاهم الملاك والأجانب لشركة المراجل البخارية ، يوقفون إنتاجها ، ويفككونها ، ويبيعونها " خردة" بالقطعة .. وملاك شركة الوادى للحاصلات الزراعية ، يحولون أراضيها إلى قطع للبيع كأراضى مبانى ، والملاك الأجانب لشركة كوكاكولا ، يغلقون ستة مصانع من بين ١٤ مصنعا كانت تتبع الشركة قبل خصخصتها.. وحتى الشركات التى يجرى تجهيزها للبيع ، تشهد عمليات فساد ونهب للمال العام ، وإغلاق مصانع وخطوط إنتاج ، ومن أمثلة ذلك مايجرى فى **الشركة المصرية للحراريات ، والنصر للحراريات** " سورناجا" .. وغيرهما من الشركات.

تضخيم البطالة

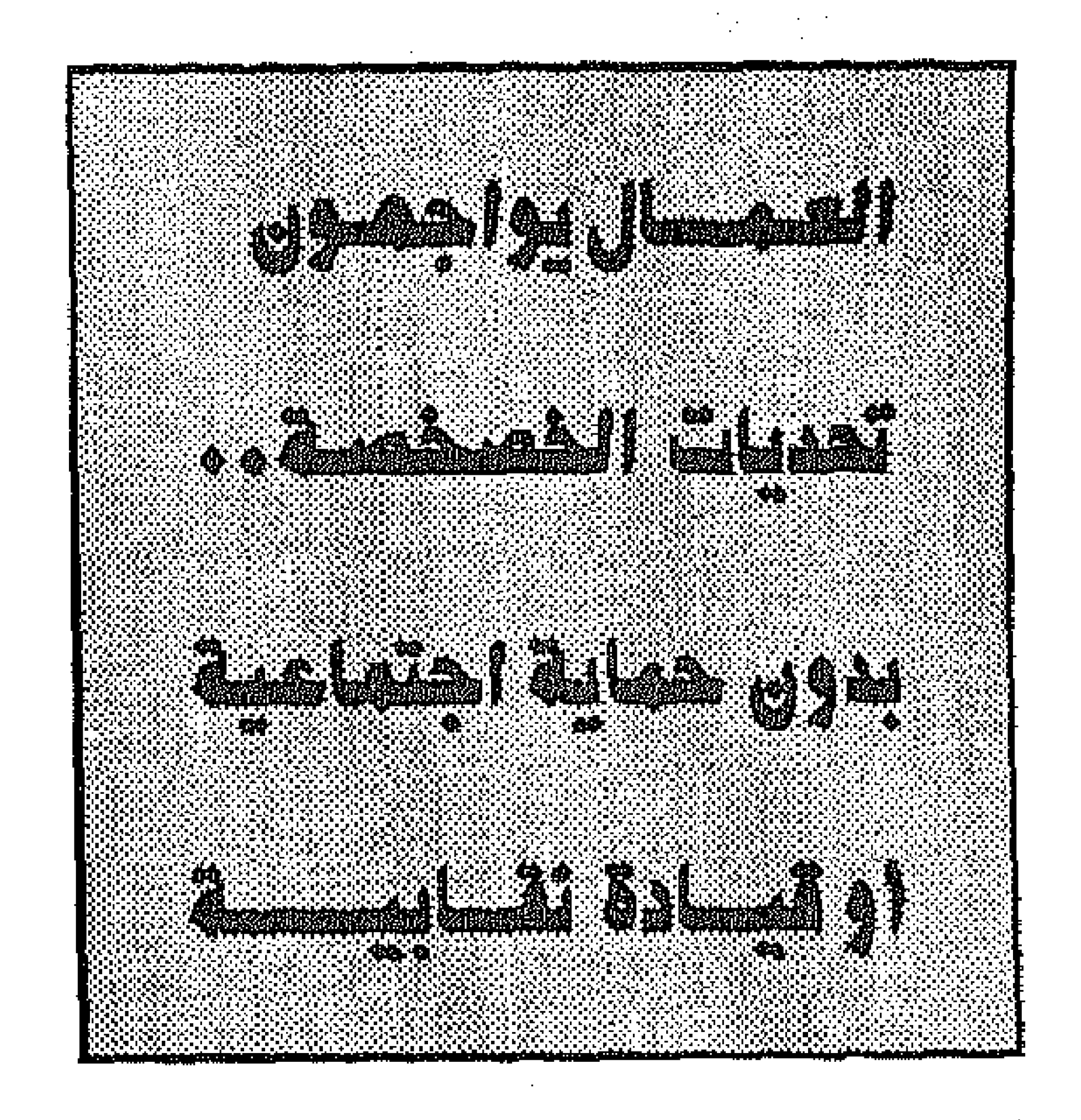
والحكومة ، بعد أن توقفت عن تعيين عمالة جديدة فى شركات القطاع العام منذ منتصف السبعينات ، بدأت تسرع فى تسريح العمالة بالجملة ، منذ عدة سنوات ، مستغلة احتياج العمال الفقراء ، إلى تعويضات المعاش المبكر ، لينضموا بعدها الى جيش العاطلين ، ومستغلة أيضا ، فقدان العمال لحماسهم فى استمرارهم فى العمل ، وهم يرون قطار الخصخصة يكتسح كل شئ ، مما يهددهم بالتسريح عاجلا أو آجلا.. فلماذا لايخرجون " بقرشين" بدلا من التسريح مجانا ، خاصة أنهم يرون بأعينهم نهب المال العام بواسطة " **شلل الحباكين**" المنتشرين فى إدارات القطاع العام؟!

أدت تلك السياسات الحكومية إلى **تخفيض عمالة القطاع العام من حوالى ٢ مليون عامل فى منتصف السبعينات الى ٧٥٠ ألفا الآن !! وأدت الى تضخم جيش العاطلين ،الذى أصبح يضم أكثر من ثلاثة ملايين عاطل.**

وهذه البطالة تشكل بلا شك ، عامل ضغط قويا لصالح رجال الأعمال والمستثمرين ، يستخدمونه فى فرض شروط العمل التى يريدونها ، وفى إعاقة



أحمد طه



الحركة العمالية والنقابية عن النهوض.

العزب الجديدة

وفى هذا المناخ ، أطلقت أيادى المستثمرين المصريين والأجانب ، أصحاب المصانع فى المدن الجديدة ، فى استغلال العمال بأقسى درجات الاستغلال . لم تكتف الحكومة بمنحهم أراضى مجهزة بنيتها الأساسية من أموال دافعى الضرائب الفقراء وأصحاب الأجور أساسا ، ولم تكتف باعفائهم من الضرائب والجمارك ، وتقديم كافة التسهيلات لهم فى الحصول على الخامات والطاقة ، وتسويق إنتاجهم ، بل وتصديره أيضا .. وإنما **أتاحت لهم التحرر من قوانين العمل الحالية ، والتحكم فى شروط العمل لديهم كما يشاءون** .. يقومون بتشغيل العمال بالأجر الذى يحددونه ، ويدفعون تأمينات اجتماعية للعمال طبقا لجزء من الأجر يحددونه بأنفسهم ، بل يتهرب الكثيرون منهم من دفع التأمينات كلية ، ويكتب العامل استقالته ، يوم استلامه العمل ، ليسهل طرده فى أية لحظة ، وإذا فكر العمال فى إنشاء نقابات ، يبدأ أصحاب العمل فى الضغط عليهم ، وتشريدهم ، واستبدالهم بعمالة جديدة ، تنتظر فى صفوف العاطلين ، أية فرصة عمل ، وبأى شروط.

وهكذا ، فان مدينة مثل " **العاشر من رمضان**" ، والتى تضم عشرات المصانع والمنشآت الاستثمارية الجديدة ، لايوجد سوى سبع لجان نقابية فقط ، تشكلت مع بدايات تعمير المدينة ، قبل أن يهيمن أصحاب الأعمال عليها تماما، ويتوحدوا فى مطاردة العمال النشطين.

وهذه مجموعة أخرى من المصاعب أمام الحركة النقابية والعمالية.

تنظيم نقابى عاجز

وتأتى الصعوبة الثالثة ، من فرض القانون الحالى لتنظيم نقابى واحد للعمال ، وتجريم إنشاء منظمات نقابية مستقلة عنه . هذا التنظيم ، بحكم نشأته فى حضن الدولة الناصرية ، ووحدانيته ، وتركيبته الهرمية ، وانفصال مستوياته العليا عن القواعد العمالية، فهى لاتختار تلك المستويات ، ولاتملك حق محاسبتها ، بل إن معظم القواعد العمالية لاتعرف مقرات النقابات العامة، والاتحاد العام، ولا الأشخاص الذين يستقرون فى تلك المستويات منذ سنوات .. لكل هذه الأسباب ، فان **التنظيم النقابى معزول عن قواعده العمالية ، وتديره قياداته** – التى اختارت الانتماء للحزب الحاكم ، وتتمتع من خلاله بعضوية المجالس النيابية، وبالحصانة والامتيازات والوجاهة ، التى تمنحها تلك المجالس تلك القيادات تدير التنظيم النقابى فى فلك الحكومة.

هذا التنظيم النقابى لايضم فى عضويته أكثر من **ثلاثة ملايين عامل ، من بين ١٧ مليون عامل بأجر فى المجتمع ،**

خمسة ملايين يعملون فى الحكومة وأجهزة الدولة ، و٧٥٠ ألفا فى القطاع العام ، والباقون فى القطاع الخاص.

ولعل أكبر مثال على عجز هذا التنظيم ، وقلة حيلته أمام الرأسماليين أصحاب الأعمال ، أن واحدا من قياداته ، كان رئيسا لإحدى النقابات العامة ، وفى إحدى المنازعات بين العمال وأصحاب العمل فى مصنع ، يتبعه نقابيا ، ويوجد فى مدينة العاشر من رمضان ، قرر ذلك النقابى القيادي ، التدخل فى النزاع ، توجه إلى المصنع للتفاوض مع صاحب العمل ، فاستقبله مجموعة من البلطجية على باب المصنع ، واعتدوا عليه بالضرب ، وطردوه ، أمام العمال ، وأمام لجنته النقابية !! كان ذلك فى **مصنع الشنطى للكيماويات** ، وكان النقابى هو رئيس النقابة العامة لعمال الكيماويات " السابق".

فهل يمكن لتنظيم كهذا ، أو لنقابيين كهؤلاء ، أن يتصدوا .. بافتراض أنهم يريدون - لتحديات المرحلة المقبلة ، ولبلطجة الرأسماليين ، المدللين لدى حكومات الانفتاح والخصخصة؟!

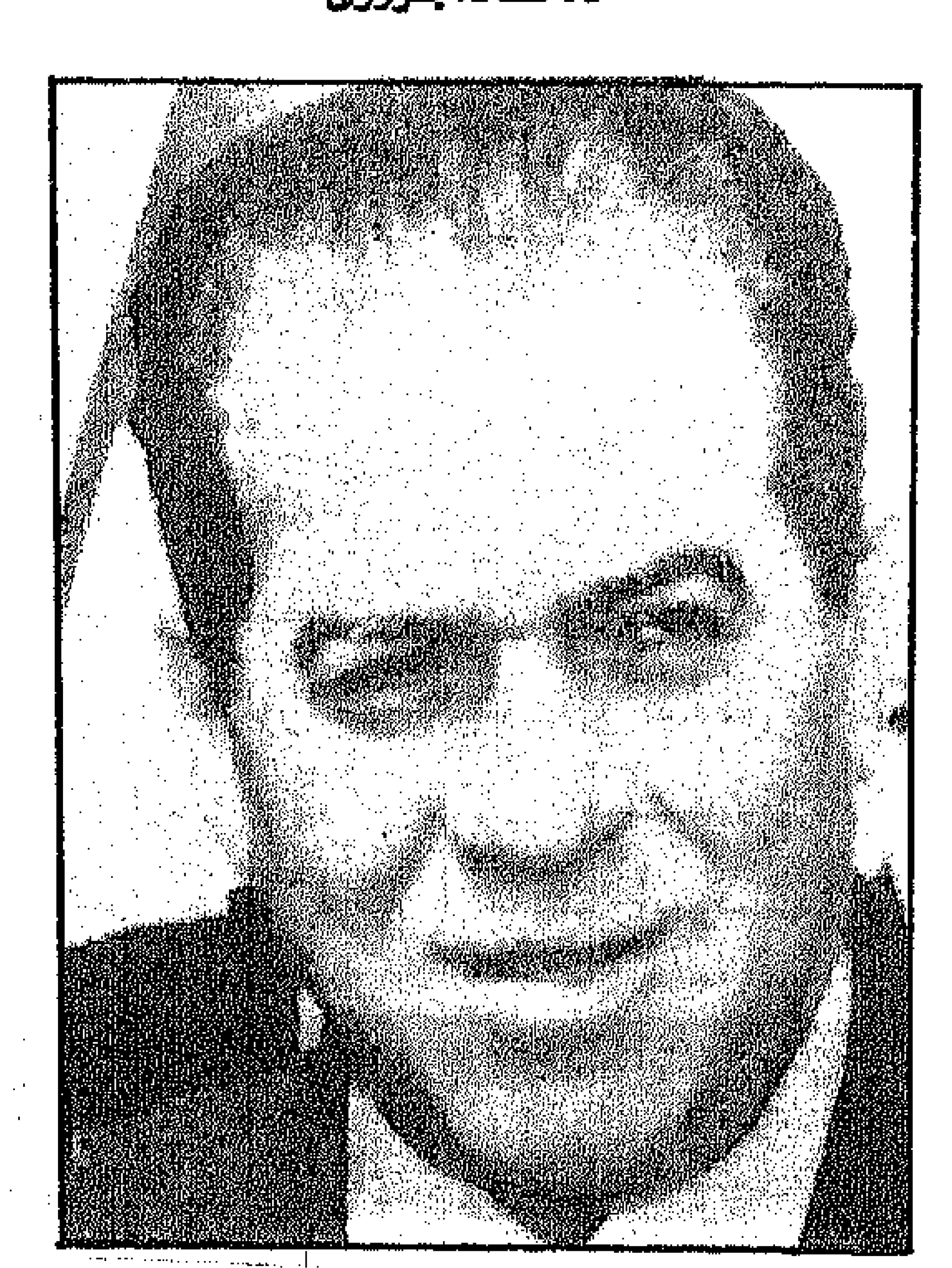
عوامل التغيير

ورغم تلك المصاعب .. فان هناك عوامل ، أفرزها واقع الخصخصة ، والتعددية الحزبية ، تساعد علي نشوء أوضاع أكثر إيجابية ، إذا تم إدراكها وأحسن التعامل معها . (فالدولة التى تعتمد فى تمويلها بنسبة كبيرة على مؤسسات التمويل الدولية ، لم يعد بامكانها تجاهل بقية مؤسسات تلك المنظومة ، وخاصة منظمة العمل الدولية ، احدى منظمات الأمم المتحدة ، والتى ظلت لسنوات طويلة ، تضع اسم مصر فى القائمة السوداء ، ضمن البلدان المنتهكة للحريات والحقوق النقابية ، والمخالفة للاتفاقيات الدولية بهذا الشأن . ولم يرفع اسم مصر من تلك القائمة ، إلا بعد أن أعدت الحكومة مشروعا جديدا باسم " **قانون العمل الموحد" ، وعرضته على المنظمة ، اعترفت فيه بحقوق العمال فى المفاوضة الجماعية** ، فى تشريع مصري للعمل . والجدير بالذكر أنه قبل سنوات معدودة ، كنت إذا ذكرت كلمة " إضراب" أمام أحد قيادات التنظيم النقابى ، كان يلتفت حوله تلقائيا ، ليتأكد أن باب الحجرة مغلق ، وأن أحدا لايسمعه ، وكأنك تذكر منكرا حرمه الله ، ويستوجب اعتقالك أو تكفيرك !! وإذا قام عمال مصنع باضراب عن العمل ، أسرعت قياداتهم النقابية العليا بالتبرؤ منهم ، بل وإدانتهم فى أحيان كثيرة ، كما حدث من **محمود عطيتو** رئيس النقابة العامة لعمال السكك الحديدية عام ١٩٨٦ ، عندما تبرأ من إضراب سائقى القطارات وقتها ، وأعلن فى الصحف الحكومية إدانته لإضرابهم ، بينما جاء حكم محكمة أمن الدولة العليا" طوارئ" ليعلن مشروعية إضراب العمال ، وحقهم فى ممارسته طبقا للاتفاقيات الدولية التى وقعت عليها حكومة مصر ، وصدق عليها مجلس الشعب ، وأصبحت قانونا واجب النفاذ محليا.

التعددية

كما أن موقف الحكومة الرافض لإطلاق حرية العمال فى تشكيل منظماتهم النقابية ، أصبح متناقضا مع أخذها بنظام

د . كمال الجنزورى



التعددية الحزبية والسياسية ، كما يتناقض مع انسحابها من مجال علاقات العمل ، الأمر الذى سيصبح واقعا مفروضا بحكم القانون ، بعد صدور قانون العمل الموحد ، بعد أن صار واقعا فعليا بهرولة الدولة فى التخلص من المنشآت الاقتصادية التابعة لها ، بالتصفية أو البيع ، ويتزايد جبروت وهيمنة الرأسماليين ، أصحاب الأعمال فى المواقع التى يملكونها ، وتهديدهم للحكومة - ان أرادت التدخل - بالاغلاق ، أو ضغطهم عليها ، بايقاف الانتاج ، أو التحكم فى السوق ، باخفاء المنتجات ، الى آخر وسائل الضغط التى يملكونها ، بما فيها استعداء الجهات ، بل والدول الأجنبية عليها .

ممارسة الحقوق

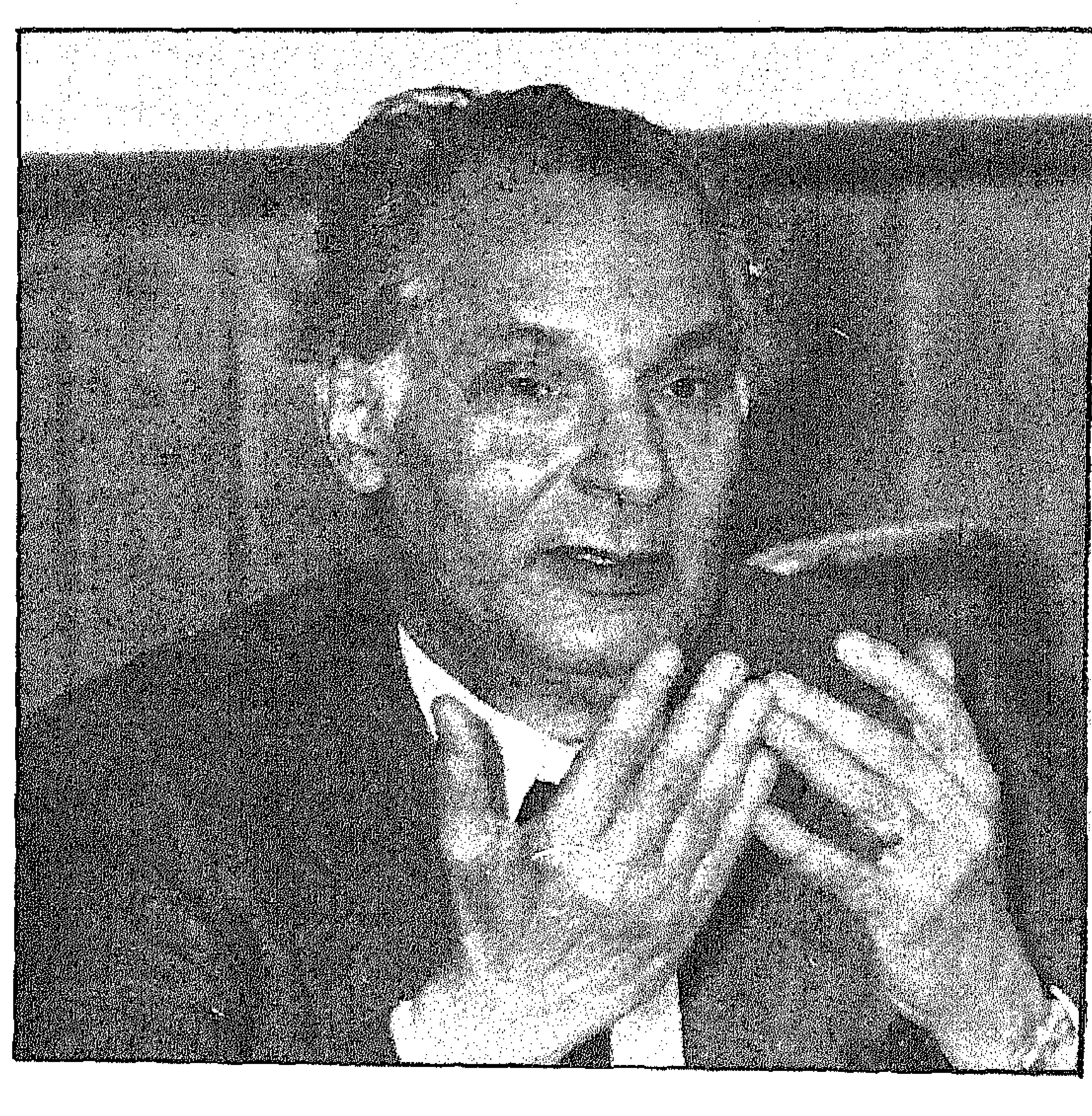
واتجاه الطبقة العاملة ، لممارسة حقوقها النقابية مباشرة ، وهو أمر كان يتم - بدرجات متفاوتة - فى ظل كافة النظم السياسية التى تواردت على مصر ، على اختلاف توجهاتها ، وانحيازاتها الطبقية ، وتشريعاتها ، أمر أصبح ممكنا على نطاق أوسع الآن ، ومستقبلا ، استنادا إلى الاتفاقيات الدولية ، التى تقر تلك الحقوق ، وإلى تعدد الجهات المحلية والدولية المراقبة لتنفيذ تلك الاتفاقات أو انتهاكها ، وإلى إقرار الدولة لحقوق الرأسمال " الإغلاق مثلا" لابد أن يقابلها بالضرورة حقوق للعمال " الإضراب عن العمل" ، وإلى نظام التعددية الحزبية والسياسية ، الذى يفترض بالضرورة نقابات غير مؤممة ، و متعددة ، والى الضرورات التى سيجد العمال أنفسهم أمامها رغم أنفهم ، فى ظل انسحاب الدولة من المجالات الاقتصادية والاجتماعية وعلاقات العمل.

ولاشك أن ممارسة هذه الحقوق ، وابتكار العديد من الوسائل لممارستها طبقا لظروف كل موقع عمل ، وكل مرحلة .. هى السبيل الوحيد ، للتمهيد لفرض قانون ديمقراطى لنقابات العمال .. فى الواقع .. قبل أن يصبح تشريعا رسميا.

ولاء العمال بين مفاهيم المجتمع الاشتراكى وعصر العولمة :

أجر العامل يظل على الدوام محور اهتمامه الأساسى

الكاتب الأمريكى **دانييل برجين** ، الذى ينسب لنفسه أنه أول من اصطك تعبير " **العولمة**" (GLOBALITY)، ويقول بأنه لم يكن له وجود من قبل فى معاجم اللغة الانجليزية (مفكرنا الكبير وأستاذنا الذى نكن له كل اجلال واحترام ، الدكتور **اسماعيل صبرى عبد الله** ، يكره كلمة "**عولمة**" ويفضل عليها " **كوكبة**" وهى ترجمة انطباعية للكلمة الانجليزية ، فمعاجم اللغة الانجليزية تفيد بأن GLOBE تعنى الكرة الأرضية أو العالم وليس الكوكب التى يقابلها فى اللغة الانجليزية كلمة PLANET) ، كتب عدة مقالات فى مجلة " نيوزويك" الأمريكية يشرح فيها ماحدث من تطورات فكرية منذ أن شاع استخدام هذه الكلمة حتى أصبح من الضرورى أن يضاف اليها كلمة " **تعولم**" (GLOBALIZATION).



د.اسماعيل صبرى عبدالله

فيزعم فى مقال له بتاريخ ١٥ فبراير ١٩٩٩ أن العولمة أصبحت من البديهيات التى لامفر منها ، مع مافيها من فائدة غير مذكورة ، فى الاقتصاد الدولى ، وأنها أصبحت شعارا لعالم مابعد الشيوعية . وقد ظلت لسنوات طويلة عنوانا للتوسع فى التجارة الدولية والاستثمار الأجنبى وتكامل الأسواق ، غير أنها ، مثلها فى ذلك مثل أية كلمة أخرى ، لها حدودها ، فهى تستخدم لتعريف عملية - ألا وهى **اضفاء الطابع الدولى على الأنشطة الاقتصادية ، وهى مسألة بالغة الأهمية اليوم لاستراتيجيات نشاط الأعمال** . غير أن ثمة ضرورة للتعبير عن شئ آخر أكبر من نشاط الأعمال والأمور الاقتصادية ، وان كان يشملهما ، شئ يتعدى العملية الى ماتسفر عنه من نتائج : **الموقع والظروف والأحوال التى تحدث فى أعقاب هذه العملية** . فنحن نواجه اليوم حقيقة تتعدى العولمة . وهذا هو" **التعولم**".

والتعولم فى رأيه هو العالم المترابط المتدفق النشاط المحروم من النوم على مدى ٢٤ ساعة فى اليوم ، والذى يتغذى على البريد الالكترونى . فالمستثمرون وتجار العملة يرون نفس المعلومات فى نفس اللحظة ويستطيعون أن يتصرفوا على أساسها بشكل فورى ، سواء كانوا فى سنغافورة أو لندن أو نيويورك (بافتراض أنهم يكونون مستيقظين فى نفس الوقت رغم اختلاف التوقيت) ، فتنتقل مليارات الدولارات عبر العالم بضغطة بسيطة على زر الحاسوب . وهو **عالم تملك الحكومات فيه قدرا أقل من السيطرة على اقتصاداتها** ، وتعمل فيه الشركات على أساس عالمى . وثمة ثلاث قوى تعمل من أجل خلق هذا التعولم الجديد .

أولها ، هو الانتقال من الاعتماد على الحكومات فى ادارة الاقتصادات الى مزيد من الثقة فى قدرة الأسواق على العمل بشكل نزيه وعلى توصيل السلع . ويترجم ذلك الى **تفكيك القيود التنظيمية والخصخصة ، فتتخلى الحكومات عن ملكية بيوت الأعمال وعن حماية الشركات والأسواق من المنافسة الدولية.**

وثانيها ، تآكل الحدود الوطنية مع مايحدث من اندماج بين فرادى

محمد جمال امام

الاقتصادات الوطنية . **وتصبح فكرة المقر الوطنى لشركة ما مفهوما ميتافيزيقيا** ، والممرات التى يتقابل فيها كبار مسئولى الشركة ممرات الكترونية بأكثر منها ممرات واقعية . كما أن النمو السريع فى التجارة والاستثمار وأسواق رؤوس الأموال يربط البلدان ببعضها ، فتتساقط الحواجز التى كانت تعوق حرية التجارة والاستثمار بسرعة. وتتفوق الأسماء التجارية الدولية على مثيلاتها الوطنية .

وثالثها ، هو قوة التكنولوجيا التى لاتخمد والتى توفر الأساس العملى للتعولم . فسبل الاتصال الرخيصة وتكنولوجيا المعلومات تعملان على تشكيل عالم متلاحم ، أو بالأحرى مجتمع عالمى - أو بالأدق عدة **مجتمعات عالمية.**

وينتهى من فرضياته الى أن التعولم يساعد على فهم هذه الموجة التى لاتنتهى من الاندماجات الكبيرة التى تختفى معها الهويات الوطنية ، والى أنها تخلق فرصا لم تكن تخطر على البال من قبل ، فضلا عن أن المنافسة الحامية العابرة للحدود تتطلب فيما يبدو مستوى جديدا أوسع مدى من القدرات.

لماذا استفضنا فى عرض هذه الأفكار عن العولمة والتعولم فى هذا الحيز العمالى ؟ ببساطة لأن مثقفينا يتداولون فى كتاباتهم فى الصحف والمجلات السيارة تعبيرات ألفوها ويتصورون أن الجمهور العام ألفها هو الآخر ويتفهم معناها ، وهو أمر غير صحيح ، رغم مالهذه المفاهيم من أهمية فى تشكيل واقع حياة هذا الجمهور ومستقبله . والعولمة ومايتفرع عنها من أهم مايواجه الجمهور العمالى من مفاهيم مع مطلع القرن الحادى والعشرين ، وسيتشكل واقعه ومستقبله وظروف رزقه وحياته فى إطارها ، رضينا أم أبينا طالما أننا لم نتوصل بعد الى استراتيجية لمواجهة " العولمة" **امبريالية القرن الحادى والعشرين** ، كما فعلنا من قبل مع صور الهيمنة الاستغلالية السابقة . ومن ثم فقد رأينا أن نبسطها لجمهورنا العمالى حتى تقوم المناقشات فيما بعد على أساس واضح.

قضية الولاء

وننتقل بعد ذلك الى تناول موضوع طرحته على الساحة العمالية أحداث عمالية لفتت الأنظار قبل عدة أشهر . فعندما تفجرت **أزمة طيارى شركة طيراننا الوطنية** فى أوائل الربيع الماضى ، كتب أحد كتاب السياحة فى احدى صحفنا الحكومية اليومية يعيب على الطيارين المضربين ، بعد أن حاول اثارة أحقاد القراء عليهم بذكر مجموع الأجور والحوافز التى يتقاضاها البعض منهم والتى تصل على حد تقديره - **والذى ثبت فيما بعد أنه غير دقيق** - الى مايزيد عن العشرة آلاف جنيه شهريا ، يعيب عليهم قلة ولائهم لشركتهم التى دربتهم وأنفقت على هذا التدريب مبالغ طائلة ، وبعد ذلك يأتى البعض منهم فيهدد بتركها وقبول العمل فى شركات أخرى منافسة مقابل أجور وحوافز أكبر مما تعطيه لهم شركتهم الأم.

وهو طرح معيب لمفهوم الولاء . فالمفهوم التقليدى المتعارف عليه للولاء ، سواء قبل ترسخ نظم القطاع العام فى اقتصادات بعض البلدان النامية والمتقدمة أو فى ظل نظام الاقتصاد الرأسمالية ، **أن ولاء العامل يكون لدافع الأجر طالما أنه يشعر بأنه يعطيه الأجر الذى يستحقه ، واذا مارأى أنه قد غبن فى أجره فانه لايتردد فى الانقلاب على رب العمل دافع الأجر دفاعا عما يراه حقه المشروع فى أجر عادل مقابل مايؤديه من عمل يعود على رب العمل بربح وفير .**

فولاء العامل على وجه الدقة يتوجه الى أجره فى المقام الأول . وينسحب ذلك على كل من يعمل لقاء أجر مهما كان موقعه فى السلم الوظيفى فى منشأته . أى من العامل فى أدنى الوظائف حتى رئيس مجلس ادارة المنشأة ان كان موظفا فيها وليس مالكا لها . فيظل يبدى ولاءه لمنشأته التى يعمل فيها طالما ظل يشغل عملا فيها يدر عليه الأجر الذى يعتقد أنه يستحقه ، وطالما كان هذا العمل يحقق له الاشباع الوظيفى الذى يسعى اليه والطموح الذى يتطلع الى إنجازه ، فاذا ماتبين له أن ثمة مكان آخر يحقق له مستوى أعلى من هذا كله ، فانه لايتردد لحظة فى اغتنام مثل هذه الفرصة ، وينتقل ولاءه الى مكان العمل الجديد الذى يحصل منه على أجره الذى يمثل رزقه ورزق أسرته.

وهذه مسألة مفروغ منها ولاجدال فيها فى عالم الرأسمالية أو الاقتصاد الحر أو آليات السوق ، سمه ماشئت وتخير له الاسم الذى يريح؛ فكلها مسميات لنفس الشئ ولاتطرح للنقاش مثلها فى ذلك مثل بديهيات أخرى فى عالم العمل والعمال ، كحق الاضراب مثلا .

فمن نافلة القول بأن الأجير يعمل أساساً من أجل الأجر الذى يحصل عليه لقاء عمله والذى يمثل مصدر الرزق الأساسى له ولأسرته ، وأنه لايعمل لدافع قومى - **فالعمل من أجل رفعة الوطن فى جوهره مسألة تطوعية وليست مأجورة** - ولا لتحقيق التفوق لمنشأته على المنشآت المنافسة لها ، فهذه مسألة لاتهمه الا بقدر ماتمس مصدر رزقه . فالعامل ، بمجهوده العضلى أو الذهنى على حد سواء ، يبيع قدراته ومهاراته ومعارفه لقاء أجر(وأجر مادى بالتحديد) أولا وأخيرا ، وهذا الأجر هو مناط اهتمامه الأول والأخير ، بقدر ماأن الربح هو مناط اهتمام رب العمل الأول والأخير ، قبل أن يكون تحقيق التفوق لوطنه ، ان كانت الدوافع الوطنية تدخل أساسا فى حسابات أرباب العمل ، وهذه مسألة تؤكد مرة ثانية أنها من البديهيات الأساسية التى لم تعد موضع نقاش بتاتا . فضلا عن أنه لايمكن أن نطالب بتضحية من فئة من فئات الشعب دون جموع الفئات الأخرى.

حراكة الشباب

ولماذا نذهب بعيدا . فعالم الحرفيين ليس غريبا عنا . وكلنا يعرف أن **الطفل الصغير يلتحق بورشة ما وهو لايعرف عن أسرار العمل فيها شيئا ، فاذا مااكتسب معرفة أكيدة بدقائق هذا العمل وبرع فيه ،**

فانه نادرا مايمكث فى الورشة التى علمته ودربته ، بل سرعان ماتتخطفه أيدى أصحاب الورش الأخرى ، فيظل يتنقل من ورشة الى أخرى سعيا وراء الأجور الأكبر ، وقليلا مايظل فى نفس الورشة شهورا عديدة متواصلة ، دون أن يثير أحد قضية الولاء ، فهناك يعرفون قواعد العمل فى السوق الحر.

وفضلا عن هذا ، يمكن لنا أن نذكر أن الكثير من شبابنا فى هذه الأيام ، خاصة من كان له " ظهر" قوى ونافذ ، لايستقر طويلا فى عمل واحد ، وعلى وجه الخصوص ان كان من أصحاب التخصصات الهندسية أو المالية ، بل يتنقل على مدار فترات قصيرة من منشأة قطاع خاص الى أخرى سعيا وراء الأجر الأعلى وظروف العمل الأفضل ، دون أن يمن عليه أحد بما أنفق على تدريبه وتعريفه بأسرار العمل والسوق ، ولاتراوده هو أية أوهام أو تأنيب ضمير.

وبوسعنا أيضا أن نشير الى ظاهرة الاحتراف التى انتشرت فى ملاعب كرة القدم فى بلادنا دون أن يصاحبها انتشار مماثل لمفاهيم الاحتراف وحقوق طرفى المعادلة ، فبينما نرى مسئول الأندية الرياضية عندنا يتحدثون ليل نهار عن " روح الفانلة" ، قاصدين بذلك ولاء اللاعبين الأبدى لفانلة النادى ، وهو مفهوم متناقض كل التناقض مع الاحتراف والجرى وراء المواهب اللامعة فى الأندية الأخرى ، فاننا نرى اللاعب الأوروبى ينتقل خلال الموسم الواحد من ناد الى ناد منافس له ثم لايجدغضاضة فى أن يلعب فى اليوم التالى ضد ناديه الأول ، بل وقد يتسبب فى هزيمته ، ولايعب عليه أحد ذلك ، حيث انتقل ولاءه الى ناديه الجديد لانتقاله اليه وتقاضيه أجره منه.

ونفس الأمر يحدث فى جميع الشركات الكبرى فى كافة أنحاء العالم، حيث تلهث خلف المهارات العالية ، خاصة تلك التى أثبتت نجاحا ملفتا للنظر فى مجال عملها ، بغض النظر عن جنسيتها ، طمعا فى الاستفادة من خبراتها فى دفع العمل فى المنشأة الجديدة التى انتقلوا اليها دون أن يراود أى أحد من المسئولين فى هذه المنشأة أية شكوك فى ولاء هذا الخبير الذى سعوا الى اجتذابه للعمل فى منشأتهم. **بل ان الكثير من المنشآت الاستثمارية التى قامت فى بلادنا مؤخرا تعتمد فى عملها الى حد كبير على الكوادر الادارية والفنية التى تربت وتعلمت وتدربت فى أحضان القطاع العام، ولم نسمع أحدا يلوح فى وجهها بمسألة الولاء ويطالبها بالبقاء حيثما كانت دعما لمنشأت القطاع العام المتهمة بعدم الكفاءة!**

المشاركة فى الملكية

غير أن البعض منا لايزال متأثرا بجوانب من الفكر الذى ساد فى مرحلة محاولة بناء مجتمع اشتراكى ، أو يعود الى الاستعانة بهذا الفكر ترويجا لمصالح معينة حتى ولو كانت تتضارب معه، عندما حاول منظرو هذه المرحلة أن يحيدوا نضال الطبقة العاملة دفاعا عن مصالحها بطرح مفهوم المصلحة الجذرية المشتركة للعمال فى حماية القطاع العام ودعمه ، وتقديم التضحيات الغالية من أجل هذا الهدف ، على أساس أنهم شركاء فى ملكيته وأن لهم مصلحة أكيدة فى نهضته ، رغم أن تمثيلهم فى هياكل هذه الملكية وآليات صنع القرارات فيها كان تمثيلا صوريا الى حد كبير .

وكان مطلوبا من العامل وفقا لهذا المفهوم أن يستعيض عن ولائه لأجره بولائه لمنشأته التى يفترض أنه يشارك فى ملكيتها وتعود إليه حصة من نواتج نجاحها وتفوقها! **وربما يكون ذلك متخيلا عندما يسود فى الوطن شعور جارف بالنضال من أجل رفعة الوطن وضرورة احتلاله موقعا متميزا بين الأمم المتقدمة ، وهى مشاعر تجعل الكافة يضحون بالغالى**



شرودر و لافونتين

والنفيس من أجل تحقيقها . إحساسا منهم بأنها مرحلة نضالية محددة الوقت ويشارك فيها كل فئات الشعب ويحصل الجميع فى نهايتها على نصيبهم العادل من ثمارها.

ولكن عندما تتخلى الدولة أصلا عن مفهوم البناء الاشتراكى وتستعيض عنه بمفاهيم تسمى آليات السوق أو الاقتصاد الحر ، ويتواصل قيامها بخصخصة منشآت القطاع العام ، فان كافة المفاهيم التى كانت مرتبطة بهذا الشكل من التنمية الاقتصادية والاجتماعية تسقط بسقوطه ، وتحل محلها المفاهيم المرتبطة بشكل التنمية السائد.

العولمة تنافى الوطنية

أما تكرار الاشارة الى روح الولاء الأسرى التى يكنها العامل فى اليابان أو كوريا الجنوبية للمنشأة التى يعمل فيها ، فهذه مسألة أخرى ، لأن مايجرى فى اليابان وكوريا ليس تطبيقا حرفيا لآليات السوق الغربية " وانما صورة يابانية أو كورية أصيلة لنشاط اقتصادى حر ، فقد كان المعتاد هناك أن يلتحق العامل بالمنشأة فلا يغادرها الا عند تقاعده ، فلا ادارة الشركة الخاصة تطالب بحرية " التشغيل والفصل" التى يتمتع بها الرأسمالى الغربى ، ولا العامل يتطلع الى الجرى الى شركات أخرى وراء إغراء الأجور الأعلى . فالشركة تعتبر العامل جزءا منها ترعاه (بالصورة التى تراها والتى يتقبلها العامل كجزء من الخلفيات الثقافية والاجتماعية الوطنية) هو أسرته منذ التحاقه بها وحتى تقاعده . **فضلا عن الاحساس الدفين عند جميع أطراف اللعبة هناك بأن فى العملية كلها جانب من التنافس والصراع مع العالم الغربى ورغبة فى إثبات التفوق عليه .**

وقد حدث عندما عملت بعض الشركات الكورية على توفيق أوضاعها فى أعقاب الأزمة الحادة التى شهدتها كوريا الجنوبية فى العام قبل الماضى ، فقلصت حجم العمالة لديها ، واستغنت عن أعداد متزايدة من عمالها لأول مرة ، أن وقع الأمر وقع الصاعقة على نفوس العمال المستغنى عنهم ولم يتمكنوا من استيعاب أبعاده ، فأصيبت أعداد متزايدة منهم بأمراض نفسية حادة ، وأقدم الكثير منهم على الانتحار بعد أن صعب عليهم تقبل فكرة تعطلهم عن العمل واستغناء شركتهم " الأم" عنهم . وهو أمر لايحدث إبدا فى الغرب ، حيث البطالة جزء متعارف عليه من آليات السوق.

وفيما مضى كان للرأسمالية توجهاتها الوطنية ، وكان حرص بعضها على صبغته الوطنية كبيرا وأصيلا . غير أن آليات السوق فى العصر الحديث لم تعد تقنع ، كما رأينا من شرح مفهوم العولمة والتعولم، بالعمل داخل حدودها الوطنية ، بل ان مصالحها أصبحت تقتضى منها تخطى تلك الحدود سعيا الى العولمة، كما أنها لم تعد فى حاجة كبيرة الى تدخل الحكومات بجيوشها لفتح الأسواق أمامها، فهى تفتح الأسواق بمعرفتها وبنشاطها المتخطى للحدود، طارحة فكرة عولمة النشاط الاقتصادى وسقوط الحدود الوطنية التى تقف عائقا أمام توسعها أو توحشها فى الجرى وراء مصالحها. والعولمة كما أشرنا آنفا عملية تنتهى الى " تعولم" العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فيتحول العالم الى قرية واحدة تسودها مفاهيم موحدة تتفق مع أهداف أصحاب المصلحة الحقيقية من هذه العملية بأكملها.

ونحن نشهد منذ عدة سنوات حراكة شديدة لوسائل الانتاج الرأسمالية الغربية سعيا وراء أفضل الظروف الاقتصادية لعملياتها الانتاجية فى أى مكان من العالم بدون النظر الى النعرات الوطنية أو أية دعاوى عن تأثير ذلك على رفعة الوطن الذى نشأت فيه تلك الشركات ، فلا فرق عندها بين موقع فى بلدها الأصلى أو فى بلد غربى آخر ، أو فى بلدان المنظومة الاشتراكية السابقة أو العالم الثالث ، طالما أنه سيتحقق لها فى النهاية من خلال الظروف الاقتصادية والتشريعية الأفضل فى البلد المضيف أرباحا مضاعفة.

ولكن الأمر لم يتوقف عند هذا الحد . فمع " تعولم" الشركات العملاقة ، أى تضاؤل طابعها الوطنى من خلال الاندماجات وتبادل شراء حصص من الأسهم فيما بين مصالح اقتصادية من بلدان مختلفة مما حدا الى اطلاق صفة **"الشركات عبر الوطنية"** عليها وليس " المتعددة الجنسية" ، لم يعد لطابعها الوطنى أهمية كبيرة لدى أصحاب المصلحة فيها (خذ عندك مثلا اندماج شركتى **مرسيدس الألمانية وكريزلر الأمريكية** ، هل الشركة الجديدة ألمانية أم أمريكية ، وهل لهذا أهمية كبيرة عند أصحاب المصلحة فى الشركة الموحدة؟) وانما أصبح همهم الأول هو تأمين التفوق التنافسى على أمثالهم فى السوق ، وتقليل المنشآت المنافسة اما بالشراء أو بالاندماج ، وكفالة أكبر قدر من الأرباح لحملة الأسهم ، فاذا ماتهدد أى من ذلك بفعل أية اتجاهات فى السياسات أو التشريعات التى تسعى الى تحقيق صالح جموع الشعب وصيانة حقوقه ، فان أصحاب المصلحة هؤلاء لايجدون أية غضاضة فى البحث عن موقع آخر على " الكرة الأرضية " يحقق لهم مايهدفون اليه ، بغض النظر عن أى حديث عن" المصلحة الوطنية" أو اعتبار لما كان يسمى فيما مضى " رفعة الوطن".

وليس أدل على ذلك من موقف الرأسمالية الألمانية التى شجعت وأيدت مرشح الحزب الاشتراكى الديمقراطى **"جيرهارد شرويدر"** فى الانتخابات البرلمانية الأخيرة ، ولكن عندما اختلفت المصالح والتوجهات ، وبدأت الحكومة الجديدة فى التحرك لاصدار التشريعات التى تحقق ماكان يسميه وزير المالية ورئيس الحزب الاشتراكى السابق ، **أوسكار لافونتين** ، " العدالة الضريبية" فتخفف الضرائب عن كاهل جماهير المواطنين وتعوض النقص فى حصيلتها عن طريق زيادة الضرائب على الشركات الخاصة، فما كان من بعض هذه الشركات الا أن هددت بنقل مقار نشاطها الى خارج البلاد ، بل وهددت بعض شركات التأمين

بعدم شراء سندات الخزانة الألمانية، كما قام ٢٢ من كبار رجال المال والاستثمار الألمان، من بينهم مسئولون فى شركات لاتزال الحكومة تملك جانبا منها رغم خصخصتها، بنشر اعلان كبير فى احدى الصحف اليومية يهددون رئيس الوزراء بأن مثل هذه السياسة سيكون لها مردود سيئ على الاستثمارات التى ستهرب الى خارج البلاد ومعها الكثير من فرص العمل مما قد يعنى زيادة البطالة ، والمسألة الأخيرة " نقطة ضعف" هامة لدى أى سياسى ألمانى فى الوقت الحالى بالنظر الى ارتفاع معدل البطالة ، وخاصة أن الحزب الاشتراكى جاء الى الحكم على أساس تعهدات من أهمها خفض هذا المعدل. ولم يتحدث أحد عن الولاء ، ولم يتهم كبار الفعاليات فى آليات السوق بقلة الولاء والتنكر للبلد الذى أتاح لهم الوصول الى ما وصلوا اليه !

الكيل بمكيالين

لماذا ؟ لأن من المتفق عليه أن السعى وراء الرزق والربح لايتناقض مع دعاوى الولاء الا اذا انطوى الأمر على خيانة للمصالح العليا للوطن، ومن منظورهم أن تحقيق دخل أعلى ، سواء فى شكل أجر أو أرباح ، مسألة يعود مردودها على الوطن بالخير أيضا. كما أن مفاهيم آليات السوق والعولمة استقرت هناك ، **واذا كان الذين يصرخون عندنا ليل نهار برغبتهم فى الالتحاق بهذا العالم** (وكاتب هذه السطور ليس من هؤلاء على كل حال) **جادين فى ذلك ، فلابد لهم أن يأخذوا المسألة برمتها ، حلوها ومرها** (أدهشنى رفض السينمائيون المصريون المستميت لخصخصة شركات السينما ومطالبتهم المحمومة للحكومة بالاستمرار فى دعم السينما المصرية دون رغيف خبز الفقراء!) ، فى الوقت الذى لم يرتفع لهم صوت فى معارضة مسألة الخصخصة أصلا ، أى بمنطق أن كل شئ مباح طالما أنه بعيد عما يمسنى!.

فلماذا اذن يكون بحث أرباب العمل عن مصالحهم فى أى مكان من العالم حلالا ولايتعارض مع الولاء للوطن ، وبحث العامل عن مصلحته ومصلحة أسرته فى الحصول على أجر أعلى يتناسب مع مستوى مهارته ومعدل إنتاجيته حراما حتى ولو كان داخل حدود الوطن؟ **وهل من الصحيح أن مفهوم الولاء لمن " علمنى حرفا" يعتبر قيدا أبديا على حراكة المرء سعيا وراء مصالحه المشروعة؟**

ومرة ثانية ، نقول بأن ولاء العامل أساسا لأجره ، وعندما يكون الاقتصاد له توجه وطنى ، يرعى مصالح الوطن وجموع الشعب فى المقام الأول ولو على حساب المصالح الضيقة لأرباب العمل ، فمن الممكن حينئذ أن نطالب العامل بأن يضع مصالح وطنه فى حسبانه ولايسعى وراء مصالحه الضيقة بائعا خبرته ومهارته لمن يدفع له أجرا أعلى ، بما فى ذلك سعيه الى الهجرة الى خارج بلاده بحثا عن دخل أكبر. **أما عندما يكون من بين أولويات الدولة أن تشجع مواطنيها على الهجرة ، وأن تكون تحويلات العاملين فى الخارج من أهم عناصر الدخل القومى ، وأن تكون** خصخصة وسائل الانتاج الرئيسية التى **أقامها الشعب ، أو طورها ودعمها ، بكل مايملك أو بدم قلبه على حسب القول الشعبى الشائع ، أحد أهداف النظام الحاكم المقبولة ، فان ولاء العامل فى بلادنا يصبح لأجره ولمصالحه ومصالح أسرته الصرف ، ولايجوز أن يشهر أحد فى وجهه لافتات الوطنية عندما يكون فى ذلك تحقيق لمصالح "ضيقة" لبعض أصحاب المصالح.**

فالولاء لغير الأجر ، أى الولاء لصاحب الفضل على العامل فيما اكتسبه من مهارات ،خبرات ، سواء كان المنشأة أو الوطن ، **من مخلفات فكر القطاع العام** ، الذى سارع من يشهرون سلاح الولاء الى نفض أيديهم منه من دون أن يذرفوا عليه دمعة ألم واحدة ، عندما كان يقال للعامل ، كما سبق وأن أشرنا ، بأنه يملك المنشأة التى يعمل فيها ، وأنهما جزأين من كل واحد تعود مكاسبه الى جموع الشعب كله . ومن المفروض أن هذا الواقع إلى زوال وصولا الى" حرية" السوق الكاملة وقوانينها وآلياتها ، **فلماذا اذن يحاول البعض استبقاء بعض مفاهيم عصر غابر لحماية مصالح طرف من أطراف اللعبة الجديدة؟!** فضلا ، وهو الأهم ، أنه من **مخلفات ماقبل العولمة والتعولم.**

وختاما فمسألة" الولاء" هذه ذكرتنى بما عانيته شخصيا أثناء عملى فى **اتحاد عمال مصر** لنحو ربع قرن ، حيث كنت وزملائى من مسئولى الأجهزة الفنية نواجه عند كل تغيير فى رئاسة الاتحاد باختبار ولاء . فقد كان الرئيس الجديد ، خاصة اذا كان قادما من خارج دوائر النفوذ القديمة فى الاتحاد ، يأتى وفى قرارة نفسه اعتقاد جازم بأننا ، وقد كنا نساهم فى رأيه فى إنجاح الرئيس السابق عليه ، نكن ولاء شخصيا لهذا الرئيس ، وليس أننا كنا نعمل مخلصين لمصلحة الهيئة التى تدفع لنا أجورنا ونشرف بتمثيلها فى بعض المناسبات والمحافل . وهكذا كنا نمر ببعض الوقت الذى نقابل فيه بالعديد من المنغصات التى تهدف إما الى تأديبنا لما أظهرناه من " ولاء شخصى" مزعوم للقيادة القديمة ومن ثم الى التخلص منا بطريقة قانونية ان كان لدينا شئ من الاعتزاز بالنفس ، أو الى تمحيص ولائنا والتأكد من انتقاله الى القيادة الجديدة ، ومن ثم فقد عانى من كان منا يشعر بولاء مهنى وعقائدى لاتحاد العمال من هذه النظرة الصبيانية لولاء العامل أو الموظف حيث كان الهوى يجعل البعض من القيادات العمالية ينسى ، أو يتناسى ، القاعدة العمالية الأصيلة بأن الولاء لمن يدفع الأجر ، وليس ولاء شخصيا لكائن من كان ! ومتع الله أستاذنا الفاضل **أمين عز الدين** بالصحة والعافية ، والذى كان قد عهد إليه بأن يجرى لى اختبارا شخصيا قبل تعيينى فى اتحاد العمال ، ولما تناقشت معه فى ظروف العمل فى الاتحاد ، أعطانى أول درس لى فى العلوم النقابية عندما قال لى أن **من المعروف على الصعيد العالمى أن أسوأ رب عمل هو العامل النقابى.**

تتمتع مصر بإمكانات هائلة فى مجال الثروة السمكية :

* فهى تمتلك ما يقرب من ١٣ مليون فدان من المسطحات المائية.

* وتحظى بعشر بحيرات كبيرة ذات إنتاجية سمكية وافرة:

– خمس منها شمالية هى : المنزلة –البرلس– ادكو– مريوط –البردويل.

–أربع منها داخلية هى : قارون– وادى الريان– البلاحة–التمساح.

– بالاضافة إلى أكبر ثانى بحيرة صناعية فى العالم ،وهى بحيرة ناصر.

* وتتميز بتنوع مصادر محصولها السمكي:

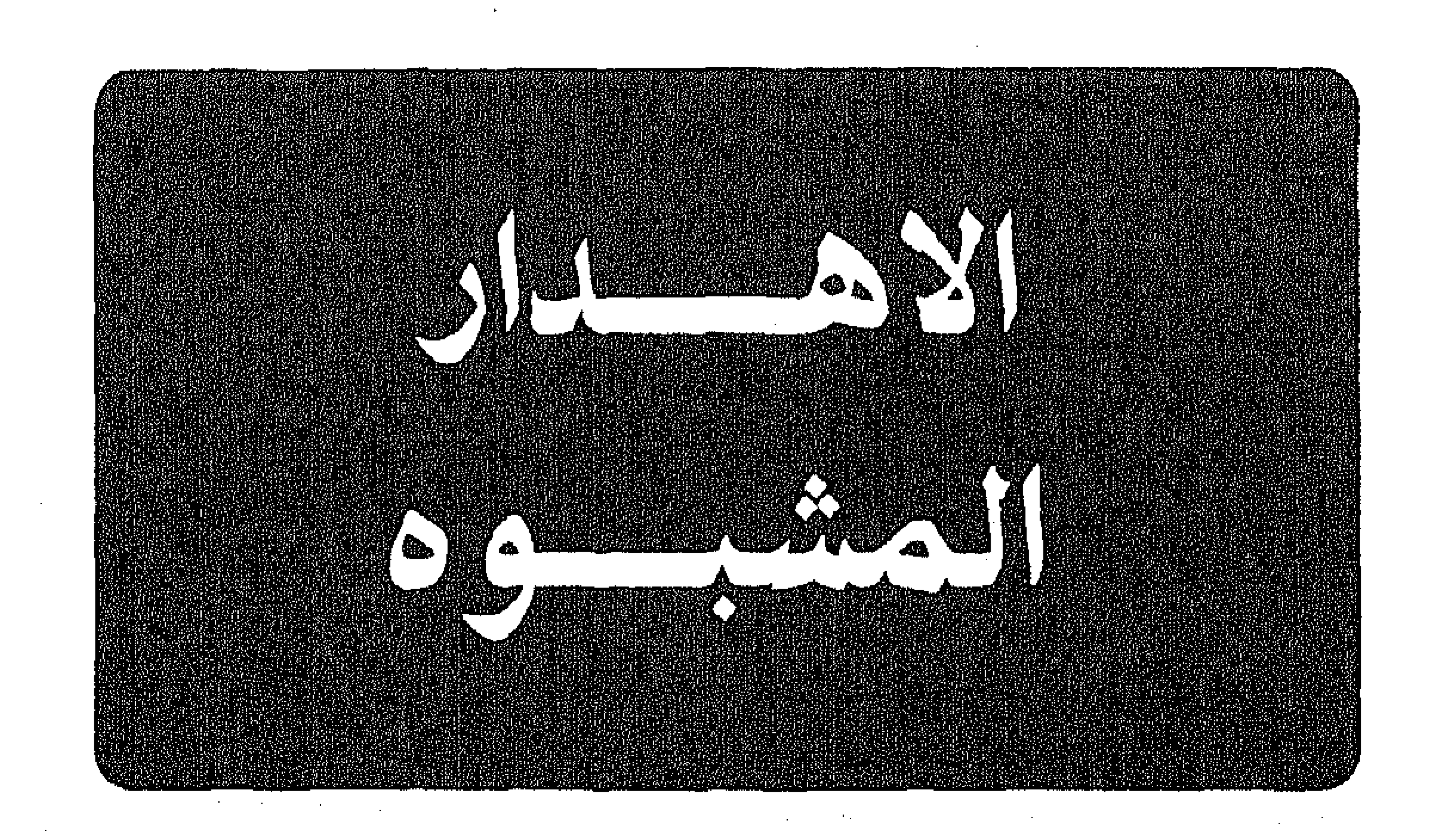
–المصادر البحرية ،سواء البحر الأبيض المتوسط أو الأحمر.

– نهر النيل ، بكل امتداده وإمكاناته.

–البحيرات العشر الكبيرة.

–المزارع السمكية التى انتشرت فى الربع قرن الأخير.

الثروة السمكية فى مصر بين الامكانيات الكبيرة و



عريان نصيف

* وتقوم بها حركة تعاونية سمكية ضخمة.

فوفقا للقانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨٣ –الخاص بإنشاء تعاونيات الثروة المائية – تشكلت ٨٩ جمعية تعاونية لصائدى الأسماك ، سواء فى المصايد الطبيعية أو فى مجال الاستزراع السمكى ،بالاضافة إلى الجمعية التعاونية العامة.

–ويقدر عدد أعضاء هذه الجمعيات بحوالى ٢١٤ ٧٧ عضوا.

–وتمتلك ٢٤٣٥ مركبا آليا (٩٩٪ من إجمالى مراكب الصيد الآلى).

–ويبلغ عدد المراكب الشراعية لأعضائها ٣١٩٣١ مركبا (٨٥٪ من مجموع مراكب الصيد الشراعى).

* وتنظم عملية الانتاج السمكى وتنشيطه وتسويقه مؤسسة كبيرة– منذ عام ١٩٨٣– هى الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية.

وإذا كانت هذه هى الإمكانات الضخمة الموجودة فى مصر ، والكفيلة بنمو الثروة السمكية ورفع حصة الاستهلاك من هذا الغذاء الأساسى وخفض أسعاره فى السوق الداخلى .. فما هو الواقع الحقيقى (وليس المفترض) للإنتاج السمكى فى مصر ،وما هو المدى الذى حققه من تقدم أو ترد.

لن نلجأ بهذا الشأن إلى مجرد تأكيد الوقائع المعاشة أو حتى المعلومات التى توردها الصحف يوميا بهذا الخصوص ،ولكننا سنستند إلى أربع وثائق هامة صادرة من مؤسسات رسمية تنفيذية وبرلمانية وبحثيه ،وهى:

*** الدراسة المقدمة من المجلس القومى للإنتاج والشئون الاقتصادية عام ١٩٨٤.**

*** البحث المقدم من الدكتور «أحمد عبد الوهاب» الأستاذ بمعهد التخطيط القومى عام ١٩٩٥.**

* تقرير الادارة المركزية لشئون الاقتصاد الزراعي عام ١٩٩٩.

* تقرير لجنة الانتاج الزراعي والري بمجلس الشورى الصادر عام ١٩٩٩.

ويتأكد من هذه الوثائق- التي لا يمكن إتهامها » بأنها تعبير عن «المعارضة» ذات النظارة السوداء- مدى التدهور والإهدار الذى لحق بهذا المجال الهام من مجالات الإنتاج والغذاء:

* **الفجوة السمكية** (بين متطلبات الاستهلاك وحجم الصيد المحلي) ،وتصل عام ٢٠٠٠ إلى حوالى ٣٠٠ ألف طن.

و ترجع هذه الفجوة الكبيرة إلى« النفص الحاد » في الإنتاج السمكي على سواحل البحرين الأحمر والمتوسط. من ناحية ،وإلى تدني إنتاج البحيرات (التى تقوم على مساحة نصف مليون فدان) إلى ما لا يزيد -بأية حال -عن ١١٥ ألف طن سنويا من ناحية أخرى ، وإلى نفوق آلاف الأطنان يوميا من الأسماك النيلية نتيجة التلوث من ناحية ثالثة.

و زادت الواردات السمكية -بناء على ذلك- في السنوات الأخيرة إلى حوالى ٢٠٧ ألف طن تبلغ قيمتها ما يقرب من ٣٠٠ مليون جنيه.

و تدهور نصيب الفرد من اللحوم السمكية إلى أقل من ٧ كيلو جرام في العام ،في الوقت الذى يتراوح فيه نصيب الفرد في الدول الأخرى التي لا تحظى بامكانات مصر السمكية ،بين **٢٠-٣٠ كيلو جرام كحد أدنى.**

وحتى نستطيع أن نربط بشكل منطقي ما بين هذه الامكانات الكبيرة وهذا التردى (الكبير أيضا)) ،فسنحاول استعراض أوضاع المصايد الرئيسية وما لحق بها من إهدارات ، ثم نستخلص العوامل العامة والأساسية التى أدت إلى انهيار الثروة السمكية في مصر ،وصولا إلى طرح الحلول الممكنة لإنقاذ هذا المجال الغذائي الهام للشعب.

البحيرات .. كمصدر رئيسى للثروة السمكية فى مصر

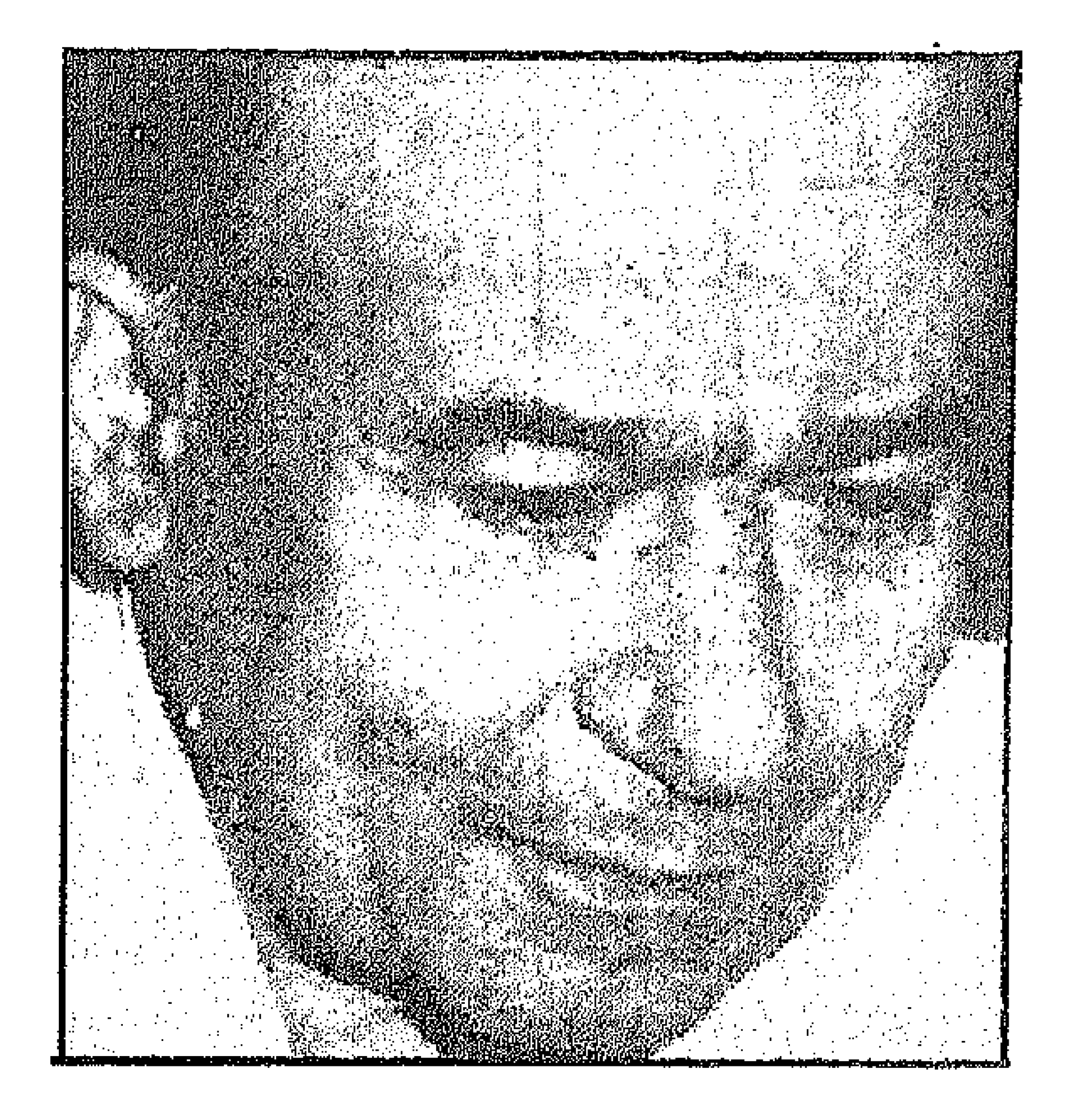
١- بحيرة المنزلة

- تقلصت مساحتها المائية من ٧٥٠ ألف فدان إلى ١٢٥ ألف فدان فقط عام ١٩٩٥ .

-تجرى هذه الأيام بمعرفة وزارة الزراعة (هيئة التعمير والتنمية الزراعية) ،محاولة إهدار جزء كبير آخر من مسطحها بتجفيفها.

-أصبح إنتاجها شديد الضآلة بعد أن كان ١٢٠ طناً صيفا ، ٦٠ طناً شتاء يوميا .

-تحول حتى هذا الانتاج المتردى من قيمة



يوسف والى

غذائية كبيرة إلى **وسيلة للاصابة بأخطر الأمراض كالسرطان والفشل الكبدي والكلوى** ، وفقاً لتقارير معامل وزارة الصحة عن التلوث الذى أصاب البحيرة وأسماكها ،مما كان موضع التحذير المتوالى من النائب **رأفت** سيف عضو الهيئة البرلمانية بمجلس الشعب عن حزب التجمع.

- يعاني ما يقرب من ١٤٠ ألف صياد .. ارتبطت حياتهم بها- **من البطالة .**

٢- بحيرة مريوط

-انخفض مسطحها المائي من ٥٠ ألف فدان إلى ١٧ ألف فقط.

- تم إهدار حوض مساحته ٦٠٠٠ فدان- من مساحتها المتبقية -بتحويل المسئولين له إلى مصب للصرف الصحي والصناعي.

- فقدت البحيرة أكثر من ٥٠٪ من إنتاجها بين عامي ٨٦- ١٩٩٦ (من ٨ر٨ ألف طن إلى أقل من ٤ آلاف طن).

- دمرت حياة ٧٠٠٠ أسرة من الصيادين الذين لا عمل ولا مورد آخر لرزقهم .

٣- بحيرة أدكو

-تقلص مسطحها المائي من ١٥ ألف فدان إلي أقل من ٥ آلاف فدان، لا يصلح منها للصيد -نتيجة البوص والهيس- إلا أقل من ١٠٠٠ فدان.

- انخفض إنتاجها السنوى من حوالى ٨ آلاف طن إلى ما لا يزيد عن ٣٠٠ طن.

-تدهورت أوضاع الصيادين بها مما أدى إلى انخفاض حجم العمالة الحقيقية من ١٥ ألف صياد تقريبا (حتى الثمانينات) إلي أقل من ثلاثة آلاف (في التسعينيات) حتى وصلوا -اليوم- إلى بضع مئات يعانون من أسوأ ظروف عمل وحياة.

٤- بحيرة ناصر

-رغم أنها البحيرة الصناعية الثانية فى العالم (بعد بحيرة فولتا بغانا) ،ومع امتلاكها من المقومات الطبيعية والقاعدة الغذائية ما لا يتوافر لغيرها من البحيرات ، ما فقد انهار إنتاجها السمكى بنسبة كبيرة.

-انخفض المحصول السمكي منها من ٨٠ر٠٠٠ طن حتى منتصف الثمانينات إلى ١٦ ألف طن في منتصف التسعينيات إلى ما لا يزيد عن٩ آلاف طن اليوم ،في الوقت الذى تؤكد فيه دراسات علمية- مصرية وأجنبية- أن انتاجها من الممكن أن يصل إلى ١٥٠ ألف طن.

٥- بحيرة قارون

-يبلغ مسطحها المائى حوالى ٥٤ ألف فدان.

- تدهور إنتاجها من أكثر من٥ آلاف طن (في الثمانينات) إلى حوالى ألف طن (حتى منتصف التسعينيات) الى ٦٠٠ طن تقريبا في السنوات الأخيرة.

- انهارت أوضاع حوالى ٤ آلاف صياد- يعيشون وأسرهم من العمل بها- ويملكون أكثر من ٥٠٠ مركب صيد.

٦- بحيرة البرلس

-كانت حتى الثمانينات من أكبر البحيرات إنتاجا للسمك فهى ذات مسطح مائى يبلغ ١٢٥ ألف فدان.

- خربت في السنوات الأخيرة بفعل احتلال واغتصاب مافيا المزارع السمكية للجانب الأكبر منها ، بالاضافة إلى ما أصابها- نتيجة الصرف الصحى -من تلوث أكثر من ١٢٠ ألف صياد لحقت بهم -نتيجة تدمير البحيرة -البطالة والمجاعة.

٧- بحيرة البردويل

-بالإضافة إلى اتساع مسطحها المائى ،فقد تميزت بخاصيتين هامتين:

أسماكها غير ملوثة نهائيا بسبب بعدها عن مصبات الصرف الصحى أو الصناعى .

* انتاجها أفضل أنواع السمك (كالدنيس والبورى) التى تحظى بالتميز فى الطعم والمذاق والقيمة الغذائية نظرا لما تتمتع به مياه البحيرة من نسبة من الملوحة.

-انخفض إنتاجها الذى وصل فى نهاية الثمانينات إلى أكثر من ٢٥٠٠ طن (كان جزء كبير منه يتم تصديره بأعلى الاسعار لتميزه عالميا إلى ما لا يتجاوز حاليا ٤٠٠ طن.

.. إهدار وتخريب لكل المصايد

* **بحيرة التمساح** : يتدهور إنتاجها نتيجة التلوث وصيد الزريعة.

* **أبو قير** : انخفاض الإنتاج بسبب

٤ أسباب رئيسية وراء تدمير ثروتنا السمكية

مشاكل الصيادين وصعوبة حياتهم.

* **رشيد** : ضياع ألف طن شهريا من الأصناف الفاخرة (الجمبرى والمرجان والبربون والدنيس) ، وتدمير حياة آلاف الصيادين ،نتيجة قرارات إدارية خاطئة.

* **سواحل محافظة البحر الأحمر** : السواحل الطبيعية الممتدة لألف كيلو متر ، والثروة السمكية الأكثر ندرة وجمالا في العالم ، أهدرت للدرجة التى لم تعد فيها أسماك كافية لسد احتياجات أبناء المحافظة أنفسهم مما أدى إلى ارتفاع سعرها وتواليه الى درجة كبيرة.

ولعله يكون من قبيل التزيد طرح المزيد من الأوضاع والأمثلة التى تؤكد من ناحية المدى الكبير الذى تتمتع به مصر من إمكانات فى مجال الثروة السمكية ،والتى تؤكد من ناحية أخرى مدى ما لحق بهذا المجال الغذائى الحيوى من إهدار مشبوه إن لم يكن تدميراً متعمداً.

العوامل الأساسية لتدمير الثروة السمكية

أولا -التماسيح والحيتان ومافيا البحيرات

يقول المثل الشعبى «إذا عرف السبب، بطل العجب».

ولا شك أن الكثيرين يتملكهم العجب من الانهيار الرهيب الذى أصاب الثروة الحيوانية فى مصر فى العقدين الأخيرين ،وفى كافة أنواع هذه الثروة **(المواشى- الدواجن- الأسماك)**، والتى يمكن إيجاز أوضاعها من خلال البيانات والأرقام التالية:

* **١٦ ألف مزرعة دواجن من مجمل ١٩ ألف -تم تصفيتها نهائيا.**

- إبراهيم نافع -الأهرام -١٩٩٥/١/٦.

* **٢٥٠ ألف رأس ماشية ،فقدتها مصر بتصفية مشروع البتلو، ويضاف إلى هذه الخسارة الفادحة ١٨٠ مليون دولار سنويا قيمة استيرادنا كل عام من الماشية واللحوم.**

- تقرير للجنة الزراعة والرى بمجلس الشعب- ١٩٩٤.

* انخفض إنتاجنا السمكى جدا ،حيث وصل نصيب الفرد فى مصر إلى ٦ كيلو جرام فى العام وهذا المعدل من أقل المعدلات فى العالم ،خاصة لدولة كمصر تمتلك أكثر من ثلاثة آلاف كيلو متر من الشواطئ بخلاف بحيرة ناصر وباقى البحيرات الداخلية الكبيرة والمزارع السمكية العديدة.

- الدكتور حسين كامل بدوى -مدير المعهد القومى لعلوم البحار- ١٩٩٥ .

* **أكثر من ٦٦٪ من احتياجنا من اللبن، ٩٧٪ من احتياجاتنا من الزبد والسمن، أصبحنا نستوردها من الخارج.**

- جريدة التعاون «القومية» -١٢/١٩/ ١٩٩٥.

.. وإذا كانت هذه الأرقام /الأوضاع المتردية ، تمثل «العجب»، فهنالك أرقام أوضاع أخرى ، توضح السبب الذى يبطله :

* **٢٣٤ ألف طن من اللحوم المجمدة تم استيرادها فى الفترة من يناير ١٩٩٣ حتى أغسطس ١٩٩٤ ، سواء بغرض الاستهلاك المباشر أو التصنيع قامت باستيرادها ٤٣ شركة ثبت من خلال اللجان المتخصصة عدم مطابقتها للمواصفات** ، وأكدت المعامل المركزية لوزارة الصحة عدم صلاحيتها للاستهلاك ،وبالتالى أصبح تداولها مجرّما .. ويبدو فى اعتقادى أنه لم تصدر أية أحكام ضد أى من مستوردى هذه اللحوم ،وفى اعتقادنا أيضا أن القانون لا يسعف الوزير أو المسئول لاتخاذ الاجراء اللازم والمناسب.

-عصام رفعت -الأهرام الاقتصادى -١٩٩٤/١١/٢١.

* يمكن أن نستورد أى شئ من الهند ماعدا اللحوم.. فاللحوم الهندية يمكن أن يقال عنها وضدها ألف سبب وألف مرض. والغريب والمذهل أن هناك من نجح أخيرا **فى الحصول على تصريح باستيراد ٥ آلاف طن من اللحوم الهندية** يبدأ شحنها إلى الأفواه والبطون المصرية السيئة الحظ.. من وراء هذه الصفقة المشبوهة؟ ومن الذى وافق عليها؟ ومن الذى أعماه الجشع عن صحة أبدان المصريين؟.

-أنور وجدى -أخبار اليوم ٢-٥-١٩٩٨.

* **يحقق ثلاثة من كبار مستوردى اللحوم فى مصر أرباحا خيالية تصل إلى ٤ مليون دولار فى المركب الواحد.. وبحسبة بسيطة يستورد كل واحد منهم مركباً واحداً فى الشهر ويحقق أرباحا صافية جنونية.**

-كرم جبر - روزاليوسف-١٧/ ٤/ ١٩٩٩.

.. ألا تكفى هذه الأمثلة -الواردة بأقلام كتاب الصحف القومية -حتى ندرك السبب الذى يبطل عجبنا من انهيار ليس الثروة السمكية فحسب ، بل الثروة الحيوانية والداجنة أيضا ؟.

إن مستوردى اللحوم من الخارج- وأغلبها فاسد أو على الأقل غير مطابق للمواصفات القياسية -قادرون ليس فقط على تدمير كافة مجالات توفير الأغذية ذات القيمة البروتينية، ما دامت أرباحهم تصل إلى هذا الحد الرهيب ، وطالما كانت صفقاتهم المشبوهة -مهما أثير حولها -تمر ويتم تداولها وتزيد من تربحهم.

وكم كان الكاتب الساخر **أحمد رجب** شديد الدقة فى تلخيص هذا الواقع الأليم عند ما كتب فى جريدة الأخبار فى ٧/ ٤/ ١٩٩٦ أطروحته التى تقول« حصل طفل حاد الذكاء على الدرجة النهائية عندما ذكر الجواب الصحيح عن السؤال التالى .. **أيهم أقوى نفوذا .. البرلمان أم الحكومة أم مستوردو اللحوم ؟**.. بالتأكيد أنت تعرف جواب الطفل».

المؤامرة ذات البعدين

كان لابد أمام عصابات اللحوم المستوردة الفاسدة، أن يدمروا الثروة السمكية -وكل السلع البديلة لوارداتهم - ،وفى الوقت نفسه يستفيدون إلى أقصى حد من الامكانيات السمكية الكبيرة المتاحة لهم ولباقى المافيات.

*** بحيرة مريوط:**

تم استقطاع حوالى ٣٠ ألف فدان من مسطحها لصالح السادة أصحاب المزارع السمكية الخاصة الذين قسموها إلى أقسام ومربعات ممثلة بالأحواش والسدود بكل ما فى ذلك من إهدار للبحيرة ، بالاضافة إلى تمكينهم من استغلال المياه والزريعة من باقى الجزء العام من البحيرة.

ولم يكتف المسئولون -فى هذا الزمن التعيس -بذلك ، بل يتم العمل بكل همة هذه الأيام لتجفيف الحوض الرئيسى فى البحيرة(٦ آلاف فدان) لاقامة مشروعات عمرانية !! عليه ، بما دفع المحاسب **محمد الفقى** رئيس الاتحاد التعاونى للثروة المائية إلى أن يصف شعوره وتوقعاته تجاه هذه

العملية التدميرية بقوله ..« والمؤلم إلى حد البكاء أن هذا الحوض الذى يتمنون تجفيفه ينتج حوالى ٧٠٪ من أسماك البحيرة كما أنه يعد المصدر الرئيسى لامداد بقية أجزاء البحيرة بصغار الأسماك .وتجفيفه يعنى فقد ٤٠٠٠ طن سنويا من الأسماك، وحرمان ما يقرب من ٧٠٠٠ صياد يعولون حوالى ٤٢ ألف نسمة من مصدر رزقهم .. فهل هذا معقول؟ » .

*** بحيرة المنزلة:**

توالى تدمير البحيرة بالتجفيف طوال الفترة الماضية مما قلص مساحتها بنسبة ٧٥٪ -تحت شعارات وهمية خاصة «باستصلاح الأراضى .. وزيادة الرقعة الزراعية -وشباب الخريجين ..» إلخ .إلى آخر هذه التعبيرات التى لا تعنى -فى الحقيقة -سوى تدمير البحيرة لصالح مافيات «التجفيف والبيع» بالتواطؤ مع الأجهزة الادارية التى قامت بلّى أو بكسر عنق القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٦ من خلال استغلال وتوسيع ثغرة خطيرة فى هذا القانون الذى يحظر تجفيف البحيرات والتى تقضى باستثناء ما تراه لجنة السياسات»!.

ولا تكتفى بذلك تلك القوى المدمرة -للبحيرة : والأسماك والصيادين -فى سبيل تملّكها وتربحها، بل يقومون هذه الفترة بتجفيف ٣٠ ألف فدان أخرى من أجود مناطق الصيد بالبحيرة.

*** بحيرة البرلس**

تمكن «الإقطاع» السمكى من الاستيلاء على الجزء الأكبر من مسطح البحيرة، سواء باقامة المزارع السمكية الخاصة أو بتملك الأراضى المجففة غالية السعر بأثمان وهمية وبالتقسيط المريح ، مدمرين فى سبيل ذلك- باقى مسطح البحيرة ،مستولين على الزريعة بالمخالفة للقانون، ضاربين عرض الحائط -ويتبجح غير مسبوق -على القرارات الصادرة بهذا الخصوص ، متصدين لأكثر من ٢٠ ألف صياد -ولو بالقوة الجسمانية -لحرمانهم من العمل والحياة .

*** بحيرة إدكو:**

كانت بحيرة ادكو- حتى منتصف الستينيات -من أكبر المصايد المصرية وكان إنتاجها السمكى يغطى النسبة الأكبر من الاحتياج الاستهلاكى المحلى.

ولكنها -كباقى البحيرات -تم تدميرها بأيدى تماسيح المزارع الخاصة ، الذين لا يكفيهم استيلاؤهم على أجزاء كبيرة من مسطحها ، بل يحرصون على استنزاف ما تبقى منها، سواء باقتباس الزريعة ، أو باستنفاد مياهها وإعادتها إليها مرة أخرى محملة بعطن مزارعهم الخاصة.

.. وهكذا بالنسبة لباقى البحيرات..

حيتان الاستغلال ومافيا المسطحات المائية ،يستولون على أكبر وأفضل أجزائها ويربحون الملايين، وفى مواجهة الانتاج السمكى والاحتياج الاستهلاكى للشعب، وحقوق -بل وحياة-مئات الالاف من الصيادين وأسرهم، والقوانين مشقوبة بالاستثناءات والقرارات شكلية للرأى العام والجهات والأجهزة المسئولة يتراوح موقفها ما بين الاهمال واللامبالاة حتى التواطؤ ،والسياسات العامة للحكم هى المظلة الكبيرة لكل ذلك.

ثانيا : تهميش الدور التعاونى فى المجال السمكى

كان من الطبيعى أن يتم منذ منتصف السبعينيات -فى المجال السمكى -اتخاذ كافة الاجراءات وفرض كافة التوجهات الكفيلة بإهدار- بل وتصفية الدور التعاونى السمكى أسوة بباقى القطاعات الانتاجية العامة والتعاونية تمهيدا لتسليم مقدرات اقتصاد مصر لتحكّم القطاع الخاص ومافيا الاحتكار.

ولقد عبّر الدكتور **أحمد عبد الوهاب برانيه** الأستاذ بمعهد التخطيط القومى وأحد كبار الخبراء فى مجال التعاون السمكى -فى بحثه الهام الصادر فى ٣٠ أغسطس ١٩٩٥ تحت عنوان **«قضايا وآفاق التعاون السمكى»** -عن ذلك التطور أو التدهور ،بقوله: «تميزت مرحلة الستينيات باقامة القطاع العام واتخاذ إجراءات استهدفت تطوير قطاع الإنتاج السلعى الصغير من خلال التعاونيات ..وفى هذه المرحلة تم إنشاء المؤسسة المصرية العامة للثروة السمكية وتدعيمها ماديا وفنيا .. ولقد شهدت هذه المرحلة ازدهار وزيادة أعداد الجمعيات التعاونية السمكية نتيجة الدعم المادى لتطوير معدات الصيد وتوفير وسائل التمويل وإنشاء صندوق ودعم الجمعيات التعاونية لصائدى الأسماك لتقديم القروض المختلفة إليهم بدون فوائد » .. ثم كانت نكسة وردة السبعينيات التى يحددها د. برانيه -بالنسبة لمجال الثروة السمكية-كما يلى:

التخريب يشمل كل البحيرات الرئيسية

.. إلا أن هذا الوضع قد انعكس تماما فى السبعينيات .حيث ألغيت المؤسسة العامة للثروة المائية وانخفض مستوى الدعم إلى أدنى حد له.. كما أجبرت الجمعيات التعاونية على الحصول على القروض اللازمة من البنوك التجارية بأسعار الفائدة السائدة وتقلصت الاعفاءات الجمركية التى كانت ممنوحة للجمعيات التعاونية على ما تستورده من معدات الصيد حتى ألغيت تماما .. كما استغلت لافتة التعاون لانشاء جمعيات تعاونية صورية لاستغلال مساحات واسعة لحساب أفراد بعيدين عن المهنة» .

.. واستمر انهيار التعاون السمكى ،حيث تؤكد الدراسة:

«وفى مرحلة الثمانينات اتخذت إجراءات لاعادة تنشيط الجمعيات التعاونية السمكية .. وأنشئت الهيئة العامة لتنمية الثروة المائية ومن مهامها الإشراف على هذه التعاونيات .. ومع ذلك فإن فاعلية التعاونيات السمكية ما زالت أقل عن المستوى المستهدف ، ويرجع ذلك إلى استمرار الظروف التى كانت سائدة فى السبعينيات».

وهكذا -وكما حدث بالنسبة للتعاون الزراعى- استمرت الجمعيات التعاونية كمجرد هياكل مفرغة من أى مضمون إنتاجى أو ديمقراطى ، وبدون أية فوائد ومزايا تذكر لها ،ليس كحركة الانتاج والمجتمع ، بل حتى لأعضائها ،فالانتاج السمكى -كما سبق الإيضاح- فى تدهور مستمر، ومئات الالاف من الصيادين يعانون إما من البطالة الكاملة أو من أسوأ ظروف عمل ومعيشة، وأصبح القطاع التعاونى السمكى -بصورته الهامشية تلك- أحد محاور استغلال كبار محتكرى المزارع السمكية فى مواجهة الشعب المستهلك والصيادين المنتجين، الذين وصلت هيمنتهم على هذه الجمعيات -كما ورد فى دراسة «الجمعيات التعاونية ودورها فى تنمية الثروة السمكية فى جمهورية مصر العربية» الصادرة من خلال مسح ميدانى لنماذج مختلفة من هذه الجمعيات أجراه بعض أساتذة معهد التخطيط القومى عام ١٩٨٩ -إلى أن تصبح الممارسة الديمقراطية منعدمة فى معظم هذه الجمعيات ، حيث يتم إعداد نماذج مطبوعة مسبقا لمحاضر مجالس اداراتها متضمنة بنودا ثابتة تفيد .. « أن الاجتماع قانونى، وأن محضر الاجتماع السابق تمت المصادقة عليه..

إلخ».

ثالثا: البيروقراطية ودورها في الانهيار

مع ادراكنا أن الانحراف بالبيروقراطية الادارية لا يكمن -في جوهره الحقيقي في تعنت بعض صغار الموظفين ومحاولة «حل عقدهم النفسية على حساب المواطنين أصحاب المشاكل كما يبرزه الفنان **فؤاد المهندس** في «كلمتين وبس» أو الممثل خفيف الظل «رأفت فهيم» بكلمته الطريفة «يللا يا سيد شوف مصلحتك» ولكن هذا الانحراف البيروقراطي إنما هو -في حقيقته -موقف طبقي بالدرجة الأولى تمارسه القوى المستغلة في مواجهة مصالح الجماهير.

بهذا المحتوى لمفهوم «الانحراف البيروقراطي» ،فإننا نعتبره أحد العوامل الرئيسية في إهدار الثروة السمكية في مصر لحساب مافيا المزارع السمكية الخاصة وعصابات استيراد اللحوم الفاسدة.

وكأمثلة واضحة -ومحددة -بالنسبة لهذا الانحراف الذي أسهم بدور كبير في تدمير الثروة السمكية في مصر:

*** ١٧ جهة إدارية تتبع لها بحيرة ناصر!**

في الوقت الذي ترفع فيه الدولة يدها عن المحاورو الأساسية للاقتصاد والمجتمع تحت دعاوى التحرير والخصخصة ،نجد أن **بحيرة ناصر تخضع- في الإشراف عليها ومتابعة إنتاجها -لرقابة ١٧ جهة ومؤسسة إدارية** متفرعة من ثلاث وزارات(الزراعة- التعمير- التموين) ،بالاضافة لمحافظة أسوان ولهيئة الثروة السمكية التي تشرف بدورها على خمس جميعات تعاونية!.

للدرجة التي جعلت المهندس **صفوت غطاس رئيس الادارة المركزية للثروة السمكية** بالبحيرة يستجير في تقرير مقدم منه عام ١٩٩٤ «كل المشاكل الطبيعية أمكننا التغلب عليها بالعلم والدراسات .. ولكن بقيت المشاكل الادارية والبيروقراطية التي لم نستطع التغلب عليها نتيجة الصراع بين الهياكل الادارية لكل هذه الجهات المشرفة -معاً-على البحيرة ، بل وقيام بعضها بالتخريب والتدمير في البحيرة .. مما أدى إلى عدم إحكام الرقابة وضعف المتابعة .. والعجز عن ممارسة المسئولية تجاه العملية الانتاجية».

*** تدمير بحيرة قارون ، لانشاء ملاحة!.**

تحت دعوى تقليل نسبة الملوحة في مياه بحيرة قارون ، تم استقطاع مساحة ٧٥٠ فدان من مسطحها المائي لاقامة مشروع انتاج وتصنيع الأملاح المصرية بتكلفة زادته عن ٢٠٠ مليون جنيه.

وكانت النتيجة- بطبيعة الحال- تدمير

غربان البحر تهاجم بحيرة البردويل

انتاجية البحيرة من السمك ،حيث وصلت إلى درجة متناهية في التدني ، لا تكفي حتى لتغطية احتياجات أهالي محافظة الفيوم ذاتها ،وليس فقط لاقتطاع المساحة التي أقيم عليها المشروع بل أيضا- وأساسا -لأن الشركة صاحبة المشروع كانت قد خططت مسبقا -في سبيل نجاح مشروعها الملحي -إلى إلقاء أملاح مركزه بأعلى نسبة متراكمة في أحواض على مساحة ١٣٠٠ فدان في البحيرة ،مما يحولها -وفق تعبير جريدة الأهرام في ٢٥ / ٥/ ١٩٩٥ -إلى مستنقع للمياه المالحة تندثر فيه كافة الأحياء المائية» .. ويكون السؤال الهام ،على أي أساس وافق السادة المسئولون لأصحاب شركة الأملاح هذه على إقامة مشروعهم أصلاً ؟ ولماذا تمت من جانبهم عملية الصمت الرهيب -أو المريب- على تخريب هذه البحيرة المصرية الهامة؟.

* تخريب بحيرة البردويل ، عطفا على الغربان!

«غربان البحر» -الذي يبلغ طول كل منها ما يقرب من المتر -والتي تهجم أسرابها -بمعدل ١٠٠ ألف غراب لكل منها- على أسماك بحيرة البردويل الفاخرة (كالدنيس) ،ملتهمة أكثر من ٩٠٠ ألف كيلو جرام من هذه الأسماك المتميزة في كل غارة لها على البحيرة ، بما يؤدي إلى خسارة مصر سنويا حوالي ١٠٠ مليون جنيه كان يتم تصدير هذه الأسماك مقابلها ، بالاضافة إلى ما يستهلك منها محلياً.

هذه الغربان المتوحشة ،تحظى بحماية وعطف الأجهزة المسئولة في بلادنا رغم أنها تتسبب في خسارة كبيرة لمصر، قدرها **المهندس عبد الله الحجاوي** رئيس جمعية حماية البيئة بشمال سيناء، بأنها تعادل أو تزيد على «عشرة أضعاف أرقام ما يتم صيده من بحار مصر وبحيراتها».

والطريف أنه في الوقت الذي تهدر فيه حياة ملايين المصريين بفعل السياسات الحكومية القائمة، فإن هذه الطيور المفترسة تتمتع بحنان الدولة التي لا تقوم بالتصرف الجاد حيالها منذ أصبحت كارثة تهدد الثروة السمكية في مصر- وليس البردويل فقط-منذ حوالي عشر سنوات وتركت أمرها للصيادين بامكاناتهم الفردية المحدودة غير القادرة على المواجهة المتكافئة لها، تحت حجة أن مصر تلتزم باتفاقيتي« رامسار» عام ١٩٨٦، «وتريستا» عام ١٩٩٥ ، اللتين تتضمنان حماية الطيور ، تلك الحجة التي يرد عليها علماء حماية البيئة بما يلي:

- أن المقصود بالحماية هي الطيور النادرة التي أصبحت -نتيجة عدم حمايتها- على وشك أن ينقرض نوعها ، بما لا ينطبق على« غراب البحر».

-أنه من الممكن .. ومن المعروف علميا -كما يؤكد **د. اسحق مصطفى** نائب رئيس الجمعية المصرية لحماية الحياة البحرية عام ١٩٩٣ ،أن تحل مشاكلة «غراب البحر» توقي آثاره المدمرة على البحيرة ، بأساليب غير «القتل» وكلها أساليب علمية وسبق للعديد من الدول استخدامها وخاصة أنها غير مكلفة مثل« البالونات» الضخمة ،أو أصوات مسجلة توحي بطيور تستغيث ، أو إلقاء مواد منفّرة للطيور .. إلخ هذه الأساليب ،التي لا تقوم الجهات الرسمية باستخدامها لحماية البحيرة .

-إن تطبيق قوانين حماية الطيور أو الحيوانات يجب أن يتم في إطار حماية المصلحة الوطنية بصرف النظر عن أهمية هذه القوانين في الدول الأخرى وفي إطار دراسة الآثار البيئية لهذه الحماية طبقا لقانون البيئة المصري (ق/ ٤ لسنة ١٩٩٤).

.. ونضيف من عندنا -بخلاف الردود السابقة للخبراء والعلماء -منذ متى وحكومتنا الرشيدة حريصة بهذا الشكل على احترام الالتزامات الناتجة عن توقيعها على اتفاقيات دولية؟ .. ولماذا **لا يظهر ذلك الحرص في مجال الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان ،كما يظهر في مجال حقوق «الغربان»؟!.**

رابعا -التلوث يخرب المصايد ويهدر صحة للمواطنين ويقتل الأسماك

حتى ندرك حجم المخاطر التي تحاصر الثروة السمكية وصحة الإنسان المصري المستهلك لها، نتيجة التلوث الذي يجتاح- بدرجة كبيرة -مصايد الأسماك في مصر على مختلف أنواعها ومصادرها ، دون مواجهة جادة من الدولة لهذه الكارثة السمكية / الإنسانية.

فإننا نطرح بضعة أرقام وبيانات بهذا الشأن موثقة من خلال دراسات وبحوث رسمية

وأكاديمية تؤكد هذا الواقع المخيف الذي يحياه مثلث : المصايد والأسماك والمستهلكون.

*** ٥٠٪ من سمك «القرموط» و ١٥٪ من الأسماك النيلية والبحرية الأخرى ، غير صالحة للاستهلاك الآدمي نتيجة احتوائها على نسبة مرتفعة من بقايا المبيدات والمعادن الثقيلة والملوثات السامة الأخرى.**

- دراسة لقسم الطفيليات وأمراض الحيوان بالمركز القومي للبحوث ١٩٩٣.

*** ٣٤٪ من أسماك المزارع السمكية مصابة بأمراض بكتيرية وفطرية ، يمثل أكلها ضرراً كبيرا على صحة الإنسان المستهلك.**

- دراسة لمعهد علوم البحار والمصايد ١٩٩٤.

*** ٢٥ ٪ من كميات الأسماك المستخرجة من النيل والبحيرات ،ملوثة بالطفيليات الضارة مثل «السلمونيللا» السامة التي تتسبب في الاصابة بالتسمم الغذائي.**

- **د. عزت عواض** - مدير المياه الداخلية والبحرات بمعهد علوم البحار- الأهرام ١٩٩٧/٢/٢٨.

*** ١٤ ٪ من إجمالي الثروة السمكية في مصر- وهي الأسماك النيلية - مهددة بالتدهور نتيجة التلوث، إما بموت الأسماك ، أو بجعلها غير صالحة للاستهلاك الآدمي.**

- **د. محمد الشيخ** -رسالة دكتوراه «الآثار الاقتصادية والمالية للتلوث» -١٩٩٨.

* تلوث بحيرة المنزلة أدى إلى إصابة ونفوق الأسماك بها، وإلى إصابة مستهلكي هذه الأسماك بالعديد من الأمراض وخاصة الفشل الكلوي.

- دراسات ميدانية ومعملية للدكاترة فكري الدسوقي ونبيل حميدة ورفعت عبد الوهاب -١٩٩٣.

* تلوث بحيرة مريوط ترتب عليه اختراق الميكروبات والسموم لجسد الأسماك ،وانتقالها بالتالي إلى المستهلكين وإصابتهم بالعديد من الأمراض الخطيرة.

-**د. على خاطر** -أستاذ أمراض الأسماك بمعهد بحوث صحة الحيوان -١٩٩٥ .

..ومن المعروف أن تلوث مصادر الصيد، هو نتيجة -في الأساس -لتحويل المصايد إلى مصبات للصرف الصحي والصناعي والزراعي ، ويكفي -على سبيل المثال فقط- أن نعلم ونعي الوقائع التالية حتى ندرك مدى المخاطر التي نتعرض لها في هذا المجال:

*** عدم وجود شبكات للصرف الصحي في ١٦٠ مدينة ومركز ، أدى إلى أن تقوم بالصرف في المسطحات المائية للنيل وفروعه.**

* مخلفات نصف محافظات وجه بحري تصب في مياه «بحر البقر» ،وبالتالي تستقبل بحيرة المنزلة مليار وربع متر مكعب من مياه الصرف الصحي.

* بالإضافة إلى الصرف الزراعي والصحي ببحيرة مريوط-فلقد تحولت إلى **مصب لصرف مخلفات حوالي ١٥٠ مصنعاً.**

ولعل من حق البعض أن يتساءل .. ألا تقوم الحكومة بجهود من أجل مقاومة هذا التلوث ؟.

والموقف الموضوعي يفرض علينا أن نرد بالايجاب ، فهنالك فعلا العديد من الجهود الحكومية التي تبذل في هذا الشأن والتي يتم اعتماد الميزانيات الكبيرة بخصوصها بالأضافة إلى ما يتم منحه لمصر لهذا السبب من العديد من الدول والمؤسسات العالمية من ملايين الدولارات الكثيرة ولله الحمد والتي يتم- بطبيعة الحال!! استنفاذها -في العمل طبعا !! -حتى آخر قرش أو سنت.. وطالما أن المجتهد عليه أن يسعى دون أن يطالب بادراك النجاح .. **فالجهات المسئولة والحق يقال «تسعى» ، أما النتيجة فهي تحت الصفر بمعنى أنه لا يتم القضاء على التلوث ، بل على العكس تتزايد نسبته في كافة مصادر الثروة السمكية .**

ولحل اللغز الذي يتمثل طرفاه في هذا «السعي» وهذه الملايين المنصرفة من ناحية-وفي تنامي تلوث المصايد من ناحية أخرى ، فمن المفيد أن نلقي مزيدا من الضوء على موقفين للحكومة في هذا الخصوص:

١-في الوقت نفسه الذي تتوسع فيه الحكومة في منح تراخيص إقامة المزارع السمكية- ولو على حساب الأرض الزراعية أو الإضرار بالبحيرات الطبيعية مراعاة لتوسيع فرص التربح لأصحاب هذه المزارع -فإنها -وفق قرارات وزارية ملزمة -تمنع هذه المزارع من استخدام مياه النيل مباشرة ،فلا يكون أمامها إن لم تهدر البحيرات القائمة على مسطحاتها -إلا أن تستخدم -كبديل -مياه الصرف الصحي والزراعي-بل والصناعي -الملوثة ، وأصحاب المزارع لا يخسرون شيئا أما المستهلك فيخسر صحته ..

فهل هذا موقف حكومة تسعى -بحق- إلى مقاومة التلوث في المجال السمكي؟.

٢- كان القانون ٤٨ لسنة ١٩٨٢ -بشأن حماية مجاري نهر النيل- ينص على عقوبة السجن للمسئولين عن الشركات الصناعية التي تلقي بمخلفاتها في النيل ، ولكن الحكومة عملت على استبداله بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ ، الذي يكتفي أمام هذه الجريمة بعقوبة الغرامة فقط.

.. فهل هذا موقف حكومة تسعى- بحق- إلى مقاومة التلوث في المجال السمكي؟.

وأخيراً..

فلا شك أنه من المفضل منهجيا أن تكون خاتمة أي بحث أو دراسة ، عبارة عن وضع الحلول للمشكلة التي تناولتها هذه الدراسة ،وتحديد الرؤية المقترحة لاستشراف آفاق المستقبل بالنسبة للقضية محل هذا البحث.

ولكن.. بعد هذه القراءة لواقع الثروة السمكية في مصر ، الذي يتلخص في «الامكانات الكبيرة(بل والمهولة) .والاهدار المشبوه (بل والعمدي) ، وبعد تحديد مظاهر هذا الواقع على كافة محاور هذه القضية الانتاجية الغذائية الهامة، وبعد عرض -وتوثيق- الاعتبارات الظاهرة والخفية التي وراء تخريب هذا المحور الأساسي من محاور الحياة في المجتمع المصري إنتاجا واستهلاكا ، يكون تقديم أي حلول صورة من صور التزيد الكتابي ،حيث إن طرح الامكانات وإدراك ما وراء تدميرها ،إنما يحمل -بطبيعة الأمر- في داخله تحديدا واضحا لوسائل الحل واعتدال التوازن بين المعطيات والنتائج لهذه العملية، والتي -بالاضافة إلى ذلك -لن تستقيم (كباقي قضايا ومشاكل المجتمع المصري)إلا أن تكون في مصر حكومة حريصة على:

* إعلاء شأن الإنسان المصري وحمايته من أية مخاطر.

* أن تكون الامكانات الطبيعية محل رعايتها- بل ودعمها وتطويرها- لصالح المجتمع.

* وضع القوى المنتجة الكادحة (من صيادين وعمال وفلاحين) موضع الأولوية في التمتع بثمرة إنتاجهم.

* قيام حركة تعاونية ونقابية ديمقراطية للتعبير عن مصالح الطبقات والفئات الشعبية.

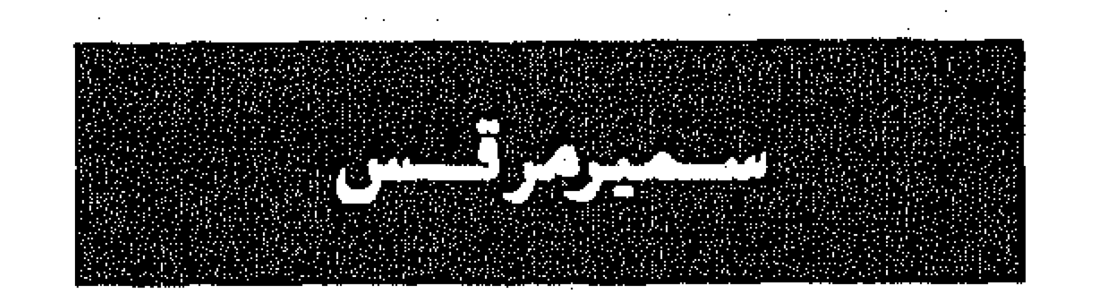
* التصدي بحزم للقوى الاحتكارية ،ومافيات التجارة الخارجية (تصديرا واستيراداً) ، والاجهزة البيروقراطية التي تحميهم في مواجهة المصلحة الوطنية والشعبية.

**** فهل نأمل في حكومة من هذا النوع- منحازة للاقتصاد الوطني وراعية لحقوق الشعب؟.**

**** ثقتنا لا تهتز في قدرة الشعب المصري على ألا تحكم مقدراته إلا مثل تلك الحكومة.**

الاقباط فى العصر العثمانى

الجماعة الوطنية تبدأ مسيرة البحث عن المواطنة



١-تمهيد

تهدف هذه الدراسة الى **تتبع حركة أقباط مصر فى ظل الحكم العثمانى للبلاد**، ومن أجل بلوغ هذا الهدف فاننا ننطلق من أمرين : الأول ، أنه لانستطيع قراءة ودراسة هذه الحركة ، حركة الأقباط ، بمعزل عن التطور التاريخى لمصر ككل . الثانى ، أن هذه الحركة لابد من التعامل معها كونها ثمرة للتفاعل الجدلى بين المصريين ، ومن ضمنهم الأقباط ، وبين المؤسسة الحاكمة ، الأجنبية فى الأساس أى الوافدة ، لاستخلاص حقوقهم كمواطنين ، وبدء دخولهم دائرة المشاركة فى الحكم ، بدرجة أو أخرى . **ولعل العصر**

العثمانى بسنواته الممتدة كان بداية لانطلاق المصريين نحو تحقيق الاستقلال وان بدأ على أيدى غير المصريين الا أنها كانت البداية التى شهدت محاولات عدة متعاقبة.

٢- مصر تحت الحكم العثمانى : صورة عامة للمشهد التاريخى

ونقطة البدء التى يجب الاشارة إليها ، فى دراستنا هذه ، هو أن تحول مصر من حكم المماليك إلى حكم العثمانيين (١٥١٧ -١٨٠٥) ، إنما يعنى تحولا كيفيا فى الوضع القانونى لمصر ، يعادل التحول من كونها دولة مستقلة أو قاعدة لدولة كبرى فى عهد المماليك الى ولاية تابعة للامبراطورية العثمانية ، الا أن هذا الوضع القانونى الجديد لمصر والذى أعطى للسلطان العثمانى حق تعيين حاكم مصر أو ماكان يسمى : الباشا أو الوالى ، لم يمنع من أن يكون لمصر قدر من " الاستقلالية" وذلك للسببين التاليين:

الأول: خصوصية مصر

وتنبع هذه الخصوصية من أن مصر شكلت عبر تاريخها " إقليما موحداً (١) ، فمصرظلت كما هى من حيث الوحدة الاقليمية على مدى العصور التاريخية المتتالية . ولايرصد إلا أثر ضئيل " للعثمنة" أو لعملية اضفاء الطابع العثمانى على مصر ، فلقد استمرت البلاد تدار كما كانت من قبل فى وقت المماليك . وحتى الأنظمة التى استحدثت مع سلطة العثمانيين مثل " قانون نامة مصر" ، وغيره لم يكن سوى تكريس لما هو قائم ، خاصة أن المماليك قد استمروا فى إدارة البلاد تحت مظلة الوالى العثمانى.

لقد كانت السلطة فى مصر سلطة " مزدوجة" ، اشترك فيها **الولاة الذين يمثلون السلطان العثمانى والمماليك الذين يحكمون أنفسهم بأنفسهم ويستمدون جانبا من قوتهم من وجودهم المحلى على أرض مصر"(٢)**. وقد كان تعظيم استغلال الأرض والثروة فى مصر هما هدف هذه السلطة المزدوجة ومحور الصراع فى نفس الوقت . وواقع الحال أن الفتح العثمانى لم " يمح النظام المملوكى فى مصر ، لكنه قمعه فقط وبصورة مؤقتة ، فبدلا من إبادة المماليك استخدمهم العثمانيون فى النظام الجديد الذى أقاموه فى مصر ، وسمحوا لهم بممارسة تقاليدهم السابقة ، بما فى ذلك شراء المجندين الجدد وتدريبهم للعمل فى نظامهم الخاص شبه المستقل . لقد أوصى " قانون نامة مصر" الصادر فى عهد السلطان سليمان القانونى عام ١٥٢٤ ، بهيمنة النظام العثمانى وسيطرته على البناء المملوكى المهزوم ، لكن هذا النظام كان فى حقيقته نوع من الحكم العثمانى - المملوكى الثنائى condo-minium. لأن المماليك منحوا مناصب سلطوية فى هذا النظام الجديد ، واندمجت السلطة العثمانية واقعيا مع القوة العسكرية والادارية المملوكية . وعلى الرغم من إنتاج العديد من القوانين التنظيمية لمصر اداريا واقتصاديا الا أن ذلك لم يكبح المطامع السياسية المملوكية ، ومع مرور الزمن اشتد عود المماليك بسيطرتهم الواقعية والفعلية على مقادير الأمور فى مصر اقتصاديا وسياسيا ، وابتلع النظام المملوكى الادارة العثمانية ، وانحسرت مركزية اسطنبول ، لقد أتاح ذلك أن تستقل مصر عن العثمانيين ، بدرجة أو بأخرى ، كذلك أن تتطور مصر تطورا مستقلا ثم تبدأ فى بعث دولة على " أساس مصرى(٣) وكان بقاء الجهاز الادارى " مصريا لغة وأفرادا من أهم العوامل التى حفظت لمصر شخصيتها فى ذلك العصر وكونت إطارا للنزعة الاستقلالية، وذلك نظرا للدور الرئيسى الذى يقوم به هذا الجهاز فى الوظائف الاقتصادية للدولة(٤).

الثانى عدم الاندماج بين الاثنية الحاكمة وجماهير المحكومين من المصريين (المسلمون والأقباط)

فلقد بقيت عناصر المؤسسة الحاكمة لمصر سواء الولاة العثمانيين أو المماليك الذين كانوا ينتشرون فى ربوع مصر اثنية أجنبية لم يطلها التمصير أو الاندماج فلم" يمتزجوا بالسكان الأصليين ، بل عاشوا مترفعين فى معزل عنهم .. يغالون فى ابتزاز الأموال من الأهلين(٥) .. ولقد ساهم الصراع المستمر بين الولاة / الباشوات وبين المماليك ، وبين الأوجاقات (الجيوش الحامية التى أسسها سليم الأول) وبين المماليك ، بل وبين المماليك أنفسهم ، أن يظل الشعب المصرى بعيدا عن هذا الصراع ، فهو ليس طرفا فيه ، وإن كان هدفا له . الأمر الذى حفظ لمصر استقلالها بمعنى ما عن الحاكم الأجنبى مما ساعد فى تأسيس قاعدة متينة لامكانية انطلاق حركة استقلالية سابقة بالنسبة للمنطقة كلها ، تجلت ارهاصتها مع منتصف القرن الثامن عشر بالحركة المعروفة بحركة على بك الكبير وبثورة همام فى جنوب مصر . لقد كان المماليك لايدافعون الا عن وجودهم ومصالحهم هم فقط لذا كانت هزيمتهم صارخة أمام العثمانيين فى البداية ، كما كانت الاطاحة بهم والتخلص منهم رغبة شعبية عارمة تلقفها محمد على وفى الحالتين كان " الشعب المصرى منعزلا عنهم(٦) . وفى نفس الوقت نجد الانقسامات المملوكية المستمرة قد أدت فى النهاية الى" تبلور تراكيب اجتماعية قوية فى بنية المجتمع المصرى وأن تسود كراهية الحكم التى أصبحت تعم أهالى مصر قاطبة(٧).

ويذكر **د. عزيز سوريال عطيه** فى هذا الاتجاه كيف أن الأقباط " بالاشتراك مع كل المصريين كانوا يعانون من الكوارث والفقر"(٨) . فلقد خضعا معا ،، المسلمون والأقباط لنفس نظام الحكم ، ثلاثى العناصر (الوالى والأوجاقات والمماليك) والذى كان هم كل عنصر فيه هو جمع المال ، ويؤكد ذلك د. عطيه بقوله " إن البلد قد أصبحت فريسة لثلاث جهات ضريبية بدلا من واحدة .. ولم تعر الادارة اهتماما كبيرا للاعتبار الدينى فيما يتعلق بالأمور المالية ، وفى هذا المقام فأنه لم يكن هناك تمييز بين المسلمين والأقباط ، كلاهما كان متساويا ، فى التعرض لنظام ضريبى ثلاثى ، فى الوقت الذى

فقدت فيه مصدرا رئيسيا من الدخل بالانحدار الشديد فى تجارتها الدولية "..(٩) **لقد كانت المعاناة المشتركة الواحدة من الأمور الحاسمة فى أن تسعى الجماعة المصرية نحو الاستقلال ، وتبلور" تطلعات قوى اجتماعية مصرية ، تضم علماء وتجارا وحرفيين وعاملين فى دواوين الدولة بمن فيهم القبط للاستقلال"(١٠)**

وهكذا ينبثق وعى قومى مصرى مع مطلع القرن التاسع عشر مع تأسيس الدولة الحديثة فى مصر من جهة أخرى أنها دولة قامت على شرعية مصرية من جموع المصريين ، المسلمون والأقباط . تجلت فى مشاركة أوسع فى حكم البلاد والدخول الى صفوف الجيش للمرة الأولى فى التاريخ(١١).

خلاصة القول ، إن خصوصية مصر ، وعدم الاندماج مع الاثنية الحاكمة ، قد ساهما فى تحقيق تطور مستقل لمصر ولغرس بذرة التكامل الوطنى بين أعضاء الجماعة الوطنية ، وربما يكون من المفيد وفى ضوء الخلفية السابقة ، أن نرسم صورة تفصيلية لوضع الأقباط خلال فترة العصر العثمانى على امتدادها.

٣- موقع الأقباط فى السياق التاريخى للعصر العثمانى

اذا أردنا التعرف على واقع **الأقباط** فى إطار السياق الذى قمنا بتقديمه فليس أوفق من استعارة ماذكره **المقريزى** فى معرض حديثه عن الحضور الاجتماعى للأقباط حيث قال:" **إن منهم كتاب المملكة ومنهم التجار ، والباعة ، ومنهم الأساقفة والقسوس ونحوهم ، ومنهم أهل الفلاحة والزراعة ، ومنهم أهل الخدمة والمهنة"** (١٢) أى أن الأقباط انتشروا فى جسم المجتمع المصرى بطبقاته الاجتماعية وفئاته النوعية . لقد عاش الأقباط شأنهم شأن غالبية المصريين حيث لم يشكلوا أبدا بورجوازية مزدهرة ، فجماهيرهم تظل ريفية ومدينية . وفى القاهرة نجد أنهم لاينخرطون فى التجارة الدولية مثلما فعل الأرمن أو المسيحيون الشوام مثلا ، لذا نجدهم دوما يشتغلون بالفلاحة أو بالادارة ، فنجدهم كتبة لدى الادارة الحكومية أو الارستقراطية المسلمة ، أو تجار تجزئة أو صغار حرفيين "(١٣) ويلاحظ أن الأقباط لم يسلكوا فى المجتمع من منطلق أنهم جماعة مغلقة أو ذات عناصر متماثلة فلقد ضمن انتشارهم فى جسم المجتمع وتنوعهم الطبقى والفئوى الارتباط العضوى بالسياق الاجتماعى - الثقافى المصرى . فبينما يقرر كثير من المؤرخين كيف استفادت جماعات مسيحية متعددة فى المنطقة من تطبيق نظام الملة وتطورت من خلال هذا الاطار القانونى ، فاننا نجد ، على العكس تماما ، الأقباط وقد تعاملوا مع نظام الملة فى سياق اقتصادى وثقافى مختلف ، (وأتصور أنه أمر ينسجم تماما مع مسار الجماعة المصرية الذى اتخذ مساره الاستقلالى كما أوردنا سالفا) وللتدليل على ذلك يمكن أن نرصد أمرين وذلك كما يلى:

١) موقف الأقباط من الامتيازات الأجنبية.

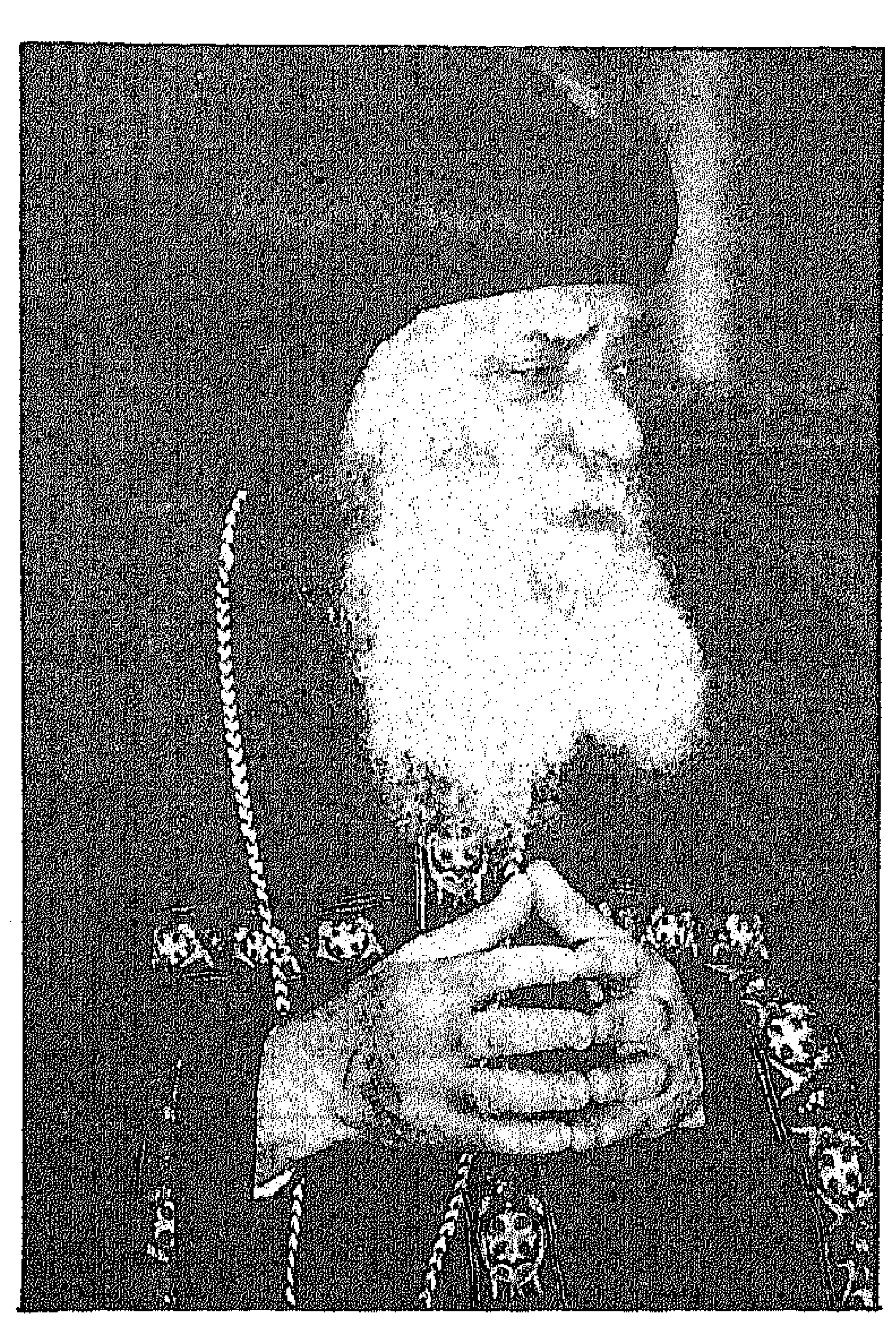
٢) حرص الأقباط على التحرك نحو الاندماج فى المجتمع.

أولا: موقف الأقباط من الامتيازات الأجنبية:

كما هو معروف ، وفى إطار العلاقات العثمانية الأوروبية ، طبق نظام " الامتيازات" ، والذى منح الأجانب ، الذين يقيمون فى أراضى الدولة العثمانية حصانات وحقوق واعفاءات مميزة . كذلك عدم خضوعهم لقوانين الدولة العثمانية وانما لقوانين البلاد التى ينتمون إليها . ولقد اتفق تاريخيا ، على **أن الامتيازات التى منحها السلطان سليمان القانونى سنة ١٥٣٥ الى فرانسوا الأول ملك فرنسا ، هى البداية للاختراق الاقتصادى للمنطقة والحاقها بالغرب"**(١٤) وقد نتج عن تطبيق هذه الامتيازات " هيمنة التجار الأوروبيين داخل مناطق الدولة العثمانية ، ولاسيما فى المرافئ والمدن التجارية الكبيرة. وكانت هذه الهيمنة تزداد بقدر ما كان يزداد ضعف السلطنة وتفكك مؤسساتها الادارية والاقتصادية والعسكرية . وأصبح تجار الدول الأوروبية يشكلون مع قنصلياتهم جاليات أجنبية تتمتع بسلطات مستقلة عن السلطة المحلية العثمانية وتشكل الى حد ما دولا داخل الدولة(١٥)

أما فى مصر ونتيجة للامتيازات التى تمتع بها التجار الأجانب عن المصريين وبسبب ترفر الحماية البحرية الحربية لسفن التجار الأجانب فى حالة حدوث نزاع وأيضا بسبب أن بضائعهم تخضع لشروط جمركية تتراوح مابين ثلث ونصف مايفرض على التجار المصريين قد أخذوا يتنازلون عن التجارة فى بلادهم لمنافسيهم الوافدين من التجار الأجانب . الأمر الذى بسببه تمسك هؤلاء التجار بالبقاء فى مصر لأنهم " كانوا يحققون أرباحا سنويا تصل نسبتها الى رأسمالهم الى ٣٣٪ (١٦) وكان هؤلاء التجار المصريون من المسلمين والأقباط ، فالثابت أن الأقباط قد أعرضوا عن التعاون أو الاستفادة من التوسع التجارى الأوروبى كما أن بيوت التجارة الأوروبية عندما بحثت عن عناصر عمل كوكلاء وتراجمه ومقاولين للتجار الفرنجة ، اختارت فى الأساس أن تستعين باليهود ".(١٧)

ويرتبط بنظام الامتيازات ماعرف " **بالرعاية المذهبية"** التى سعت الدول الأوروبية لتنفيذها . **فبموجب الامتيازات ، لم يحصل الأجانب على حق التجارة فحسب بل على جملة من الامتيازات الأخرى منها منح الزوار الأجانب حرية زيارة الأماكن المسيحية المقدسة بل والاشراف عليها**. وقد مهد ذلك إلى بدء اهتمام الأوروبيين بغير المسلمين من المواطنين فى الامبراطورية العثمانية من خلال استراتيجية الرعاية المذهبية والتى تعنى أن تمد الدول الأوروبية رعايتها للمسيحيين ، بالاضافة الى الأجانب المقيمين ، فى الدولة العثمانية ، بحيث ترعى كل دولة أوروبية مجموعة من غير المسلمين تبعا للتوافق المذهبى بين كل دولة أوروبية وأبناء كل مذهب مسيحى يعيشون فى المنطقة . لقد كانت الدول



البابا شنوده

الأوروبية تهدف الى أن تجد لنفسها موقعا للتواجد من خلال بسط مظلة الرعاية المذهبية على مجموعات من مواطنى المنطقة وعزلهم ضمنا عن باقى السكان وخلق امتدادات لهم خارج نطاق البلاد التى يعيشون فيها . فى هذا السياق نجد **أقباط مصر وقد رفضوا الرعاية المذهبية وتحملوا مثلما تحمل المسلمون من جراء الامتيازات الأجنبية ورفضوا كل محاولة لبسط الحماية عليهم من الخارج** "(١٨)

وفى ظل هذه الامتيازات ، أيضا ، تحالفت البيوت التجارية الأوروبية وبين جماعات المبشرين وبدأ السعى لاقتناص الأقباط ." الا أن جهود المرسلين لم تفلح فى استمالة أعداد تذكر من القبط "(١٩)

ثانيا: حرص الأقباط على التحرك نحو الاندماج فى المجتمع

ليس أدل من النشاطين الاقتصادى والادارى ، للتدليل على حضور الأقباط فى جسم المجتمع المصرى ، الأمر الذى سهل الى حد كبير ، من جهة ، إمكانية تجاوز أى أحداث تشدد يتعرضون لها من حين لآخر . ومن جهة أخرى تدعيم مسيرة الحركة الاستقلالية التى سوف تظهر ظهورها الواضح فيما بعد مع تولى **محمد على** وتأسيس ماصطلح على تسميته بالدولة الحديثة فى مصر ، وتجسد الجماعة الوطنية وتكامل مكوناتها وبزوغ المواطنة . وسوف نحاول الاقتراب من هذين النشاطين ، لعل ذلك يسهم فى رسم صورة عن واقع الأقباط فى مصر إبان العصر العثمانى ونزوعهم نحو الاندماج فى المجتمع .

أ. النشاط الاقتصادى

أولا: الزراعة

أمكن، بدراسة النشاط الاقتصادى لمصر فى العصر العثمانى معرفة كيف شارك الأقباط المسلمون أهم مجال من مجالات النشاط الاقتصادى ألا وهو الزراعة خاصة وأنهم كانوا فى الأغلب الأعم " محرومين من ملكية الأرض الزراعية"(٢٠)الا أن وثائق المحكمة الشرعية ، وغيرها ، توضح إقبال الأقباط على النشاط الزراعى بصورة كبيرة وبأشكال عديدة سواء بالايجار أو الادارة الزراعية أو شراء الحدائق وتجارة وتسويق الفاكهة ويمارسون ذلك إما بمفردهم أو بالمشاركة مع مسلمين . ويشار الى أن النشاط **الزراعى فى مصر ، من حيث مواعيد الدورات الزراعية وأوقات الرى والحصاد ، الى آخر العملية الزراعية ، كان ومايزال ، مرتبطا بالتقويم القبطى المتوارث عن قدماء المصريين** . كما تسجل لنا المصادر التاريخية كيف ساهم الأقباط فى أعمال صيانة مرافق الرى وضبط النهر ، مثل حفر الترع وبناء الجسور وغيرها وفى دراسة حديثة يذكر أن " أحد الأقباط كان يستأجر قطعة أرض من وقف مسلم فى احدى المناطق ، وفى منطقة أخرى اشترك مسلم مع قبطيين ، فى زراعة قطعة أرض ، يسددون بالتضامن سويا ماعليهم من < خراج> الى ملتزم الناحية "(٢١) ، ويعكس ماسبق غلبه المصلحة الاقتصادية والخطر المشترك الذى يهدد كلا من الأقباط والمسلمين مما يدفعهما على التعاون معا خاصة فى الطبقات الدنيا من المجتمع.

ثانيا : التجارة والحرف

أجمعت العديد من الدراسات (٢٢) على أن الأقباط قد مارسوا التجارة فى جميع المجالات تقريبا ،امتهنوا كل الحرف التى كانت تعرفها مصر آنذاك ، ومن خلال دراستين تم اجراؤهما على حجج تركات الأقباط ، الأولى جمعت فيها عينة من **٣٩ حجة تركات** ، والثانية جمع فيها عينة دراسية **عن ٢٣٦ حرفياً وتاجراً قبطياً** من وثائق سجلات المحاكم الشرعية ، فاننا نجد مايلى:

* عمل الأقباط فى مجالات المعادن النفيسة (صائغ ، جواهرجى ، تاجر بالصاغة) والتجارة والعمارة والبناء و المنسوجات والأقمشة والعطارة والعلافة وتجارة السكر.

* شارك الأقباط بفاعلية فى نشاط " الطوائف "(٢٣) من خلال عضويتهم فيها

أو بتولى بعض المناصب الهامة فمثلا **طائفة التجاريين كان نقيبها من الأقباط فى وقت من الأوقات.**

* شكلت المصلحة الاقتصادية عاملا هاما فى التعاون بين المسلمين والأقباط حيث خضع كل شئ لأحكام السطوق ، وللعرض والطلب.

* تسجل الدراسات أيضا إقدام المسلمين والأقباط على التشارك الاقتصادى فى إطار يقترب كثيرا من فكرة الشركات بمعناها الحديث ، فى العديد من المجالات مثل: **الصباغة ، وبيع الحبوب ، وتجارة الدجاج والبيض ، زراعة وتجارة الكتان ، وسائل النقل البرى والبحرى.** وتؤكد هذه الدراسات أن هذه الشركات كانت نوعاً من التضامن الاجتماعى بين المصريين تجاه الأجانب ونظام الحكم.

* لوحظ أيضا أن التجارة الخارجية لم يعمل بها الأقباط ، وكان المسلمون دورهم محدوداً جدا فى هذه التجارة.

ب. النشاط الادارى:

كان للأقباط دور أساسى فى تصريف شئون الادارة المالية للبلاد ، ليس فقط إبان العصر العثمانى ، وإنما أيضا على مدى العصور الاسلامية المتعاقبة التى سبقت العصر العثمانى . فمنذ عصر الولاة استخدم الأقباط فى الجهاز الادارى للدولة الذى استبقاه **عمرو بن العاص** على حالة طبقا للنظام الذى وضعه الامبراطور **جستنيان فى الفترة الرومانية** . ومنذ ذلك الوقت ومرورا بالفترات " الطولونية (٨٦٨ - ٩٠٥م) ، الاخشيدية (٩٢٥ -٩٦٩م)، الفاطمية ، الأولى والثانية (٩٦٩ - ١١٧١ م) ، الأيوبية (١١٧٤ - ١٢٥٠ م) ، المماليك(١٢٥٠ - ١٥١٧) ، وحتى العصر العثمانى أصبح من الأقباط من صاروا طبقة متمرسة فى الشئون الادارية والمالية ، بالطبع كان يتأثر أحيانا هذا الدور حسب المناخ العام ، من حيث حدوث بعض التوترات الطائفية ، ألا أنه فى الأغلب العام سرعان مايعود الأمر الى طبيعته ويسير مساره المعتاد.

لقد عمل الأقباط ككتبة فى دووايين الحكومة ، وكصيارفة ، وكوكلاء للملتزمين ، وكمساهمين للأرض الزراعية ، وقد حرصوا على احتكار بعض مجالات الادارة المالية ، لاسيما جباية الضرائب ، التى تتطلب تفهما لتقسيمات البلاد وعوائدها ونظم الرى والزراعة . وتطالعنا الوثائق والمصادر الخاصة بالعصر العثمانى **كيف عظم " الانتشار الادارى" للأقباط فى الادارة العثمانية للبلاد** . وحول هذا الأمر يفرد **د. عفيفى** قسما هاما من أطروحته عن" **الانتشار الادارى للأقباط**"(٢٤) ويوضح كيف شغل الأقباط وظيفة " **المباشر**" سواء فى الادارات الحكومية مثل **ديوان الروزنامة** المختص بمالية البلاد ، أو لدى المتنفذين والأمراء ، وأغوات دار السعادة فى تحصيل الضرائب وفى ادارة الجمارك **وديوان " الجوالى"** (٢٥)المختص بشئون الجزية ، وفى **ديوان الحسبة** ، وإدارة الشئون المالية للأوقاف الاسلامية.

ويلاحظ أن **دور المباشرين / الكتبة الأقباط ، فى مجال جباية الضرائب ، كان محوريا لما يمثله من شريان رئيسى لتدعيم الخزانة** وذلك على كل مستويات الهيكل التنظيمى للتقسيم الادارى للدولة العاصمة ، ولايات الأقاليم ، القرى ، فى إطار التدليل على نزوع الأقباط نحو الاندماج فى المجتمع ، اخترنا النشاطين الاقتصادى والادارى وتتبع حركة الأقباط من خلالهما ، الا أننا لايمكن أن نغفل فى هذا المقام الجانب الاجتماعى للأقباط ، ولكن بسبب الصفحات المتاحة لهذه الدراسة ، فأننا نكتفى بالاشارة الى مايلى:

* يتجسد الحضور الاجتماعى للأقباط من خلال انتشارهم الجغرافى فى ربوع مصر فى حدود عددهم الذى لم يكن كبيرا **(فمثلا كان عدد الأقباط فى القاهرة يصل الى عشرة آلاف نسمة ، أى أقل من ٤٪ من مجموع السكان فى القاهرة فى نهاية القرن الثامن عشر) الا أن ذلك لم يؤثر على توزعهم الجغرافى ولم يؤد إلى أن يرتكز الأقباط فى أماكن مغلقة بعينها.**

* التأثر بالعادات والتقاليد السائدة وممارسة سلوكيات اجتماعية ميزت المصريين بشكل عام عبر العصور منها: الاحتفالات الخاصة بالأعياد ، اعداد أطعمة معينة فى مناسبات بعينها ، **الموالد** .. الخ.

* استخدم الأقباط فى تعاملاتهم اليومية النظام القانونى السائد أو مايسمى بلغة العصر الحالى القانون المدنى ، فنجدهم يتداعون ويترافعون لدى القضاة لاثبات ملكيتهم للعقارات أو لاسترداد مال ، أو بيع أو إيجار ،.... كذلك فى بعض قضايا الأحوال الشخصية.

وبعد ، لقد حاولنا فى عجالة أن نقترب من موضوع **الأقباط فى العصر العثمانى** ، ويمكن أن نخلص الى أن عهد الذمة ثم نظام الملة ، قد شكلا الإطار القانونى لغير المسلمين فى الامبراطورية العثمانية بشكل عام (٢٧) ، ولكننا ، نجد الأقباط وان التزموا بما ترتب على ذلك فى بعض مما جاء فى هذا الاطار القانونى ، فأنهم ومن خلال الممارسات العملية والحياتية قد تجاوزوا عن الوضع القانونى الذمى / الملى ، ويلاحظ أن نصوص عهد الذمة " مثلها مثل أى نصوص قانونية تكمن أهميتها فى نوعية الادارة التى تنفذها .. فهى تارة تتشدد فى تطبيق بعض الشروط المستحبة - وليست المستحقة - فى عهد الذمة وتترك أحيانا بعض الشروط المستحقة على الادارة وهى نشر العدل بين الرعية ، **وان استوى فى التعرض للظلم الأقباط والمسلمون معا** ، وتارة أخرى تغض الطرف عما فرضته من شروط على الأقباط مما كان يثير الفتن ".(٢٨) والثابت حسب **د. عفيفى أن الأقباط لم يقبلوا قط عهد الذمة** . ومافتئوا يحاولون التملص من شروطه بشتى الأشكال".(٢٩) وبالفعل ، ومن الناحية التاريخية ، كان **العصر العثمانى بداية النهاية لصيغة عهد الذمة،** حيث بدأ مايمكن أن نسميه مسار البحث عن المواطنة فى القرن التاسع عشر.

الهوامش

* هذه الدراسة جزء من دراسة مطولة تحت الاعداد للباحث بعنوان: المواطنة فى مصر: المفهوم ، الخبرة التاريخية ، الاشكاليات.

١- أحمد صادق سعد ، تاريخ العرب الاجتماعى : نحو التكوين المصرى من النمط الأسيوى الى النمط الرأسمالى ، السلسلة التاريخية ، دار الحداثة ، بيروت ط ١، ١٩٨٩ ، ص ٨٧.

٢- نزيه نصيف الأيوبى ، الدولة المركزية فى مصر ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٨٩ ، ص ٤٧.

٣- دانيال كريسيليوس ، جذور مصر الحديثة ، ترجمة وتعليق عبد الوهاب بكر ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص ٥٥و٥٦.

٤- أحمد صادق سعد . م.س، ص ١٠٨

٥- عمر الاسكندرى وسليم حسن ، تاريخ مصر من الفتح العثمانى ، مراجعة أ.ج سفدج ، سلسلة صفحات من تاريخ مصر رقم (٦) ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ، ط ٢ ،١٩٩٦، ص ٦٥.

6- A.C, Hess, The Ottoman Conquest of Egypt 1517, the Begining of the Sixteenth Century World War, Journal of ٤ , Middle East studies, Vol. 1974,pp. 212.-

٧- سيار الجميل ، بقايا وجذور التكوين العربى الحديث ، الأهلية للنشر والتوزيع ، الأردن ١٩٩٧ ، ص ١٩٠.

8- Aziz S. Atiya, AHistory of Eastern Christianity, Buther, Tanner ltd., London, 1968, pp. 100. .-

٩- عزيز سوريال عطيه م.س، ص ٩٩.

١٠- أبو سيف يوسف ، الأقباط والقومية العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٧ ، ص ١٠٤.

١١- لمزيد من التفاصيل حول هذا الأمر يراجع:

- هنرى لورنس ، المملكة المستحيلة ، فرنسا وتكوين العالم العربى الحديث ، ترجمة بشير السباعى ، سيناء للنشر ، القاهرة ١٩٩٧ ، ص ٥١ ومابعدها.

- طارق البشرى ، المسلمون والأقباط فى اطار الجماعة الوطنية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٠

- وليم سليمان قلادة ، المسيحية والاسلام فى مصر ، سينا للنشر ، القاهرة ١٩٨٩ ، ص ١٥٤ ومابعدها.

- سلسلة تاريخ البابوات ، الحلقة الخامسة ، القاهرة ، ١٩٥٤ ، صفحات : ١٩٤ - ١٠٥، ١٧٠.

- فؤاد شكرى وآخرون ، بناء دولة عصر محمد على ، د.ن ١٩٤٨ ، ص ٣٨٧ -٣٨٩.

١٢- المقريزى ، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار المعروف بالخطط المقريزية ، تحقيق محمد زينهم ومديحة الشرقاوى ، ج٣ ، مكتبة مدبولى ، ١٩٩٨ ، ص ٧٦٥.

١٣- فيليب فارج ويوسف كرباج ، المسيحيون واليهود فى التاريخ الاسلامى العربى والتركى ، ترجمة بشير السباعى ، سينا للنشر ، القاهرة ، ١٩٩٤ ، ص ١٥١ و١٥٢.

١٤- سمير مرقس ، المسار التاريخى لمخطط الالحاق - التجزئة للمنطقة العربية ، مجلة القاهرة ، يوليو ١٩٩٤ ص ٤٠ -٤٧ وأيضا الغرب والمسألة الطائفية فى مصر ، مجلة اليسار ، عدد ٨٩ ، يوليو ١٩٩٧ ، ص ٢٢-٢٦.

١٥- وجيه كوثرانى ، صفحات من تاريخ التجزئة الاستعمارية للوطن العربى ، مجلة الوحدة ، السنة ٣ ، عدد ٢٩ /٣٠، فبراير / مارس ١٩٨٧ ، ص ٧١.

١٦- أحمد صادق ، م.س ، ص ٧٨.

١٧- أبو سيف يوسف ، م.س . ب ص ١٠٢

18- Iris H. El - Masry , The Story of the Copts, MECC, Cai- ٤٦٤ , ٤٥٧ , ro, 1978, pp 475.18-

١٩- مسعود ضاهر ، الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية ، ١٦٩٧ - ١٨٦١ ، معهد الانماء العربى ، بيروت ١٩٨١ ، ص ٢٨٧.

٢٠- وطنية الكنيسة القبطية وتاريخها ، بدون مؤلف ، ص ٢٦١.

٢١- محمد عفيفى ، الأقباط فى مصر فى العصر العثمانى .(رسالة دكتوراه) نشرت فى سلسلة تاريخ المصريين رقم ٥٤ ، الهيئة المصرية العامة للكتب ، القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص ١٥٢.

٢٢- حول النشاط التجارى والحرفى للأقباط يمكن مراجعة:

Raymond , A, Artisans et-أ commercants au Caire, 1973.-

ب- محمد عفيفى ، م.س.ص ١٥٣ ومابعدها.

ج- سلوى على ميلاد ، وثائق أهل الذمة فى العصر العثمانى وأهميتها التاريخية ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ١٩٨٣.

٢٣- الطائفة هى تجمع يضم كل العاملين فى مجال واحد . وللطائفة هيكلية خاصة تهدف فى النهاية إلى تنظيم أعمال أعضائها وحمايتهم والدفاع عن مصالح الطائفة . وهى فكرة تقترب كثيرا من النقابات فى عصرنا الحالى.

٢٤- محمد عفيفى ، م.س ، ص ١٠٦ ومابعدها.

٢٥- الجوالى جمع جالية، وأصلها الجماعة التى تفارق وطنها وتنزل وطنا آخر . ومنه قيل لأهل الذمة الذين جلاهم عمر بن الخطاب عن جزيرة العرب " جالية " ثم نقلت هذه اللفظة الى الجزية التى أخذت منهم ، ثم استعلمت فى كل جزية تؤخذ وان لم يكن صاحبها جلا عن وطنه.

٢٦- لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع الى : سلوى ميلاد ، م. س.

, Roderic H.Davison-٢٧ Turkish Attitudes Concerning Christian - Muslim Equality in the Nineteenth , 27 Century, in The Modern Middle East, Albert Hourani, others, Turio Readers,London, 1993, pp. 844-864.-

٢٨- محمد عفيفى ، الأقباط فى العصر العثمانى ، سلسلة الأقباط عبر العصور ، رقم ٣ ، المركز القبطى للدراسات الاجتماعية ، مارس ١٩٩٥، ص ١٣.

٢٩- محمد عفيفى ، م.س . ص ١٣.

الاقتصاد والمديونية والمياه أولويات حكم الملك عبد الله الثانى



بدأ رحيل العاهل الأردنى الملك حسين في شهر فبراير الماضى وتسلم ولده عبد الله مقاليد الحكم فى البلاد، وكأنه نهاية لمرحلة وبداية لمرحلة جديدة فى هذه المملكة التى حكمها الملك حسين نحو ٤٧ عاما.

وقد ورث الملك **عبد الله ابن الحسين** ،الذى توج ملكا على الأردن في الشهر الماضى باسم **عبد الله الثانى** ضمن ما ورث عن والده، وضعا اقتصاديا صعبا عرف الملك الراحل كيف يتعامل معه ويستمر فى حكم الأردن الذى يخلو من الثروات والموارد الطبيعية، محافظا على مستوى مقبول، إذ اما قيس بنضوب الأردن من الثروات وبالنقص الكبير فى بعض أهم الموارد الأساسية خاصة المياه.

لكن السنوات العشر الأخيرة من حكم الملك الراحل شهدت عددا من الهزات الاقتصادية التى كان لها تأثير سلبي على حياة المواطن الأردنى ومستوى معيشته الذى تدنى كثيرا بعد العام ١٩٨٩. **فقد انهار الدينار الأردنى فى أواخر ١٩٨٨ وأوائل ١٩٨٩** ،بعد أن نضب احتياطى الأردن من العملات الأجنبية فى البنك المركزى الأردنى حتى وصل إلى ما يقرب من الصفر ،ففقد الدينار الذى كان يساوى نحو ثلاثة دولارات ما يقرب من نصف قيمته قبل أن يستعيد جزءا من هذه القيمة ويستقر عند ثلاثة أرباع قيمته السابقة. وهو يساوى اليوم نحو ٣٠ ر١ دولار فقط. وبقى سعر الدينار عرضة للانخفاض، ولم تتوقف الإشاعات عن انخفاض وشيك لسعر الدينار ،حتى اتخذ البنك المركزى الأردنى قرارا في العام ١٩٩٥ بربط سعر الدينار بالدولار بما قيمته ٧١٠ فلسا للدولار الواحد فى حالة البيع و٧٠٧ فلسا فى حالة الشراء.

وقد اضطر الأردن، الذى كان غارقا فى **ديون قدرت فى العام ١٩٨٩ بنحو ٨ر٥ مليار دولار** ،إلى البحث عن مخرج له من هذه الأزمة، فوجد الحل فى الاستعانة بالبنك الدولي وصندوق النقد الدولى الذى وضع له **برنامجا للتكيف الهيكلى**، عرف ببرنامج التصحيح الاقتصادى، ومدته ست سنوات تبدأ فى العام ١٩٨٩، ولكن ما إن بدأ الأردن في تطبيق هذا البرنامج القاسى حتى غزا العراق الكويت وبدأت أزمة الخليج التى انتهت بالحرب المدمرة المعروفة. وكانت هذه هى المرة الثانية. والتى أدت ضمن ما أدت إليه ،إلى وقف تطبيق برنامج التصحيح في تلك الظروف الاستثنائية إلى أن تم استئناف التطبيق فى فبراير من العام ١٩٩٢ وحين توفى الملك حسين كانت مدة برنامج التصحيح على وشك الانتهاء، لكن الأردن كان قد طلب تمديد البرنامج لثلاث سنوات أخرى.

بحثا عن المعونة

لقد كانت المساعدات الدولية من منح وقروض مختلفة على الدوام جزءا مهما من اقتصاد المملكة الذى فقد خلال السنوات العشر الماضية الكثير من حيويته. ولم تكن قد مضت سوى أسابيع قليلة على وفاة **الملك حسين** حين بدأ **الملك عبد الله** ملك الأردن الجديد زيارته للمملكة العربية السعودية.

كانت تلك الزيارة فاتحة عدد من الزيارات التى بدأها الملك عبد الله والذى يحتاج إلى مثل هذه الزيارات وذلك لسببين رئيسيين :أولهما، **أن الملك عبد الله لم يكن مهيئا لتسلم الحكم، فقد كان معروفا طوال ٣٥ عاما أن الخليفة الأوحد للملك الراحل حسين هو شقيقه الأمير حسن** ،وأن عبد الله لم يكن مرشحا لا لولاية العهد ولا لولاية عهد عمه الأمير حسن أيضا ،لذا فقد كانت هذه الزيارات ضرورية للتعرف على الملوك والرؤساء العرب ،ولتعريفهم على نفسه فى لقبه الجديد وعهده الجديد.

السبب الثانى، أن الملك الجديد أراد التأسيس **لعهد جديد من العلاقات الأردنية العربية التي مات الملك حسين وبعضها ما زالت بحاجة إلى ترميم** ،**فعلاقات** الأردن مع **المملكة العربية السعودية** كانت قد بدأت فى التحسن لكنها لم تكن قد بلغت الدرجة المرجوة من الحميمية التى كانت تميز العلاقات الأردنية السعودية تاريخيا. وعلاقات الأردن مع **مصر** كانت على وجه العموم فاترة، وذلك بالرغم من الحرارة التى كانت تبدو عليها فى بعض الأحيان. **أما علاقاته الخليجية** فقد كانت محصورة إلي حد كبير مع الجيل الثانى من أفراد الأسر الحاكمة فى تلك البلدان .وما زياراته إلى البلدان الخليجية تلك إلا فى إطار توثيق العلاقات مع الجيل الأول من هؤلاء الحكام الذين عرفوه بوصفه صديقا لأبنائهم

عمان من:

صلاح يوسف

،وليس حاكما محتملا للأردن.

كانت مهمة **الملك عبد الله** في الخليج إعادة تذكير هذه الدول بما كانت التزمت به من دعم للأردن في أثناء مراسيم تشييع **الملك حسين** في عمان. فقد كان من الواضح أن الاقتصاد الأردني ليس على ما يرام ، وأنه يعاني من متاعب ومصاعب عديدة ، **فأرقام النمو التي حققها الأردن في العاملين ١٩٩٦ و١٩٩٧ كانت لا تزيد على ١٫٢ في المائة و٠٫٨ في المائة علي التوالي ،وهي** نسب تقل كثيرا عن النسب التي كان قد أعلن الأردن أنه حققها في أوقات سابقة. كما أنها تقل كثيرا عن نسب النمو المستهدفة من جانب صندوق النقد الدولي . فبموجب برنامج التصحيح الاقتصادي كان علي الأردن أن يحقق معدلات نمو لا تقل عن ٤ بالمائة. لذا ، **لم يكن غريبا أن يطغى الجانب الاقتصادي على ما عداه من جوانب في هذه الزيارات التي قام بها ملك الأردن الجديد** والتي بدأها بزيارات للبلدان الخليجية .ففي المملكة العربية السعودية حصل الملك عبد الله على وعود بتسهيل انسياب السلع الأردنية إلى الأسواق السعودية ، وبزيادة وتيرة التبادل التجاري بين البلدين ، وبفتح الطريق أمام صناديق وجهات الاستثمار السعودية المختلفة للاستثمار في الأردن ، وأهم من ذلك كله فتح الطريق أمام عودة العمالة الأردنية إلى السعودية لمساعدة العهد الجديد على التصدي للبطالة ،وهي واحدة من أكبر مشكلات الأردن وأكثرها استعصاء علي الحل ،وخاصة إذا عرفنا أن نسبة **البطالة المعلنة في الأردن هي ١٨ بالمائة ،وهي نسبة غير دقيقة لأن أوساط البنك الدولي توصلها إلى ما بين ٢٥ و٣٠ بالمائة.**

في دولة الامارات العربية المتحدة حصل الملك عبد الله علي وعد بتحويل مبلغ ١٥٠ مليون دينار كوديعة في البنك المركزي الأردني لدعم سعر صرف الدينار الأردني ،والذي كان وعلى وشك التعرض لهزة عنيفة في أعقاب وفاة الملك حسين ،حيث أقبل كثيرون على تحويل ودائعهم ومدخراتهم إلى الدولار ،وتحويل أجزاء منها إلى الخارج خوفا من تدهور الأوضاع بعد رحيل الملك، كما أن **سعر الدينار الأردني شهد انخفاضا حادا في الأسواق الفلسطينية التي يوجد فيها ما يقرب من ٥٠٠ مليون دينار أردني قيد التداول** .وقد أدى ذلك إلي تحرك البنك المركزي الأردني بسرعة لاحتواء الأزمة والحؤول دون استفحالها فضخ في الأسواق الأردنية وكذلك في فلسطين عبر فروع البنوك الأردنية هناك مئات ملايين الدولارات للمحافظة على سعر الدينار الذى كان قد ربط بسعر الدولار الأمريكي منذ العام ١٩٩٥.

ولم يمض وقت طويل حتى كان البنك المركزي الأردني يستقبل الوديعة الإماراتية ، وتلاها صندوق النقد العربي الذي أودع نحو ٥٠ مليون دولار في البنك المركزي الأردني للهدف ذاته.

وفيما كان الملك يوصال زياراته للحصول على دعم اقتصادي كان مسئولو البنك الدولي وصندوق النقد الدولي يبرمون اتفاقا لتمديد برنامج التصحيح الاقتصادي الذى انتهت مدته في شهر مارس الماضي.

ماء من سوريا

أما الزيارة الأكثر أهمية فقد كانت تلك التي قام بها الملك عبد الله إلى سوريا ،فقد رحل الملك حسين والعلاقات الاردنية السورية في أدنى حالاتها ، وامتنعت دمشق عن تعيين سفير لها في الأردن بعد إنتهاء مدة السفير السابق قبل نحو أربع سنوات .ومنذ ذلك الحين والقائم بالأعمال السوري هو الذي يمثل بلاده دبلوماسيا لدى الأردن.

خلال تلك الزيارة تعهد الرئيس السوري **حافظ الأسد** للعاهل الأردني بالمساعدة في **حل المشكلة المائية للأردن بمده بثمانية ملايين متر مكعب من الماء علي مدى الأشهر الأربعة المقبلة** ،وهي كمية يحتاجها الأردن حاجة ماسة في أشهر الصيف الذي يأتي بعد شتاء كان الأسوأ من حيث شح الأمطار في بلد يعاني أصلا من نقص فادح في المياه.

وقد أخذ التعهد السوري أهميته من أن الكمية المذكورة تساوي الكمية التي قالت إسرائيل إنها على استعداد لضخها للأردن هذا الصيف بدلا من الخمسين مليون متر مكعب التي نصت عليها اتفاقية وادي عربة للسلام بين الأردن وإسرائيل. **وفي الوقت الذي كانت فيه إسرائيل ترفض ضخ الكمية المقررة للأردن الذي يحتاجها ويلح على إسرائيل على ضرورة ضخها ،كانت سوريا تقوم فعلا بضخ الكمية التي تعهد بها الرئيس حافظ الأسد ،وهي ثمانية ملايين متر مكعب من المياه من سد باسل على نهر اليرموك الذي يفصل بين الأردن وسوريا** حتى قبل أن يأتي الموعد المحدد للضخ وهو الأول من شهر يونيو الجاري .فقد بدأ الضخ بواقع مليوني متر مكعب من المياه في العشرين من شهر مايو الماضي.

ومن نافل القول إن هذه الكمية لا تسد حاجة الأردن من المياه لكن ضخها يشير إلى رغبة من جانب سوريا لتحسين علاقاتها مع الأردن ، وأن يكون التعاون الاقتصادي هو البداية لمرحلة جديدة من العلاقات بين البلدين والتي كانت على درجة كبيرة من التردي عشية وفاة الملك حسين.

وقد سارت الأمور في اتجاه التحسن بين البلدين فقد بدأت زيارات المسئولين الأردنيين إلي سوريا تسفر عن اتفاقات للتعاون بين البلدين في عدد من المجالات الاقتصادية، ولكن ربما كان أهم ما أسفرت عنه هذه الزيارات اتفاق الأردن وسوريا علي إقامة سد الوحدة على نهر اليرموك الذي يمر بأراضي البلدين ،وهو المشروع الذي تعهدت سوريا ببذل جهد كبير من أجل إنجاحه بالبحث عن مصادر لتمويل إقامته لدي بعض الدول العربية التي تربطها بسوريا علاقات وثيقة ،ومنها دول الخليج العربي.

جولة أوربية أمريكية

بعد جولته العربية قام **الملك عبد الله** بجولة في أوروبا وأمريكا الشمالية .وكما

كان الأمر فى رحلاته العربية كان العنوان الأكبر للجولة الأوروبية هو الوضع الاقتصادى ،والعنوان الأكبر للوضع الاقتصادى المتدهور فى الأردن هو المديونية ،**فمن المعروف أن الأردن يعد أكبر دولة مدينة بمقياس نسبة الدين إلى عدد السكان**. والحجم الإجمالى لديون الأردن غير معروف تماما ، لكن ديونه غير العسكرية تقدر بنحو ٨٫٢ مليار دولار ، منها نحو ٦٫٤ مليار مديونية خارجية ،والباقى مديونية داخلية.

وتستهلك فوائد هذه الديون نحو ثلث الميزانية الاردنية السنوية للدولة ،وهو ما يعنى أن الاقتصاد الاردنى لن يتعافى ما دامت المديونية وهذه النسبة الباهظة لخدمتها موجودة.

شطب الديون

وقد كان هذا هو السبب فى أن عنوان جولة الملك عبد الله والتى زار خلالها بريطانيا والمانيا والولايات المتحدة وكندا ،هو شطب الديون الأردنية أو جزء منها على الأقل لكى يتاح للاقتصاد الأردنى أن يتعافى .وكان موضوع شطب الديون هو البند الأول على جدول أعمال الزيارة فى محطاتها المختلفة.

كان العاهل الاردنى يطرح طلبه هذا وفى ذهنه أن **الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا كانت من بين دائنى الأردن القلائل الذين شطبوا ديونا لهم على الأردن غداة توقيع الأردن على معاهدة السلام فى وادى عربة مع إسرائيل** فقد شطبت الولايات المتحدة آنذاك نحو ٧٥٠ مليون دولار من ديونها ، وشطبت بريطانيا نحو خمسين مليون جنيه استرلينى وشطبت المانيا نحو ٤٠ مليون مارك من ديونها على الأردن غير أن العاهل الأردنى فى الواقع لم يحصل على أكثر من وعود ليست جازمة أو قاطعة بذلك ، وبدلا من إعطاء الوعود الجازمة أعطت هذه الدول وعودا ببحث مبدأ شطب الديون خلال اجتماعات الدول الصناعية السبع الكبرى.

كان هذا هو رد ألمانيا التى كانت محطة العاهل الأردنى الأولى ،وهو أمر تكرر فى بريطانيا ثم فى كندا والولايات المتحدة.

وفى الوقت الذى كان فيه الأردن ينتظر انعقاد لقاء الدول الصناعية السبع الكبرى كان وفد من كبار المسئولين الاردنيين برئاسة **ميشيل مارتو** ، وزير المالية الأردنى، ومحافظ البنك المركزى الأردنى **زياد فريز** يتوجه إلى باريس لحضور اجتماع دول نادى باريس الدائنة للأردن ،وفى بداية الاجتماع طالب الوزير الأردنى بشطب ديون بلاده بأكملها ،غير أن دول النادى التى تمثل الدول الدائنة ، لم تلب طلب الوزير **واكتفت بأن وافقت على إعادة جدولة ما قيمته ١٫٣ مليار من ديون الأردن المستحقة لدول نادى باريس ودول أخرى من خارج إطاره** . وبالطبع فقد طلب النادى من الأردن **الإسراع فى خطوات تحويل القطاع العام إلى قطاع خاص مثل شركات الاتصالات الأردنية وشركة مصانع الإسمنت الأردنية والمؤسسة العامة للخطوط الجوية الملكية الأردنية وغيرها من مؤسسات حكومية** ، وإجراء إصلاحات خاصة فى المجال الضريبى ووقف التقهقر فى النمو الاقتصادى وإيصاله إلى النسبة التى اقترحها صندوق النقد الدولى.

وبإعادة جدولة هذا الجزء من مديونية الأردن يكون الأردن قد خفف من عبء مديونيته الكبيرة، لكنه **لم يحل مشكلة المديونية حلا جذريا** فهذه تحتاج إلى ما يشبه المعجزة لكى تتحقق ، خاصة وأن أكبر دائنى الأردن ،وهى اليابان ،التى يبلغ حجم ديونها على الأردن نحو ١٫٥ مليار دولار تتبع سياسة تقوم على عدم شطب أى جزء من ديونها على الدول الأخرى، بل ترى أن على الدول المدينة أن تصحح مسيرتها الاقتصادية وتحقق نسبا من التنمية تستطيع معها أن تسدد ديونها .وعليه فلم يكن غريبا أن تكون اليابان المحطة التالية لزيارة وزير المالية الأردنى ميشيل مارتو.

فى اليابان التقى **مارتو** بالسيد **ماساهيكوكومورا** وزير خارجية اليابان وسلمه رسالة من **الملك عبد الله** لتسليمها إلى اسليد **كيزو أوبوتشى** رئيس وزراء اليابان .كما شرح **مارتو** للوزير اليابانى بالتفصيل التطورات الاقتصادية والمالية فى المملكة والعبء الذى يتحمله الأردن فى خدمة ديونه بما فى ذلك عبء الدين اليابانى ، والدور الذى يقوم به الأردن فى سلامة واستقرار المنطقة وتحقيق السلام العادل فيها . وشدد وزير المال على أهمية شطب الديون اليابانية معربا عن أمله فى تفهم اليابان هذا الطلب . لكن المحادثات مع الوزير اليابانى لم تقتصر على العلاقات الاقتصادية الثنائية وقضية الديون على الأردن بل تعدتها إلى بحث المساعدات اليابانية المستقبلية للأردن.

حتى الانتهاء من كتابة هذا المقال لم يكن قد عرف شئ عما حدث فى اجتماعات الدول الصناعية السبع الكبرى ،غير أن تطورات داخل الأردن أفصحت الكثير عن كل هذه المحاولات للحصول على مساعدات تمكن الأردن من الوقوف على قدميه اقتصاديا ، ففى جلسة إحدى جلسات البرلمان الأردنى وقف رئيس الوزراء عبد الرؤوف الروابدة ليعلن أن الاقتصاد الأردنى فى أسوأ حالاته وأنه قد دخل غرفة الانعاش ، وزاد الروابدة بأن قال إن جولات الملك عبد الله لم تسفر عن شئ سوى الوعود والعواطف.

وقد علق الدكتور **منير حمارنة**، الأمين العام للحزب الشيوعى الأردنى قائلا: **إن تصريحات رئيس الوزراء إنما قصد منها تهويل الوضع لكى تمرر الحكومة قانونا بزيادة ضريبة المبيعات من ١٠ إلى ١٣ بالمائة.**

ومهما يكن من أمر فإن كل هذه التطورات تعنى أن ملف الاقتصاد الأردنى الذى لا يعيش أفضل حالاته قد فتح وعرف الناس الكثير عما يحتويه هذا الملف الذى كان على الدوام مغلقا بعبارات الثقة. وهى محتويات لا تشير إلى صعوبة الوضع فقط بل وإلى عدم وجود أفق التحسن فى المستقبل المنظور على الأقل.

ايهود باراك الفائز برئاسة الحكومة ليس بوليصة تأمين لتحقيق السلام.. وسنواجه معه عقبات تذكرنا بممارسات بنيامين نتانياهو نفسه:

الانتخابات الاسرائيلية.. حكومة.. واهالى!



باراك وسط أنصاره

الانتخابات الإسرائيلية العامة ، التى جرى تقديمها بأكثر من سنة (من نهاية العام ٢٠٠٠ الى منتصف العام الجارى ، وتحديدا فى ١٧ مايو/ ايار ١٩٩٩)، انتهت ببث رسالة واضحة من الناخبين الإسرائيليين ضد السياسة اليمينية المتطرفة لحكومة **بنيامين نتنياهو**، فى كل مجالات الحياة ، ولكن ، ينبغى ألا نرى فيها ذلك الانعطاف التاريخى الذى تخيل الكثيرون حدوثه ، من دون نظرة معمقة للمجتمع الإسرائيلى . فهذا المجتمع ، مازال أسيرا للعديد من التقاليد القديمة المتراكمة لسياسة العسكرة ،العداء للعرب . وقيود هذا الأسر ، تبدو أشد وطأة من القيود التى يحاول فرضها اليمين ، من داخل الحكومة أو من خارجها.

ولهذا ، فلابد من قراءة نتائج الانتخابات قراءة صحيحة معمقة ، لاتستند فقط الى الأرقام والمعادلات الحسابية ، بل تسبر غمار هذا المجتمع وتربط بين عاداته ومفاهيمه وبين النتائج الرقمية . حيث أن **إيهود باراك ، الفائز برئاسة الحكومة الإسرائيلية ، ليس بوليصة تأمين لتحقيق السلام بين إسرائيل والعرب وسنواجه معه ، خلال السنوات الأربع القادمة ، ممارسات وأفكارا وعقبات ستذكرنا بالعشرات فى عملية السلام إبان فترة الانعطاف السابقة خلال حكم رابين - بيرس وربما ستذكرنا ببعض ممارسات بنيامين نتنياهو نفسه.**

ونتنياهو ، بالمناسبة ، لم يغادر الساحة السياسية تماما. وهناك من يخطط من الآن ، لإعادته إلى سدة الحكم فى وقت لاحق.

الانتخابات ونتائجها

الانتخابات فى إسرائيل تتم على طريقة الديمقراطية النسبية كل مواطن يحمل الجنسية الإسرائيلية ويبلغ من العمر ١٨ عاما ، يحق له الاقتراع ، الذكور والاناث . ويتم الاقتراع مرتين ، مرة لرئيس الحكومة مباشرة ، ومرة للكنيست أى البرلمان.

حيفا من:



نظير مجلى

وفى الكنيست **١٢٠ عضوا** ، ينتخبون على لوائح أحزابهم ، وليس انتخابا شخصيا . وعلى كل حزب أن يتجاوز نسبة الحسم ، التى تعادل **١٫٥٪** من الناخبين ، حتى يدخل فى توزيع المقاعد . وفى الانتخابات الأخيرة تنافست **٣١ قائمة** انتخابية ، ففازت بعضوية الكنيست **١٥ قائمة منها** ، بينما سقطت **١٦ قائمة**.

بلغ عدد أصحاب حق الاقتراع **٣٫٧ مليون ناخب** (عدد السكان فى إسرائيل **٦ مليون نسمة**) مارس حق الانتخاب منهم **٨٠٪** ، بينهم **٣٢٠** ألف ناخب عربى ، لكن نسبة التصويت بين العرب كانت **٧٠٪**.

وفى انتخابات رئاسة الحكومة ترشح فى البداية **٦ أشخاص** ، لكن ثلاثة منهم انسحبوا

فى آخر لحظة هم (**اسحق مردخاى ، وزير الدفاع السابق ، وبينى بيغن** ، الذى انسحب من الليكود ومن حكومته لخلافه مع نتنياهو ، **ود. عزمى بشارة** ، وهو نائب عن التجمع الوطنى الوحدوى ، وكان ترشيحه نوعا من اثبات الوجود العربى) ، ومرشح سادس تبين أن لوائح التزكية التى جمعها مزورة (على كل مرشح لرئاسة الحكومة أن يقدم تزكيات من ٥٠ ألف ناخب) .

وبقى على الساحة مرشحان اثنان هما **اهود باراك** ، الذى حصل على ١,٧٢١,٠٢٠ **صوتا (٥٦,٠٨٪) وبنيامين نتنياهو**، الذى حصل على ١,٤٠٢,٤٧٤ **صوتا (٤٣,٩٢٪)**

أما للكنيست ، فجاءت النتائج على النحو التالى:

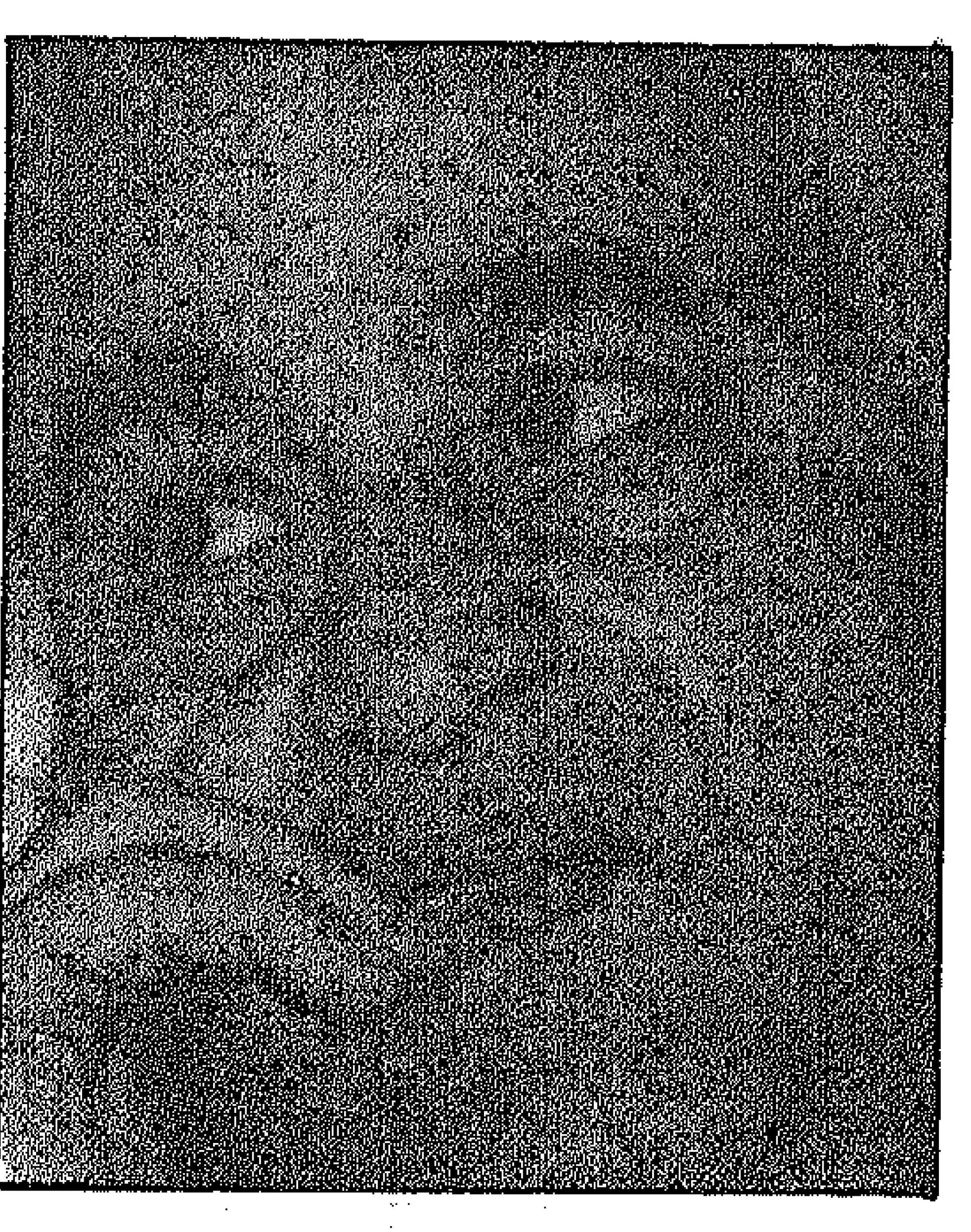
-" **إسرائيل واحدة**" (وهى القائمة التى تضم ثلاثة أحزاب ، أكبرها وأهمها **حزب العمل** ، يليه حزب " **غيشر**" الذى انسلخ عن الليكود ويقوده وزير الخارجية الأسبق ، **دافيد ليفى** ، وحزب " **ميماد**" وهو عبارة عن تجمع ثقافى لليهود المتدينين لكن المعتدلين). وقد حصل على **٢٦ مقعدا** فى الكنيست **(كان ٣٤ مقعدا** فى الانتخابات السابقة سنة ١٩٩٦). **ورغم هذا الهبوط فقد بقى الحزب الأكبر.**

- **الليكود** وهو الحزب المركزى فى اليمين . وقد خاض الانتخابات السابقة سنة ١٩٩٦ بقائمة تضم حزبين آخرين هما" **غيشر**" بزعامة **دافيد ليفى** و" **تسومت**" اليمينى المتطرف بزعامة **رفائيل ايتان** . وفاز فى حينه بـ ٣٢ مقعدا . وقد تلقى ضربة قاسية فى هذه الانتخابات اذ هبط الى **١٩ مقعدا.**

- **حزب " شاس "** ، وهو حزب اليهود الشرقيين المتدينين ، والذى تأسس فى سنة ١٩٧٩ وراح يستقطب اليهود الشرقيين على أساس طائفى ، ويسحبهم عمليا من جمهور مؤيدى الليكود . سنة ١٩٩٦ فاز **بعشرة مقاعد** وعشية الانتخابات الأخيرة صدر حكم بالسجن ٧ سنوات لقائد هذا الحزب السياسى ، **اريه درعى** ، بعد ادانته بـ ١٣ تهمة اختلاس وسرقة أموال الدولة وتلقى الرشاوى عندما كان وزيرا للداخلية وقبل ذلك مديرا عاما لوزارة الداخلية . **درعى** وقادة حزبه الآخرون اعتبروا هذا الحكم حملة طائفية عنصرية من اليهود الأشكيناز ضد اليهود الشرقيين ، واستغلوا هذا الحكم ودعوا اليهود الشرقيين إلى الرد عليه بالتصويت لحزبهم . وهذا ماحصل فعلا . اذ **قفز عدد نوابهم من ١٠ الى ١٧** ، **ليصبح الحزب الثالث الذى يهدد وجود حليفه التاريخى ،الليكود.**



ليفى



مورخاى

- **حزب " ميرتس"** وهو حزب اليسار الصهيونى ، الذى يجمع فى صفوفه الليبراليين وقادة معسكر السلام اليهوديين .. خصوصا حركة سلام الآن وبقايا حزب" ميام" العمالى اليساريين والشيوعيين اليهود الذين انسحبوا من الحزب الشيوعى سنة **١٩٦٥** عندما اختلفوا مع قيادته لأنها رفضت أى تعامل مع الصهيونية ، بينما اعتبر هؤلاء الصهيونية حركة تحرر قومى . هذا الحزب حظى بـ **٩ نواب** فى ١٩٩٦. وتوقع له الجميع الهبوط الى ٥ أو ٦ مقاعد هذه المرة . لكنه ، خلال دعايته الانتخابية ، هاجم بشكل حاد الأصولية الدينية اليهودية ومحاولتها تنفيذ سياسة الاكراه الدينى فارتفعت أسهمه **وحظى بعشرة مقاعد هذه المرة.**

- " **يسرائيل بعلياه**" وهو حزب اليهود الروس ، الذى ظهر على الساحة السياسية سنة ١٩٩٦ وكانت مفاجأة تلك الانتخابات اذ حصل على **٧ مقاعد** . فقد استفاد من موجة الهجرة المكثفة ليهود دول الاتحاد السوفيتى سابقا (**٧٥٠ ألف مهاجر من سنة ٨٩ - ١٩٩٧)** . وتشير التقديرات أنه كان سبب فوز نتنياهو بالحكم فى حينه ، لأن **٨٠٪ من ناخبيه صوتوا له** . هذه المرة انتقل الحزب لتأييد **اهود باراك**. وقد **هبط إلى ٦ مقاعد فى الكنيست بسبب قيام حزب آخر لليهود الروس.**

-" **شنوى**" ، حزب التغيير ، وهو من الأحزاب التى باتت صورية فى إسرائيل . فلم يكن له سوى نائب واحد . وقد خاض الانتخابات مع حزب **ميرتس** منذ الثمانينات . ولم يكن أحد يقدر أو يعبر بنسبة الحسم هذه المرة . لكنه بنى كل دعايته على محاربة الأصوليين وفسادهم المالى وعدائهم للديمقراطية ، ففاز **بستة مقاعد** . وأصبح مفاجأة هذه الانتخابات.

- " **المركز**" وهو حزب جديد أسسه ثلاثة من نجوم السياسة والعسكر فى إسرائيل : **امنون شاحاك** ، رئيس أركان الجيش السابق ، **ودان مريدور** ، وزير المالية السابق فى حكومة نتنياهو والذى خرج من الليكود بسبب خلافاته معه ، **وروني ميلو** ، وزير الشرطة الأسبق ورئيس بلدية تل أبيب السابق. وقد أقنعوا **اسحق مردخاى** بالانسحاب من الليكود ووضعوه على رأس حزبهم . فى البداية حظى الحزب بتأييد كبير ، لكن **حزبى العمل والليكود تآمرا عليه وقررا موعد الانتخابات بعد ستة أشهر من بداية المعركة . وخلال هذه الفترة تآكل حزب المركز وبهت وهجه وزال لمعانه** . ولذلك هبطت شعبيته فى استطلاعات الرأى وحصل فقط على **٦ مقاعد.**

- **المفدال** ، وهو أقدم الأحزاب الدينية فى إسرائيل . وفى السنوات الأخيرة اتخذ خطا سياسيا يمينيا متطرفا . وأصبح الممثل المباشر لمصالح المستوطنين اليهود المستعمرين فى الأراضى الفلسطينية المحتلة . وقد هبط فى **هذه الانتخابات من ٩ إلى ٥ نواب** ، مما يعتبر ضربة قاصمة.

- " **يهدوت هتوراة**". حزب اليهود المتدينين الأشكيناز (الغربيين) ، وهو تجمع حزبين أصوليين قديمين . زادت قوته بنائب واحد وأصبح له **٥ نواب**. ويعتبر أكثر الأحزاب الدينية وضوحا فى الموقف الأيديولوجى . يعتبر نفسه حزبا غير صهيونى ويرفض الدخول فى حكومة بوزارة . وحسب المعتقد الدينى

عنده ، فان دولة إسرائيل لايمكن أن تقوم قبل أن يظهر المسيح المخلص . والمسيح بالنسبة لهم لم يظهر بعد . لذلك ، لايعترفون رسميا بالدولة . لكنهم فى الواقع يتصرفون بشكل مغاير لما يقولون. إذ أنهم يخوضون الانتخابات منذ سنة ١٩٤٩ ويتمثلون فى الكنيست ، السلطة التشريعية للدولة العبرية. ويتسلمون وزارة بصفة نائب وزير ، ويرفضون أن يعين فوقهم وزير ، فيكون رئيس الحكومة وزيرهم الأسمى ، بينما نائبهم هو الوزير الفعلى و مواقفهم السياسية يمينية.

- الاتحاد القومى ، وهو الحزب الجديد الذى زسسه بينى بيغن ، نجل رئيس الوزراء الأسبق مناحيم بيغن. وقد انضم إليه ٨ نواب فى الكنيست السابقة ، لم يكفهم تطرف بنيامين نتنياهو. واستحوذوا على أصوات المستوطنين وأضعفوا حزب " المفدال" فى صفوفهم . لكن هذا الحزب فشل ولم يحصل سوى على ٧ نواب . مما جعل مؤسسه ، بيغن الابن ، يستقيل من رئاسته ويعتزل الحياة السياسيةتماما.

-" إسرائيل بيتنا" وهو الحزب الثانى لليهود الروس . مؤسسه وقائده هو ايفيت ليبرمن ، الذى كان سكرتيرا عاما لحزب الليكود حتى سنة ١٩٩٦، ثم أخذ نتنياهو مديرا عاما لديوان رئيس الوزراء . وقد اضطر الى الاستقالة ، بعد أن تورط فى عدة مؤامرات انقلابية ، فى مؤسسة الاذاعة والتلفزيون وفى مؤسسة القضاء . اذ حاول أن يصبح لنتنياهو نفوذ مباشر فى السلطتين ، مما يهدد الديمقراطية وحرية الرأى واستقلال جهاز القضاء . وتحول نشاطه هذا إلى فضيحة . واضطر نتنياهو إلى التخلى عنه.

- " القائمة العربية الموحدة" ، وهى تجمع من حزبين هما: الحركة الاسلامية فى إسرائيل (هناك شقان للحركة الاسلامية أحدهما يخوض الانتخابات البرلمانية والثانى يقاطعها مع أنه يفسح المجال لأعضائه بأن يشاركوا فى الاقتراع)، الحزب الديمقراطى العربى ، الذى كان يرأسه النائب عبد الوهاب دراوشة (كان عضو كنيست عن حزب العمل . وانشق عنه سنة ١٩٨٤). كما انضم الى هذه القائمة عضو الكنيست هاشم محاميد ، الذى انشق عن الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، بعد أن كان رئيسها . وقد ارتفع تمثيل هذه القائمة من ٤ إلى ٥ مقاعد.

- الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة ، التى تضم الحزب الشيوعى الإسرائيلى ركح وشخصيات عربية ويهودية عامة . فى

★ باراك لم يكن مقنعاً بشكل كاف ليحل محل نتنياهو.لكن كثرة خصوم رئيس الوزراء السابق وفضائحه ادت لفوزه.

★العمل والليكود تآمرا على ضرب المركز واخروا موعد الانتخابات فتآكل وهبطت شعبيته ولم يحصل إلا على ستة مقاعد.

★ شاس قفز الى المركز الثالث وبدا يهدد وجود الليكود حليفه التاريخى.

الانتخابات السابقة سنة ١٩٩٦ خاضت الجبهة المعركة فى قائمة مشتركة مع التجمع الوطنى الوحدوى وحصلت على ٣ نواب. لكن هذا التحالف فض عشية الانتخابات . فانشق عنه التجمع برئاسة النائب عزمى بشارة والنائب هاشم محاميد . وحصلت الجبهة فى هذه الانتخابات على ٣ نواب. وعلى الرغم من أن عدد نواب الجبهة بقى على حاله (٣) ، فقد كان واضحا إن الجبهة خسرت.

- التجمع الوحدوى ، ويضم عزمى بشارة من جهة ، والحزب العربى للتغيير بقيادة د. أحمد طيبى ، المستشار السابق للرئيس الفلسطينى ياسر عرفات ، من جهة ثانية. وعلى الرغم من التنافر والتباعد فكريا بينهما ، فقد خاضا الانتخابات متحالفين ، وحصلا على عضوية كنيست.

بقية الأحزاب سقطت . وهناك عدة إشارات هامة لهذا السقوط ، فنشير إلى أبرزها :

- سقوط حزب " تسومت" بزعامة نائب رئيس الحكومة ووزير الزراعة ، رفائيل ايتان ، وهو حزب يمينى متطرف . كان له ٥ نواب . وقد تفسخ عشية الانتخابات . ولم يحصل سوى على ٤١٢٨ صوتا.

- سقوط حزب " الطريق الثالث" ، الذى قام على أساس برنامج يدعو لمكافحة أية خطة للانسحاب الإسرائيلى من هضبة الجولان السورية المحتلة. على هذا الشعار فاز سنة ١٩٩٦ بأربعة نواب. ولكنه هذه المرة لم يعبر بنسبة الحسم وحصل فقط على ٢٦ ألف صوت.

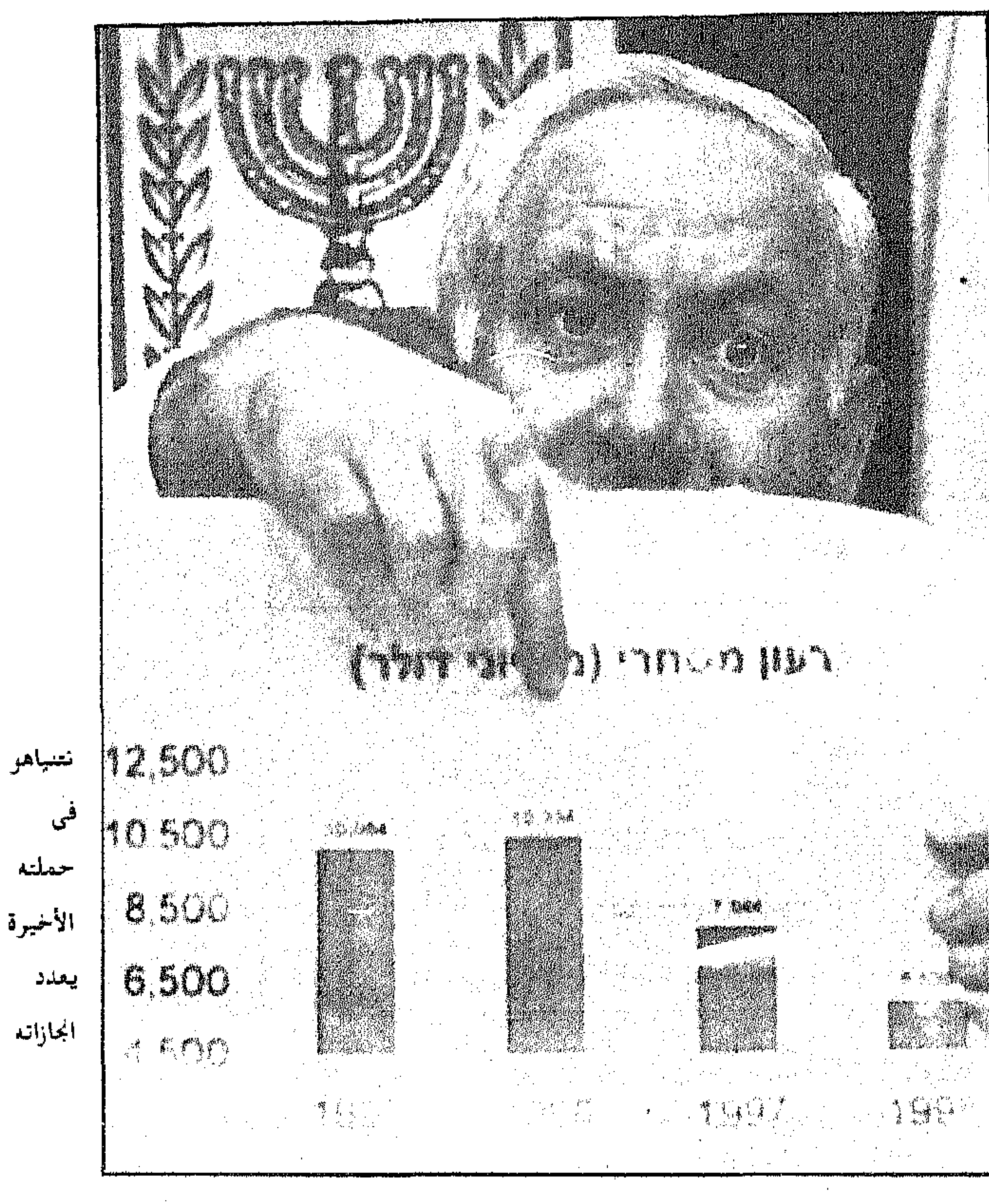
- هناك حزب اسمه " ورقة خضراء" يدعو إلى إباحة استعمال المخدرات الخفيفة مثل الماريجوانا. وقد فاجأ بحصوله على ٣٤٠٢٩ صوتا، أى كاد يقترب من نسبة الحسم . بينما حزب الخضر لم يحصل سوى على ثلث هذا العدد (١٣٢٩٤ صوتا) وهناك حزب قام تحت شعار إباحة فتح كازينوهات. وقد بنى دعايته علىأزساس أن اليهود يضطرون إلى اللعب فى كازينو أريحا ويمولون السلطة الفلسطينية أو فى كازينوهات مصر وتركيا ،" فلماذا لانقيم كازينوهات فى إسرائيل لخدمة الدولة العبرية". وقد حصل على ٦٥٤٠ صوتا.

العلامات المميزة

بالنسبة لانتخاب رئيس الحكومة ، كان واضحا أن الناخبين قد ملوا نتنياهو وتعتبر النتيجة الواضحة (٥٦٪ مقابل ٤٤٪)، هزيمة لنتنياهو أكثر مما هى فوز لباراك.

فقد كان واضحا أن نتنياهو قائد بلا مصداقية شخصية . سياسته أدت إلى تدهور عملية السلام وإساءة العلاقات مع الغرب والولايات المتحدة وإلى وقف الاستثمارات الأجنبية وإلى الركود الاقتصادى وإلى تفكك الليكود وهدد عدد من أركان الديمقراطية الأساسية. أعجوبة فقط كان يمكن أن تجعل نتنياهو ينجح فى مثل هذه الظروف ، خصوصا وان باراك لم يكن مقتنعا كفاية ليحل محله . وجاء نجاح باراك ، بالأساس من كثرة خصوم نتنياهو وفضائحه . ولكن ، ليس هذا فحسب ونتائج انتخابات الكنيست ، التى رافقتها ، أعطت إشارات أخرى لمضامين أخرى أيضا ، أبرزها :

- لقد منع الناخبون الإسرائيليون المعسكر



نتنياهو في حملته الأخيرة يعدد انجازاته

المؤيد للعملية السلمية قوة الأكثرية ، بحيث أن باراك ، لو أراد ، يستطيع أن يقيم حكومة سلام بأكثرية الأصوات. فالمؤيدون للعملية السلمية كما انطلقت من مدريد ثم أوسلو والمؤيدون للدولة الفلسطينية والمؤيدون للانسحاب من الجولان يشكلون أكثرية ساحقة : إسرائيل واحدة **٢٦ نائباً** ، ميرتس ١٠ ، الأحزاب العربية ١٠ ، المركز ٦ ، شنوى ٦ ، شعب واحد ٢ وشاس **١٧ (٧٧ نائبا من مجموع ١٢٠ نائبا)**. ومن الممكن اضافة حزب اليهود الروس أيضا إلى هذا الحساب.

– **لتأكيد هذا المنهج المؤيد لعملية السلام ، جاءت أيضا خسارة اليمين الفادحة** فالانهيار في تمثيل الليكود في الكنيست وكذلك انهيار المفدال والاتحاد القومي وسقوط حزبي تسومت والطريق الثالث ، تؤكد أن القضية ليست فقط قضية تنظيمية أو فشل رئيس حكومة ، بل فشل سياسة وفشل نهج.

– **زاد التقاطب في المجتمع الإسرائيلي** مابين المعسكر العلماني والمعسكر الأصولي . فقد ارتفع تمثيل الأصوليين والمتدينين التقليديين من ٢٢ نائبا في سنة ١٩٩٦ الى ٢٧ نائبا هذه المرة . وبالمقابل ، فان **المعسكر العلماني زاد قوى على حساب أحزاب اليمين العلمانية** ، المتواطئة مع الأصولية . فكل حزب عارض الأصولية ودخل معها في مواجهة ارتفعت أسهمه ، خصوصا حزب شنوي ، الذي دخل حربا شعواء معها ، متهما اياها باعادة المجتمع الإسرائيلي إلى الوراء وبالرغبة في فرض الاكراه الديني والظلامية ، وبفرض رأي الأقلية على الأكثرية (٨٠٪ من المجتمع اليهودي علماني) **هذا العنصر كان له دور أساسي في حسم المعركة الانتخابية** . إذ أن الكثير من الناخبين التقليديين لليمين انتقلوا من تأييد **نتنياهو إلى باراك بسبب التصاق نتنياهو بالأصوليين.**

– الفوز الساحق لحزب" شاس" ينطوي على خطورة بالغة بالنسبة لسلطة القانون في إسرائيل. فهذا الحزب لايكتفي بالتلاعب بالقانون وبتحويل الفساد المالي إلى مسألة شرعية ، بل يضرب عرض الحائط بسلطة القضاء . ليستهتر بالمحاكم . ويخرج عن الاجماع الإسرائيلي في الانصياع لسلطة الجهاز القضائي واعتباره قضاء نزيها . وفضلا عن ذلك ، فان حزب شاس ، يستغل قضية التمييز ضد اليهود الشرقيين ويبني قوته على هذه القضية ، لدرجة بات يبدو كأنه معنى باستمرار هذا التمييز كضمان لزيادة قوته . وهذا الأمر يتيح للعنصريين في المتراس الآخر ، **الأشكيناز الغربيين** ، أن يردوا بمواصلة التمييز والتنافي والاغتراب . وهذا بحد ذاته يصعد من حدة التوتر الطائفي.

– **العرب في إسرائيل فرضوا في هذه الانتخابات ، أكثر من أية معركة سابقة ، حضورا مميزا.** فكان ترشيح **عزمي بشارة** لرئاسة الحكومة ، رغم أهدافه الذاتية ، بمثابة مظاهرة وجود قوية . وكذلك الأمر بالنسبة لزيادة **قوة الأحزاب العربية (١٠ نواب) وزيادة عدد النواب العرب الى ١٣ نائبا (نائبين من حزب العمل ونائب من الليكود ونائبه من ميرتس هي أول امرأة عربية في الكنيست)** ، وهذا رقم قياسي . وتبع ذلك قيام النائب **محمد بركة** ، من الجبهة ، بترشيح نفسه لرئاسة الكنيست ، وقيام النائب **أحمد طيبي** ، بترشيح نفسه لعضوية لجنة الخارجية والأمن ، المغلقة حتى الآن أمام النواب العرب.

كل هذه الأمور طرحت على المجتمع الإسرائيلي قضية المواطنين العرب بكل قوة ورفعت مستوى مطلبهم بالمساواة ومطلبهم بالمشاركة في الحكم أيضا.

وعلى أثر هذه التطورات بدأ تحرك من حوالى ٣٠ منظمة ديمقراطية في إسرائيل، يطرح على باراك مطلب تعيين عربي وزيرا في حكومته وتعيين ممثلين عرب في جميع الوزارات والدوائر الحكومية.

مرآة سياسية

ماذكرناه أننا لايعني بالضرورة ان حكومة باراك ستنسخ هذه النتائج ومغزاها وتترجمه الى لغة الممارسة لا بل أن **باراك ، منذ انتخابه ، راح يبث رسائل أخرى تدل على أن همه الأول والأكبر هو ضمان انتخابه مرة أخرى لرئاسة الحكومة بعد ٤ سنوات.**

فهو يريد تحريك عملية السلام ، لكنه لايجرؤ على إجراء هذا التحرك مع معسكر السلام وحده ، ويحاول التحالف مع أحزاب في اليمين مثل المفدال (الذى دخل حكومته وكان أول حزب يوقع معه اتفاق ائتلاف) والليكود ، بادعاء الرغبة في توصيل الشعب بكل قواه ولهذا التحالف ثمن سياسي أيضا ، لايتردد باراك في دفعه.

وباراك القائد العسكري الأول في الحلبة السياسية الإسرائيلية اليوم، يريد أن يثبت أنه حريص على الأمن أكثر من **نتنياهو** ولهذا أيضا ثمن لكنه في الوقت نفسه ، يريد أن يفتح صفحة جديدة مع الغرب ومع العرب.

ومما لاشك فيه أن تصرف العرب والغرب سيكون له دور حاسم على باراك وسياسته وتصرفاته . **فهو ليس وحيدا على الساحة .** وبعكس **نتنياهو**، فأنه يأخذ الطرف الآخر بالاعتبار ، خصوصا وأنه كان قد رفع شعار " التغيير " خلال معركته الانتخابية.

ماذا بعد الانتخابات الاسرائيلية؟



ايهود باراك

اسحاق الخطيب

كان أمراً طبيعياً أن تستقطب الانتخابات الإسرائيلية اهتمام العالم العربى لأكثر من سبب، فهى:

-ترتبط بالعملية السلمية وتنفيذ الاتفاقات المتعثرة.

-وتستجلى ما طرأ من متغيرات على المجتمع الإسرائيلى وتوجهاته.

-وتتعدى تأثيراتها رقعة إسرائيل الضيقة لتشمل المنطقة برمتها.

-وتظهر -على نحو صارخ- تميزها النوعى عن سائر الانتخابات العربية ، رئاسية أو نيابية ، التى تأتى وتذهب دون أن يعبأ بها أحد ، أو يحترم نتائجها أحد، أو يؤمن بصدقيتها أحد.

هذه الأسباب كلها ،جعلت من اتجاه الريح فى المجتمع الاسرائيلى أمراً واجب المتابعة والمراقبة ، لا انتظاراً لما يجود به علينا هذا المجتمع ، وإنما استقراء لما طرأ عليه من متغيرات فى المسألة السلمية تحديداً ، ولمدى تسليمه بالحق الفلسطينى فى تقرير المصير وإقامة الدولة ،ولمقدار تماثله مع الموقف العالمى الذى يزداد تعاطفاً مع الفلسطينيين والعرب ، ويشتد رفضاً لسياسة التعنت والاحتلال.

وليس فى هذا رهان على ما ستسفر عنه نتائج العملية الانتخابية كما يحلو للبعض قوله من قبيل التنديد ، وإنما هو نبذ للمواقف السلبية التى اتسمت بها السياسة العربية. حيال ما كان يجرى لدى الطرف الآخر طوال مراحل الصراع.

إن الاهتمام الآن بما يجرى ، ينبع من حقيقة أن المجتمع الاسرائيلى ، إذ يأخذ بعين الاعتبار وجهة النظر الأمريكية ، ويقيم وزناً للإرادة الأوربية ، ولا يتجاهل مواقف التضامن العربية ، أو يستهين بالصمود الفلسطينى ، إلا أنه فى النهاية ، يتخذ قراره عبر صوت الناخب الاسرائيلى فى صندوق الاقتراع.

ولقد أظهر هذا الناخب تطوراً فى موقفه حيال العملية السلمية من جهة ،وفى اتجاه المساواة ورفع بعض الظلم عن الجماهير العربية فى إسرائيل من جهة ثانية.

وليس من شك بأن ذلك تطور كبير فى غضون فترة قصيرة لا تتجاوز الثلاث سنوات حفلت بتعبئة يمينية شرسة .فبالمقارنة بالانتخابات الماضية التى فاز فيها نتنياهو بأقل من ١٪ من الأصوات ،فإن هزيمته الحالية تمت بفارق يفوق ١٢٪ من الأصوات ، ٨٪ منها أصوات يهودية، وهذا الأهم ،لأنه **يشير إلى مدى التحول فى الوسط اليهودى تحديداً نحو السلام.**

إن التحولات فى مفهوم ونفسية الإنسان اليهودى هى الأشد تأثيراً على التوجه السياسى الاسرائيلى وعلى مواقف قوى الضغط الصهيونية فى الولايات المتحدة خصوصاً ،وفى كل من بريطانيا وفرنسا بشكل عام .كما انها تنزع الإدعاء العنصرى التحريضى من أن نجاح الرئيس المنتخب تم بفضل الصوت العربى. وبمقدار ما تكون هذه التحولات أوسع وأعمق ، بمقدار ما تكون الحلول أيسر وأشمل ،والتنفيذ أصدق وأسرع.

تفويض للسلام..

ولكن،لقد أعطى ٥٢٪ من الوسط اليهودى أصواتهم للسلام ، وأعطى ٩٥٪ من الوسط العربى أصواتهم للسلام والمساواة . وهذا تفويض لم يحظ به حزب فى أى من الانتخابات الأربعة الأخيرة ، إلا أنه فى ظل الرئيس الجديد ايهود باراك، فإن الأمور قد لا تكون على مستوى النتائج التى أسفرت عنها الانتخابات.

ومع ذلك لا يقودنا هذا إلى الاستنتاج السهل بأن كلا المرشحين والحزبين وجهان لعملة واحدة . فعلى **رغم يمينية باراك وصقوريته المعروفة داخل حزب العمل، الا أن التفويض الممنوح له من جهة ،والطوق الحمائمى الذى يحيط به داخل حزبه والأحزاب اليسارية الأخرى من جهة أخرى ، سيشل من اندفاعه نحو اليمين بالقدر الذى يرغب فيه.**

ان لاءاته التى أنهى بها خطابه القصير عند فوزه لن تدوم طويلا. فهى مجرد تعقيد وتصعيب للمفاوضات وابتزاز للطرف الفلسطينى قبل أن تسقط مثلما سقطت لاءات كثيرة جاءت على ألسنة العديد من

زعماء اسرائيل .فالمفاوضات لم تكن أبداً سهلة لا في عهد رابين ولا خليفته بيريس،ناهيك عن شامير قبل ذلك ونتنياهو في مابعد.

ولكن ما سيظل واضحا ،هو أن ظروف المفاوضات المقبلة ستختلف عما كانت عليه في ما مضى ، سواء في عهد حزب العمل أو الليكود .ففي عهد الأول كانت مهمة رابين **وبيرس** تواجه صعوبة في إقناع الشارع الاسرائيلي بالسلام وهو المعبأ تاريخياً بالحرب والعدوان،وفي عهد **الليكود** لم يكن مرحبا بالمفاوضات ولا بالوصول إلى اتفاقات سلام أو تنفيذها.

أما في ظرفنا الراهن ،فقد طرأ تطور ملموس علي الفكر السياسي الاسرائيلي في هذه الفترة القصيرة ،وهو تطور يصب في صالح المفاوض الفلسطيني مهما أبدى الجانب الاسرائيلي من تعنت .فهناك **تفويض واضح لا لبس فيه بشأن إتمام العملية السلمية وتأييد إقامة الدولة الفلسطينية (٥٦٪) والخروج من لبنان والانسحاب من الجولان .ولعل في سقوط قائمة كهلاني** التي نجحت في ما مضى بثلاثة مقاعد في الكنيست بفضل شعارها القائم آنذاك على عدم الانسحاب من الجولان ، لأكبر دليل على عمق التحولات التي طرأت على الفكر الإسرائيلي حيال العملية السلمية في مساراتها الثلاثة: الفلسطينية والسورية واللبنانية.

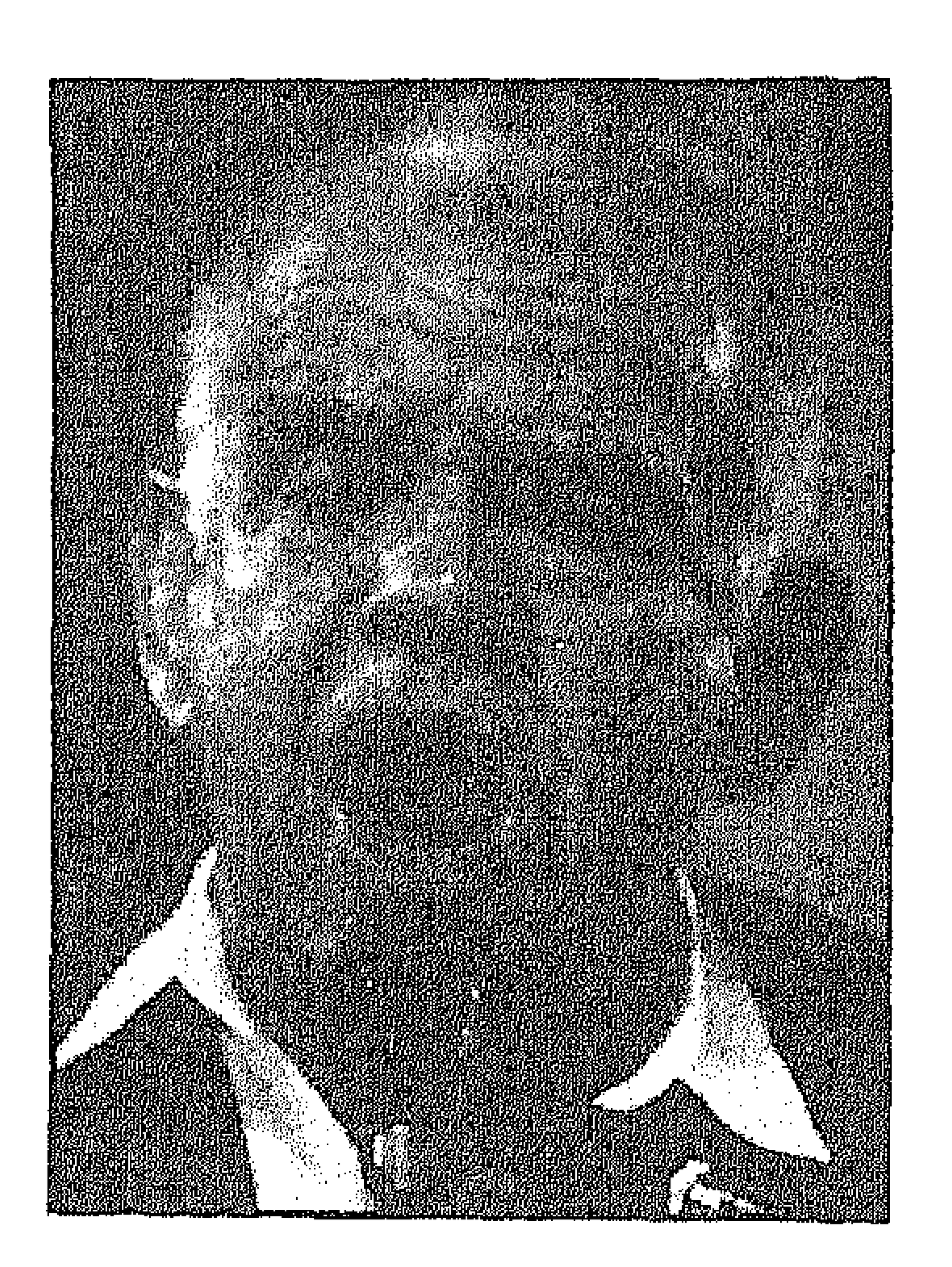
لن يستهين أحد بمصاعب المفاوضات المقبلة،خاصة إذا رتأى تشكيل حكومة واسعة تضم أطرافاً من اليمين والمتدينين ، ولكن الظروف المستجدة التي تتم فيها المفاوضات سواء على الصعيد الاسرائيلي أو الصعيدين الأوروبي والأمريكي ، ستخلق أجواء موائمة تساعد على تقدم المفاوضات وإزالة العراقيل ، وأن حزب العمل سيبدأ في تطبيق ما وقع عليه الليكود في اتفاقي الخليل وواي ريفر، قبل أن يعيد الحياة لاتفاقه في أوسلو الذي قطع الطريق عليه خصمه اللدود .. الليكود!.

إن الفرق شاسع بين مفاوضات تجرى مع حكومة يرأسها حزب العمل من أجل تطبيق اتفاقات عبر صعوبات ومناكفات وأزمات ، ولكن مع خطوات للأمام ،وبين مفاوضات مع حكومة يرأسها الليكود ويجاهر بالامتناع عن التنفيذ خشية السقوط.

والفرق شاسع أيضا ،بين صقر تحيط به الحمائم ويخضع لضغط اليسار والعلمانيين ،وبين صقر آخر يرتمي في أحضان الصقور ويزاود على غلاة اليمين والمتدينين.

حكومة موسعة أم مصغرة؟

إن محاولات الرئيس المنتخب باراك



شامير

تشكيل حكومة ذات قاعدة عريضة تنبع من خلفية ذات ثلاثة أبعاد:

-**البعد الأول سياسي يميني يحكم فكر باراك ويجعله أقرب لليكود منه لحزب العمل**

ويقال إنه لولا الولاء الشخصي للراحل اسحق رابين والاعجاب المتبادل بينهما لكان مكانه الطبيعي في صفوف أحزاب اليمين .بل إن هذا الولاء ، وذاك الاعجاب لم يمنعاه من الوقوف في وجه اتفاق أوسلو والتصويت ضده في الكنيست عندما طرح للنقاش.

-**البعد الثاني أمني بحكم تكوينه العسكري وما حظي به من سمعة عسكرية خاصة في المهمات الخاصة ذات الطابع الأمني** ضد قيادات منظمة التحرير في بيروت وتونس وعنتيبي.

-**البعد الثالث شخصي يختلط فيه الغرور والطموح والهواجس** .فهو أصغر الجنرالات عمراً الذي يتربع على رئاسة الاركان وأكثر الضباط نيلاً للأوسمة. ولعل أكثر ما يطربه ويبعث فيه النشوة والغرور تشبيهه بنابليون ومناداته تحببباً ب(نابو) ،بل ان البعض يتغاضى عن التشابه بينهما في قصر القامة ويقارنه بالمارشال الروسي **كوتوزوف** ضخم الجثة لا لشئ ،إلا لأنه انتصر علي نابليون!.

هذه العوامل كلها جعلت من **باراك** أسطورة يرى نفسه فيها زعيما لكل إسرائيل ،وليس صدفة أن أطلق على قائمته الانتخابية اسم «إسرائيل واحدة» وسعى بعد فوزه إلى خيار تشكيل حكومة عريضة من سائر الأطراف الدينية والعلمانية واليسارية واليمينية ،ليضفي على نفسه صفة المنقذ ورجل الوحدة الوطنية. بل لعله من نفس هذا المنطلق (السوبرمانى) جعل من تاريخه العسكري مادته الدعائية الرئيسية على شكل شريط فيديو.

متغيرات ذات دلالة

ولكن ما تم في إسرائيل من متغيرات على صعيد حزب الليكود وزعيمه كان أشبه بزلزال ،فهذا الحزب الذي نال(٤٨) مقعداً نيابياً في انتخابات عام ١٩٨٤ تقلص الآن إلى(١٩) مقعداً ، وزعيمه نتنياهو الذي صعد في سماء السياسية كالشهاب سرعان ما انطفأ ،والانطلاقة التي شهدتها الأحزاب اليمنية والدينية طوال فترة حكمها الائتلافي أخذت الآن في الانحسار ، وبدأت أقسام من هذا الائتلاف تنحو نحو الوسط سواء عن قناعات أو جرياً وراء امتيازات.

ولئن دل ذلك على شئ ،فعلى بروز مرحلة جديدة وأجواء جديدة أخذت تنشأ داخل المجتمع الاسرائيلي ،متماشية إلي حد كبير مع التغيرات الملموسة في مواقف دول الاتحاد الأوروبي لصالح الحق العربي والفلسطيني ،وكذلك مع الموقف الأمريكي.

هذا التوجه الجديد له دلالته ،وخاصة في الموقع الأكثر أهمية وتأثيراً وهو المجتمع الاسرائيلي ..**ففي الماضي لم يكن غير الحزب**



صدام بين جنود اسرائيليين وتظاهرة فلسطينية ضد الاستيطان

الشيوعي الاسرائيلي (راكاح) من يطرح قضية السلام والمساواة وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني. ثم تبعه حزب(المابام) الذي شكل مع مجموعتين اخريين (ريتش وشينوي) حزب (ميرتس) الذي سار على نفس الطريق ولو بحماس أقل، ثم تبعته مجموعات عديدة أخذت تنمو وتتزايد وتتجمع علي شكل (جماعات السلام).

وفي النطاق الدولي كان العالم منقسماً بين مؤيد (وعلى رأسه الاتحاد السوفيتي) ومعارض (وعلى رأسه الولايات المتحدة) ،في حين نلاحظ الآن بعض التغيير في المواقف الأمريكية بما في ذلك اللوبي الصهيوني وأهم جسم فيه منظمة (ايباك) ، التي أزالت من ميثاقها الشهر الماضي اعتراضها على قيام الدولة الفلسطينية!.

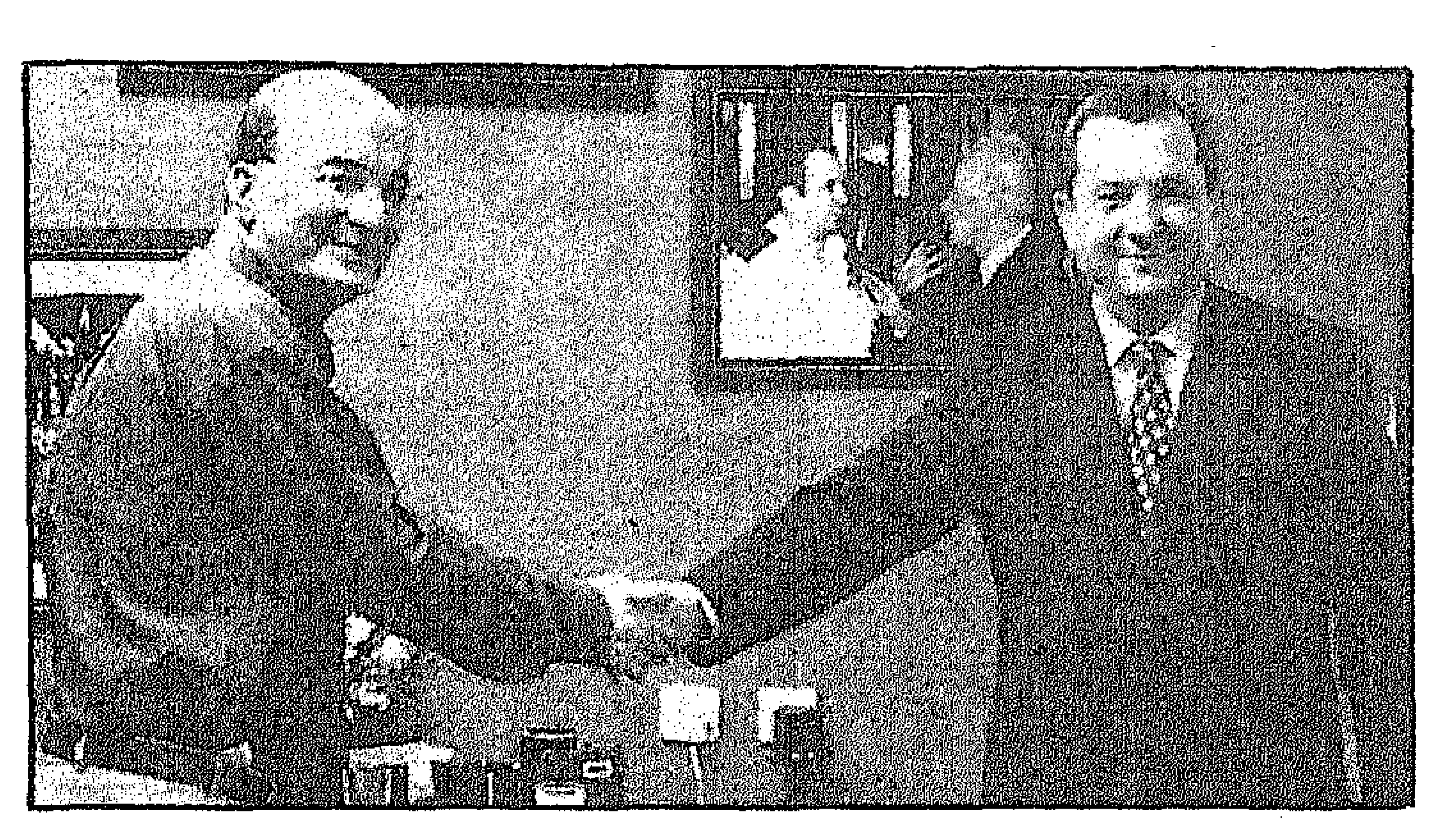
الدولة الفلسطينية

إن الموقف من قيام الدولة الفلسطينية هو المقياس الذي لا يخطئ حول مصداقية التغيير ، فالدولة هي الحلقة المركزية في نضال الشعب الفلسطيني لأنها معنى الاستقلال والسيادة ،فهي تضفي على كل شئ مفهوماً جديداً ، يتحول فيه **السكان إلي شعب ،والأرض إلي وطن، والقماش الملون إلى علم ،والاسم الجغرافي إلى هوية وطنية.**

والتسليم بهذا تسليم بالهدف المركزي للبرنامج المرحلي الفلسطيني المتخذ قبل ربع قرن **في الدورة الرابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في القاهرة عام ١٩٧٤** ،وهو تسليم أيضا بإخفاق المشروع الصهيوني في أن يأخذ مداه وحده الأقصى.

لقد لعبت دعوة الرئيس عرفات في تحديد موعد الرابع من آيار الماضي للإعلان عن الدولة الفلسطينية دوراً بالغ التأثير على الرأى العام الأوروبي تحديداً ،وبنسبة أقل على الرأى الأمريكي،وهما العاملان الدوليان الرئيسيان اللذان وفرا الدعم والتأييد للكيان الاسرائيلي منذ نشأته .**فلقد اعطت الدعوة أكلها وحققت أهدافها في جعل فكرة الدولة حقاً فلسطينيا لا ينازع عليه أولا ،واهتماما دوليا يحظى بالاعتراف ثانيا.**

ويتأثر الموقف الاسرائيلي بهذا التحول دون شك ،وأي محاولة للتمرد علي ذلك كما فعل نتنياهو ستقود للعزلة ،خاصة ان هذا التحول على النطاق الدولي قد جاء متوازياً مع التحول في المجتمع الاسرائيلي نفسه ،إن لم يكن جاء لاحقاً له ومتأثراً به .فالدولة الفلسطينية في نظر ذوى الرؤية المتقدمة في الكيان الصهيوني أمثال شمعون بيريس باتت «ضرورة» والحديث عنها في الوسط السياسي الاسرائيلي سبق بسنوات عديدة الحديث عنه أوروبياً.



باراك ويوسي ساريد زعيم «ميريتس»

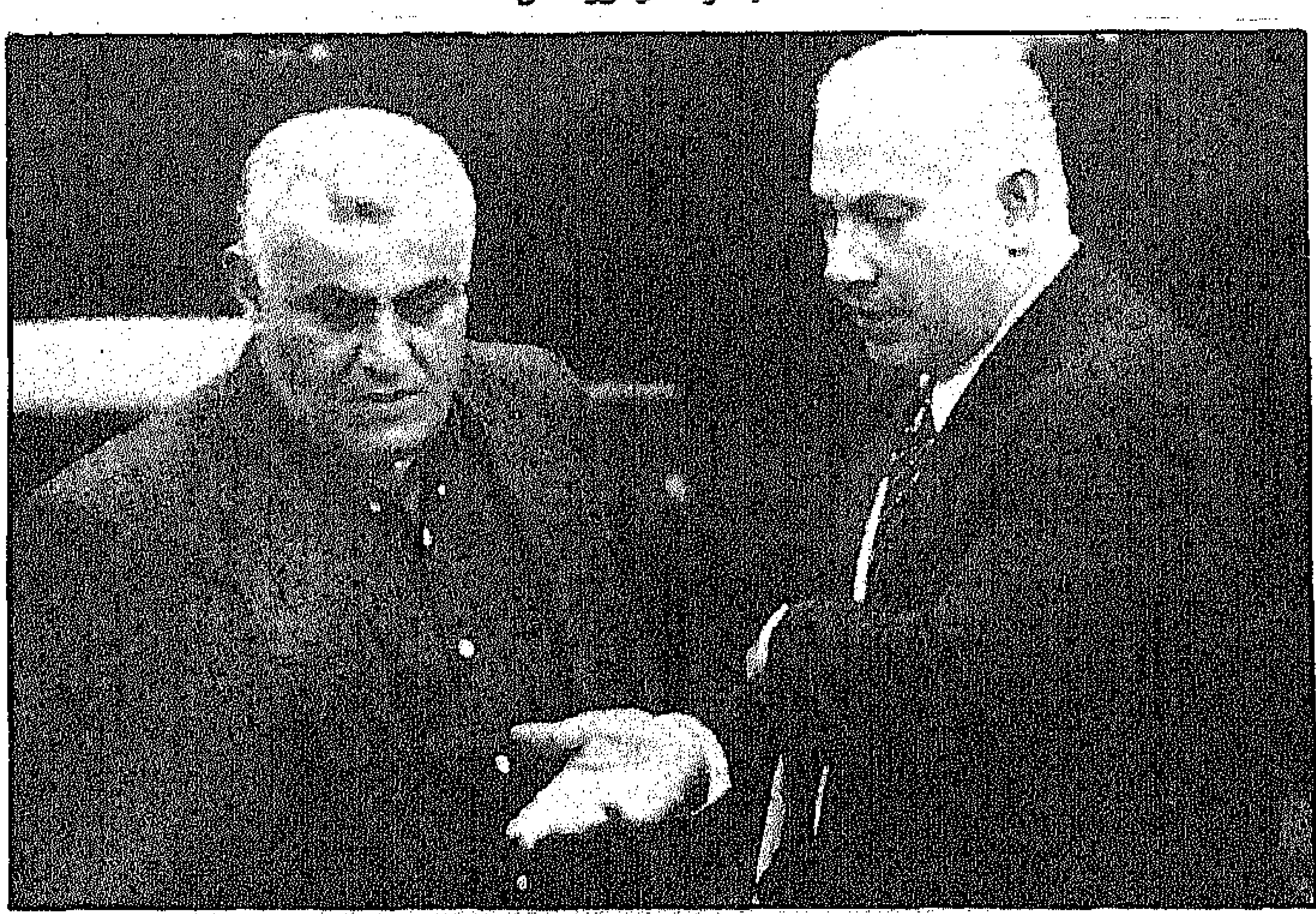
مفاوضات صعبة

ولكن ليس معنى هذا أن تصبح المفاوضات الاسرائيلية -الفلسطينية سهلة طالما أقرّ فيها سلفاً بمبدأ الدولة الفلسطينية ،فهناك الكثير من التفاصيل والتشعبات والمنغصات والقيود والبؤر الاستيطانية والطرق الالتفافية التي لابد من التغلب عليها .كما لابد من إتمام جملة إنجازات على صعيد الانسحابات العسكرية .قبل الولوج إلى صيغة الوضع النهائي .وأقول (الوضع النهائي) وليس(الحل النهائي) لأن الفرق بينهما شاسع .**فالحل النهائي يتضمن تطبيق قرارات الشرعية الدولية وعلى رأسها قرار عودة اللاجئين رقم(١٩٤) الذي لا يبدو في الافق إمكانية التوصل إلى اتفاق بشأنه في المستقبل المنظور ،مع أنه يشكل لب القضية الفلسطينية وأساس حلها .في حين أن (الوضع النهائي)** هو ما يتفق عليه الطرفان ويتعايشان معه ، ويحملان معهما قضايا معلقة خاضعة للمفاوضات على المدى الطويل وفي ظروف أفضل وأنضج وقابله للتطبيق. فالذي بدا واضحا من خلال الصراع والاتفاقات الناجمة عنه ،أن ما من إنجاز يمكن الحصول عليه والتوصل إليه الا من خلال انجاز يسبقه ،بحيث تتراكم هذه لانجازات وتصبح في مستوى أعلى تسمح بخلق ظروف أنضج الانجازات أرقى .وفي تصوري **أن قضايا الحل النهائي كالحدود والمستوطنات والقدس واللاجئين لا مكان لها الآن.**

ويبدو أن باراك ،مدفوعا أولا بيمينته وصقوريته وخشيته ثانيا من ردة الفعل التي قد يبديها الأصوليون وغلاة المتعصبين ،وتوجسه ثالثا من احتمالات الاغتيال ،وحرصه رابعا على الظهور كملوك اسرائيل



نتنياهو .. وموردخاي





باراك .. وليفي رئيس حزب جينشر وسيمون بيريز

التاريخيين ، فإنه سيحاول خلق العراقيل والتلكؤ ما أمكن ، وسيحيط نفسه بأوسع إئتلاف يستقوى به إذا استطاع، وسيماطل فى تشكيل وزارته حتى الأيام الأخيرة من الفترة القانونية الممتدة إلى أواخر شهر حزيران ،كى يبتز ويساوم ويتيح المجال لحكومة نتنياهو باصدار المراسيم ومصادرة الأرض واقامة المستوطنات وخاصة فى منطقة القدس كجبل غنيم ورأس العامود ومعاليه أدميم.

بهذه المواصفات لشخصية باراك فإن باراك لا يشكل مكسباً إلا بقدر ما كان فوزه سبباً فى سقوط نتنياهو .أى أن **المكسب الحقيقى ليس مجئ باراك وإنما زوال نتنياهو** ومع ذلك يظل الفرق بينهما شاسعاً بفضل الظروف الجديدة الناشئة أوربياً وإسرائيليا بالدرجة الأولى .فالرئيس الجديد المنتخب ليس مطلق اليدين ،وحتى لو حاول الاستعانة ببعض الأحزاب الدينية فإن لبعضها أسبقيات فى تغيير مواقفها العقائدية والسياسية مقابل امتيازات مالية أو طائفية.

لقد دخل المجتمع الاسرائيلى فى منعطف ذى ثلاثة مواضيع:

-الأول العملية السلمية التى يتزايد التأييد لها والقبول بنتائجها.

-والثانى تنامى الاستياء من الهيمنة الأصولية الدينية وممارساتها التسلطية وامتيازاتها المالية واعفاءاتها العسكرية .

-والثالث قضية المساواة والحقوق لفلسطينى الداخل.

هذا المنعطف ذو الأوجه الثلاثة هو الذى سيقرر اتجاه الأحداث ودور الحكومة المقبلة هو تسريع وتسهيل وتعميق هذا التوجه أو التخفيف من انطلاقته .فإذا كانت حكومة ضيقة تقتصر على اليسار والوسط وتحظى بـ(٦٦) صوتاً فى الكنيست* ،فإنها ستنجز مهمتها بطريقة أفضل مما لو تولت الأمر حكومة موسعة تضم سائر الطيف السياسى بما فى ذلك الليكود والأحزاب الدينية ، رغم صعوبة الوصول لصيغة تضم الليكود . وتشير بعض الدلائل إلى إمكانية التوصل إلى حل وسط يسمح بمشاركة حزب دينى تحت شروط معينة.

إن الوضع فى إسرائيل لم يستقر بعد، ولكنه ينبئ بتغيرات عميقة تأخذ معانيها مما أفرزته المعركة الانتخابية الأخيرة من نتائج وظواهر ملفته للنظر .فلم يفلح **حزب موليدت** صاحب نظرية الترانسفير فى الحصول على مقعد . وخسر **حزب تسوميت** بزعامة الفاشى روفائيل ايتان صاحب التشبيه العنصرى للعرب بأنهم صراصير فى عنق زجاجة ،كامل مقاعده الثلاثة في الكنيست ،وكذلك فعل أفيغدور كهلانى الذى بنى مجده السياسى على رفض الانسحاب من الجولان فخسر مقاعده الثلاثة أيضا .أما حزبا التطرف الرئيسيان : الليكود والمفدال ،فقد خسر الأول (١٣) مقعداً من(٣٢) وخسر الثانى(٤) مقاعد من(٩) .والظاهرة الوحيدة الملفتة للنظر ولا تتفق مع هذا التوجه ،**هى حركة شاس التى كسبت (٧) أصوات زيادة على مقاعدها العشرة** ،ويعزى ذلك للتعاطف مع زعيمها **أرييه درعى** المحكوم بالسجن أربع سنوات، وبالخدمات التربوية والاجتماعية التى تقدمها شاس لقاعدتها الانتخابية من خلال ما تحوز عليه من أموال حكومية بحجة المدارس الدينية وتدريس التوراة ،وبعدم تشددها فى المواقف السياسية حيال العملية السلمية.

أياً ما كان الأمر ،فلقد بدأت مرحلة جديدة ستحكم مسار العملية وتحدد اتجاها ووتيرة سرعتها .

ومع كل ما يتوقع من مصاعب وعراقيل ومفاوضات شاقة، إلاّ أن منطق المرحلة ومتطلباتها هو الذى سيسود ويشق طريقه.

فلقد بلغ التعنت الاسرائيلى مداه ، وبلغ الاستقطاب اليمينى- الأصولى ذروته، وبدأت الآن مرحلة انحسارهما.

ان السنوات الثلاث الماضية من حكم الليكود ونتنياهو ، لم تكن كلها سوءاً وشراً .فلقد كان لها جانبها الايجابى الكبير عندما أسهمت فى فضح وسقوط اليمين الصهيونى والأصولى التوراتى، وسعت- دون قصد- فى فتح أعين الشارع الاسرائيلى وتوعيته ضد هذا الخطر الذى يمثله هؤلاء ليس على العملية السلمية فحسب وإنما على المجتمع الاسرائيلى المدنى.

*** حزب إسرائيل واحدة ٦٦ مقعداً ، ميرتس ١٠، إسرائيل بعليا ٦ . شينوى ٦ ، المركز ٦ ، شعب واحد ٢ ،القوائم العربية ١٠.**

السودان

الحل السياسي بين المعارضة وسلطة الإنقاذ

في الشهر الماضي ، حلت الذكرى العاشرة ، لاستيلاء حكومة الانقاذ ، على السلطة في السودان ، بانقلاب عسكري ، بقيادة الجبهة الاسلامية القومية . وتأتي هذه المناسبة ، والساحة السودانية تحفل بعدد من المتغيرات السياسية الهامة التي يعترتب على تفاعلها ، ونتائجها مستقبل السودان القريب . وفي قلب تلك المتغيرات ، تصدرت قضية الحوار الوطني ، أو الوفاق ، أو المصالحة ، المشهد السوداني ، لتصبح عنوانا لشئ واحد ، تنشده وتتوق إليه ، الحكومة السودانية ، وتقبله المعارضة بشروط وهو: الحل السياسي للمشكلة السودانية .

أمينة النقاش

قبول التحدي

سلطة الانقاذ في عامها العاشر، تبدو غيرها في الأعوام السابقة ، وبصرف النظر عن الدوافع ، فان خطابها السياسي الرسمي ، يبدو مختلفا ، وأقل تشددا من الخطاب الأيديولوجي العقائدي الذي ساد على امتداد عقد بأكمله ، فشل خلاله مشروعها ، لتصدير نموذجها الاسلامي للحكم خارج أراضيها ، كما أخفقت في الداخل في انجاز الشعارات التي بررت بها انقلابها العسكري فلم تتوقف الحرب الأهلية فحسب ، بل امتدت من الجنوب إلى الشرق والشمال ، وقاد التدهور الاقتصادي المتلاحق إلى هجرة عشوائية غير مسبوقة للمواطنين في أنحاء العالم ، بحثا عن سبل الرزق ، وبعد أن كانت المعارضة المسلحة للنظام تقتصر على الحركة الشعبية ، والفصائل الجنوبية المختلفة ، امتدت لتشمل المعارضة الشمالية ، التي اضطرت بدورها ، لأن ترفع السلاح ، ليس فحسب لأن " البشير" تحداها ، أن تفعل ذلك قائلا إن من يريد الحكم فعليه أن يلجأ إلى القوة ، بل أيضا لأن عمليات القمع الواسعة ، التي مارستها سلطة الانقاذ ، ضد المواطنين بتسريحهم من مجالات الخدمة المدنية ، والجيش وأجهزة الشرطة ، والوظائف العليا ، لاعادة هيكلة الدولة ، على أسس حزبية عقائدية ، تدين بالولاء للجبهة الاسلامية ، بعد أن حظرت النشاط الحزبي والعمل النقابي وقيدت حرية الصحافة والاعلام ، وأججت حرب القبائل ، بتغيير التركيب السكاني للمناطق المختلفة قسرا ، بزعم إعادة صياغة المجتمع السوداني – كل هذه السياسات القمعية دفعت المعارضة في مؤتمر القضايا المصيرية في أسمرا عام ١٩٩٥ ، لأن تقبل مجتمعة ، بأن يكون الكفاح المسلح ، أحد الخيارات لاعادة الديمقراطية ، إلى السودان ، بعد أن اتفقت فيه ، بمختلف فصائلها ، للمرة الأولى منذ تأسيس" التجمع الوطني الديمقراطي " عام ١٩٨٩ ، على مشروع قومي لنظام الحكم ، يحسم كثيرا من الخلافات وسط صفوفها ، كما يقدم إجابات محددة على أسئلة بقيت معلقة في هذا الشأن.

موارية الأبواب

وفي الذكرى العاشرة لحكم الانقاذ برزت في الخطاب الرسمي السوداني للمرة الأولى مصطلحات كانت تنسب من قبل سلطة الانقاذ في الماضي ، إلى قوى " الاستكبار العالمية الغربية ، كتداول السلطة ، والحكم الديمقراطي والتعددية . بل أن الرئيس " البشير" أعلن في خطابه بهذه المناسبة عفوا عاما عن المعارضين ، قائلا إنه " يفتح الباب واسعا للعفو والأمان لسائر قوى المعارضة" متعهدا بكفالة " حرية التعبير ، وحرية التنظيم لكل قوى المعارضة" مؤكدا قبوله لمبدأ التداول السلمي للسلطة ، على أن يكون ذلك مشروطا " بالارادة الشعبية الغالبة ، مع التزام نزاهة المنافسة ، كما جدد الحديث عن مؤتمر للحوار الوطني " يتم خلاله تداول صريح ، وحوار يبتغي فيه الجميع مصلحة الوطن" معلنا أن حكومته " تفتح ذراعيها للحوار في شأن قضايا الوطن المختلفة ، حتى تلتقي إرادة أهل السودان على كلمة سواء ". وبرغم أن " البشير" ينسف دعوته للحوار قبل أن يكملها ، بجعلهامشروطه بأن تكون " ثوابت الدستور هي الثوابت القومية المشتركة" لهذا الحوار ، فان خطابه ، واعتماد نظامه لعدد من الاجراءات في مقدمتها ، قانون التوالي السياسي ، الذي لايقر صراحة بالتعددية السياسية ، لكنه يبيح للأحزاب التي تقبل بالدستور الاسلامي والقوانين المكملة له حق الوجود ، من شأنه ، أن يشكل تراجعا عن الخطاب السياسي ، الإخصائي ، الاحتكاري والاستعلائي لسلطة الانقاذ في السنوات الأخيرة ، هذا التراجع أملاه ، فشلها في حل قضايا السلام والتنمية والأمن ، ونجاح معارضيها في فرض أجندتهم من أجل التغيير عربيا واقليميا ودوليا ، وفي جعل التناقض الأساسي ، لسلطة الانقاذ مع الشعب السوداني يتصاعد يوما بعد آخر ، برغم نجاحها في الانفتاح على العالم الخارجي ، ورفع الحصار الأمريكي الجزئي عنها ، وتحسين علاقاتها ببريطانيا وأريتريا وأثيوبيا ، وسعيها لكسب ثقة السياسة المصرية ، وبرغم بدء تصديرها للنفط ، وهي مرحلة يعتبرها وزير الثقافة والأعلام " غازي صلاح الدين" " أهم التطورات في الحياة السودانية منذ الاستقلال ، لأنها تنقل السودان إلى مشهد اقتصادي مختلف ، وإلى أوضاع اقتصادية مختلفة" . لكن مالم يذكره الوزير السوداني ، أن تدني الأسعار العالمية للنفط ، يجعل تصدير النفط السوداني محدود الأثر ، كما أن

استخراجه من مناطق جنوب السودان ، يضع استمرار انتاجه وتدفقه ، مع بقاء الحرب الأهلية ، فى دائرة الشك ، وهو مايترتب عليه تكريس الاقتناع لدى السودانيين ، بأن سياسات الانقاذ ، قد أفضت إلى اذلالهم ، واتعاسهم ، ودهورة أوضاعهم المعيشية ، وأن الخطوة الأولى للخروج من هذا النفق المظلم ، بعد أن فشلت المواجهات العسكرية فى التوصل لتسوية نهائية للمشكلة السودانية ، تكمن فى الحل السياسى والحوار ، وهى حقيقة فرضت على النظام السودانى ، ولم يعد فى صالحه تجاهلها أو إنكارها ، حتى وإن لم يفعل شيئا جديا لتهيئة الأجواء للحوار الوطنى ، سوى الحديث عن رغبته فى إتمامه ، مما يجعل شكوك المعارضة السودانية فى نوايا سلطة الإنقاذ بشأن الحوار والحل السياسى ، أمرا مشروعا ، خاصة والتصريحات الصادرة عن مسئولين فى الحكومة السودانية تتسم بصيغة المناورة ، وهى تتحدث عن " القوى الصغيرة" و" القوى الرئيسية " داخل" التجمع" ولامعنى لهذا الحديث ، سوى السعى لشق صفوف المعارضة ، والمراهنة على تأجيج الخلافات بين فصائلها ، لكسب الوقت من جهة - أو بالأحرى إضاعته - ولممارسة الضغوط ، لفرض شروط الانقاذ على الحوار ، وليس الشروط التى تقبل بها كل الأطراف التى أقرت القبول بالحل السياسى.

بناء الثقة

تنبهت المعارضة السودانية لمخاطر التراجع التكتيكى لسلطة الانقاذ لالتقاط الأنفاس ، وفى اجتماع هيئة قيادة التجمع الوطنى الديمقراطى فى العاصمة الأريترية " أسمرا" فى الفترة من السابع حتى الرابع عشر من الشهر الماضى ، تم الاتفاق بين فصائل التجمع ، على الأسس التى تكفل ، ألا تتحول الدعوة إلى الوفاق إلى مناورة . وفى المؤتمر نوه الحزب الشيوعى السودانى بأن طبيعة نظام الانقاذ ، تجعل إمكانية نجاح الحوار السياسى معه ، أمرا مشكوكا فيه ، لعدم جديته فى الاعتراف بالآخر ، ولا بالديمقراطية التعددية الحقيقية ، ولايرى سوى اندماج الآخرين فى مؤسساته ، ووفق ثوابته ، ولن يقبل بنزع أوتاد الدولة الدينية ، ويسعى للافلات من المحاسبة . ونبه الحزب الشيوعى إلى ضرورة التفريق بين الحل السلمى والمصالحة مع النظام ، لأن الأخيرة تعنى التغاضى عن الجرائم التى ارتكبها فى حق الشعب السودانى ، كما يعنى أيضا قبولا بأوضاع إعادة إنتاج الأزمة فى السودان ، ودعا الحزب الشيوعى إلى رفض أى مشروع يعيد الأوضاع فى السودان إلى ماقبل ٣٠ يونيو ١٩٨٩ ، أو يكرس ماحدث بعد هذا التاريخ.

وفى أسمرا ، رفضت فصائل المعارضة السودانية أن يكون لقاء جنيف بين " حسن الترابى" وزعيم حزب الأمة " الصادق المهدى" موضوعا للخلاف فيما بينها ، أو مدخلا لتفتيت عملها الموحد ، واتفقت دون إعلان على أن اللقاء مبادرة خاصة بحزب الأمة فى سياق حقه فى النشاط المستقل ، وأن تكرار هذه المبادرة ، ينبغى أن تكون مرجعيته ، هى ميثاق التجمع وبرنامجه ، وقراراته وإعلاناته المختلفة .



عمرالبشير

وفى أسمرا ، اتفقت المعارضة السودانية على قبول مبدأ الحل السياسى الذى يجرى التفاوض بشأنه ، باعتباره إحدى الوسائل ، لتحقيق أهداف الشعب السودانى المتمثلة ، فى وقف الحرب ، وإرساء قواعد السلام العادل ، وإنهاء الديكتاتورية ، وإستعادة الديمقراطية وسيادة حكم القانون ، وإعادة بناء الدولة السودانية على أساس قومى لاحزبى ، يراعى التعدد الاثنى والدينى والثقافى للسودان ، لكن الحل السياسى وفقا لما جرى فى أسمرا ، هو وسيلة ، ضمن وسائل أخرى ، تجمع بين كل الخيارات النضالية بهدف التوصل لسلام عادل ، وبينها دعم العمل الداخلى ، وقوى الانتفاضة الشعبية ، وتصعيد الكفاح المسلح ، وتنشيط العمل الدبلوماسى والاعلامى ، وهو مايعنى أن قبول المعارضة بمبدأ الحل السياسى ، قد تم فى إطار حزمة مترابطة من العناصر تستهدف دفع سلطة الانقاذ لاتخاذ اجراءات لبناء الثقة ، يكون على رأسها الاعتراف بالتجمع الوطنى الديمقراطى ، ليتم الحوار بين أطراف متساوية فى الحقوق ، وإلغاء كل مواد فى دستور النظام الصادر عام ١٩٩٨ بشأن تقييد الحريات العامة ، وإلغاء نظام التوالى السياسى ، والاعتراف الصريح بالتعددية السياسية ، ورفع الوصاية عن النشاط السياسى والنقابى ، وإلغاء قانون الطوارئ ، وإطلاق سراح المعتقلين، وكفالة حرية التنقل والتعبير والتنظيم ، وإعادة المفصولين والمسرحين من الخدمة المدنية والجيش إلى أعمالهم " يبلغ عددهم نحو ٣٠ ألف مواطن

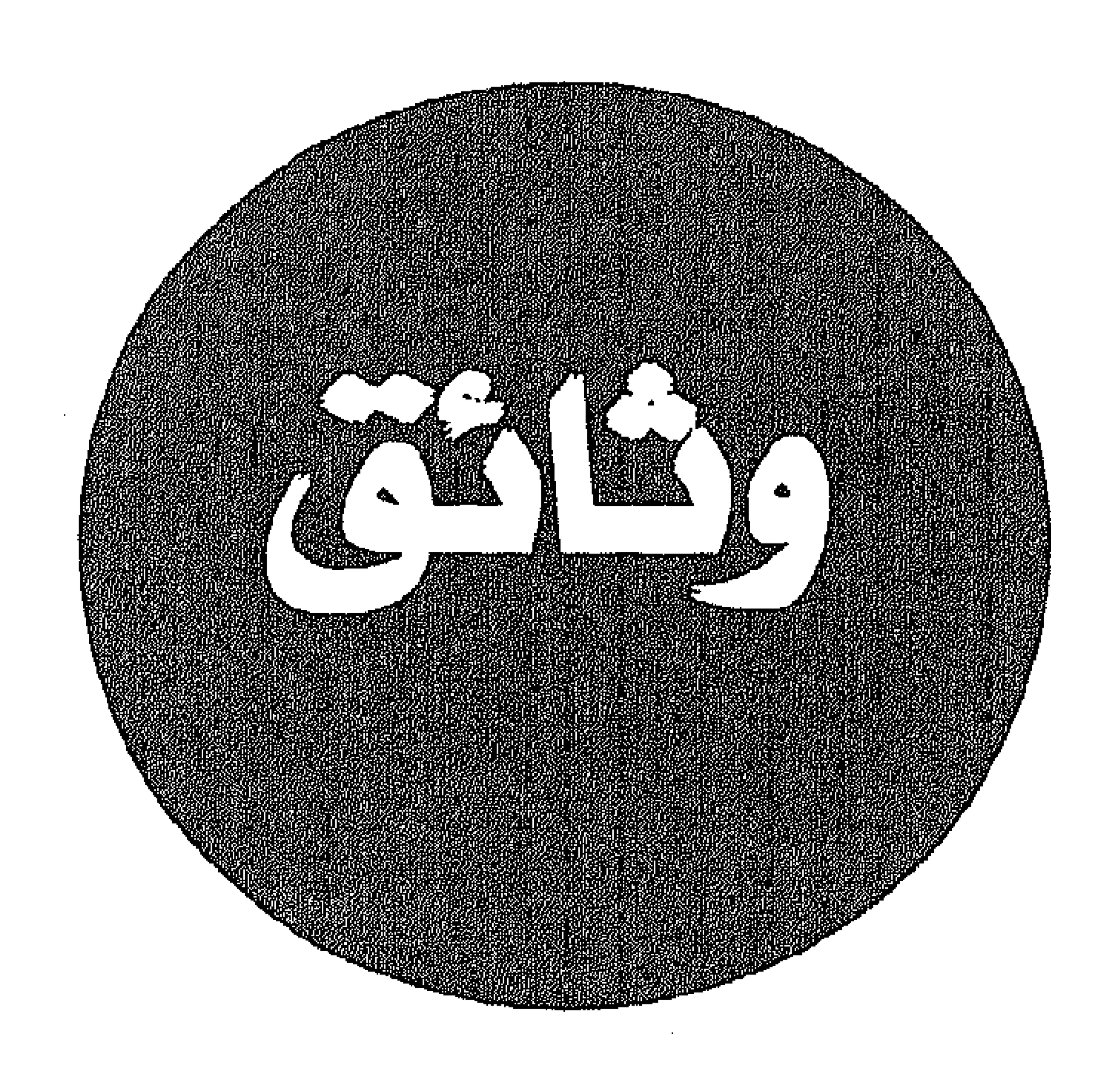
التغيير بالتراضى

التراشق بالتصريحات والتصريحات المضادة ، بين قادة المعارضة وقادة سلطة الانقاذ بشأن بيان أسمرا هو سعى من كل طرف لتحسين شروط الحوار وفقا لأهدافه . فالحكومة تعتبر البيان تشددا ينسف أسس الحوار ، لكنها لاتملك القوة ولا القدرة للتنقل من قبولها المبدأ الحل السياسى ، ليس بسبب قوة منطق المعارضة الذى يحظى بقبول واسع داخل السودان يرتبط بعدالة قضيته بالأساس ، ولكن أيضا بسبب الضغوط التى أصبحت تمارس على الحكومة من فئات واسعة داخل النظام تطالبها بالتغيير رضاء وهى طرف متساو فى الحوار ، بدلا من التغيير الذى يفرض عليها قسرا ، ويقصيها من المعادلة.

أجندة الحوار، ووضع آلية له ، هما محل الشد والجذب الآن ، بين المعارضة والحكومة السودانية . والأخيرة تصر على أن يكون الحوار" داخل أرض الوطن" والمعارضة تتمسك بأن يكون خارجه وعبر وسطاء وبرقابة اقليمية ودولية ، لقطع الطريق على سلطة الانقاذ ، للتلكوء والمناورة . وفى هذا الإطار ترحب المعارضة السودانية بوساطة الطرفين المصرى والليبى ، وعبرت عن ذلك بعقد إجتماعين لهيئة قيادة التجمع أحدهما فى القاهرة والآخر فى طرابلس فى الخامس والثامن من الشهر الجارى .

قبول الحكومة السودانية ، بالحل السياسى هو إقرار بأنها فى أزمة ، حتى لو لم تعترف بذلك ، وقدرتها على المناورة ليست كبيرة ، خاصة والطرف المصرى الذى تقبل بوساطته ، مازال يتشكك فى نواياها ، وينظر بقلق لتعدد مراكز اتخاذ القرار فى السلطة السودانية ، وهو ماأدى إلى أن القرار الذى اتخذه " البشير" باعادة الممتلكات المصرية المصادرة ، لم ينفذ منه شئ . كما أن مبادرة دول الايجاد التى تقبل بها الحكومة السودانية، وتعتبرها المعارضة واحدة من الأسس التى تتمسك بأن تكون بنودها مرجعا للحوار فى قضية الحل السلمى والوفاق الوطنى ، تخلخل الأسس التى يقيم عليها النظام السودانى دولته الدينية ، بنصها على فصل الدين عن الدولة وإقامة دولة ديمقراطية علمانية ، ومنح وحدة السودان الأولوية ، فى إطار الاعتراف بالتعددية والاعتراف بحقوق المواطنة ، والتأكيد على الحريات العامة ، والاعتراف بحق المواطنين فى تقرير المصير ، فى حالة الفشل فى الالتزام بتلك المبادئ.

ولأن شبح التقسيم ، وإنفصال جنوب السودان عن شماله ، أصبح ماثلا فقد أصبحت قضية المصالحة ، والوفاق والحل السياسى ، ليست شأنا داخليا ، بل شأن إقليمى ودولى وعربى أيضا ، وهو مايعزز فرص المعارضة السودانية ، فى جعل أجندتها تتصدر مشهد الحل السياسى فى الفترات المقبلة.



لا .. لقانون اغتيال الجمعيات الأهلية



قرار رئيس جمهورية مصر العربية بمشروع قانون بإصدار قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية الصادر فى ١٦ مايو ١٩٩٩ بعد موافقة مجلس الوزراء فى ١٤ مايو المعروض اليوم على مجلس الشعب ،هو واحد من أهم القوانين المتعلقة بالعمل الأهلى التطوعى ومنظمات المجتمع المدنى- ولها تاريخ طويل مشرف فى مصر- وتلعب فى العالم كله دوراً أساسيا فى خدمة المجتمع.

وقد كان لحزبنا طوال تاريخه ومنذ تأسيسه نضال متصل لإلغاء قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة الصادر بالقانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ .وعندما يشير مشروع القانون المقدم إلينا فى المادة السادسة من مواد الاصدار إلى الغاء قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة الصادر بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ ، فمن المفروض أن نسعد بهذا المشروع ونؤيده ، ولكن للأسف فالمشرع الذى يسجل فى مذكرته الايضاحية توالى الدعوات لإلغاء هذا القانون والمطالبة بقانون جديد ينسق التوجه العام نحو الديمقراطية السياسية .. وأن حرية تكوين الجمعيات حرية أصيلة وضرورة لا غنى عنها سواء بالنسبة إلى الجماعةأو بالنسبة إلى الأفراد .. ويؤكد على مواد الدستور وقضاء المحكمة الدستورية.

إذ بالعديد من المواد الواردة فى المشروع تؤكد عديداً من المثالب والعيوب التى كانت مثار اعتراض ورفض وإدانة من كافة الأحزاب والقوى الديمقراطية وفقهاء القانون ، بل وتزيد عليها فى بعض المواد. واستنادا إلى إيماننا بأن المجتمع المدنى يتشكل من مجموعة تنظيمات تقوم بالارادة الحرة لأصحابها ،وهم أصحاب الكلمة الأولى والأخيرة فى اداراتها ،أى أنها تنظيمات تلقائية الادارة .. وبنصوص المواد ٥٥ر٥٦ من الدستور والمبادئ القضائية التى أرستها المحكمة الدستورية العليا ،توصيات شعبتى العدالة والتشريع والتنمية الادارية بالمجالس القومية المتخصصة ،والمناقشات التى دارت بين وزارة الشئون الاجتماعية وممثلين للجمعيات الأهلية ومنظمات ومراكز حقوق الإنسان من سبتمبر فى العام الماضى.

فاننا نرفض مشروع القانون الخاص بالجمعيات والمؤسسات الأهلية المطروح علينا من حيث المبدأ.

-فالمشروع يؤكد أستمرار هيمنة الجهة الادارية على النشاط الأهلى بصورة تلغى فكرة المجتمع المدنى من أساسه.

– ويحظر القانون على الجمعيات الأهلية ممارسة أى نشاط سياسى ،ونقابى أو نشاط يمثل تهديدا للوحدة الوطنية أو مخالفة للنظام العام والآداب ..وهى عبارات مرسلة يصعب ضبطها قانونا.

– ويحيل فى كثير من مواده إلى اللائحة التنفيذية التى يمكن أن تفرض المزيد من القيود.

– ويؤكد المنهج العقابى الذى تخلت عنه التشريعات الحديثة فى الدول الديمقراطية بفرض عقوبة السجن لمدة عام وغرامة ١٠ آلاف جنيه على مخالفات بسيطة.

– ويفرض حل المنظمات القائمة على أساس شركات مدنية ، بما يتعارض مع القانون المدنى والقانون التجارى.

من هنا كان رفضنا لمشروع القانون من حيث المبدأ ، ونرى العودة إلى مواد القانون المدنى الملغاة ، الخاصة بالجمعيات الأهلية ومواد القانون ٦٦ لسنة ١٩٥١ بشأن الجمعيات.

حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي
المكتب السياسي
لجنة قضايا العمل الأهلي والجمعيات

ناقشت لجنة قضايا العمل الأهلي والجمعيات في اجتماعها يوم الأربعاء الموافق ١٩/٥/١٩٩٩ مشروع قانون الجمعيات الأهلية الاخير الذي أحاله مجلس الوزراء إلى مجلس الشعب لمناقشته وإقراره في جلسة الثلاثاء القادم الموافق ٢٥/٥/١٩٩٩ وقد توصلت اللجنة بعد قراءة أولية للمشروع إلى:

أولا:

اطاح مشروع القانون بجهد خلاق استمر على مدى عام كامل تقريبا في حوار مثمر فيما بين السيدة مرفت التلاوي وزيرة الشئون الاجتماعية من جهة وممثلي الجمعيات والمراكز الأهلية وكبار رجال القانون وأساتذة الجامعات والمهتمين بالعمل الأهلي من جهة أخرى، بعد أن أثمر هذا الحوار الوصول إلى شبه توافق عام تم بموجبه الاتفاق على تعديل العديد من البنود المختلف عليها. إذ بمشروع هذا القانون يعصف بكل ذلك الجهد بل ويرتد عليه ملقيا به إلى عرض الطريق.

ثانيا:

جاء مشروع هذا القانون في مادته الأولى بازدواجية في المعايير فيما سيتعلق بمبدأ المساواة في المراكز القانونية للجمعيات والمنظمات الاهلية حيث نصت تلك المادة الاولى من الاصدار - على «مع عدم الاخلال بنظم الجمعيات المنشأة استناداً إلى اتفاقيات دولية أبرمتها جمهورية مصر العربية .. الخ» هذا الاستثناء الغير مبرر قانوناً من حيث انه أوجد جمعيات فوق القانون والتي هي منشأة استناداً إلى اتفاقيات دولية كما يقول ابرمتها حكومة جمهورية مصر العربية وجمعيات أخرى الا وهي الجمعيات الأهلية الشعبية التي تقع وحدها تحت طائلة القانون، علماً بأن هذه الجمعيات جميعها تعملان داخل وطن واحد وفي اطار دولة واحدة. كما لم توضح لنا هذه المادة ما هي نوعية الجمعيات المستثناه ولا اغراضها ومن هم ممولوها ولا من هم القائمون على ادارتها.

ثالثا: تم الخلط في المادة الثالثة بين مفهومي الجمعيات الاهلية الخاصة الواردة بالقانون والهيئات الاستشارية ذات الخبرة «المراكز الأهلية» حيث أن الاخيرة لم تدع في أي وقت أنها تمارس نشاط جمعيات أهلية أو أنها تعتبر نفسها جمعيات أهلية ولكنها هيئات دراسية وبحثية تشارك في الجهد العام في التوعيه والتثقيف والتنمية. مما يخشى أن تطبق عليها ما ورد بالفقرة الثانية من المادة الثالثة من مواد الاصدار وبالتالي الماده -٧٥- من العقوبات المنصوص عليها في المشروع المقدم.

رابعا:

عدم وضوح مدلولات المخالفات التي أوجب المشروع العقاب عليها بالحبس والغرامة المالية معاً بالاضافة إلى عدم الاستناد إلى مرجعية قانونية يركن إليها بهذا الشأن نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر.

* الفقرة الثالثة من المادة - ١١- بحظر النشاط السياسي والنقابي.
* ما ورد في المادة- ٧٥ -ثالثا حرف أ- بشأن مباشرة النشاط قبل إتمام القيد.

خامسا:

المشروع يسلب الجمعية العمومية سلطتها القائمة على أساس حقها الأصيل في إدارة شئونها وتحديد سياسه الجمعية التي تمثلها ووضع نظامها الأساسي وأساليب اداراتها وتحديد انشطتها وانتخاب مجلس اداراتها ومحاسبة أعضائها وفق لوائحها، يمثل ذلك الغصب لسلطة الجمعية العمومية في مواد مشروع القانون المقدم في المواد ٧، ١٠، ١٦، ٢٠، ٢٣، ٢٤، ٣٢ وهو ما يعني الاخلال بأبسط قواعد الديمقراطية كما يعيبه مجافا السليم من الفقه القانوني فيما يذهب إليه من إعفاء الجهة الادارية من وجود مبررات قانونية سائده ومحدده لاعتراضها الذي تذهب إلى القضاء والذي قد تطلب بناء عليه وقف نشاط الجمعية بكل ما يمكن أن يؤدي إليه ذلك من تعسف اداري في تقدير وتفسير ما ينبغي الاعتراض عليه. وهو ما يعني بالمخالفة للدستور العدوان على استقلالية العمل الأهلي وحق الجمعية العمومية في ممارسة سلطتها.

سادسا:

طرح المشروع حق الجهة الادارية في الموافقة أو عدم الموافقة على تلقي الجمعيات لتبرعات مالية من الخارج خروجاً على المادة -١٧- من ذات المشروع دون أن يحدد ما هي المعايير الموضوعية التي يحتكم إليها في حالة الموافقة أو الرفض. وحيث أن الأصل في الفقه القانوني أن يحدد النص القانوني معياراً موضوعيا لأي تشريع يحتكم إليه فيما إذا كان هذا الفعل مؤثما أو مباحاً - وبقاء ذلك النص دون تحديد وبالشكل الذي هو عليه يتيح لجهة الادارة «وزارة الشئون الاجتماعية» أن تمنح وتمنع وفق هواها اهوائها ولا وفق الصالح العام.

سابعا:

أخذ مشروع القانون بالمنهج العقابي لتنظيمات المجتمع المدني والتي تقوم في جوهرها على العمل التطوعي ورتب على المخالفات الادارية ليس فقط عقوبة الغرامة المالية ولكن أيضا عقوبات بدنية تصل إلى حد الحبس وهو ما يعني استنزاف طاقات وفاعليات العمل الأهلي والجمعيات الاهلية في ساحات المحاكم وفي معارك قضائية متبادلة وهو ما سوف يؤدي بالضرورة إلي عزوف الكثيرين عن المشاركة في هذا النشاط بعد أن تسلط على رقاب العمل الأهلي سيف هذا القانون.

وهنا وقد خلصت اللجنة إلى رفض مشروع القانون المقدم للأسباب سالفة الذكر مع الدعوة إلى إعاده طرحه للنقاش والحوار مع الجمعيات والمؤسسات الاهلية صاحبه الحق في مناقشته ابتداء، وكذا الدعوة إلى جلسة استماع خاصة بمجلس الشعب مع ممثلي هذه الجمعيات وممثلي وزارة الشئون الاجتماعية وأعضاء مجلس الشعب والمهتمين بقضايا العمل الأهلي للعمل على إصدار قانون ديمقراطي يتلاءم مع الاحتياجات الجديدة في المجتمع المصري.

أمينه اللجنة
شاهنده مقلد

الاربعاء: ١٩/ ٥/ ١٩٩٩

لجنة التنسيق بين الأحزاب والقوى السياسية

ناقشت لجنة التنسيق بين الأحزاب والقوى السياسية التى تضم «الوفد والتجمع- والعمل والناصرى -والأحرار -والاخوان المسلمين -والشيوعيين» فى اجتماع طارئ مشروع القانون الخاص بالجمعيات والمؤسسات الأهلية الذى أقره مجلس الوزراء فجأة يوم ١٤ مايو وأحيل لمجلس الشعب يوم ١٦ مايو ويناقشه غدا الثلاثاء.

وترى لجنة التنسيق بين الأحزاب والقوى السياسية أن هذا المشروع يتناقض مع المواثيق والعهود الدولية التى وقعت عليها الحكومة المصرية خاصة الميثاق العالمى لحقوق الإنسان والعهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، وينتهك المادة ٥٥ من الدستور ، ويمثل تراجعا عن الهامش الديمقراطى المحدود القائم فى المجتمع ، ويتعارض مع المفهوم الصحيح للعمل الأهلى الذى يقوم على الإرادة الحرة للمواطنين فى تأسيس جمعياتهم وإداراتها ، وبالتالى يهدد الدور العظيم الذى قامت به الجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدنى عبر التاريخ المصرى مثل إنشاء جامعة القاهرة والمبرة والجمعية الاسلامية ومستشفى المواساة والمستشفى القبطى ،والذى تقوم به حاليا فى توفير الرعاية الاجتماعية والعلاج الرخيص والتعليم والمساعدة القانونية.

فكثير من مواد مشروع القانون تؤكد استمرار هيمنة الجهة الادارية وتفرض قيودا تزيد عما كان قائما فى ظل القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ ،ويحظر على الجمعيات أى نشاط سياسى أو نقابى متجاهلا استحالة الفصل بين أى نشاط عام والنشاط السياسى ، وأن الدولة وافقت مؤخرا على قيام جمعيات أهلية نشاطها سياسى بحت مثل جمعية القاهرة للسلام ،ويقصر القانون التقاضى على درجة واحدة بالتعارض مع الدستور ، ويفرض على نشاط مدنى تطوعى عقوبات جنائية وبدنية.

إن لجنة التنسيق بين الأحزاب والقوى السياسية تعلن رفضها لهذا المشروع وتطالب بالعودة إلى مواد القانون المدنى الملغاة بشأن الجمعيات الخاصة (المواد من٥٤ إلى ٨٠)والتى تشكل أساسا ملائما للعمل الأهلى.

ونطالب الحكومة بتأجيل مناقشة هذا المشروع وفتح حوار حر متكافئ مع الأحزاب والقوى السياسية والجمعيات الأهلية والمراكز المدنية.

وقد قررت اللجنة دعوة الجمعيات الأهلية ومراكز ومنظمات حقوق الإنسان والمجتمع المدنى لمؤتمر عاجل لمواصلة الحوار حول هذا المشروع.

الاثنين ٢٤/ ٥/ ١٩٩٩.

لا لقانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية

بيان صادر عن الاجتماع الموسع للجنة تنسيق ملتقى تطوير العمل الأهلى

(يضم الملتقى ١٠٥ جمعية أهلية من ١٢ محافظة من محافظات الجمهورية)

يعرب ملتقى تطوير العمل الأهلى عن قلقه الشديد واحتجاجه على شكل إصدار قانون الجمعيات الأهلية الجديد من خارج عملية الحوار الدائرة بين الجمعيات الأهلية -ومنها ملتقانا -وبين الجهات الحكومية ،ومحاولة تمريره على وجه السرعة دون إتاحة الفرصة لسماع أصحاب الشأن.

كما يعرب عن خيبة أمله من احتواء المشروع الجديد على كل المثالب التي طالما انتقدناها مع غيرنا من حيث اشتراطه موافقة الجهة الإدارية على إشهار الجمعيات، وإعطائه السلطة في حلها لاسباب كثيرة تتضمن مختلف الصيغ المطاطه ،وتقريره لاحكام جنائية بالحبس والغرامة على مخالفات إدارية حتي غير محددة وسلب سلطة جمعياتها العمومية فى وضع لوائحها وتدخله فى كافة تفاصيلها ،واشتراطه الموافقة المسبقة للجهة الادارية على كل مجالات النشاط بما فيها التنسيق والدخول فى الشبكات والجمعيات وتلقى التبرعات والتمويل . ويأتى هذا مخالفا لمجمل النقاشات والاتفاقات التى تمت لمدة عام مع وزارة الشئون الاجتماعية والسيدة الوزيرة وأعضاء لجنة الصياغة ولما تم من نقاشات مع أعضاء مجلس الشعب الذين حضروا اجتماع الملتقى.

إن أسس ديمقراطية العمل الأهلى معروفة للجميع: حق تأسيس الجمعيات والاكتفاء بالاخطار ،وحرية ممارسة النشاط دون وصاية، وحق الجمعيات العمومية فى وضع لوائحها ، والشفافية ، وإعلان كافة انشطة الجمعيات وميزانياتها بما يمكن الاعضاء والمنتفعين والمواطنين من الرقابة الديمقراطية عليها ، وأخيرا الاكتفاء بالقانون المدنى والقانون الجنائى لملاحقة أى أنشطة مؤثمة يمكن أن تقع من أى كيان للعمل الأهلى وأى كيان اعتبارى كما يمكن أن تقع من أى شخص طبيعى بشكل لاحق للفعل.

ولكل هذا فإن الملتقى يناشد أعضاء مجلس الشعب برفض القانون وإعادته للجنة التشريعية وعقد جلسات استماع مع ممثلى العمل الأهلى. ويشيد الملتقى برفض الاعضاء الأربعة من الجمعيات غير الحكومية فى لجنة الصياغ لمشروع القانون الجديد كما يتضامن الملتقى مع الزميلات المضربات عن الطعام احتجاجاً على القانون.

التوصيات:

١- وقف تمرير القانون وإعادته للجنة التشريعية وإعادة فتح باب

الحوار مع المنظمات غير الحكومية وعقد لجان استماع بينها وبين أعضاء اللجنتين التشريعية والشئون الدينية والاجتماعية ومع أعضاء مجلس الشعب.

٢- التوجه بوفد لمجلس الشعب ومناشدته الاستجابة لهذا المطلب العادل.

٣- التوجه بالشكر للجنة الأحزاب وسائر المنظمات الديمقراطية التى آرزت مطالبنا العادلة فى قانون ديمقراطى للعمل الأهلى.

٤- نحى موقف الزميلات المضربات عن الطعام احتجاجا على هذا القانون.

٥- إرسال البيان الختامى للمؤتمر لكل الصحف المحلية والاجنبية ووكالات الانباء وأعضاء مجلس الشعب.

٦- إرسال هذا النداء للسيد/ رئيس الجمهورية بصفته رئيس السلطة التنفيذية باسم ملتقى تطوير العمل الأهلى بالتدخل لايقاف مشروع القانون لحين استكمال الحوار حوله.

(تم هذا الاجتماع فى مقر جمعية الصعيد للتربية والتنمية يوم الاثنين ٢٤ مايو ١٩٩٩ بحضور ٨٥ فرداً يمثلون ٤٧ منظمة غير حكومية).

المنظمة العربية لحقوق الإنسان

نداء إلى مجلس الشعب

تابعت المنظمة العربية لحقوق الإنسان مع كل المعنيين بالعمل العام فى مصر مراحل إصدار قانون الجمعيات الأهلية الجديد ، وأعربت عن تقديرها للحوار الذى ادارته وزارة الشئون الاجتماعية حول مسودة القانون واستجابتها للعديد من المقترحات البناءة التى قدمتها الجمعيات الاهلية لتجعل من القانون رافعة لاداء العمل الأهلى ووسيلة لحفزه على المشاركة.

وقد فوجئت المنظمة بنكوص المشروع المحال إلى مجلس الشعب عن التعديلات الجوهرية التى استهدفها تعديل القانون، بحذف مواد جرى التوافق حولها ، واضافة مواد أخرى ،مما افرغ مشروع القانون من أهم ما كان فيه ،حيث أعطى صلاحيات واسعة لجهة الادارة فى مصادرة الحق فى تكوين الجمعيات باعطائها سلطة رفض طلب القيد، ونقل عبء الطعن فى القرار الصادر بذلك إلى جماعة المؤسسين بالمخالفة لما سبق التوافق عليه . وكرس سلطة الجهة الادارية فى التدخل فى شئون الجمعيات الأهلية حيث خولها تحديد ميادين النشاط التى تعمل فيها هذه الجمعيات وأعطاها الحق فى الاعتراض على المؤسسين ، والحق فى الاطلاع على محاضر الجمعيات ودفاترها وسجلاتها ، ودخول مقارها والتفتيش عليها . وأعطاها الحق فى الاعتراض على أنشطتها ، وإمكان تعطيلها أو وقفها.

ان صدور القانون بشكله الحالى يكرس القيود المفروضة على المجتمع المدنى فى مصر وتقوم المنظمة بالاتصال بالجهات المصرية المسئولة بهذا الخصوص وتناشد المنظمة العربية لحقوق الإنسان ممثلى الشعب ، التأنى فى مناقشة هذا القانون، ووضع ملاحظات الجمعيات الأهلية والمناط بها من هذه التعديلات موضع العناية والاعتبار ،وهى ملاحظات متاحة تبلورت عبر أكثر من عام من الحوار.

إن العمل الأهلى فى مصر الذى استطاع فى بداياته المبكرة أن يؤسس جامعة القاهرة قاطرة للتقدم العلمى والتنوير فى البلاد لجدير بعد ثلاثة أرباع القرن ، أن يحظى بقانون أفضل مما بدأ به ونحن على أبواب قرن جديد يتطلع فيه الجميع إلى أفق تتعزز فيه قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان ، وتترسخ فيه دعائم المجتمع المدنى.

منظمات حقوق الإنسان تطلب اجتماع عاجل مع رئيس الجمهورية وتبدأ مشاورات وضع برنامج الاصلاح السياسى



الرئيس مبارك

عرض وضع المنظمات الأهلية على الأمم المتحدة

تأسف منظمات حقوق الإنسان الموقعة على هذا البيان أن تبلغ الرأى العام أن الحكومة المصرية مصرة على المضى فى مخططها الرامى لخنق المجتمع المدنى ،وعدم الإصغاء لوجهات نظر الجمعيات الأهلية ومنظمات حقوق الإنسان فيما يتعلق بقانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية . بل إن مجلس الوزراء أجرى تعديلات جوهرية أكثر سلبية وتقييدا على المشروع المقدم إليه ، إلى الحد الذى أثار ثائرة عدد من أعضاء لجنة الصياغة الصورية التى شكلتها وتلاعبت بها وزارة الشئون الاجتماعية للإيحاء للرأى العام المحلى والدولى بأن مشروع القانون يحظى بدعم الجمعيات الأهلية ومنظمات حقوق الإنسان ، رغم أنها لم تعقد مع هذه المنظمات سوى اجتماع واحد منذ عام كامل.

وهكذا فإنه قد تم إهدار جهود منظمات حقوق الإنسان على مدار نحو عام ونصف ،من أجل إدارة حوار حقيقى- وليس صورياً- مع الدوائر الحكومية المعنية، قدمت خلالها هذه المنظمات عددا من الدراسات والتعليقات النقدية والتحليلات المقارنة مع القوانين المصرية السابقة ومع القوانين الدولية والعربية المماثلة ، وأصدرت كل هذه الأعمال والدراسات فى مطبوعات وتقارير ونشرات تم توزيعها بآلاف النسخ على فعاليات الرأى العام جنبا إلى جنب الدوائر الحكومية المعنية . بل أعدت هذه المنظمات مشروعا متكاملا لقانون جديد، قدمه لمجلس الشعب أربعة من نواب البرلمان.

ولكن للأسف كان حوار طرشان، فالطرف الآخر لديه خطة متكاملة لخنق النشاط الأهلى -بعد أن أفلح فى قتل النشاط السياسى والنقابى المستقل- ويبحث فقط عن الغطاء القانونى المناسب لهذه الجريمة.

لقد مر مشروع القانون المكون من ٧٥ مادة فى ٩٠ دقيقة صباح أمس الاثنين فى اجتماع مشترك للجنة التشريعية ولجنة الشئون الدينية

والاجتماعية بمجلس الشعب ،الأمر الذي يوضح كيف سيكون مصيره في المجلس في المناقشة العامة التي ستجري في الساعات أو الأيام القادمة في إطار الاغلبية الساحقة الجاهزة التي يتمتع بها الحزب الحاكم، ليلحق القانون الجديد بما سبقه من قوانين تم اعتمادها بالأمر المباشر.

وهكذا فإن المسرح صار معدا لاستكمال خنق المجتمع المدني البازغ في مصر في السنوات الأخيرة، بعد أن تم بالفعل خنق كبرى النقابات المهنية وتهميش الاحزاب السياسية والالتفاف حول مقاومة الصحفيين للقانون ٩٣ سيئ الصيت ، بعدد من التعديلات القانونية والممارسات التعسفية أدت إلى وضع عدد من الصحفيين خلف قضبان السجون في قضايا النشر.

وبناء على ذلك فإن المنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية الموقعة على هذا البيان قررت:

أولا : أنها سوف تستمر في طلب عقد لقاء عاجل مع السيد رئيس الجمهورية أو مع من يفوضه . إن منظمات حقوق الإنسان تحاول ذلك منذ يوم السبت ١٥ مايو ، وذلك بالاتصال بالسيد أمين عام رئاسة الجمهورية ، وتركت أكثر من رسالة له دون أن تتلقى ردا.

ثانيا: أن تبدأ المشاورات مع فعاليات المجتمع السياسي والمدني لبلورة برنامج للإصلاح السياسي يعرض على رئيس الجمهورية على النحو الذي أشار إليه بياننا الصادر في يوم ١٤ مايو . وقد كلفت منظمات حقوق الإنسان مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان بعقد هذه المشاورات.

ثالثا: أنها سوف تواصل دورها في حماية حقوق الإنسان ونشر ثقافتها بكل السبل الممكنة ، بصرف النظر عن الصورة النهائية التي سيخرج بها القانون من البرلمان ،وهي في هذا الاطار ستلجأ لكل السبل القانونية التي يتيحها النظام القضائي المصري ، بما في ذلك الطعن في دستورية القانون الجديد.

رابعا: أنها ستثير هذا الأمر في كافة المحافل الدولية ، انطلاقا من التعارض التام لفلسفة هذا القانون وصواده مع التزامات مصر الدولية بمقتضى تصديقها على العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وما تنص عليه المادة ١٥١ من الدستور المصري بهذ الشأن ، فضلا عن الاعلان العالمي الصادر في ديسمبر الماضي بخصوص حماية المدافعين عن حقوق الإنسان.

وفي هذا الإطار فإن منظمات حقوق الإنسان قامت بالتالي:

١- طلبت عقد اجتماع خاص بهذا الموضوع مع السيدة ماري روبنسون المفوض السامي لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة والتي ستزور مصر في ٦و٧ يونيو القادم . وعلمت منظمات حقوق الإنسان أن السيدة روبنسون قد طلبت من أحد مساعديها العرب إعداد مذكرة خاصة لها حول الوضعية القانونية لمنظمات حقوق الإنسان في مصر، وعلاقتهابالحكومة المصرية . وستطلب منظمات حقوق الإنسان من السيدة روبنسون محاولة الحصول من الحكومة المصرية على إجابات- جديرة بأن تسمى كذلك- على أسباب استشراء ممارسة التعذيب في مصر وتزايد الوفيات الناجمة عنه ، وتفسير الحكومة لوفاة المحامي عبد الحارث مدني الذي لقي مصرعه في أعقاب تعرضه للتعذيب منذ ٥ سنوات دون أن تعلن السلطات حتى هذه اللحظة تفسيرها لذلك ، رغم وعودها المتكررة للمنظمات الدولية . وأسباب اعتقال الأمين العام للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان حافظ أبو سعدة في ديسمبر الماضي وأسبابها في الإفراج عنه دون اغلاق الملف ، وأسباب منع منظمات حقوق الإنسان المصرية من عقد لقاءات اقليمية ودولية في مصر ، واضطرارها بالتالي نقل مؤتمراتها إلى المغرب ولبنان ودول عربية أخرى. وبناء على ذلك ستطالب منظمات حقوق الإنسان السيدة روبنسون بعدم عقد أية مؤتمرات للأمم المتحدة وأجهزتها ولجانها ذات الصلة بحقوق الإنسان في مصر ،إلى حين قيام الحكومة المصرية بتطبيق المعاملة بالمثل على المنظمات الوطنية ،وعدم عرقلتها لأية اجتماعات لها. كما ستدعو المنظمات المصرية المنظمات الدولية للانضمام إليها في هذا الطلب وتوجيهه للأمين العام للأمم المتحدة ، ومقاطعة أي اجتماعات تعقد في مصر . إنه من غير المقبول أن تهتم الحكومة بتسويق وتحسين صورتها أمام المجتمع الدولي ، على حساب المنظمات الوطنية وعدم السماح للأخيرة بعقد نفس الاجتماعات على أرض الوطن.

٢- قررت عرض الموضوع على لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان المعنية بالعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، والتي بدأت أمس الاثنين أولى جلساتها التمهيدية ، وستعود لتناقش تقرير الحكومة المصرية والتقرير المضاد الذي تعده منظمات حقوق الإنسان في نوفمبر القادم.

٣- قررت دراسة إنشاء «مكتب مصر لحقوق الإنسان» في جنيف ، ومكاتب فرعية له في نيويورك وبروكسل بالتعاون مع المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان والمنظمات العربية لحقوق الإنسان الحاصلة علي وضع استشاري لدى الأمم المتحدة ، إلى حين حصول هذا المكتب على ذلك الوضع .على أن يتمتع هذا المكتب بشخصية اعتبارية وقانونية مستقلة تماما عن منظمات حقوق الإنسان في مصر ، بما يمنحه حرية كاملة في التحرك لإثارة قضايا حقوق الإنسان في مصر في المحافل الدولية المعنية ، انطلاقا من الالتزامات التعاقدية للحكومة المصرية ، وذلك في فترة ستشهد قيودا قانونية وغير قانونية أكثر تعسفا على منظمات حقوق الإنسان الوطنية بهدف إغلاقها أو دفعها إلى طريق الموت التدريجي.

وفي هذا الإطار تعتزم منظمات حقوق الإنسان إعداد المرتكزات المحلية لـ «مكتب مصر لحقوق الإنسان» التي تتيح له القيام بدوره بأفضل صورة ممكنة ،حتي لو أجبرت منظمات حقوق الإنسان على الاحتجاب.

أخيرا نود أن نطمئن الرأى العام المصري أن اليوم الذي يقوم فيه الجلادون وأبواقهم بتهنئة أنفسهم ، متصورين أن أعمالهم المشينة ضد المواطن المصري ستصير بمأمن من الرقابة ، هذا اليوم لن يأتي أبدا.

ومهما طال الأمد ،فإن اليوم الذي تخضع فيه جرائمهم للمحاسبة والعقاب وفقا للقانون المصري والدولي آت لا ريب فيه ،حتى ولو تركوا البلاد. وليتذكروا جيدا ما حدث مع الجلاد بينوشيه.

توقيعات

* جماعة تنمية الديمقراطية
* المنظمة المصرية لحقوق الإنسان.* مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.
* مركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان.
* مركز حقوق الإنسان لمساعدة السجناء.
* البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان.

بيان المؤتمر الصحفى ٢٢ مايو ١٩٩٩

تعرب منظمات حقوق الإنسان عن قلقها البالغ وانزعاجها الشديد من مشروع قانون الجمعيات المزمع مناقشته هذا الأسبوع فى مجلس الشعب لما يتسم به من سمات تجعله بحق قانونا لاديمقراطيا سواء من حيث طريقة إخراجه أو من حيث محتواه.

أولا: مشروع القانون ينتقص من حق التنظيم المقرر دستوريا (المادة ٥٥).

كفل الدستور فى المادة ٥٥ منه للمواطنين حق تكوين الجمعيات ،فحين كفل فى المادة ٥٦ ديمقراطية انشاء الاتحادات وجاء مشروع القانون لينتقص من وجود هذا الحق ومن طابعه الديمقراطى وذلك على ثلاثة أوجه.

١- حظر صور من النشاط (ذا طبيعة سياسية ، أو نقابية) بالمخالفة لما تضمنه النص الدستورى.

٢- الاخلال بالطابع الديمقراطى المقرر دستوريا وذلك بفرض وصاية وهيمنة إدارية على قرارات الجمعية العمومية.

٣- الاخلال بالطابع الديمقراطى المقرر دستوريا عند إنشاء الاتحادات.

٤- المشروع - إذ صدر كقانون- يسلب اختصاصات الجمعية العمومية لصالح المشرع بما يمثله ذلك من انحراف تشريعى.

ثانيا: **انحياز المشروع لنفس الموقف اللاديمقراطى الطافح به القانون القديم وذلك بأخذه بمنهج الترخيص عوضا عن منهج الاخطار.**

ثالثا: عدم التزام المشروع بالمبادئ المستقرة للعقاب والتجريم.

١- المساءلة الجنائية للشخص المعنوى.

٢- الافراط فى التجريم والعقاب بدون أى ضرورة اجتماعية.



ميرفت التلاوى وزيرة الشئون الاجتماعية

٣- العقاب الجماعى لأعضاء الجمعية رغم أن مرتكب المخالفات أشخاص بذواتهم.

وترى منظمات حقوق الإنسان ان هذا المشروع لم يأت خارج السياق العام داخل المجتمع ، فإذا كان مجمل الوضع العام الراهن فى مجتمعنا ما هو إلا نجاح الحكومة فى تقويض مؤسسات المجتمع مؤسسة تلو الأخرى ، فلا نجد غرابة فى أن يأتى هذا المشروع متسقا مع مسلك الحكومة فى شل فاعلية الاحزاب السياسية وتأميم ومصادرة العمل النقابى العمالى والمهنى وتضييق الخناق على الصحافة والصحفيين ،وجاء الان الدور على مؤسسات العمل الأهلى وعلى رأسها منظمات حقوق الإنسان لتحاول الحكومة فرض صمت بقوة القانون عليها لتكتمل دائرة خنق المجتمع بكامله تمهيدا للدخول فى الالفية الثالثة وافواه الشعب المصرى مكممة وأيديه مقيدة وعقله مغيب ولسانه مقطوع . لذلك كله تعلن منظمات حقوق الإنسان عن:

١- رفضها التام لهذا المشروع لعدم مشروعيته لتعارضه مع الدستور والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان التى أصبحت جزءا لا يتجزأ من التشريع .كما نعلن عدم خضوعنا لهذا القانون ولسوف نقاومه بكل أشكال الاحتجاج المدنى السلمى المتاحة ، مستخدمين كافة الأساليب القانونية والقضائية فى مواجهته.

٢- انعقاد عزمنا على بذل جهد دؤوب يستهدف حشد كافة فاعليات المجتمع السياسية والنقابية والفكرية من أجل أن تشترك سويا فى صياغة برنامج للاصلاح الديمقراطى الجذرى والعمل معا على تحقيقه.

٣- إننا سوف نواصل العمل من أجل حماية حقوق الإنسان داخل مصر حتى ولو وضعنا في السجون ، وذلك بصرف النظر عن الصورة النهائية التى سيخرج بها القانون.

٤- سوف توسع إطار مواجهة هذا القانون بحيث لا تقتصر مواجهته على الصعيد الداخلى بل سوف نعمل على إثارة امره أمام كافة المحافل الدولية، وذلك من خلال:

(أ) -طلب عقد اجتماع خاص لهذا الامر مع المفوض السامي لحقوق الانسان بالامم المتحدة اثناء زيارته فى الشهر القادم لمصر.

(ب) عرض الأمر برمته على لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان المعنية بالعهد الدولى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

(ج) دراسة انشاء «مكتب مصر لحقوق الإنسان» فى جنيف وانشاء فروع له فى نيويورك وبروكسل بالتعاون مع المنظمات الدولية والاقليمية.

ان كل الخيارات امامنا مفتوحة باستثناء خيار الصمت أو الهجرة.

وبصورة ملحة نطالب بالاتى:

١- وقف تمرير هذا القانون من مجلس الشعب.

٢- الانعقاد العاجل لجلسة استماع بمجلس الشعب يطرح من خلالها ممثلو المنظمات الأهلية وحقوق الانسان موقفهم من القانون أمام أعضاء المجلس.

هذا وقد عقدنا العزم أنه فى حالة عدم سحب مشروع القانون قبل يوم الثلاثاء ٢٥ مايو سيتوجه وفد منا فى ذلك التاريخ إلى مجلس الشعب ليطلب لقاء مع أعضاء المجلس ورئيسه . وندعو مختلف نشطاء العمل الأهلى مشاركتنا فى هذا التوجه إلى مجلس الشعب.

وبهدف التأكيد على الحاح مطالبنا يبدأ اليوم اضراب عن الطعام واعتصام بمقر مركز المساعدة القانونية تشارك فيه : عايدة سيف الدولة (أستاذ مساعد طب نفسى) - د. سوزان فياض (طبيبة نفسية) ،وكلاهما من مركز النديم للعلاج والتأهيل النفسى لضحايا العنف- أ/ رحمة رفعت (محامية) ، من دار الخدمات النقابية والعمالية. كما ستنضم ليوم واحد وبصورة تضامنية أ/ فريدة النقاش (كاتبة وصحفية) من ملتقى هيئات المرأة من أجل التنمية.

١- المنظمة المصرية لحقوق الإنسان
٢ المركز العربى لاستقلال القضاء والمحاماة
٣ مركز حقوق الانسان لمساعدة السجناء
٤ مركز النديم للعلاج والتأهيل النفسى لضحايا العنف
٥ مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
٦ مركز الارض لحقوق الإنسان
دار الخدمات النقابية والعمالية
مركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان
٩ جماعة تنمية الديمقراطية
١٠ مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان.
١١ مركز قضايا المرأة الجديدة
١٢ مركز وسائل الاتصال الملائمة من أجل التنمية
١٣ مركز قضايا المرأة المصرية
١٤ المركز المصرى لحقوق المرأة
١٥ البرنامج العربى لنشطاء حقوق الإنسان.

أخى وصديقى الكريم الاستاذ عبد الوهاب مطاوع
مدير تحرير الاهرام
أطيب تحياتى وأرق تمنياتى وبعد

فى جلسة يوم الثلاثاء المقبل سوف يناقش مجلس الشعب قانون الجمعيات الاهلية الجديد في الوقت الذى نتحدث فيه جميعا عن أهمية الادوار التى يضطلع بها العمل الاهلى التطوعى غير الهادف إلى الربح في أنحاء العالم وفى مصر ،وعن اسهامه الحالى والمتوقع في حل مشاكل الوطن والمواطنين حيث تتعدد ادواره فمن مساندة ودعم للفقراء والضعفاء والمهمشين والمعوقين وكبار السن والايتام الى اسهامه بمشروعات تستهدف الارتقاء بنوعية حياة الناس والارتقاء بنوعية البيئة الطبيعية والعمرانية إلى الارتقاء بالثقافة والفنون إلى الدفاع عن حقوق المواطنين فى العدل والحرية والتفكير والتعبير والمشاركة وصولا حتى إلي الدفاع عن بعض الحيوانات والنباتات النادرة والمهددة بالانقراض وهذه بعض الادوار المهمة التى يقوم بها أناس يتطوعون عن طيب خاطر بوقتهم وجهدهم وأموالهم وخبراتهم إحساسا منهم بالمسئولية الاجتماعية.

والقانون الجديد هو الذى يحمس ويحفز المواطنين على الاسهام فى العمل العام والاهتمام بالشأن العام، أما القانون السئ فهو الذى ينفرهم من الاهتمام بالمصلحة العامة ويجعلهم يؤثرون السلامة ويدفعهم إلى الانكفاء على مصالحهم الشخصية ومشروعاتهم الخاصة.

لقد دعتناس السيدة وزيرة الشئون الاجتماعية لمشاركتها في صياغة قانون جديد يتفق مع مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان التى نسمعها ليل نهار فى كل أنحاء العالم، واستجبنا مرحبين وشاكرين لدعوتها الكريمة ، وحضرنا جلسات عديدة ، ووصلنا إلي صياغة مشروع عليه حد أدنى من الاتفاق ، وظللنا ندافع ونروج له ونقنع من لم يقتنع به، لكننا فوجئنا بالسيدة الوزيرة تتقدم لمجلس الشعب بمشروع القانون وقد تم حذف مواد من التى اتفقنا عليها وإضافة مواد لم تعرض علينا ،وما جرى من حذف واضافة فرغ القانون من بعض أهم ما كان فيه ، وكرس سلطة الوزارة فى التدخل فى شئون الجمعيات الأهلية وكأن هذه الجمعيات بعض إدارات وزارة الشئون ،وكأن اعضاءها المتطوعين بجهودهم وخبراتهم واموالهم واوقاتهم بعض موظفيها ، فوزيرة الشئون هى التى تحدد لنا ميادين النشاط التى نعمل فيها ولوزارتها الحق فى الاعتراض على المؤسسين والمرشحين ،كما أن لها الحق فى الاطلاع على محاضر الجمعية ودفاترها وسجلاتها ودخول مقارها والتفتيش عليها ، ولها الحق فى الاعتراض على انشطتها بل وطلب تعطيلها أو وقفها ،كما أن لها الحق فى الاعتراض علي ما تحصل عليه الجمعيات من دعم من هيئات مصرح لها بالعمل فى مصر ، ولها أن تعترض علي انتماء الجمعية إلى هيئات دولية تمارس نفس النشاط، ويعطى القانون للسلطة التنفيذية الحق فى تعيين نقيب الجمعيات الأهلية (رئيس الاتحاد) وعشرة من أعضاء مجلس ادارة الاتحاد ،أما إذا أخطأ مجلس ادارة الجمعية خطأ ادرايا فهناك ثلاثة شهور حبس تنتظره وألف جنيه غرامة ليس هذا فحسب فعلى هذه الجمعيات التى لا تستهدف الربح ولا تقوم بأى أعمال تجارية أن تدفع ضريبة مبيعات.

النمسا هذه الدولة الغنية الصغيرة التى يقل عدد سكانها عن عدد سكان مدينة القاهرة بها ٢١ مليون جمعية أهلية أما فى مصر الدولة الفقيرة النامية المحتاجة لكل جهود أبنائها فلا يوجد فيها غير ١٤ ألف جمعية أهلية ، والولايات المتحدة هذه الدولة شديدة الثراء بها ١٤٠٠ مليون جمعية أهلية ٨٠٪ منها خائف من وزارة الشئون لذلك لا يفعل شيئا كثيرا ،اتعرفون لماذا؟ لأن من يريد ان يتطوع وينخرط فى العمل العام عندنا مشكوك فى دوافعه ونواياه إلي أن يثبت العكس.

فهل نطمع أن يكون نوابنا فى مجلس الشعب أكثر تفهماً وتقديراً لدور العمل الأهلى التطوعى من وزارة الشئون الاجتماعية؟.

مع جزيل الشكر

الاسكندرية فى ٢٠/ ٥/ ١٩٩٩
دكتور عادل أبو زهرة

الاضراب عن الطعام



رسالة إلى رئيس مجلس الشعب

فوجئنا كما فوجئ الكثيرون من العاملين في حقل العمل الأهلي بمشروع قانون الجمعيات الجديد يدخل في عجالة إلى مجلس الشعب حيث تنتهى كل من اللجنتين التشريعية والدينية والاجتماعية من مناقشته ليتم عرضه على المجلس بجلسة الثلاثاء الموافق ٢٥/ ٥ /١٩٩٩.

.. لقد هالنا كما هال غيرنا من العاملين في حقل العمل الأهلي وغيرهم من رجالات العمل السياسي والأوساط الثقافية المختلفة ما تضمنه المشروع المقدم من مجلس الوزراء والمعروض على مجلس الشعب.

..حيث خالف هذا المشروع مخالفة تامة لكل ما سبق إعداده من مسودات ونسخ للمشروع عن طريق لجنة صياغة القانون التي شكلها وزارة الشئون الاجتماعية ،كما تناقض مع كافة الآراء التي سبق أن عرضها ممثلو منظمات العمل الأهلي وجمعياته في اللقاءات الموسعة التي قامت بتنظيمها وزيرة الشئون معهم ، أو التي التقوا فيها بأعضاء لجنة الصياغة

..كما جاء مشروع القانون متضمنا عددا لا يستهان به من المواد التي تنطوي على مخالفة للدستور .. وذلك -على سبيل المثال لا الحصر- بالانتقاص من حق تنظيم الجمعيات (رهنه بموافقة جهة الادارة- المادة٦) ،والاخلال بالطابع الديمقراطي (بسلب اختصاصات الجمعية العمومية)، وبحظر صور من النشاط على الجمعيات (النشاط السياسي والنقابي -المادة ١١)، بانتهاك مبدأ الحرية الشخصية (اباحة حل أي شكل قانوني يمارس غرضا من أغراض الجمعيات بما ينتهك ارادة الافراد ، ويتعارض مع قاعدة سلطان الارادة في مجال العقود) .. وجميعها من الحقوق التي يحميها ويكفلها الدستور المصري في مواده ٥٥، ٥٦ ، ٤٠ ، ٤١ .. هذا فضلا عن مخالفة الاتفاقيات الدولية الموقع عليها من الحكومة المصرية والتي تعد جزءا مكملا للتشريع الداخلي .. بكل ما يمكن أن يترتب على ذلك حال صدور القانون من اختلال النسق التشريعي ،وازدواجيته.

.. ولما كانت السرعة الشديدة التي يجرى التعامل بها مع مشروع القانون- وهي السرعة غير المبررة على الأخص والأمر يتعلق بقانون يفترض أن يحتكم إليه العمل الأهلي في بلادنا ، والذي تعد قضية تفعيله وإطلاق مبادراته واحدة من القضايا ذات الأهمية في وقتنا الراهن .. لما كانت هذه السرعة والصورة التي خرج عليها مشروع القانون قد قطعت كل طريق على إمكانيات الحوار.. بل إنها قد أجهضت كافة المحاولات السابقة للحوار بين مؤسسات العمل الأهلي ،والأجهزة التنفيذية.

.. لذلك.. قد اضطررنا إلى إعلان اضرابنا عن الطعام احتجاجا على ما رأيناه من سرعة وتعسف في التعامل مع مشروع القانون، ومع كافة كافة المبادرات التي حاول بها العاملون في حقل العمل الأهلي طوال العام الماضي أن يتفاعلوا مع مشروع القانون المقدم من وزارة الشئون الاجتماعية بالرأي والحوار الجاد .. وطلبا لعقد جلسة استماع في مجلس الشعب يتاح فيها لممثلي منظمات العمل الأهلي وجمعياته إبداء الرأي ،والمشاركة في مناقشة القانون- على الأخص- وأن النسخة الماثلة مثلت مفاجأة بكل المعايير ..حيث خرجت عن كامل السياق السابق لتطور مشروع القانون من نسخة إلى نسخة ..حتى أن عدداً من أعضاء لجنة الصياغة قد أصدروا بياناً يعلنون فيه براءتهم منه.

.. ولما كان إضرابنا عن الطعام ليس إلا ممارسة لحقنا الدستوري في التعبير عن رأينا ،وكان مطلبنا عقد جلسة استماع ليس إلا مطالبة بحقنا الدستوري كمواطنين في مخاطبة مجلس الشعب.

.. ولما كان مشروع القانون الماثل بكل ما ينطوي عليه من تناقض مع الدستور ..حتى أنه يتضمن مواداً سبق للمحكمة الدستورية أن قضت بعدم دستوريتها في أحكام لم يجف مدادها بعد- مثل المادة ٣٣ من مشروع القانون التي تشترط فيمن يرشح نفسه لعضوية مجلس ادارة الجمعية أن يكون قد مضت على عضويته في الجمعية مدة سنة على الأقل ..وهو الاشتراط الذي تم القضاء بعدم دستوريته في قانون النقابات العمالية ..كما يتضمن مواداً كشفت أحكام القضاء المصري عوراتها طوال السنوات السابقة مثل النص الوارد في المادة ٣٤ والتي تلزم الجمعية بإبلاغ الجمعية بأسماء المرشحين لعضوية مجلس الادارة وتمنحها حق استبعاد من تراه ..حيث أثبتت الاحكام القضائية التعسف وسوء القصد من جانب الجهة الادارية في استخدام هذا الحق غير الدستوري الممنوح لها.

.. ولما كان مشروع القانون الماثل يتناقض مع الاتفاقيات الدولية الموقع عليها من الحكومة المصرية والتي تعد جزءا مكملا للتشريع المصري ..على النحو الذي يمكن له أن يؤدي إلى ارتباك بسبب من تناقض الاطار التشريعي الذي يحتكم إليه الافراد والجماعات.

لكل ذلك من الأسباب

..فإننا نلتمس من سيادتكم رفض المشروع من حيث المبدأ .. وإعادته إلى اللجنة المختصة.

..كما نناشدكم الاستجابة لمطلبنا العادل بعقد جلسة استماع.

مقدموه

د/ عايدة سيف الدولة

د/ سوزان فياض

مركز النديم لتأهيل ضحايا العنف

رحمة رفعت المحامية

دار الخدمات النقابية والعمالية

المضربات بمركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان

٢٩ ش التحرير، الدقي.

اليوم السادس

رسالة المضربات عن الطعام بمركز المساعدة القانونية

في يوم السبت ٢٢ مايو ١٩٩٩ عقدنا مؤتمرنا الصحفي الذى أعلنا فيه رفضنا التام لمشروع القانون الجديد للجمعيات واعتبرناه قانونا غير شرعي وغير دستورى .. وأعلنا أننا سوف نستمر فى العمل تحت أى ظرف من الظروف ، وباستخدام كافة الوسائل السلمية ..من أجل إرساء مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان ..وفى ذلك المؤتمر الصحفي أعلنا الاضراب عن الطعام احتجاجا على مشروع القانون.. مطالبين بوقف مناقشة القانون فى البرلمان وعقد لجان استماع لممثلى العمل الأهلى لمناقشتهم فى الصياغة الجديدة لمشروع القانون .. لم نضرب من أجل تغيير الحكم ، لم نضرب من أجل استقالة الوزارة ، أوحل البرلمان لنفسه.. بل كان إضرابنا من أجل مطلب ديمقراطى بديهى ..هو أن نشارك بالرأى فى صياغة القانون الذى يفترض فيه تنظيم أمور عملنا لسنوات قادمة.

كان إضرابنا بمثابة إعلان ميلاد لحركة ديمقراطية مصرية ..فقد أضربت الاستاذة فريدة النقاش معنا ليوم واحد تضامنى نظرا لظروف سفرها .. وانضمت الينا فى يومنا الثالث أيضا ليوم واحد تضامنى الاستاذة صفاء سعيد من مركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان كما انضمت إلينا منذ اليوم الرابع وحتى الآن الدكتورة ليلى سويف .. ذلك غير الاعتصامات التضامنية مع اضرابنا فلم يمر يوم خلا فيه هذا المكان من المعتصمين معنا..

كذلك وصلتنا برقيات التضامن من مئات المواطنين المصريين بين فنان وسياسي ومفكر ونشطاء فى منظمات غير حكومية يعلنون تضامنهم مع اضرابنا ويرسلون رسائلهم إلى مجلس الشعب ورئيس الجمهورية يطالبون بوقف مناقشة القانون لحين ايفائه حقه من المناقشة مع مؤسسات العمل الأهلى .. وتردد الكثير منهم علينا يعلنون تضامنهم مع اضرابنا ومطالبه ..كما وصلتنا رسائل تضامن من لجنة التنسيق بين الاحزاب يعلنون اتفاقهم معنا علي مطالبنا الديمقراطية .. كما وصلتنا برقيات التضامن من كل أركان الأرض دوليا وعربيا سواء من منظمات حقوق الإنسان أو من غيرها من مؤسسات العمل الأهلى..

وكانت قمة هذا التضامن فى انعقاد مؤتمر ملتقى تطوير العمل الأهلى الذى يضم ١٠٥ جمعية ومنظمة أهلية والذى أصدر بيانا يرفض فيه مشروع القانون ويختم أعماله بإرسال وفد للتضامن مع المضربات عن الطعام.. فيعلن على الجميع أن المجتمع الأهلى المصرى هو مجتمع واحد، بجمعياته ومراكزه ومختلف مؤسساته التى تجمعها الهموم والمطالب الواحدة.

وأخيرا كان يوم الثلاثاء حيث توجه ممثلو جمعيات ومنظمات العمل الأهلى فى تظاهرة ديمقراطية جليلة إلى مجلس الشعب يرفعون لافتات أنه «لا لقانون الجمعيات» .. ساعين إلى مقابلة رئيس مجلس الشعب لتسليمه مذكراتهم بطلب اعادة مشروع القانون إلى اللجنة المختصة وعقد جلسات استماع وهى المقابلة التى تعذرت بطبيعة الحال وانتهت إلى تقدم وفد منهم بالمذكرات إلى رئيس لجنة الشكاوى والمقترحات بالمجلس.

واليوم يصدر القانون الجديد من مجلس الشعب بكل سوءاته التى فاقت أكثر التوقعات تشاؤماً .. ليس فقط لكونه إضافة جديدة لا يستهان بها إلى قائمة القوانين المقيدة للحريات .. وليس فقط لأنه دليل جديد قاطع على أن الحكومة المصرية لا تستطيع التعايش مع أى مساحة ديمقراطية .. وإنما -أيضا- لأن هذا القانون الجديد لم يترك هامشا ،مهما بلغ من ضيقه ، لعمل أهلى مستقل ،فقد صدر عاصفا بهذه الحرية التى أطبق عليها بمواده المادة تلو المادة فلم يبق منها على شئ.. رغم أنه القانون الذى دلف إلى الساحة التشريعية مقدما له بأعذب الأحاديث عن تفهم روح العصر ،ومقتضياته الجديدة .. والذى تم الترويج له فى المجتمع الدولى باعتباره القانون الذى جاء مستجيباً لتطور العمل الأهلى فى بلادنا ،بعد أن أعياه طول خضوعه لقانون مضى على صدوره أكثر من خمسة وثلاثين عاماً (القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤) .. فإذا بالقانون الجديد يأتى نسخة شائهة من القانون القديم سئ السمعة .. نفس القيود .. نفس المنطق الاستبدادى الذى لا يعترف بأى عمل مدنى مستقل عن الدولة ،وغير خاضع لسيطرتها .. نفس الحجج القديمة الواهية عن اعتبارات الأمن القومى التى يتهددها مجرد الدفاع عن حق المواطنين فى معاملة آدمية داخل أقسام الشرطة .. مجرد المطالبة بحقهم فى منفذ وكل ثغرة يمكن أن ينفذ منها هذا العمل الأهلى إلى العمل والمبادرة المستقلين .حتى أن الكثيرين من النواب أعضاء حزب الحكومة ، وبينهم مسئولون كبار فى الدولة قد أعربوا فى أكثر من كلمة عن أن الغرض من هذا القانون الجديد ليس إلا القضاء على هذه الظاهرة (منظمات حقوق الإنسان).

.. لقد شهدت الأيام الماضية سقوط جميع وآخر الأقنعة .. وتداعى ثنائية الخطاب التى مللناها .حيث الخطاب الديمقراطى الذى يتشدق بحقوق الإنسان ، وبالعمل الأهلى الشريك فى التنمية وصنع القرار أمام المجتمع الدولى .. والخطاب الداخلى دائم السخرية من حقوق الإنسان ، الرافض له تحت دعاوى الأمن القومى . بل أن رئيس اللجنة الاجتماعية والدينية أحمد عمر هاشم يعتبر أن مخاطبة الشعب لممثليه في البرلمان هو بمثابة توزيع منشورات .. أن دولة تعتبر مخاطبة الشعب للبرلمان أمرا غير مشروع هى دولة تعلن بنفسها عن اغترابها الشديد عن المبادئ الأولية للديمقراطية.

إننا نعلن اليوم عن إنهاء اضرابنا عن الطعام فى اليوم السادس له بعد استنفاده لأغراضه فى إسقاط الأقنعة واستنفار حركة مقاومة القانون.. ونعلن أيضا عن البدء فورا في مقاومة القانون الجديد وتحرير العمل الأهلى ونشطائه من القمع والقيود التى يحملها.. ونحن فى ذلك لن نستبعد أسلوبا من أساليب المقاومة السلمية ولن نتوانى عن التضحية متى تطلبها النضال من أجل حركتنا.

عايدة سيف الدولة ،سوزان فياض ، رحمه رفعت ليلى سويف.

بيان مشترك

منظمة العفو الدولية - الاتحاد الدولى لحقوق الإنسان
لجنة المحامين لحقوق الإنسان
المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب


فتحى سرور رئيس مجلس الشعب

مرصد حماية المدافعين عن حقوق الإنسان، برنامج مشترك لكل من «الاتحاد الدولي لحقوق الإنسان» و«المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب». مجلس الشعب المصرى يجرد المنظمات غير الحكومية من حقوقها

أصدرت ست من المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان ،وهى منظمة العفو الدولية ومنظمة «مراقبة حقوق الإنسان» و«الاتحاد الدولى لحقوق الإنسان» و«المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب» و«مرصد حماية المدافعين عن حقوق الإنسان» ، بيانا مشتركا اليوم قالت فيه إن مشروع القانون الجديد الذى ينظم عمل المنظمات غير الحكومية فى مصر ،والذى أقره مجلس الشعب المصرى (البرلمان) صباح اليوم ، يفرض شروطا مقيدة على مؤسسات المجتمع المدنى ، مما يشكل انتهاكا للقانون الدولى.

وأضافت المنظمات الست قائلة إن «مشروع القانون يقيد الحق فى حرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها ،والذى يكفله العهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية .ومما يبعث علي القلق الشديد أنه يفرض عددا من العقوبات الجنائية ،من بينها عقوبة السجن لمدة أقصاها عام ،على جرائم قد لا تزيد عن كونها مجرد ممارسة للحق فى حرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها».

ومن شأن نص هذا القانون، الذى لم يصدق عليه الرئيس المصرى بعد، أن يطلق يد السلطات فى السيطرة علي أنشطة المنظمات غير الحكومية ،ومن بينها أنشطة الجماعات المصرية المعنية بحقوق الإنسان.

وتفرض بنود القانون المقترح عددا كبيرا من الشروط المقيدة على إدارة المنظمات غير الحكومية وأوجه عملها وتمويلها ،ويجيز للسلطات أن تتحكم فى صلات هذه المنظمات على المستوى الدولى وأنشطتها على المستوى المحلى وحصولها على تمويل من الخارج وتشكيل مجالس إدارتها ،حيث يتعين على المنظمات غير الحكومية ،بموجب القانون الجديد ،أن تحصل على موافقة مسبقة من السلطات من أجل الانضمام إلى أية منظمة فى الخارج ،ويواجه من يخالف هذا الشرط عقوبة السجن لمدة أقصاها ثلاثة أشهر .بينما تفرض عقوبة السجن لمدة أقصاها عام على مخالفات أخرى لبنود القانون ،مثل ممارسة أنشطة «تهدد الوحدة الوطنية».

ويتناقض مشروع القانون بشكل صارخ مع نص وروح «إعلان المدافعين عن حقوق الإنسان» ،والذى اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ديسمبر / كانون الأول ١٩٩٨ ،حيث يقر الاعلان حقوق ومسئوليات المدافعين عن حقوق الإنسان ويلزم الحكومات بخلق مناخ يتيح لدعاة حقوق الإنسان ممارسة عملهم دون أية تدخلات أو مضايقات.

وكانت جماعات حقوق الإنسان فى مصر، على مدى الشهور الثمانية عشر الماضية ، قد شنّت حملة ضد الاجراءات المقيدة فى العديد من الصياغات الأولية لمشروع القانون ،كما أمدت الحكومة بالخبرات والمشورة خلال عملية إعداد القانون التى استغرقت وقتا طويلا .إلا أن نشطاء جماعات حقوق الإنسان وغيرها من المنظمات غير الحكومية قد اشتكوا بشدة من أن السلطات تجاهلت توصياتهم وتحفظاتهم.

وفى ختام بيانها ،أهابت المنظمات الدولية الست بالرئيس المصرى اتخاذ الخطوات التالية:

- عدم التصديق على مشروع القانون.
- إحالة مشروع القانون مرة أخرى إلى مجلس الشعب لإعادة النظر مع حث أعضاء المجلس على إجراء مناقشات وافية وعلنية لبنود القانون التى يثور حولها الجدل.
- ضمان أن تؤدى النصوص القانونية المنظمة لعمل المنظمات غير الحكومية إلى الاسهام فى تحسين إطار العمل فى مجال حقوق الإنسان بما يتماشى مع المعايير الدولية ،وليس إلى فرض أو ترسيخ شروط مقيدة.

خلفية

سوف يحل القانون الجديد المقترح ، والمسمى «قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية» محل القانون القائم رقم ٣٢ لعام ١٩٦٤ والذى ينظم عمل المنظمات غير الحكومية (الجمعيات الأهلية) فى مصر .وكانت المنظمات المعنية بحقوق الإنسان ،على وجه الخصوص ، قد واجهت صعوبات فى الحصول على ترخيص بتسجيلها بموجب القانون ٣٢ لعام ١٩٦٤ ،فعلي سبيل المثال ، تعين على« المنظمة المصرية لحقوق الإنسان» أن تواصل عملها بوصفها جمعية «تحت التأسيس» منذ تشكيلها عام ١٩٨٥ ،بينما لجأ آخرون من نشطاء حقوق الإنسان إلى تكوين شركات لا تستهدف تحقيق الربح كغطاء قانونى لأنشطتهم . ويلزم القانون الجديد المؤسسات والجمعيات القائمة بالتقدم بطلب لتسجيلها فى غضون ستة

أشهر من بدء سريان القواعد المنظمة التى نص عليها القانون.

ويقضى القانون الجديد بضرورة حصول الجمعيات الأهلية على موافقة السلطات قبل مباشرة عدد من الأنشطة ،من بينها إجراءات انتخابات مجالس اداراتها (المادة ٣٤) والانضمام إلى أية منظمة خارج مصر (المادة١٦) ويواجه أعضاء مجلس إدارة الجمعية الأهلية عقوبة السجن لمدة لا تزيد على أشهر إذا قاموا بالاعداد لانضمام جمعيتهم إلى احدى المنظمات فى الخارج بدون الحصول على تصريح مسبق (المادة ٧٥) .

ويجيز القانون للسلطات حل أية جمعية أهلية إذا لم تحصل على تصريح قبل الانضمام إلى منظمة فى الخارج ، وذلك وفقاً لاجراءات تحددها المادة ٤٢ . وتفرض عقوبة السجن لمدة أقصاها ستة أشهر على عضوية أية جمعية أهلية يقوم بتلقى أموال من الخارج أو إرسال أموال إلى الخارج أو جمع تبرعات بدون الحصول على تصريح مسبق من السلطات (المادة ٧٥).

ويحظر مشروع القانون الجديد الاشتراك فى «أى نشاط سياسى أو نقابى مقصور ممارسته على الأحزاب السياسية والنقابات العمالية والمهنية» ، ويفرض عقوبة السجن لمدة أقصاها عام على من يخالف هذا الحظر (المادة ١١ والمادة ٧٥). وفى ظل هذه الصياغات المبهمة ،فقد أصبح من الممكن حظر أنشطة المنظمات غير الحكومية ، ولا سيما فى مجال الحقوق المدنية ، بل والزج بنشطائها فى السجون.

والجدير بالذكر أن الجمعية العامة للأمم المتحدة قد اعتمدت ،فى ٩ ديسمبر / كانون الأول ١٩٩٨ «الاعلان الخاص بحقوق ومسئوليات الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المتعارف عليها دوليا» ،والذى يشار إليه عموما باسم «إعلان المدافعين عن حقوق الإنسان» وفى أبريل / نيسان ١٩٩٩ ،عقد فى موريشيوس مؤتمر وزارى حول حقوق الإنسان ، دعت إليه منظمة الوحدة الافريقية ، وانتهى إلى حث الحكومات الافريقية على اتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ مبادئ الإعلان.

وتنص المادة ٥ من الاعلان على أنه: «من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية ،فإن لكل إنسان الحق ، بمفرده أو بالاشتراك مع آخرين، ، على المستويين الوطنى والدولى فى:

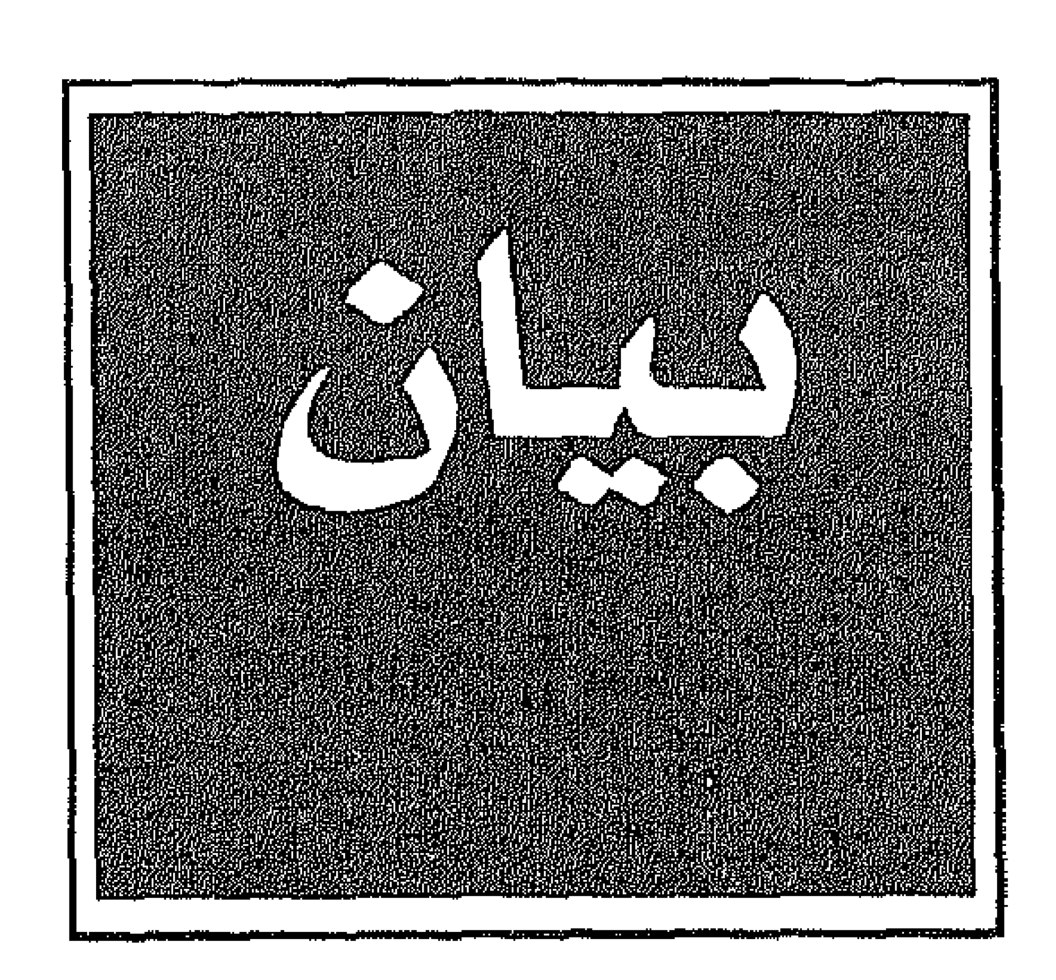
(أ) الالتقاء أو التجمع بصورة سلمية.

(ب) تكوين منظمات أو جماعات غير حكومية والانضمام إليها والمشاركة فيها.

(ج) الاتصال مع المنظمات غير الحكومية أو المنظمات الحكومية الدولية.

كما تنص المادة (٢٢) (١) من «العهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية» على أن «لكل فرد الحق فى حرية المشاركة مع الآخرين بما فى ذلك تشكيل النقابات العامة أو الانضمام إليها لحماية مصالحه».

ومن جهة أخرى، كانت «اللجنة المعنية بحقوق الإنسان» التابعة للأمم المتحدة قد فحصت ،فى عام ١٩٩٣ ، سجل مصر فيما يتعلق بتطبيق أحكام «العهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية» ، وأوصت بأنه «ينبغى على السلطات المصرية إجراء حوار بناء ومكثف مع المنظمات غير الحكومية النشطة فى مجال حقوق الإنسان».



نحن الموقعون على هذا البيان انضممنا إلى لجنة إعادة صياغة مشروع قانون الجمعيات الأهلية والمؤسسات الخاصة وحضرنا بناء على رغبة من السيدة وزيرة الشئون الاجتماعية عدة اجتماعات مع أعضاء اللجنة الأولى ودار حوار واسع وعميق بيننا حول أفضل صورة ممكنة يمكن أن يخرج عليها القانون كي يكون أداة مشجعة على انخراط المواطنين في العمل الأهلي التطوعى فى كافة الميادين التنموية ، وتوصلنا بالفعل إلى صيغة يمكن القول أنها مثلت الحد الأدنى لاتفاق ارتضيناه والتزمنا به ودافعنا عنه، لكننا فوجئنا بعد عدة أسابيع من هذا الاتفاق بأنه قد تمت إضافة مادة فى القانون دون عرضها علينا أو أخذ رأينا فيها وتقضى باستحداث لجنة تسمى لجنة فض المنازعات لها اختصاصات قضائية يعين رئيسها بقرار من وزير العدل وأحد أعضائها بقرار من وزيرة الشئون الاجتماعية وعضو ثالث بقرار من رئيس الاتحاد العام للجمعيات الأهلية المعين بقرار من السلطة التنفيذية ، ثم العضو الرابع والأخير يمثل الجمعية الأهلية المختلفة مع جهة الادارة.

ثم فوجئنا بالمشروع الذى تقدم به مجلس الوزراء إلى مجلس الشعب وقد تم فيه إجراء حذف واضافة وتعديل للمشروع الذى كنا قد اتفقنا عليه وكلها تعديلات تكرس سلطة جهة الادارة على الجمعيات الأهلية ،كما تستبعد عن قصد جمعيات حقوق الإنسان.

لذلك نعلن للرأى العام أن المشروع المعروض على مجلس الشعب لم يعد المشروع الذى وافقنا عليه ،كما نعلن عدم مسئوليتنا عما حدث فيه من تعديلات وإضافات وحذف أدت إلى تفريغه من أفضل ما كان فيه.

أعضاء اللجنة الذين مثلوا العمل الأهلى.

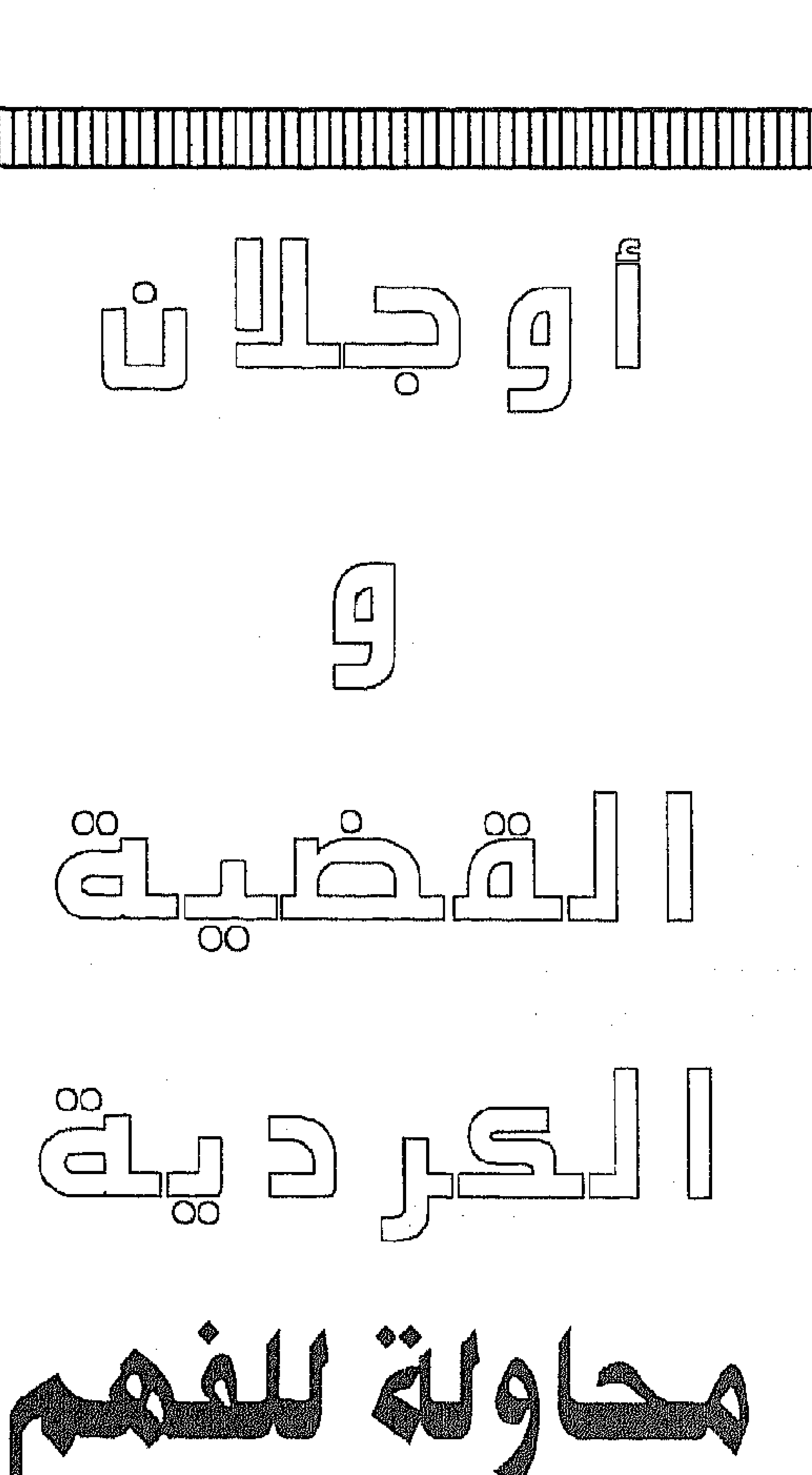
١- المستشار محمد عبد العزيز الجندى.

٢- الدكتور طارق على حسن.

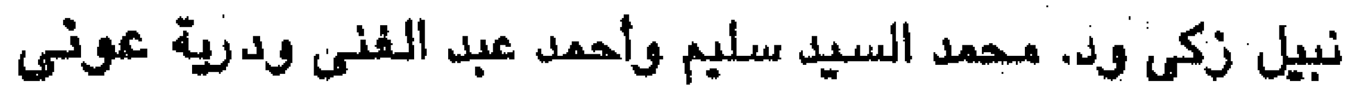
٣- الدكتور عادل أبو زهرة.

٤- المحامى أمير سالم.





أوجلان و القضية الكردية محاولة للفهم



نبيل زكى ود. محمد السيد سليم وأحمد عبد الغنى ودرية عونى



★ ٥٠ ألف قتيل كردى و٣٠ ألف من الاتراك

و٨٠ مليار دولار انفقتها تركيا خلال عشر سنوات!

هذه هى وقائع ندوة نظمها حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى بقاعة د. فؤاد مرسى عقب القاء القبض -أو اختطاف- عبد الله أوجلان.

وقد افتتحت **فريدة النقاش** عضو المكتب السياسى لحزب التجمع وأمينة لجنة العلاقات والشئون العربية بالحزب الندوة قائلة.

باسم حزب التجمع .. وباسم لجنة العلاقات العربية أرحب بضيوف الندوة ،لقد فرضت الأحداث الأخيرة التى جرت عقب اعتقال **عبد الله أوجلان** زعيم **حزب العمال الكردستانى** .. وتهديد تركيا بمحاكمته والتلويح إلى أن المحاكمة ستؤدى فى نهاية الأمر إلى إعدامه أن نعقد هذه الندوة وموضوعها القضية الكردية ومحاولة فهمها. فالقضية الكردية .. قضية غائمة جدا بالنسبة للضمير الوطنى فى مصر . وربما تعرفها الحياة السياسية فى مصر بشكل محدود جدا ، رغم أن المصريين والأكراد والعرب بصفة عامة يجمعهم تاريخ مشترك موغل فى القدم فإذا كنا نعلم أن **صلاح الدين الأيوبى** محرر القدس كان كرديا ، فنحن لا نعلم أن **أحمد شوقى** أمير الشعراء كان كرديا أيضا وكذلك **قاسم أمين** صاحب الكتابين المهمين فى بداية القرن عن **تحرير المرأة والمرأة الجديدة** يأتى من أصول كردية أيضا ، وأن المخرج **أحمد بدرخان** ونجله المخرج **على بدرخان** أيضا من أصول كردية. ليس هذا فقط وإنما **عباس محمود العقاد** من نفس الأصول الكردية.

هذه الحقائق غائبة عن الرأى العام فى مصر بالاضافة إلى أن **القضية الكردية هى قضية حيوية بذاتها كقضية تحرر شعب فى ظروف صعبة** ،وهى ظروف انحسار حركة التحرر الوطنى على مستوى العالم. ولأن الشعبين العربى والكردى لهما علاقات وثيقة وراسخة فنحن نريد **بهذه الندوة أن نؤسس لموقف ثابت واستراتيجى من القضية الكردية** ، وأن لا يصبح موقفنا هو موقف سياسى عابر حدثاً بحدث وواقعة بواقعة نعلق عليها بشكل عابر .. نريد لهذه القضية أن تدخل التراث النضالى والسياسى للشعب المصرى ، باعتبار هذه القومية عزيزة علينا حسبما وصفها الكاتب الراحل «**أحمد بهاء الدين**»لأنها قومية قريبة لنا. ولأن هذه القضية مظلومة فهى تستحق فعلا كل أشكال المساندة من كل حركات التحرر العربى ومن كل فصائلها ومن ضمنهم حزب التجمع.

يسعدنى مرة أخرى باسم الحزب ويشرفنى أن أقدم **د. محمد السيد سليم** رئيس مركز الدراسات الأسيوية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، والدكتور **جلال معوض** الأستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،والأستاذة **درية عونى** الكاتبة والصحفية وهى من أصول كردية وصاحبة الكتاب المهم «**العرب والأكراد.. خصام أم وئام**» .. ومعنا أيضا الأستاذ **نبيل زكى** رئيس تحرير جريدة الأهالى وهو صاحب اهتمامات واسعة بالقضية الكردية ..ومعنا الأستاذ**أحمد عبد الغنى** نائب رئيس تحرير جريدة **الأهالى** مديرا للندوة.

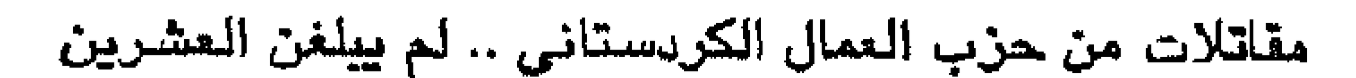
أحمد عبد الغنى:

أقترح أولا إلقاء الضوء على تاريخ الأكراد وأوضاعهم الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية الداخلية التى أثرت بشكل أو بآخر على نشوء الهوية القومية للأكراد ..**والنقطة الثانية** هى إلقاء الضوء على الأكراد فى دول الكثافة الكردية **تركيا والعراق وإيران** ..أما **النقطة الثالثة** فاقترح أن تتناول الانقسامات داخل الأكراد سواء السياسية أو الاجتماعية .. ثم موقف القوى الدولية من القضية الكردية لنصل فى النهاية إلى آفاق الحل وليبدأ .

د. محمد السيد سليم:

سأركز فى قضية الأكراد على استعراض بداياتهم بصفة عامة.. ثم قضية الأكراد فى تركيا الذين هم محل الحديث الليلة.

وبصفة عامة الأكراد هم قومية ذات هوية مستقلة فى منطقة الشرق الأوسط أو غرب آسيا.. جاءوا إلى المنطقة الجغرافية التى يعيشون بها. وهذه المنطقة جغرافيا **الشرق فى سوريا والشمال من العراق وجنوب شرق تركيا والاجزاء الشمالية من إيران**.نزلوا هذه المنطقة من آسيا **الوسطى** ينتمون إلى إحدى القبائل الهندية الأوربية **قبيلة الميدس** التى جاءت إلى الهضبة الفارسية فى القرن السابع قبل الميلاد ، ولهم جذور قديمة فى هذه المنطقة لكنهم اندمجوا فى الأمة الفارسية وأصبحوا جزءاً من تاريخ هذه الأمة بعد عدة صدامات


مقاتلات من حزب العمال الكردستانى .. لم يبلغن العشرين

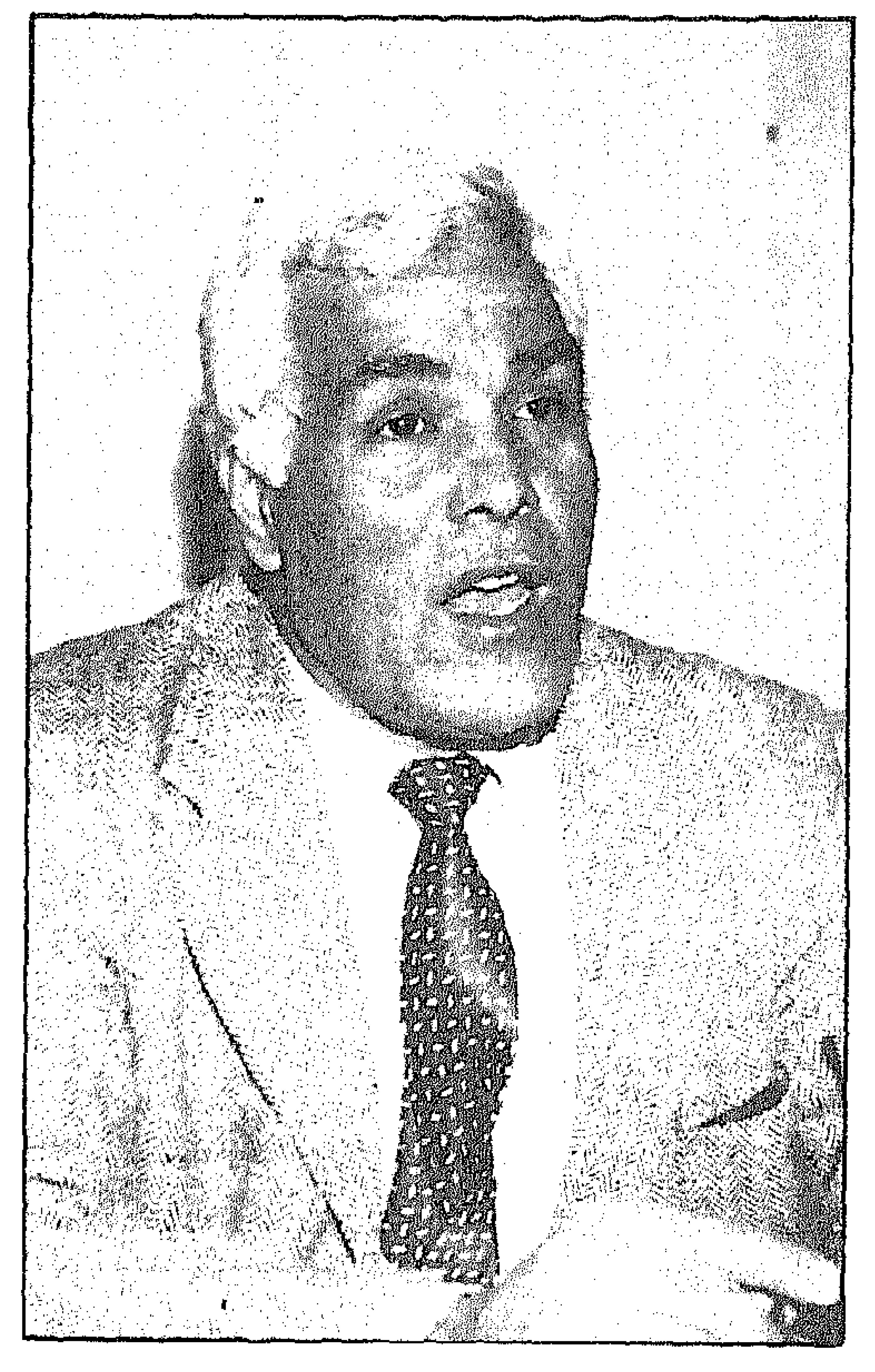


د. محمد السيد سليم

★ حركة أوجلان.. الموجة الخامسة من موجات تحرر مستمرة قام بها اكراد تركيا منذ ما يقرب من ١٢٠ عاما.

★ الاكراد عددهم ٢٥ مليون أكثر من نصفهم يعيشون فى تركيا ..لكنهم لم يحكموا أبدا المناطق التى عاشوا فيها.

★ الفلسفة «الكمالية» أنكرت القومية الكردية.



د. محمد السيد سليم

محدودة.

وتاريخ الأكراد المعروف **يبدأ مع الفتح العربى لفارس فى القرن السابع** حيث لعبوا دوراً مهماً جدا فى العالم الاسلامى وهنا ألغى الاسلام تأثير القوميات ومنها القومية الكردية والقومية الايرانية أو الفارسية وقتها.. ومن ثم بدأ الأكراد يلعبون هذا الدور. وكما أشارت الأستاذة **فريدة أن صلاح الدين الأيوبى** كان منهم. أضيف إلى ذلك القارئ الشيخ **عبد الباسط عبد الصمد** فهو أيضا مصرى من أصول كردية **.وكلمة الأكراد ظهرت فى حقبة الفتح العربى للدلالة على الشعوب التى تعيش فى منطقة سلسلة جبال زاجروس فى إيران** منذ سقوط الخلافة العباسية عام ١٢٥٦ حتى عام ١٥٠٩ تقريبا ونشوء الدولة الفارسية .

وفى هذه الفترة لم يكن للأكراد دور سياسي أو ثقافي معروف . وطبعا الهجمة المغولية على العالم الاسلامى في هذه الفترة ألغت أدوار شعوب كثيرة منها دور الأتراك . **لكن مع ظهور الامبراطورية الصفوية وظهور الصراع الصفوى العثمانى فيما بعد الذى استمر حتى نهاية القرن ١٩ وهى حقبة طويلة جداً من ١٥٠٩ حتى ١٨٨٠ بدأ الدور الكردى يظهر مرة أخرى ويظهر نتيجة الصراع الصفوى العثمانى .**

هذا الصراع بين كتلتين كبيرتين أعطى الأكراد فرصة للمناورة وهو مثال كلاسيكى للدور الذى يمكن أن تلعبه القوى الصغيرة فى ظل القوى الكبرى .فدائما القوى الصغيرة تستطيع أن تتمتع بهامش من المناورة إذا كانت القوى المسيطرة بينها صراع.. هكذا يحدثنا التاريخ فى مرحلة الحرب الباردة وكذلك تاريخ الأكراد فى ظل الصراع الصفوى العثمانى الطويل الذى استمر حتى **معاهدة أرد روم** الثانية وما بعدها.. بدأ بظهور ولايات كردية مستقلة، وظهور هوية قومية مستقلة واستمرت هذه الظاهرة حتى نهاية ١٨٨٠ حين بدأ يظهر فصل جديد من تاريخ صراع الأكراد سأعود إليه حالا.

مع تصاعد المد القومى فى الدولة العثمانية نفسها وفى فارس وحتى هذا الوقت **لم يكن هناك دولة إسمها إيران والاسم الرسمى ظهر فيما بعد عام ١٩٣٥** حينما تبنت فارس هذا الاسم .. ولكن التيار القومى لدى الأكراد ظهر مع نهاية القرن ال١٩ .وهنا لابد من الاشارة إلى بعض الخصائص العامة للأكراد وموضع أكراد تركيا من هذه الخصائص العامة.

الأكراد أولا ليسوا مجموعة متجانسة بأى معنى من المعانى، لا اقتصاديا ولا ثقافيا ولا لغويا ولا جغرافيا **.هم ينتمون إلى هوية عامة هى الهوية الكردية ولكنهم مثلا يتكلمون عدة لغات كردية وعشرات اللهجات** .. وبالمناسبة هذه اللغات الكردية ليست مفهومة لدى بعضها البعض.. **لا يستطيع من يتحدث «الكرمانية» أن يفهم كثيرا اللغة الكردية** . فهناك اللغة«**الكردية**» التى تسود لدى أكراد إيران واللغة «الكرمانية» التى تسود لدى أكراد تركيا ثم لغة **الظاظا** التى تسود فى مناطق شمال كردستان وأجزاء من إيران ، وأجزاء من الأكراد الذين يعيشون فى أرمينيا .. وكما قلت هذه اللغات ليست مترادفة.

وبالاضافة لذلك فإن الأغلبية الساحقة من الاكراد مسلمون على مذهب الإمام الشافعى .. خلاف مسلمى أسيا الوسطى فهم مسلمون على المذهب الحنفى وأقلية شيعية .مع العلم أنه ليس هناك إحصاء دقيق عن الاكراد وأى احصاء هو عبارة عن تقدير لعدد الأكراد .. والأرقام تدور حول **٢٥ مليون تقريبا**.**.نصف** هذا العدد **بمعنى من ١٢ إلى ١٣ مليون منهم**

يعيشون فى تركيا نفسها وهذا هو العنصر الأول من عناصر المشكلة الكردية . فتركيا تضم أكبر تمركز من الأكراد فى منطقة الشرق الأوسط وهو النصف تقريبا .. وكما قلت هناك أقلية شيعية وهناك أقلية محدودة مسيحية وعدد أقل من اليهود ..**وليس هناك تاريخ للصراع السنى الشيعى داخل الأكراد نظرا لأن الأغلبية الساحقة من الأكراد هم من المسلمين السنة على المذهب الشافعى.**

والأكراد لا يحكمون المنطقة التى يعيشون فيها فهم دائما تحت سيطرة قوة أخرى . وعندما نشأت الدول الحديثة فى منطقة الشرق الأوسط بعد ما بدأ أول تقسيم للحدود فى العالم الاسلامى مع الصراع العثمانى الصفوى . وبعد ما بدأت اتفاقيات تخطيط الحدود فى العالم الاسلامى مع هذا الصراع الذى جاء عام ١٥٠٩ وبالتحديد مع اتفاقية **أردروم الأولى وأردروم الثانية**،ومع هذا التقسيم ووجود الحدود لم يكن الأكراد يعيشون فى إطار منطقة يحكمونها .فلقد عاشوا مثلا فى إطار الدولة الفارسية وتحكمهم الأسرة الصفوية أو فيما بعد الأسرة القجرية ثم عاشوا فى إطار الدولة العثمانية وحكمهم السلطان العثمانى وهكذا ..وعندما بدأت الدولة الحديثة فى الظهور تكرر الشئ نفسه عندما تم إنشاء العراق وسوريا وتركيا الحديثة فى عام ١٩٢٤ توزعوا بين أقاليم جغرافية متباينة.**ومن ثم فالأكراد فى تاريخهم وفى كل المناطق التى عاشوا فيها كانوا مهمشين اقتصاديا .ولذلك فإن مستوى الخدمات الاجتماعية ومستوى التنمية الاقتصادية فى الأقاليم التى يعيشون فيها محدود جدا.**

ومن هنا يظهر العامل الثانى من عوامل القومية الكردية الحديثة .. وهو أوضح ما يكون فى حالة تركيا . لأن تركيا أضافت بعداً ثالثا لهذا كله،**وهو الفلسفة الكمالية «مصطفى كمال أتاتورك» الذى أنكر تماما شيئاً يسمى بالقومية الكردية وإعتبر أن هناك قومية واحدة هى القومية التركية.** وبعكس الحال فى الدول الأخرى مثل العراق حيث حدث نوع من الاعتراف الثقافى بالأكراد.

وتاريخ الصراع الكردى فى تركيا بدأ عام ١٨٨٠ مع تصاعد الحركة القومية بصفة عامة فى الامبراطورية العثمانية ،وتمثل ذلك فى أول ثورة قام بها الأكراد فى عام ١٨٨٠ .وهنا تجدر الاشارة إلى **أن حركة عبد الله أوجلان ليست هى الحركة الأولى** لكن هذه هى الموجة الخامسة من موجات مستمرة قام بها أكراد تركيا اعتبارا من عام ١٨٨٠.



اجاويد.. رئيس وزراء تركيا.. سعيد بأسر أوجلان!!

الحركة الأولى هى التى قام بها **الشيخ عبيد الله** مطالبا بدولة مستقلة للأكراد ، وذلك تأثرا بحركة القومية العربية التى بدأت فى البلورة آنذاك وتأثرا بالقوميات الأوربية كذلك .فالأكراد لم يكونوا استثناء من هذه القاعدة. ومن ثم مع التهميش الاقتصادى والتشتت الجغرافى كانت ثورة **الشيخ عبيد الله** ولكنها لم تنجح فى أن تحقق أهدافها . **ولما نشبت الحرب العالمية الأولى وعد الحلفاء الأكراد أنهم لو وقفوا إلى جانبهم ضد الدولة العثمانية فسوف يكون المقابل حصولهم-الأكراد على دولة كردية مستقلة،** ولكن الحلفاء تراجعوا عن هذا الوعد بعد انتهاء للحرب وبالتحديد بعد توقيع **إتفاقية سيفر** مع الدولة العثمانية عام ١٩٢٠ .وكانت هذه أول ضربة فى ظهر الأكراد .. وهنا تجدر الاشارة إلى وجود اتفاق مماثل حدث بين الحلفاء وأمان الله فى أفغانستان الذى كان يقف على الحياد فى هذه الحرب . ولكن الانجليز وفوا بوعدهم له ومنحت أفغانستان الاستقلال عام ١٩١٩.. أما مع الأكراد فهذا لم يتم وسحب هذا الوعد.

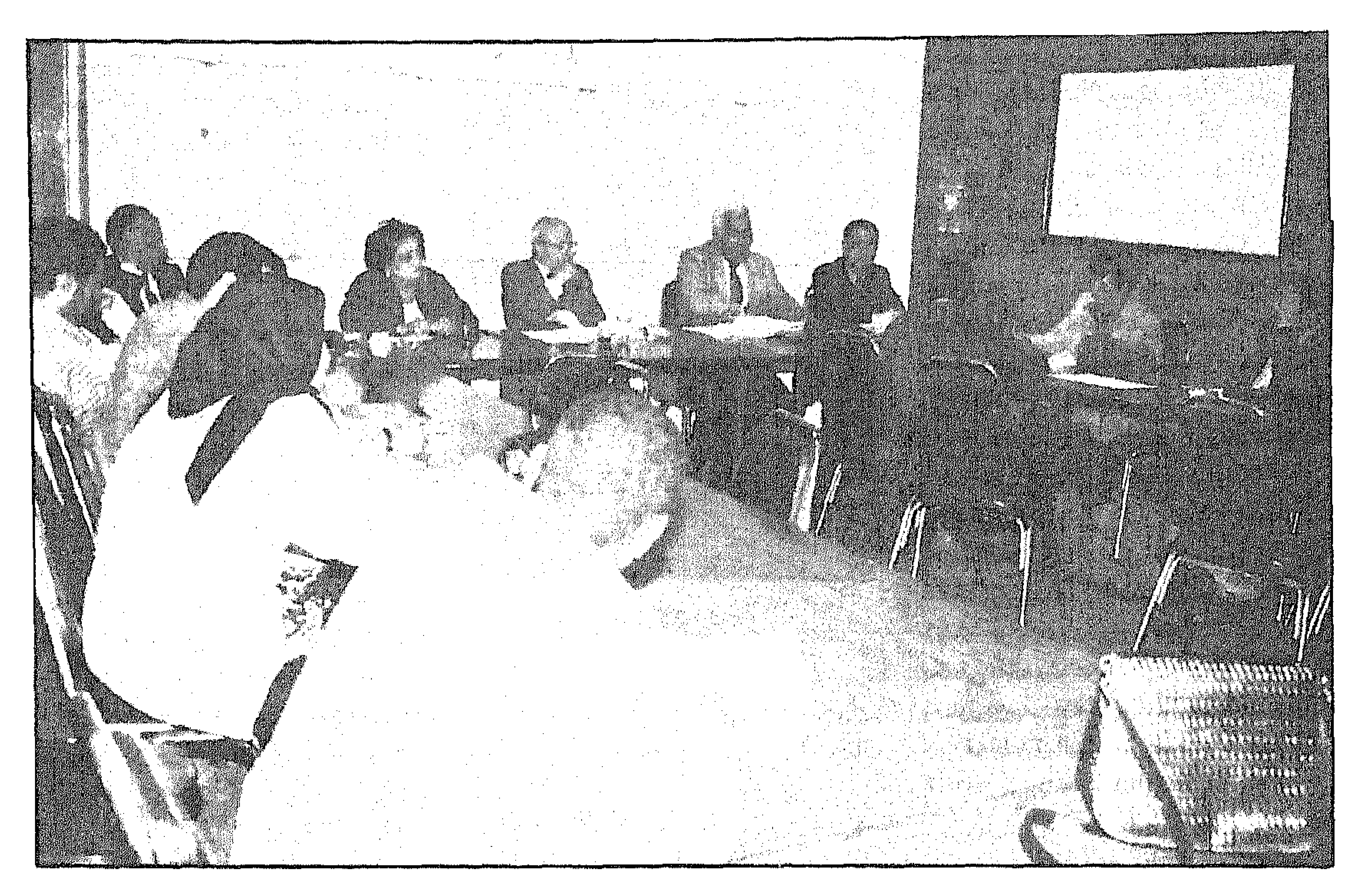
*** جزء كبير من الدور التركى فى آسيا الوسطى هو دور أمريكى مستتر مثل الدور الاسرائيلى فى منطقة الشرق الأوسط**

*** لم توافق تركيا أبدا على الحل السلمى .. ولجأت إلى الخطف والاسلوب العسكرى**

وبعد ذلك جاءت الفترة **الكمالية التركية** التى قامت على نفى الهوية القومية وأيضا على نفى الدين وإنكار أى دور فى السياسة ،**وأصبح كل من يعيش على أراضى تركيا هم أتراك ومن ثم لاحق لهوية إسمها قومية الأكراد.**

أما عن الموجة الثانية من الاحتجاجات فجاءت فى أعقاب إلغاء كمال أتاتورك للخلافة الاسلامية وطرد **السلطان عبد المجيد** آخر خليفة اسلامى من اسطمبول عام ١٩٢٤ .**مع سيطرة الفلسفة الكمالية وإلغاء الخلافة الاسلامية انفجرت الثورة الثانية للأكراد عام ١٩٢٥ وعرفت باسم ثورة الشيخ سعيد.** ووقعت الثورة فى منطقة «بايران» تقع فى قلب منطقة **دياربكر** موطن الأكراد فى تركيا كانت هذه الثورة القومية ذات طابع دينى، وقمعها **أتاتورك** بشدة وعنف.

تأتى الموجة الثالثة من الاحتجاج الكردى وهى ثورة إحسان نورى باشا الذى كان ضابطا كرديا فى الجيش التركى. **وإزاء القمع الذى مورس ضد ثورة الشيخ سعيد وتدمير منطقة**



دياربكر قامت ثورة إحسان نوري باشا . ولكنها هذه المرة كانت ثورة قومية كردية علمانية بخلاف ثورة الشيخ سعيد.. واستمرت ثورة نوري؟ أتاتورك أن يقمع هذه الثورة أيضا نتيجة التقارب الفارسي التركي الذي حدث بعد نجاح رضا خان في الوصول إلى الحكم في فارس حيث كان رضا خان يمشي في نفس طريق أتاتورك الذي يربط بين العلمانية والتحديث وبحدوث هذا التفاهم استطاع أن يقمع ثورة إحسان نوري باشا .وتعتبر هذه الفترة هي الفترة السوداء في تاريخ الأكراد .

وأمامي الآن جملة سمعتها كثيرا وهي موثقة حيث يقول وزير العدل التركي محمود عصمت بوجورت في ٣٠ سبتمبر ١٩٣٠ «إن هناك أمة تركية واحدة في هذه الدولة لهم كل الحق وكل القوة .. الباقي لهم حق واحد هو أن يكونوا خدماً أو عبيداً».

وفي جزء من هذا التوجه كانت سياسة التهجير الاجباري .إما تهجير الأكراد من جنوب شرق الأناضول إلى مناطق داخلية لتحقيق نوع من التشتيت الجغرافي، وإما التهجير إلى الخارج. وهنا تكمن بذور أول هجرات كردية للاستيطان في أوروبا. والتي أصبحت الآن قوة ضاغطة مهمة للغاية في حل القضية الكردية.

وفي عام ١٩٣٠ صدر المرسوم رقم ٨٥٠/١ وهو قانون من أغرب القوانين في العالم والذي لا يعتبر قتل الأكراد جريمة ولا يعاقب عليها إذا قام بها قومي تركي.

وفي عام ١٩٣٧ بدأت الموجة الرابعة من موجات الاحتجاج الكردي وهي ثورة الشيخ سيد رضا في منطقة «بيرسم» .وهذه الثورة انتشرت إنتشاراً كبيراً ولكن قبض على الشيخ سيد رضاعام ١٩٣٧ .تماما كما قبض على أوجلان الآن،وأعدم الشيخ سيد رضا لتنتهي حقبة مهمة جدا من حقب الاحتجاج الكردي على تركيا . وبعدها بدأت حقبة الصمت ولم تبدأ إرهاصات التحول الا عام ١٩٥٠ حيث شهدت تركيا أول انتخابات تعددية بعد الفترة الكمالية .وكانت الانتخابات بين«حزب الشعب الديمقراطي» و«الحزب الديمقراطي» بزعامة مندريس .وبدأت القضية الكردية في الظهور من جديد حيث اعترف مندريس بالأكراد وحقوقهم .ولما نجح سمح للأكراد بممارسة بعض الحقوق الثقافية . ولكن ما لبث الأمر أن واجه نكسة أخرى عام ١٩٦٠ ،عندما قام الجيش التركي بالانقلاب المشهور الذي أدى إلى سقوط حكومة مندريس وكان من بين أسباب هذا الانقلاب عدم موافقة الجيش التركي على حقوق الأكراد. وبعدها أعدم مندريس نفسه لينغلق الفصل الذي كان من الممكن أن يكون فرصة لولا إنها ضاعت.

وفي السبعينات عاد القمع، وسحبت الحقوق الثقافية التي كانت ممنوحة لهم، مما أدى لزيادة راديكالية الأكراد فبدأوا في تنظيم حركات سياسية منظمة للدفاع عن حقوقهم .ولعبت الحرب الباردة دورا في هذه المسألة .وخصوصا أن الاتحاد السوفيتي والمنظمات اليسارية لعبت دوراً في دعم أكراد تركيا كجزء من رد الاتحاد السوفيتي على تحالف تركيا مع حلف الأطلنطي.

في هذه الفترة ظهر حزب العمال الكردستاني عام ١٩٧٤ على يد عبد الله أوجلان وهنا نذكر أن إسم أوجلان بالكردية يعني «الأخذ بالثأر» ويقصد بالثأر هنا هو ثأر الموجات الأربع السابقة.ومن المعروف أن أوجلان خريج علوم سياسية جامعة أنقره وأنه أسس هذا الحزب باعتباره جناحاً عسكرياً لمؤسسة سياسية هي جبهة التحرير الوطني الكردستاني .وكان برنامج حزب العمال يتلخص فيما يلي:

أن كردستان الشمالية هي منطقة واقعة تحت الاحتلال التركي ويجب اقامة دولة مستقلة في هذه المنطقة للشعب الكردي وتتسع هذه الدولة فيما بعد لكل أكراد الشرق الأوسط.

ولم يقتصر أوجلان على إنشاء الحزب وإنشاء المؤسسات العسكرية والسياسية فغادر في سنة ٧٩ تركيا إلى سوريا فلبنان،

ولكي يستفيد من **فترة المد اليساري الثوري الفلسطيني اللبناني** الذي كان موجوداً في هذه المنطقة. **وفي هذه الفترة نشأ تحالف بين أوجلان وبعض هذه المنظمات اليسارية الفلسطينية . جزء من هذا التحالف هو اقامة دولة قومية وطنية للفلسطينيين ودولة للأكراد** ، أما الجانب الآخر فكان نابعاً من وجود تقارب أيديولوجي فهو نتيجة لليسار العالمي ومن ثم وجد ملجأ في منطقة البقاع لتدريب مقاتليه وأيضا مكنوه من الحصول على السلاح.

سنة ١٩٨٠ حدث انقلاب عسكري في تركيا قام به **كنعان ايفرين**. وهذا الانقلاب أدى إلى دستور قنن عملية إنكار الوجود والهوية الكردية تماما.

أصدر هذا الدستور سنة ٨٢ وهو الدستور الذي ساهمت المؤسسة العسكرية في صياغته ونصت المادة ٢٦ «**بمنع استعمال أي لغة في تركيا غير اللغة التركية وتجريم استعمال أية لغة مخالفة حتى في المخاطبة ناهيك عن إصدار صحف أو محطات إذاعة بهذه اللغة المخالفة. أيضا المادة ٢٨ منعت إصدار جرائد أو كتب بغير اللغة التركية والمادة ٨٩ التي تحظر إنشاء أي حزب يدافع عن أي قومية غير القومية التركية**. إذن على مستوى اللغة وعلى مستوى التعبيرات الثقافية وعلى مستوى التنظيمات السياسية الدستور يمنع كل ذلك منعا تاما تطبيقا للفلسفة الكمالية.**وحتى بعد عودة الحياة المدنية لتركيا سنة ٨٣ لم يتغير الأمر لأن الجيش التركي ظل هو حامي هذا الدستور** وأصبح هناك نص في الدستور يعطي الجيش التركي سلطة التدخل إذا حدث أي انحراف عن الدستور .بل وأصبح **كنعان ايفرين** الذي قاد الانقلاب رئيسا للدولة.

ونتيجة لصدور هذا الدستور بدأ أول نشاط حقيقي لحزب العمال الكردستاني عام ١٩٨٤ أي بعد ١٠ سنوات من إنشائه وبعد أن كان الحزب يركز على إعلان البرنامج وإنشاء المنظمات ولم يكن يبادر بأي عمل عسكري على الإطلاق قام عام ١٩٨٤ بأول عملية ضد الجيش التركي في«**قضاء أروج**» بتركيا .وفي هذه العملية قتل جندي تركي وجرح ٦ آخرون واستمرت العمليات بعد ذلك وزاد عدد المقاتلين في الحزب حتى وصلوا إلى حوالي ١٥ ألف مقاتل سنة ١٩٨٥.

والسؤال المطروح الآن هو «**لماذا بدأ حزب العمال الكردستاني نشاطه سنة ٨٤**» .

السبب الأول في تقديري هو دستور ٨٢ وما تلاه من ممارسات.

العامل الثاني في تقديري كان هجرة



كمال اتاتورك

الأكراد من تركيا .هؤلاء المهاجرون أصبحوا قوة اقتصادية وسياسية وبدأوا في إرسال تمويل لهذا الحزب.

العامل الثالث كان ما يسمى بالحرب الباردة الجديدة في هذه الحقبة وكانت هي فترة حكم **ريجان** في الولايات المتحدة وكانت فترة انتكاسة للانفراجة التي حدثت في السبعينات. وعاد المعسكر إلى المواجهة ولذلك فإن الاتحاد السوفيتي **ساعد حزب العمال في هذه الحقبة كما ساعده أكراد أوروبا.**

إذن فالنشاط العسكري للحزب جاء نتيجة عاملين أحدهما خارجي والآخر داخلي.وبدءا من سنة ٨٤ حتى ١٠ سنوات بعد هذا التاريخ كانت سنوات الدماء بين الجيش التركي وحزب العمال إلى أن جاء **تورجوت أوزال** سنة ١٩٨٩ -وله أصول كردية- أعلن لأول مرة اعترافه بالتعددية الثقافية التركية وبدأ سلسلة من الاجراءات للاعتراف بالحقوق الثقافية الكردية في شكل صحف ومحطات إذاعية وتلفزيونية وقدم مشروعا إلى البرلمان بهذا الصدد ولكن البرلمان رفض هذا المشروع.

ولكن عمليات الجيش التركي استمرت ووصلت هذه المرة إلى المدنيين . وتقول الاحصائيات إنه سقط من **الأكراد حوالي ٥٠ ألف قتيل ومن الطرف التركي حوالي ٣٠ ألف قتيل خلال تلك الفترة** وحدث نوع من التدمير المنظم للبنية الأساسية للمجتمع الكردي في تركيا.

سنة ١٩٩٣ حدث تطور هام جدا عندما **بدأ عبد الله أوجلان في إعلان التخلي عن أسلوب الكفاح المسلح لاستعادة حقوق الأكراد** **ويدأ يؤكد على المطالبة بالحقوق الثقافية للأكراد في إطار تركي.**ويعد هذا تحولا جذريا عن برنامج الحزب سنة ١٩٨٤ أي بعد مرور أقل من ١٠ سنوات ،ربما جاء هذا التحول نتيجة الاجهاد الذي أصاب قواعد هذا الحزب . وكذلك فاننا يجب ألا ننسى أن عام ١٩٩٣ توافق مع نهاية الاتحاد السوفيتي وتفكك دوله ونشأة دول جديدة في منطقة القوقاز كل هذا أضعف من شوكة الحزب واتجه بالتالي إلى المطالبة بالحقوق الثقافية والتأكيد على عدم الرغبة في الاستقلال عن تركيا.

وحاول **أوجلان** أن يفتح حوارا مع تركيا بزعامة أوزال.

وهكذا فإن إعلان أوزال مبادرته سنة ١٩٨٩ ثم نهاية الاتحاد السوفيتي سنة ١٩٩١ هو الذي دفع أوجلان سنة ١٩٩٣ لأن يكتفي بالحديث عن الحقوق الثقافية للأكراد وحاول أن يفتح الحوار حول هذه الحقوق بل وأوقف اطلاق النار من طرف واحد سنة ١٩٩٣.

ولكن أوزال توفي فجأة بعد شهر واحد منذ هذا الإعلان لوقف إطلاق النار من جانب حزب العمال. وكانت هذه هي الفرصة الضائعة الثانية . مما أعاد المشكلة إلى المربع رقم ١ .

بعد وفاة **أوزال** عاد الجيش للضغط مرة أخرى لتصفية القضية الكردية في تركيا بل ولتصفية **عبد الله أوجلان** نفسه. وبالتالي بدأت الحكومة التركية الجديدة مدفوعة من الجيش في تنظيم عمليات عصابات في مناطق الأكراد وتأجير مجموعات من الأكراد أنفسهم لتدمير قواعد حزب العمال مقابل رواتب شهرية تدفع لرؤساء العشائر الكردية لشراء ولائهم في هذه المناطق . ويقال إن **عملية قمع الأكراد كلفت الأتراك ٨ مليار دولار سنويا خلال هذه المرحلة بالاضافة إلى توقف خط نفط طليق المستد- في المنطقة الكردية.** لكن هذا لم يوقف الحكومة التركية عن اصرارها على مبادلة عرض أوجلان بوقف إطلاق النار بمزيد من النار.**وفي هذه الفترة نجحت الحكومة التركية في اعتقال الرجل الثاني في حزب العمال وهو ما أدى إلى** الكشف عن بعض هياكل الحزب وشجع ذلك الجيش على التصميم على تصفية حزب العمال ورفض مبادرة أوجلان».

سنة ١٩٩٦ قدمت «تانسيوشيللر» وهي أيضا ذات أصول كردية ،مبادرة مشابهة لمبادرة **أوزال** . لكن تحت ضغط الجيش لم تستطع تنفيذ هذه المبادرة.

وفي هذه الفترة لجأ **أوجلان** إلى سوريا

التى منحته حق الاقامة لكنها نفت وجوده عند مطالبة تركيا بتسليمه لها. ولكن أمام الضغط التركى وحشد القوات التركية على الحدود السورية اضطرت سوريا للاعتراف بوجوده وإلى ابعاده عن البلاد.

وبعد خروج **أوجلان** من سوريا تقدم بمبادرة أخرى لتسوية القضية الكردية وهى مشروع من ٦ نقاط أهمها «**إيقاف العمليات التى يقوم بها الجيش التركى ضد القرى الكردية والأكراد**» خاصة أن حزب العمال كان قد أوقف عملياته العسكرية ضد الأتراك بالفعل.

وطالب أيضا بعودة المهاجرين الأكراد، وإعلان حكم ذاتى للأكراد فى مناطقهم دون المساس بالسيادة التركية، والاعتراف بالثقافة الكردية وإقرار التعددية السياسية والحريات الدينية للأكراد. لكن الأتراك لم يقبلوا مناقشة هذا المشروع وكانت هذه الفرصة الثالثة الضائعة حيث كان يمكن لتركيا أن تلتقط هذا المشروع الذى قدمه بعد هروبه إلى إيطاليا واعتباره مشروع لتسوية هذه القضية فى إطار السيادة التركية وفى إطار إعطاء الحقوق الثقافية للأكراد فى تركيا.

وسيثبت تاريخيا على تركيا أنها لم توافق أبدا على أسلوب الحل السلمى ولجأت إلى الخطف السياسى والأسلوب العسكرى.

أحمد عبد الغنى:

اعتقد أننا هنا يجب أن نتحدث عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للأكراد والتى عطلت اتجاههم لتكوين دولتهم حتى بدايات القرن التاسع عشر والتى كان لها بدايات خجولة تظهر من خلال الادبيات الكردية، لكن التعبيرات السياسية عن قومية كردية تعطلت كثيرا ولم تظهر إلا فى القرن العشرين **فما هى العوامل التى عطلت العمل السياسى حتى ذلك الوقت؟.**

درية عونى

تكملة لما قاله الدكتور سليم **فإننا لو** تحدثنا عن وعى قومى وسياسي للأكراد وفكرة الدولة لديهم فيجب أن نشير إلى أن فكرة الدولة نفسها هى فكرة جديدة لم تظهر إلا من مائة عام فقط. والأكراد طوال تاريخهم عاشوا علي أرضهم وهى **كردستان لكن قبل الميلاد كان لهم امبراطورية هى امبراطورية «ميديا»** وبعد الميلاد عاشوا فى إمارات شبه مستقلة وهنا نعود لنقول إن **ثلث أرضهم كانت تحت سيادة الامبراطورية الفارسية وحسمت سنة ١٥١٥ فى معركة شهيرة من الفرس والعثمانيين فذهب ثلث الأكراد إلى إيران وبنفس المساحة؟.**

وكان هناك إمارات كردية تحت السيادة العثمانية وكان لهم نقودهم التى تصك على **اسم اميرهم ،وكان لهم لغتهم .لكن لم يكن لهم الحق فى عمل وحده بين اماراتهم الكردية** .وكان الامبراطور الفارسى والسلطان العثمانى يعملان على التفرقة بين زعماء الأكراد حتى لا تحدث بينهم وحدة. **ولذلك وحتى الآن نجد هناك صراعات بين امراء الأكراد**.وهنا نجد أن الجغرافيا والتاريخ كانا دائما ضد الأكراد بالاضافة لانظمة العالم الحالية فالجغرافيا مثلا متمثلة فى الجبال وقفت ضد حلم بناء دولة كردية ويتعجب البعض كيف أن الأكراد رغم كل ما حدث لهم على مر هذه السنين لم يفقدوا هويتهم ؟ فهم



★ أوجلان نجح وزملاؤه فى تأسيس قاعدة شعبية للحزب تدافع عن الفلاحين.. والملاك الاقطاعيين انضموا للحكومة فى حربها لتصفيته.

★ الشعور القومى الكردى بدأ فى القرن الخامس عشر .. ورواية «أحمد باخانين» التى قالوا أن «شكسبير» كتب عنها «روميو وجوليت» تساءلت عن عدم توحد الأكراد.



دريه عونى

د. جلال معوض

* تانسوتشيلر تحدثت عن حكم ذاتي للأكراد على النموذج الاسبانى فتدخل العسكريون بنفوذهم في السياسة التركية

* اربكان ساند موقف الجيش وقال ليس هناك مشكلة كردية.. ولكن هناك مشكلة ارهابية!

بالاضافة إلى قوة هويتهم كانت الجبال تحميهم، لكنها مع حمايتهم من الانصهار في الهويات الأخرى وحمايتهم من الابادة ، إلا أنها منعت وصول الحضارة إليهم سريعا.

السبب الثانى أن الصراعات في هذه المنطقةومنذ أيام الاسكندر الأكبر تمت على أرضهم **كل الامبراطوريات كانت تمارس الحروب على أرض الأكراد وكانت كل امبراطورية تلعب بالورقة الكردية حتى جاء أوجلان.**

فهذه هى أسباب تأخر التنمية الاقتصادية بالاضافة موقفهم إلى المحاصر بين ثلاث قوميات قوية جدا التركية والفارسية والعربية.

الشعور القومى موجود حتى منذ القرن الخامس عشر وهناك رواية **لأحمد ياخانين** التى يقال أن شكسبير كتب عنها **روميو وجوليت** والتى تساءل فيها عن سبب عدم توحد الأكراد.

ولقد عرفت **حزب العمال الكردستانى** عن قرب .وكان يعتمد على الايديولوجية الماركسية اللينينية ،ولأول مرة بدأوا العمل من القاعدة فاعتمدواعلى الفلاح ونجح **أوجلان** ومجموعة زملاء له من الطلبة .فى تأسيس الحزب من قاعدة شعبية .وبدأ الأكراد يعرفون أن هناك من يهتم بهم ويبحث عن مصالح الفلاحين ومنا **كان أشد أعداء الحزب هم الملاك والاقطاعيين ولذلك انضمو للحكومة وحصلوا على أموال منهما لمساندتها فى تصفية أوجلان وحزبه لأن فى ذلك مصالحهم.**

بعد ذلك حدثت سياسة التهجير التى مارستها الحكومة التركية ضد الأكراد .وكان هذا سلاح ضدها **فنصف سكان المنطقة الكردية تم تهجيرهم حتى أصبحت أكبر مدينة كردية هى«استنبول».** ونظرا لظروفهم الاقتصادية فقد عاشوا فيها فى عشوائيات فى ظروف صعبة جدا ،وبالتالى لجأوا إلى **البروليتاريا** هناك .وهؤلاء هم الذين كونوا حزب العمال الكردستانى هناك.

فى إحدى المرات سألت أوجلان عن سر نجاحهم الذى جعل الشباب الكردى فى أوروبا حتى الذين ولدوا هناك يلجأون للحزب، فقال أن السبب هو **الغباء التركى.**

لقد كان عمل الحزب صعباً جدا .حتى أن الاتراك جندوا **زوجة أوجلان** نفسه عميلة للمخابرات التركية بالاضافة إلى تجنيد أكثر من **١٦ ألف كردى** من أسموهم حراس القرى لتعطيل عمل الحزب مما جعل القوات العسكرية تحاول القضاء عليهم كخونة ورغم التجاوزات التى حدثت من جانب رجال أوجلان إلا أنها لا لا تقارن بما فعله الجيش التركى فى المقابل مستخدما الدبابات والطائرات.

وفى الوقت الذى كان **حزب العمال** يلاقى فيه هذا العنف من جانب الجيش التركى من أجل الأكراد ،كان الأكراد فى الخارج أيضا يلاقون تعنتا من جانب حكومات المهجر لمجرد أنهم أكراد. ومن هنا **لم يجدوا إلا حزب العمال الكردستانى ليدافع عن حقوقهم وهويتهم** وزاد بالتالى ولاءهم وبدأ صوتهم يصل للمجتمع الدولى مما قوى من الحزب.

أحمد عبد الغنى:

استكمالا لحديث **أ. درية عونى وصلنا سؤال عن دور صناعة النفط فى إمدادالحزب بكوادر من العمال .. رغم علمنا أن الحزب بدأ بالفلاحين.**

*** درية عونى:**

ظهرت نواة الطبقة العاملة من عشوائيات المدن الكبرى مثل **اسطنبول وأنقره وأزمير.**

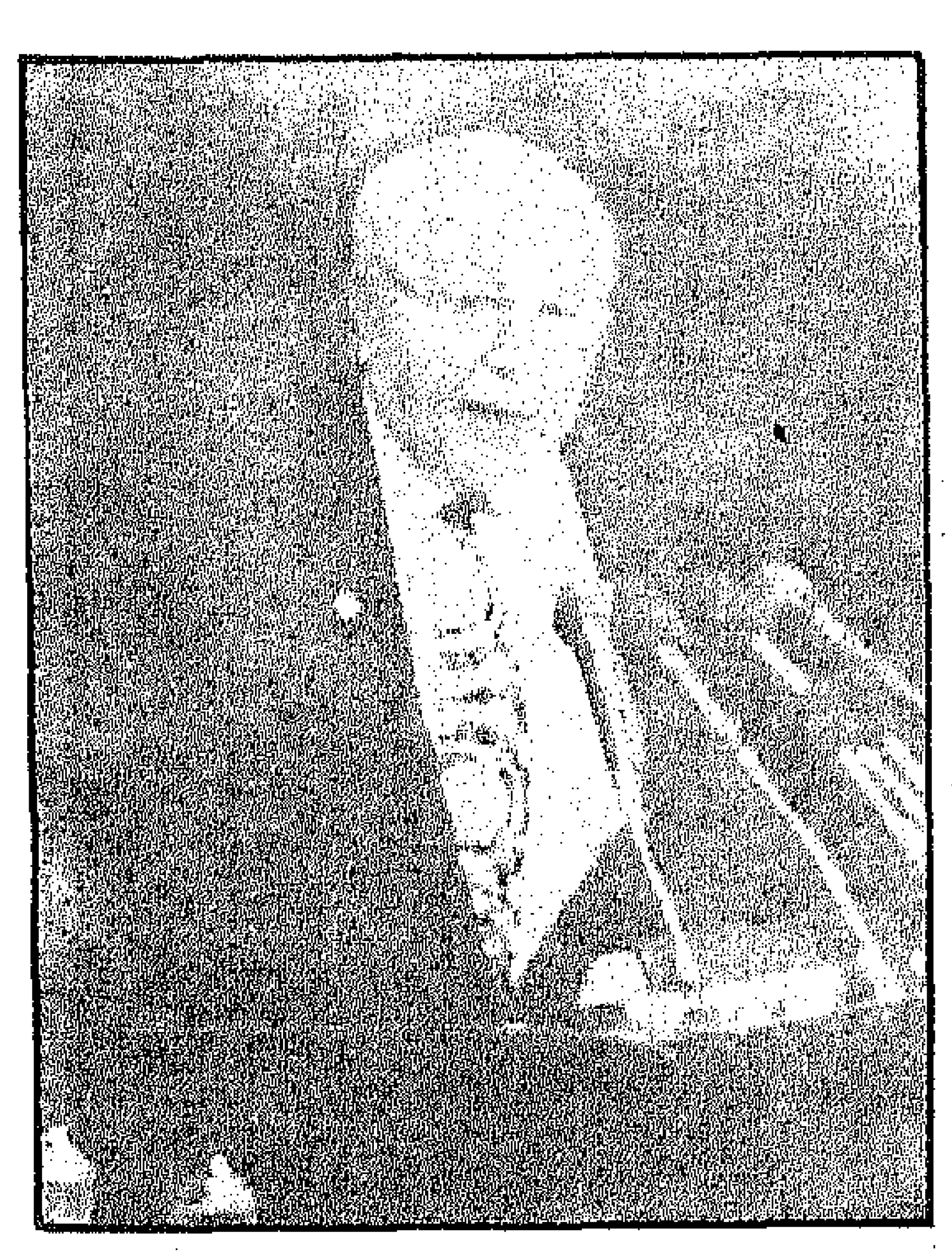
*** د. جلال معوض:**

أنا محظوظ لأن د. محمد السيد سليم وأ درية عونى .قد سبقانى إلى الحديث وهناك بعض المقولات التى سأبدأ بها:

الأولى وجهة نظر تركيا فى المشكلة الكردية ،فالأتراك الرسميون يقولون أنه لا توجد مشكلة كردية ، ولكن هناك مشكلة إرهابية من حزب العمال الكردستانى المدعوم من الخارج . وهذا بالطبع ليس صحيحاً .فمشكلة الأكراد مشكلة داخلية أسبابها داخل تركيا وليس خارجها .والخارج سواء قصد به سوريا أو اليونان أو أرمينيا أو روسيا ، وقبلهم أيضا الكتلة الشيوعية حيث كانت هناك دول شرق ووسط أوروبا ضد تركيا .. هذا من وجهة نظر تركيا ولكن الخارج له دور مساعد فقط والداخل هو الاساس فى



تانسو شيلر



اربكان

المشكلة. والداخل يفهم بمشكلات اقتصادية منهـا النفط ولكن تأثيـره سلبى وأيضـا مشكلات اجتماعية وسياسية.

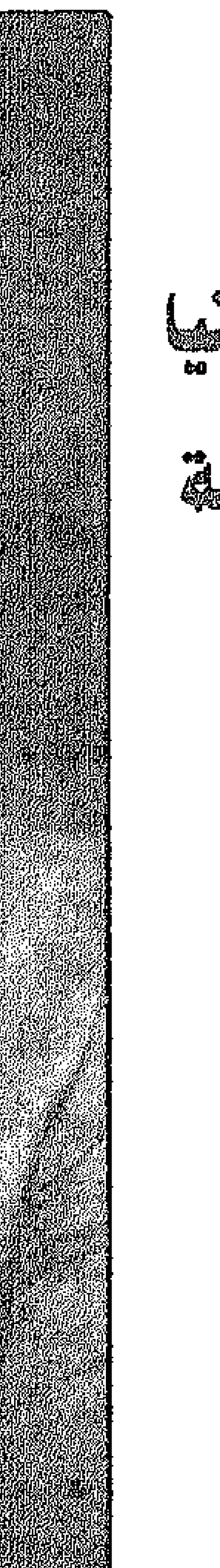
والمقـولة الأخرى لن أذكـر أسم مـرددها ولكنى قـرأتهـا كـثـيـراً لدى بعض الأخـوة الصـحـفـيـين وهى أن **القـومـيـين العـروبيين مصابون بالشيزوفرنيا أو انفصام الشخصية بمعنى أنهم يتحدثون عن مشكلة كردية فى تركيا ويتعاطفون مع الأكراد الاتراك ويختلف موقفهم تماما بالنسبة لأكراد العراق** .وإحقاقا للحق فـإن أكراد العـراق قـبل أزمـة الخليج الثانيـة كـانت أوضاعـهم أفضل كـثيرا من الأكراد فى إيران وتركيا.

والمقولة الثالثة التى نسمعها كثيرا هى أن الاكراد ضحية للتاريخ والجغرافيا وأنا أضيف على ذلك أنهم ضحـايا ضيق أفق قادتهم وهذا ينطبق تحديدا على القيادات الكردية العراقية.

وسأذكر أحداثا معروفة أبدأها بما حدث أثناء الحرب العالمية الأولى .فالأكراد -بمعنى كل الأكراد فى كردستان- وقفوا فى البداية على الحياد وعندما ظهرت بوادر النصر للحلفاء انضموا إلى جانبهم ضد السلطنة العثمانية ونالوا بالفعل وعداً بالاستقلال أو الحكم الذاتى خلال فترة انتقالية وتضمنت معاهدة سيفر -١٩٢٠- هذا الوعد وخلال إقامتى هناك فى الفترة من ١٩٨٧-١٩٩١ أدركت أن هذه المعاهدة تمثل إزعاجا حقيقيا للأتراك **ويصفونها بأنها بمثابة وعد بلفور عند العرب** .ولأسباب معينة منها**نجاح أتاتورك** فى طرد الحلفاء من اسطنبول وأزمير، تمكن اتا تورك من ابرام مـعـاهدة جـديدة هى **لوزان-١٩٢٣- وتم استبعاد النص على الحكم الذاتى أو الاستقلال للأكراد من هذه المعاهدة الأخيرة.**

والخبرة الثانية التى تدل على تعاسة حظ الأكـراد نتـيـجـة ضـيق افـق قـادتهـم ، تمرد **مـصطفى البـرزانى** فى العـراق من مـارس ١٩٧٤ إلى مارس ١٩٧٥ . .فقد اعتمد الرجل أساسا على **إيران** الشاهنشاهية وبشكل أو بآخر **اسرائيل وأمريكا** . .وقد تخلت إيران عند دعمه عندما أبرمت اتفاقية شط العرب مع العراق.

والخبرة الثـالثـة **هى الحرب العراقية الايرانية**.وكنت فى ذلك الوقت فى تركيا خلال الربع الأخير من عام ١٩٨٧ والربع الأول من عام ١٩٨٨ أى فى نفس وقت نهاية الحرب. . فى ذلك الحين **تحالف برزانى الأصغر مسعود وجلال طالبانى مع الحرس الثورى الايرانى**



القوميون العرب مصابون بالشيزوفرنيا يتحدثون عن مشكلة كردية فى تركيا ويختلف موقفهم بالنسبة للعراق.



د. جلال معوض

واستولوا على مساحة شاسعة من شمال العراق تصل إلى حوالى ٦٠ ألف كم .وتسبب ذلك فى انزعاج شديد سواء بالنسبة للعراقيين أو الأتراك.. وفى هذا الوقت كـان **احتلال ايران للفاو** وكان الانزعاج الأكبر بالنسبة لتركيا بسبب خوفهم على نفط كركوك. واثيرت آنذاك مسألة تحرك تركيا لاحتلال شمال العراق -وهى مسألة سنتحدث لاحقا- ورغم ذلك **عندما نجح العراق بشكل أو بآخر فى إجبار ايران على قبول وقف اطلاق النار تخلى الايرانيون عن مساندة الأكراد وتمكنت القوات العراقية من القضاء على التمرد** .

ويبدو أن التاريخ يكتب من وجهة نظر المنتصر. .ففى تلك الفترة كنت هناك وما سأقوله ليس دفاعا عن العراق ولكن إحقاقا للحق فقد قامت زوجة الرئيس الفرنسى **دانيال ميتران**-وهى **متعاطفة مع الأكراد**- بزيارة للمنطقة فى هذه الفترة ويبدو أنها لم تستأذن السلطات التركية وتمت الزيارة إلى مناطق داخل تركيا كان قد نزح إليها حوالى ٥٠-٦٠ ألف كردى عراقى، وأصدرت تصريحات بأن العراقيين استخدموا الأسلحة الكيماوية وهو نفس الكلام الذى تردد فيما بعد بخصوص **مسألة حلابجة.**

والموقف التركى الرسمى قام على أساس نفى ذلك وأرسل بعثات طبية إلى هذه المناطق وتأكد أنه لم تستخدم أسلحة كيماوية . . وهذه ملاحظة على الهامش.

درية عونى:

هل يعنى ذلك أنك تؤكد أن هذا لم يحدث ؟!.

د. جلال معوض:

هذه مسألة أخرى لأنه فى سياق التعاون الكردى مع قوات الاحتلال قد يصبح المبرر لذلك موجود وأعود إلى أوضاع الأكراد فى تركيا من الناحية الاقتصادية والاجتماعية .وهذا بالفعل كما ذكر .**د. محمد السيد سليم** محدد هام للهوية التركية. . **فمناطق جنوب شرق الأناضول أسوأ مناطق تركيا من حيث الخدمات وفرص العمل** .ولا يوجد فى ذهنى الآن احصائيات محددة ولكن معدلات البطالة والفقر أعلى في جنوب شرق الاناضول عنها فى تركيا ولهذا بدأت مسألة النزوح الكردى وبوجه خاص منذ عام ١٩٩٤.

واذكر فى **اسطنبول وحدها ٢ مليون كردى هاجروا إليها خلال فترة التسعينيات** . .

أما تأثير النفط فمردوده سلبى على القضية التركية سواء إبان أو قبل حرب الخليج الثانية وفرض الحظر على العراق .لأن وجود مصلحة مشتركة بين تركيا والعراق- من حيث ما يراه البلدان من تحد كردى للسلطة فى كل منهما أو بصدد تأمين انبوب النفط العراقى التركى

-فرض على الدولتين ابرام **اتفاق فى أكتوبر ١٩٨٤ هو اتفاق المطاردة الحثيثة** الذى يسمح لكل دولة منهما بشن عمليات مطاردة للمتمردين الأكراد بعمق من ٥-١٠ كيلو متر داخل أراضى الدولة الأخرى شرط إخطاره مسبقا ..**واستخدمت تركيا هذا الاتفاق ثلاث مرات ولم يستخدمه العراق مرة واحدة** . وتركيا هى التى جمدته أو الغته فى سبتمبر ١٩٨٨ إبان النزوح الكردى الأول.

وربما يكون التأثير الايجابى للنفط على القضية التركية بدأ مع فرض الحظر على العراق لأن فترة ما قبل الحظر شهدت نوعا من الرواج التجارى المشروع وغير المشروع فى شكل تهريب بين تركيا والعراق وازداد الوضع سوءا الآن بالنسبة للأكراد فى جنوب شرق تركيا بسبب العقوبات على العراق.

أما الأوضاع السياسية فسنقف عند بعض المحطات المهمة **فالأيديولوجية الكمالية -نسبة لكمال اتاتورك -لها مبادئ مشهورة وخاصة مبدأ القومية الذى يتضمن نفيا للهوية الكردية.**

وعندما تولى **أوزال** رئاسة الدولة خلفا **لكنعنان ايفرن** عام ١٩٨٩ وحتى وفاته عام ١٩٩٣ كان يميل إلى تسوية معينة للقضية الكردية. وأريد أن أقف عند تصور **أوزال** لهذه التسوية وأسباب سعيه إليها.. **أوزال بدأ يفكر جديا فى تسوية المشكلة مع احتلال العراق للكويت** فالرجل كان شهيرا بمقولة- وإن كان ذكرها فى سياق آخر- لست مقامرا ولكنى مهندس ،وهو بالطبع خريج هندسة وكان يقول هذا لتبرير موقفه من العراق أثناء حرب الخليج الثانية. وبمعنى آخر **كان أوزال يتطلع لأداء دور إقليمى فى مسألة الشرق الأوسط ومن جوانب هذا الدور أن يقوم بدور حامى الأكراد -وهو ما قام به بالفعل وما تقوم به تركيا حتى الآن- وكان ينبغى أن يقدم حلاً معين للمشكلة الكردية فى الداخل لكى يؤهل نفسه لهذا الدورلا فماذا فعل أوزال؟.**

تحرك أوزال على أكثر من صعيد.. فعلى الصعيد الفكرى أو العقائدى بدأ عملية تطوير للأيديولوجية الكمالية وبالتحديد مسألة القومية .**فبدأ يتحدث عن أن القومية بمفهومها لدى أتاتورك لا تنفى وجود أكراد** لأنه بالفعل قبل ذلك هناك حظرعلى اللغة الكردية ولم يكن هناك تسمية لشخص معين «بالكردى» «**فالأكراد كانوا يسمون «أتراك الجبال»**. هذا من ناحية وأما من الناحية القانونية فهذا القانون تم إقراره بالفعل فى البرلمان التركى فى أبريل عام ١٩٩١ وإن كان هذا القانون له تسمية مختلفة عن مضمونه فإسمه **«قانون مكافحة الارهاب»** وصدر فى الفترة التى كان **حزب أوزال «الوطن الأم»** صاحب الأغلبية التى فقدها بعد ذلك فى انتخابات أكتوبر عام ١٩٩١. وما يهمنا فى هذا القانون انه كان من ضمن ما ينص عليه بالنسبة للأكراد **اطلاق سراح بعض المعتقلين ومن بينهم أنصار ومتعاطفين مع حزب العمال.**

والأهم من ذلك انه بموجب هذا القانون ألغيت مادة فى الدستور التركى -دستور ٨٢ -الخاصة بحظر استخدام اللغة الكردية.

أوزال طرح على المستوى الفكرى والسياسى مفهوماً غريباً هو **مفهوم الحكم الذاتى** فى الفترة من عام ١٩٩١ **بما** يعنى نوعاً من الادارة المحلية أو الحكم المحلى أى تخفيف أعباء المحليات على المركز وإعطائها اختصاصات أكبر. وكان المتوقع .أن يستفيد الاكراد من ذلك كغيرهم من فئات المجتمع التركى .**وفى هذه الفترة تحديداً بدأت أول مبادرة من جانب عبد الله أوجلان** بوقف اطلاق النار من جانب واحد ١٩٩٣ وبدأ بالفعل تخليه عن فكرة الانفصال وبدأ يتحدث عن حكم ذاتى واقرار الحقوق الثقافية والسياسية للأكراد.

توفى **أوزال** فى مايو فى عام ١٩٩٣ولسبب أو لآخر يقال **أن الأكراد كانوا أكثر الناس حزناً عليه فى تركيا ، وخلفه سليمان ديميريل** زعيم حزب« **الطريق الصحيح**» . وتولت « **تانسوتشيلر**» رئاسة الوزارة .وفى تلك الفترة ظهر اتجاهان ايجابيان لتسوية المشكلة الكردية. الأول

فريدة النقاش

القضية الكردية قضية تحرر شعب فى ظروف صعبة هى إنحسار حركة التحرر الوطنى

طرحه **ديميريل** الذى تحدث عن فكرة المواطنة الدستورية وبذلك أصبح تراث **أوزال** يؤثر على خلفائه حيث كان **أوزال** هو أول رئيس تركى يتحدث عن مشكلة كردية وكان له تصريح شهير يقول «**هناك مشكلة كردية فى تركيا لا تحل بالقوة وإنما بالتفاوض ويمكن أن يصل حلها إلى إقامة كونفيدرالية**».

تانسوتشيلر ذهبت إلى مدى أبعد عام ١٩٩٣ عندما بدأت تتحدث عن **حكم ذاتى على النموذج الاسبانى** .وهنا بدأ العسكر بنفوذهم الواسع فى السياسة التركية يتدخلون وأجهضوا هذا التحول ، إن كان بالفعل فى نية القيادات التركية تسوية المشكلة.**وفى عام ١٩٩٤ بدأ تصعيد ما يسمى بالحرب الكردية وسياسة حرق الأرض وتدمير القرى وفى هذا العام تم تدمير ما يتراوح بين ألفين وثلاثة آلاف قرية كردية وأجبر سكانها على مغادرتها.**

والمبادرة الثانية التى طرحها **أوجلان** كانت عام ١٩٩٥ قبل انتخابات ديسمبر ويقال أن أحد أسباب هذه المبادرة كان توفير المناخ الملائم لحزب كردى شرعى يعمل فى تركيا وهو **حزب الشعب الديمقراطى** وهذا الحزب له قصة غريبة .فمنذ تحول تركيا من نظام حزب اتاتورك الواحد «**حزب الشعب الجمهورى**» إلى التعددية الحزبية فى بداية الخمسينيات وحتى مارس عام ١٩٩٠ لم يكن هناك حزب كردى شرعى يمارس العمل السياسى ولكن هناك نواب أكراد فى الأحزاب التركية. معظمهم كان يشعر ببعض الحساسية فى التعبير عن الهموم الكردية.

وخرج عن هذا النمط الحذر ١٧ نائبا من الحزب الديمقراطى الاجتماعى الشعبى وحضروا مؤتمر الأكراد فى باريس فى مارس عام ١٩٩٠ .وعندما عادوا انقلبت الدنيا عليهم وانشقوا عن حزبهم وأسسوا حزبا نال الشرعية هو **حزب العمل الشعبى**.وكاد أن يصدر قرار باغلاق هذا الحزب من المحكمة الدستورية العليا لولا قيام كوادره باختيار اسم جديد له .. ثم اتهم اعضاؤه بمساندة حزب العمال.

ونعود مرة أخرى إلى انتخابات عام **١٩٩٥ فحزب الشعب الديمقراطى «الكردى»** نال المركز الثانى بعد «حزب الرفاه» فى مناطق جنوب شرق تركيا ، لكن **قانون الانتخابات التركى لا يعطى أى حزب ولو مقعداً واحداً فى البرلمان إلا إذا حصل على ١٠٪ من إجمالى الأصوات على مستوى الدولة** وهى نسبة لم يتمكن حزب الشعب الديمقراطى من تحقيقها .. وكانت هذه هى المرة

★ أول صحيفة كردية فى التاريخ صدرت من القاهرة والاذاعة الكردية الأولى انطلقت أيضا من مصر فى زمن الوحدة

★ كل مراسلى الصحف التركية فى الخارج يهود.. والاعلام التركى فى يد الصهاينة

الثانية التى يعلن فيها **أوجلان** وقف اطلاق النار والتفاوض مع الحكومة التركية لتسوية سياسية للمشكلة.

وبعد انتخابات عام ١٩٩٥ حدث فراغ سياسى فى تركيا- ودون الدخول فى تفاصيل الحكومات الضعيفة وخلافات **أربكان ويلمظ وتشيلر**- حاول **نجم الدين اربكان** استخدام الشعارات الاسلامية لحزب الرفاه فى تسوية المشكلة الكردية ،فقال **إن ما يجمعنا هو الاسلام** .و**أوجلان** فى حديث اجرته معه أ. **درية عونى** اشار إلى وجود اتصالات غير مباشرة مع حكومة **أربكان** وأن الأخير خضع لضغوط العسكر بخصوص ما يسمى بالأصولية .**ونتذكر أيضا أن العقيد القذافى بفطرته المعهودة عندما كان يستقبل اربكان فى طرابلس هاجم السياسة التركية وطالب بمنح حق تقرير المصير للأكراد وقال له اربكان «ليس هناك مشكلة كردية ولكن هناك مشكلة ارهابية»** وكان ذلك فى أكتوبر عام ١٩٩٦ .وبعدها بحوالى سنة قبل الاطاحة **بأربكان** فى مايو عام ١٩٩٧ كانت القوات التركية تقوم بعملية ضخمة شمال العراق أو ما يسمى «**فولاذ الثانية**» تمييزا لها عن عملية «**فولاذ الأولى**» عام ١٩٩٥ .وفي هذه العملية ساند **أربكان** موقف الجيش التركى رغم أنه لم يخطره بتاريخ بدء العملية ولا تاريخ الانسحاب. وبالمناسبة لم تنسحب كل القوات التركية من شمال العراق.

بعد ذلك حدثت بعض العمليات مثل **فجر** فى سبتمبر عام ١٩٩٧ وهى عملية خطيرة لانها انتهت في ٢٠ أكتوبر من العام نفسه **بإعلان المنطقة الأمنية فى شمال العراق بمساندة إسرائيل والتعاون مع برزانى** .ولا أعرف كيف تسكت على وجود هذه المنطقة التى تماثل **الحزام الأمنى الإسرائيلى فى جنوب لبنان وهى منطقة تختلف عن منطقة الحظر** الجوى فى شمال العراق.

وعام ١٩٩٨ قبل الأزمة السورية التركية طرح **أوجلان** مبادرتين فى يوليو وأغسطس لوقف إطلاق النار وقال «**نحن نسعى إلى ضمان الحقوق الثقافية والسياسية للأكراد والاعتراف بشرعية الأحزاب التركية الكردية بما فيها حزب العمال فى إطار الحفاظ على وحدة الأراضى التركية**» وكانت هذه فرصة أخرى ضائعة.

وقد سألونى في برنامج مؤخرا عن مصير **أوجلان فقلت إن هذا الرجل على الأرجح لن يخرج على قدميه من السجن سوا قتل فى الداخل أوحكم عليه بالاعدام أو السجن المؤبد. المهم أن اعتقال أوجلان ربما أفاد المشكلة الكردية أكثر من وجوده خارج السجن.**

ولفت نظرى مؤخرا بخصوص الأوضاع الاجتماعية والسياسية أن **بولانت أجاويد** صرح منذ أسبوع أنه سيخصص **١٠٠ مليون دولار للنهوض بجنوب شرق الأناضول.**

أحمد عبد الغنى:

بذلك نكون استوفينا مسألة القضية الكردية فى الداخل ويبقى أن نعرف موقف الكتل الدولية تجاه الأكراد وبالتحديد الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبى.

نبيل زكى:

هل المسألة الكردية كما قيل مسألة داخلية تركية .. ومع احترامى لأصحاب هذا الرأى فالمسألة الكردية ليست مسألة داخلية تركية .. العرض العلمى الذى قدمه **د. محمد السيد سليم** أثبت لكم **أن هناك قومية كردية تتوفر فيها كل مقومات القومية**.. فلماذا لا يحصل الشعب الكردى على حقه مثل سائر الشعوب فى تقرير المصير.. والسبب هو **المناورات والمؤامرات الدولية ضد هذا الشعب**.. هذا من ناحية عبر التاريخ والقرون ،وأستطيع أن أضيف أيضا أخطاء القيادات الكردية .. لكن السبب الأساسى هو التآمر والوعود الكاذبة والمؤامرات ... أحمد عبد الغنى يطرح مسألة الموقف الدولى.. والموقف الدولى يثير التساؤل بل يثير الدهشة.. **وهذا هو إقليم كوسوفو باعتراف المجتمع الدولى نفسه جزء لا يتجزأ من دولة يوغوسلافيا حتى الآن على الأقل بموجب المواثيق الدولية والقانون الدولى كوسوفو جزء من دولة يوغوسلافيا بل إن الصرب يعتبرون أن اقليم كوسوفو من وجهة نظرهم مهد الثقافة الصربية ومع ذلك تلاحظون أن الجيوش تجيش الآن من قوات حلف الأطلنطى والقواعد والصواريخ وكلينتون يصرح بأنه عبر الخط الفاصل بين المفاوضات والعمل العسكرى والحديث الآن بلغة القوة .فإذا كان المجتمع الدولى حزيناً على المواطنين الذين من أصل ألبانى فى كوسوفو ، لأنهم يضطهدنا وهم يعتبرون هذا إضطهاد قومياً وعرقياً. فماذا عن الأكراد ؟!.**

نصف الشعب الكردى فى تركيا والعدد الذى يقدر ما بين **١٢ و١٥ مليون هو عدد** تقديرى وفى وقت من الأوقات كنا مشغولين فى منظمة الوحدة الافريقية ببحث قضية حق الصحراويين بجمهورية صحراوية مستقلة وعددهم لا يتجاوز **١٨٠ ألفاً فماذا عن ٢٥ أو ٣٠ مليون كردى**؟ أظن أنه إجحاف. والاتحاد الأوروبى ماذا قدم حتى الآن .. كلمات طيبة معسولة لا تختلف عن كلام الأمريكان .. احتضان لاجئين أكراد فى أوروبا مباركة بعض المؤتمرات التى عقدت ومنها مؤتمرات لتأسيس برلمان كردى تدور فيه الأحاديث عن القضية الكردية وتنفض الاجتماعات وينتهى كل شئ.. طبعا الأكراد فى أوروبا تحت رقابة بوليسية مشددة لأن تهمة الارهاب معلقة على رقابهم ، **لكن عبد الله أوجلان لم يجد دولة أوربية تمنحه حق اللجوء السياسى وهو حق تنص عليه المواثيق الدولية وتعطيه بريطانيا لارهابيين مصريين معروفين لكنها تنكر هذا الحق على أوجلان.**

أين موقف أمريكا التى تتباكى على حقوق الإنسان من الفظائع التى يرتكبها الجيش التركى فى جنوب شرق تركيا أو فى

الأناضول . قرى بكاملها تباد بسكانها مذابح جماعية تشريد لملايين الأطفال والنساء والشيوخ والعجزة **فأين حقوق الإنسان؟ ! كل ما نراه الآن دعم أمريكي كامل للسياسة التركية ضد الأكراد** ودعم أمريكى كامل بل تواطؤ فى اعتقال **عبد الله أوجلان** ومحاكمته ،وأمريكا تعلم أنه لا توجد ضمانات قانونية لأى من يتهم فى تركيا **وأن النظام التركى اشتهر بالتعسف والضراوة والوحشية فى معاملة– أى خصوم سياسيين.**

الوضع الاجتماعى والاقتصادى يتلخص فى كلمة واحدة « زوروا الأناضول» زوروا ديار بكر أو مثلما يسمونها هناك .. ديار بكير » **.المناطق الكردية فى تركيا أسوأ المناطق تخلفا** اذهب إلى اسطنبول تجد مدينة.. كوزموبوليتانية متطورة أوربية ما عدا عشوائياتها .. اذهب أيضا إلى مناطق كردستان العراق هى أيضا أكثر المناطق تخلفا هذه هى القاعدة لأنه أهملت هذه المناطق على مر القرون..

وهنا لابد من الحديث بصراحة . دائما نحن فى العالم العربى نتحدث عن القومية العربية لكن يؤسفنى أن أقول **إن بعضنا فهمه قاصر ومتخلف ومتعصب وشوفينى للقومية العربية لماذا؟ لأننا لم ندرك بعد أنها تتسع للجماعات القومية الأخرى، والقوميات العرقية الأخرى وأحيانا القوميات الدينية الأخرى..** وما زلنا لم نفهم هذا .. فلكى تكون قومياً عربياً صحيحاً بالمعنى المتقدم المستنير العلمى، عليك أن تناصر حق الأقليات العرقية والقومية الأخرى التى توجد فى إطار هذه الدول العربية وتسارع بإعطائها حقوقها وخاصة إنك أنت كعربى عانيت كثيرا من الاضطهاد ،والاذلال والقهر على يد الذين أنكروا عليك حقك فى أن تتمسك بقوميتك ..

جميع الأنظمة فى العراق وفى تركيا حاربت القومية الكردية حتى عندما أعترفوا بها لفظيا ماذا فعلوا .. **بدأت عمليات نقل أكراد من شمال العراق إلى البصرة حاولوا تغيير معالم المناطق لكى لا تكون هناك أغلبية كردية فى كركوك مثلا .. حاولوا إذابتهم وسط السكان العراقيين العرب.**

مأساة أخرى تمت فى الفترة القريبة أى فى فترة حكم حزب البعث.. نظراً لأن حزب البعث هو الحزب القائد للعراق فهو يجب أن يكون الحزب القائد للأكراد وبالتالى إذا أردت أن تتمسك بأنك كردى وتريد أن تقود الأكراد يجب أن تكون بعثياً أولاً .. **فإنتهت القصة**

ثورة أكتوبر الاشتراكية فضحت التآمر الدولى ضد الأكراد.. وستالين اعتبر الكردية قومية متحررة تساهم فى حركات التحرر الأخرى

وضاع الأكراد بين التتريك فى تركيا والتبعيث فى العراق والفرسنة فى الفرس.. أما أن تتمسك بكرديتك فهذا شئ غير مسموح . طبعا الموقف العربى يجب أن يكون لنا معه وقفة موضوعية .. فالأكراد قوة هائلة فى المنطقة ومن أعرق شعوب المنطقة ولهم تراث حضارى عظيم .. ولو فكرنا فى دراسة الأدب الكردى . أو الشعر الكردى أو الأساطير الكردية ، سيكتشف كنوزاً من الأدب .

لقد وقف الأكراد إلى جانب قضايا العرب التحريرية خلال المواقف الفاصلة .. **لو رجعنا لأيام تظاهر الشعب المصرى فى القاهرة ضد معاهدة صدقى بيفن ، فى نفس اليوم كانت هناك مظاهرة كردية ضد معاهدة صدقى بيفن وتتضامن مع الشعب المصرى وسقط منها شهداء.** هذا مجرد مثال وقف الأكراد إلي جانب العرب ولكن العرب لم يقفوا إلى جانب الأكراد فيه فى معظم الأحيان نحن فى حاجة إلى تصحيح موقف القومية العربية من الأكراد .

ولابد أن أضيف أنه لم توجد دولة فى العالم تقر بالحقوق القومية لأى مجموعة توجد في داخلها إلا إذا كان فى هذه الدولة أوضاع ديمقراطية

وأضيف إلى الفرصة الضائعة إلى جانب ما ذكره **د. سليم ود. جلال.** فرصة أخرى أعتقد أنها لا تقل أهمية عن الفرص الضائعة الأخرى.. وأنا من هؤلاء الذين يعتبرون أن من الثورات الجديرة بالتقدير فى التاريخ العربى المعاصر **ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨** فى العراق بزعامة **عبد الكريم قاسم** وقيمة هذه الثورة أنها بدأت بدعوة الشعب العراقى بالنزول إلى الشارع .ولذلك فى **أول دستور مؤقت وضعته هذه الثورة كان هناك نص لأول مرة فى تاريخ العراق ينص على حقوق الشعب الكردى وأن العراق دولة العرب والاكراد.** وهذه قفزة إلى الأمام فالثورة العراقية هى التى دعت **مصطفى البرزانى** الذى كان يعيش فى النفى فى موسكو للعودة للعراق . واحتلال مكانه فى الحلبة السياسية وطبعا هنا لابد أن أشير إلى أن ثورة أكتوبر ١٩١٧ فى روسيا عندما نشرت نصوص المعاهدات غير المتكافئة فضحت ضمن ما فضحته التآمر الدولى ضد الأكراد **.واعتبر ستالين أن القومية الكردية قومية متحررة تساهم فى حركات التحرر وذلك نص كلام ستالين.**

فى تقديرى أن الخطأ الذى وقعت فيه القيادة الكردية فى ذلك الوقت هو أنها اتفقت مع البعثيين ومن سموا أنفسهم بالقوميين للتآمر على ثورة ١٩٥٨ فى انقلاب دموى قتل فيه الالاف من التقدميين. طبعا كان **قاسم** له أخطاء ولكن القيادة الكردية لم تدرك أن الآتى أدهى وأمر ، وأنها سلمت قضيتها لأعدائها الحقيقيين وهذا ما اعترف به الآن فى كتاب قيم **مسعود البرزانى** عنوان الكتاب « **تاريخ الحركة الوطنية الكردية** ونشر فى كردستان العراق مؤخرا.

ثورات مصر كانت تسير جنبا إلى جنب مع الثورات الكردية ولن أعود إلى التاريخ القديم ولكنى أود لفت النظر إلى العلاقة بين العرب والأكراد .. فلو رجعنا لثورة عرابى فى مصر سنجد أن ثورة كردية كبرى تلتها مباشرة وفى نفس توقيت ثورة ١٩١٩ فى مصر قامت ثورة كردية كبرى .بل يؤسفنى أن أقول لكم إن المصريين فى أوائل هذا القرن –القرن العشرين– اتخذوا موقفا أكثر تقدما فى القضية الكردية من الموقف الذى اتخذه العرب الآن، بدليل أن **أول صحيفة كردية فى التاريخ صدرت في القاهرة.** هذا له معنى وله مغزى فى تقديرى أن الأخطاء كثيرة وأستعرضها بسرعة وبايجاز شديد..

أنتم تعلمون أن هناك خبراء اسرائيليين يذهبون ويجيئون بين إسرائيل وكردستان العراق ، علاوة على التحالف الإسرائيلى التركى الرسمى والمعلن.. قال إن إسرائيل تساند تركيا ضد أكراد تركيا ولا تمانع فى أن تلعب وتناور مع أكراد العراق ضد نظام الحكم فى بغداد وضد أكراد آخرين ربما يكونوا أكراد إيران.

المهم أن الأكراد يخطئون دائما عندما يسمحون لأنفسهم بسبب ضغوط يتعرضون

نبيل زكي :

★ حقوق الاكراد ضاعت بين التتريك فى تركيا .. والتبعيث فى العراق .. والفرسنة فى ايران.. أما أن تتمسك بكرديتك فهذا شئ غير مسموح به

★ النظام التركى اشتهر بالتعسف والضراوة فى معاملة الخصوم.

وأمريكا دعمت تركيا بشكل كامل فى حربها ضد الاكراد .. فأين حقوق الإنسان

نبيل زكى

لها بأن يتفقوا مع قوى خارجية تحت شعار ما يسمونه بالتحالفات التكتيكية لضرب عدو يتصورونه أنه عدو الآن، وتكون النتيجة أن هذا الحليف الذى يعتمدون عليه يتخلى عنهم عند اللزوم ويتركهم لقمة سائغة فى أيدى أعدائهم .. مثال **تحالف مصطفى البرزانى مع الحكم الشاهنشاهى فى إيران ثم اتفق الحكم الشاهنشاهى مع صدام بعد ذلك فضرب الأكراد.**

الآن وفقا لمفهوم **أوجلان** .. الأكراد هم الأكراد فى كل مكان ولا توجد حدود.. **الحزب الديمقراطى الكردستانى** يقاتل ضد أكراد تركيا حتى لا تغضب تركيا وأمريكا تحاول أن تستخدم أكراد العراق ضد نظام صدام وفى الوقت المناسب ستتخلى عنهم وسوف تسأل **من هم الأكراد؟ ومن أين جاءوا؟.**

تلك هى القاعدة فى تاريخ الشعب الكردى ،وكما أشار **د. جلال** فإن هذا هو الجانب التعس فى التاريخ الكردى كمصلحة من الأوضاع المالية فى كردستان العراق يسمى الأمريكيون الوضع هناك بنظام «توفير الراحة» .. وخصصت قاعدة « **إنجرليك** » فى جنوب شرقى تركيا كقاعدة تقلع منها الطائرات التى تراقب العراق وخاصة شمال العراق وتحمى الأكراد من نظام صدام.

وهنا يجب أن نشير- لدواعى الموضوعية- أن تاريخ حكم صدام مع الأكراد تاريخ أسود-فهل هؤلاء الذين يشنون حرباً ضد أكراد تركيا لكى يحرموا أكراد تركيا من حقهم فى الاستقلال .. فهل هؤلاء يؤمنون بحق الشعب الكردى .. بالطبع لا. **وبالتالى ما يفعلونه مع أكراد العراق ليس إلا تكتيك مؤقت وسينتهى عند اللزوم وسيحل محله سياسة أخرى معادية للأكراد** خاصة أن الموقف الأمريكى ضد حقوق الأكراد لأنه حسب ما يقال إنه لو حصل الأكراد على حقوقهم سوف تتفتت ثلاث دول رئيسية تركيا والعراق وإيران لأنه إذا قامت دولة كردية ستقوم على حساب هذه الدول الثلاث وهذا ما لا تسمح به أمريكا .. والرد الكردى على ذلك «بلاش دولة كردية/ لنجعل شعار الدولة المستقلة حلماً مؤجلاً أين الحكم الذاتى الموسع للأكراد فى تركيا أو إيران أو العراق.

هنا الصمت الأمريكى ضد الشعب الكردى. قد يتفق أحاينا أو يغازل بغداد .. كل هذا على حساب **قضية الشعب الكردى** .. المهم أن ننبه هنا بمناسبة **عبد الله أوجلان** إلى قضية هامة عاجلة .. يجب أن نركز عليها الآن هى **أطماع تركيا الاقليمية** .. أنا فى تقديرى مع اتفاقى الكامل مع ما ذكره **د. محمد السيد سليم ود.جلال معوض** حول مواقف **ورجوت أوزال** رئيس تركيا السابق إلا أننى أود أن أضيف أن **تورجوت أوزال** كان خير معبر عن ما أسميته **ياد. سليم** العثمانية الجديدة وهو تعبير **تورجوت أوزال** الذى جاء فى وقت تفكك الاتحاد السوفيتى وقيام جمهوريات سوفيتية مستقلة ،وخاصة جمهوريات آسيا الوسطى. وهنا أذكر كم بما أعلنه ثورجوت أوزال وهذا يفسر أشياء عديدة قال أن **القرن القادم القرن الواحد والعشرين قرن تركى** من هنا بدأت المضايقات لسوريا والعراق بسبب المياه .. بدأ الضغط على سوريا بسبب الأكراد أو **عبد الله أوجلان** بدأ مشروع التحالف مع إسرائيل بدأت علاقات قوية ومحاولات وخطط بمباركة أمريكية مع جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية وخاصة أن معظمهم متحدثة بالتركية لإقامة امبراطورية عثمانية جديدة .

وظهر اتجاهان فى ذلك الوقت فى تركيا .. **اتجاه يرى أن متطلبات القرن التركى القادم .. إنهاء المشكلة الكردية على أى وجه ولو بمنحهم بعض الفتات وهذا الإتجاه يمثله**

تورجوت أوزال أما الإتجاه الآخر فيمثله الجيش انه لكي تكون تركيا دولة قوية ذات بأس وبطش ولكي تلعب دوراً مؤثراً في الشرق الأوسط وفي الجمهوريات السوفيتية السابقة يجب أن تصفي المشكلة الكردية وتصفي القيادات الكردية. وفي تقديري أن هذا هو الإتجاه الذي انتصر في آخر الأمر.

المهم .. أين نحن العرب من كل هذا ؟ هذا هو السؤال هل سنترك الأكراد لقمة سائغة للنظام التركي هل سنترك الأكراد لكي يخدعوا من الولايات المتحدة الأمريكية بالوعود بالكونفدرالية والفيدرالية والكيان المستقل في كردستان العراق أم أننا ستلعب دوراً لكي يصبح الشعب الكردي قوة احتياطية ضاربة إلى جانب الشعوب العربية هذا هو السؤال وفي تقديري أننا يجب أن نستوعب دروس الماضي ونتعلم كيف نعطي القومية العربية مفهوماً واعياً مستنيراً متقدماً يعترف بحقوق القوميات الأخرى وبالتعددية في المجتمع الواحد ، تعددية قومية تعددية دينية تعددية ثقافية .. هذا هو السبيل الأوحد وفي **تقديري أن كل هذا لن يتأتى إلا من خلال نظام حقيقي ضد المشاريع الأمريكية والإسرائيلية والتركية** حيث أن الكل يشكلون جبهة واحدة معادية للعرب وللأكراد على السواء.

د. محمد السيد سليم

هذا ليس تعقيباً على كلمة أ.نبيل زكي.

ولكن أود أن أضيف جوانب أخرى لتوضيح مواقف القوى الدولية من القضية الكردية وخاصة في تركيا..

النقطة الأولى أن الأكراد هم أداة من أدوات الصراعات بين القوى الدولية المختلفة .. حيث توجد مجموعات عرقية في النظام العالمي اليوم هم مسلمو كشمير وقوات ما يسمى بالمجاهدين الأفغان والأكراد والبربر إلى حد ما .. وهذه هي أكبر كتل في النظام العالمي الدولي .وهذه أكبر كتل قومية موجودة في النظام العالمي الراهن .. وهؤلاء جميعا مجموعات تتنازعها تيارات مختلفة وكذلك مواقف الدول الدولية من القضية الكردية تتحدد بعدة عوامل ..الأول هو ما إذا كانت الدولة محل الشأن فيها مشكلة مشابهة أم لا.. فيها مشكلة انفصالية فمثلا الصين إذا كان لديها مشكلة مشابهة للاكراد مثل مشكلتها في التبت والسين كيانج فالصين -بغض النظر عن أي شعار أيديولوجي- لن توافق على مشكلة انفصال الاكراد .. وهذا عامل مهم جدا .فالدول لا **تريد أن تنشئ سابقة .. وذلك بوجود حركة عرقية استقلت في دولة يمكن أن تستعمل مع دولة أخرى ..** الثانية التي تحدد مواقف القوى هي علاقتها بتركيا وبالذات بدور تركيا في المنطقة وبالتالي إذا كانت تركيا عضواً في حلف الأطلنطي فمن المحتمل إلى حد كبير جداً أن الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي يساند تركيا باعتبار تركيا أحد أعضاء حلف الأطلنطي وروسيا نفس الشئ..

والاتحاد السوفيتي فيما سبق كانت علاقته مع تركيا سيئة جداً فمنذ سقوط القسطنطينية والعلاقة التركية الروسية علاقة سيئة وبالتالي فمن المفهوم أن روسيا القيصرية والاتحاد السوفيتي وروسيا حاليا يقفون مع الأكراد هذا ليس حبا في الأكراد بالتحديد ولكن لإضعاف تركيا .لأن تركيا تاريخيا هي عدو روسيا القيصرية وروسيا الحالية وبالتالي هذه العوامل نقيسها باعتبارها علاقات مصالح .. ولذلك فإن مواقف **القوى الدولية هي في مجملها مواقف سلبية** فعلى سبيل المثال موقف الولايات المتحدة - وأنا أتحدث في هذا المجال عن أكراد تركيا فقط وليس الأكراد بصفة عامة- أقول موقف الولايات المتحدة يحكمه العلاقة التاريخية بينها وبين تركيا .فنجد عضوية تركيا في حلف الأطلنطي .. وبروز تركيا بعد نهاية الحرب الباردة باعتبارها ركنا من أركان الاستراتيجية الأمريكية ليس فقط في الشرق الأوسط ولكن أيضا في جمهوريات آسيا الوسطى وانبه إلى **أن جزءاً كبيراً من الدور التركي في آسيا الوسطى هو دور أمريكي مستتر بمثل أيضا الدور الإسرائيلي كدور أمريكي مستتر** .ومن ثم فإن من مصلحة الولايات المتحدة دعم تركيا ليس فقط كجزء من التحالف الأمريكي الإسرائيلي ولكن أيضا لأن تركيا ركن أساسي من أركان الاستراتيجية الأطلنطية في منطقة الشرق الأوسط .. ولذلك يصبح مفهوماً لماذا لا تساند الولايات المتحدة الأكراد..

وأنا أتحدث الآن عن مواقف حكومات وليس عن مواقف القوى غير الرسمية في هذه الدول.. ففي الواقع توجد قوى غير رسمية قوية جدا تناصر حق تقرير المصير للأكراد وهذا موجود في كندا وموجود في أوروبا والاتحاد الأوروبي موقفة تجاه قضية الأكراد مختلف نسبيا والاتحاد الأوروبي يتحدد بعدة عوامل .. أولهما علاقته التاريخية مع تركيا والثاني وجود الجماعات الكردية في أوروبا وهو عامل مؤثر على القرار الألماني والقرار الفرنسي والقرار الإيطالي .والأكراد قوة ضاغطة هناك **ولا يستطيع الاتحاد الأوروبي أن يتصرف في** القضية الكردية بنفس حرية الحركة التي تتصرف بها دولة مثل الولايات المتحدة في هذا الإطار والثالث هو عدم رغبة اتحاد أوروبا في إدخال تركيا ضمن الاتحاد الأوروبي .. تركيا تدق على أبواب الاتحاد الأوروبي بقوة.. والاتحاد الأوروبي لم يسمح لها ولن يسمح لها بدخول الإتحاد..

وفي تقديري أن الاتحاد الأوروبي في أزمة أوجلان الأخيرة أوقع تركيا في فخ نصب لها ..والأتراك دخلوا هذا الفخ بالعنجهية العثمانية التقليدية .. والفخ كان هو ترك الاتحاد الأوروبي تركيا لتطارد عبد الله أوجلان.

وكان بامكانهم منح أوجلان حق اللجوء السياسي ولم تكن تركيا بإمكانها أن تفعل أي شئ وقتها لأنها أمام دول الاتحاد الأوروبي ضعيفة.. تركيا يمكنها أن تهدد سوريا وأن تحشد جيشها على الحدود السورية لكنها لا تستطيع أن تفعل هذا مع أوروبا لأنها تريد عضوية الاتحاد الأوروبي إذن الأوروبيون يعلمون أنه كان يمكن إنهاء الموقف بأن تستضيف أوجلان وتقول لتركيا أنه لديها تحت الاقامة الجبرية ويتوقف الأمر عند هذا الحد لكن الإتجاه الأوروبي كان يريد لتركيا أن تطارد أوجلان إلى النهاية لكي تظهر تركيا بأنها دولة فاشية تطارد شخصا وبهذا يصبح لديهم مبرر لعدم قبولها في الاتحاد .وبالفعل إذا ما جددت تركيا الطلب فيمكن رفضه بسهولة وبهذا فقد لعبت الدول الأوربية الدور مع تركيا بمهارة وهذا ما قلناه للسفير التركي بانهم وقعوا في الفخ وأنه كان باستطاعتهم تركه وعدم القبض عليه.

موقف روسيا كما قلت مبني على تاريخ الصراع الروسي التركي وينبغي أن نفهم جيدا أن على مر التاريخ -فيما عدا بعض السنوات في حقبة الاتحاد السوفيتي السابق كانت العلاقات عدائية ونعرف جيدا الحرب الروسية العثمانية سنة ١٨٧٧ وفيها دخلت القوات الروسية إلى استنابول نفسها وأجبروا السلطان عبد الحميد على توقيع اتفاقية سان استيفانو وبموجبها اذلت الدولة العثمانية واضطرت انجلترا إلى التدخل لاجبار روسيا على التراجع عن الدولة العثمانية ومن ثم فإن روسيا التي لها أيضا مصالح في دول القوقاز ومع أرمينيا وإيران هذه المصالح كلها تضعها في مواجهة مع تركيا ولهذا لجأ أوجلان إلى

موسكو وهناك قوة ضخمة داخل روسيا تؤيد القضية الكردية والبرلمان أيضا.

لكن روسيا في مرحلة من الضعف ولا تستطيع أن تحمى أوجلان وروسيا لا تؤيد مطالب الأكراد حباً فيهم لكن نكاية في تركيا.

الصين أيضا لها موقف فى هذا الإطار وقد تابعت صحيفة صينية عبر الشهور الأخيرة لأتابع ما قالته فى قضية أوجلان فوجدت حالة صمت وأنهم يكتفون ببعض التغطية الخبرية لأن الصين لديها مشكلة مشابهة بل مشكلتان مشكلة التبت والدلاى لاما وهو موقف مشابه لما يحدثه أوجلان فهو يسبب نفس الاشكال للصين لكن بشكل سلمى .وأيضا مشكلة المسلمين اليوجور فى سنك يانج حيث يريدون انشاء إقليم مسلم «يوجورستان» ومن ثم فان الصين مهما كانت شعاراتها الأيديولوجية لا تستطيع أن تؤيد عبد الله أوجلان أو الأكراد لأن هذا سيخلق سابقة لهم داخل الصين نفسها .ولهذا نجد أن الصين تعتبر اعطاء اندونيسيا تيمور الشرقية حق الانفصال خطوة فى منتهى الخطورة لأنها بذلك أحرجت دول كثيرة منها الصين وتركيا والهند.

وهنا تأتى النقطة التى طرحها الأستاذ نبيل وأنا أؤيده تماما فيها وهى نقطة ازدواجية معايير القوى الدولية هذه القوى التى لا تقف مع الأكراد هى نفسها التى تضغط بشدة على أندونيسيا لتعطى تيمور الشرقية حق الانفصال.

استراليا مثلا تذهب إلى أبعد ما تطالب به تيمور الشرقية نفسها وتعلن تأييدها لقيام دولة .استراليا نفسها تبعث بسفن للخليج لتساهم في ضرب العراق ولا تعترف بالحركة الكردية وحقوق الأكراد فى تركيا .

الهند أيضا ليست متحمسة للقضية الكردية لأن لديها مشكلة كشمير وإذا استقلت كردستان التركية هذا يخلق سابقة بالنسبة لها فى كشمير رغم أن الهند ليست بينها وبين تركيا مصالح ضخمة الهند مصالحها الأساسية مع المحور الخليجى الايرانى الروسى لكنها لا تستطيع أن تساند أوجلان أو الحركة الكردية فى هذا الإطار.

كل دول آسيا الوسطى الخمس بما فيها اذربيجان فى آسيا الوسطى لا تؤيد الحركة الكردية للعلاقات التاريخية التركية من ناحية وبالنسبة لاذربيجان فتركيا هى حامية أمنها فى منطقة القوقاز ولذلك فهى تساند تركيا فى هذا الإطار.وأرجو أن أكون قد ألقيت بعض الضوء على مواقف بعض الدول.

درية عونى

ليس تعقيبا لكن الاستاذة فريدة كانت قد طرحت فى البداية أن تخرج من هذه المناقشات برأى أو موقف وألا تتوقف عند التعاطف مع الأكراد وهنا أطرح فكرة وأرجو أن نتمكن من عمل ندوة حولها .بأن نمسك خسارة الدول العربية ومصر بالذات من عدم إيجاد حل سلمى للقضية الكردية .

وسريعا إذا تحدثنا عن العراق ونظامه الذى لم يصل إلى هذا التوجس إلا من وراء تعنته وفكر البعث الشوفينى وهو راضع من الشوفونية الكمالية.

العراق رغم أنه كان يمكنه أن يحل المشكلة من خلال الدستور المؤقت الذى كان موجوداً أثناء قيام العراق الذى كان ينص على وجود شعب كردى وشعب عربى ولم يكن هناك كردى يطالب بأكثر من مدارس كردية وكانت موجودة بالفعل لكن تعنت الأنظمة وأيضا خطأ القيادة التركية وقت عبد الكريم قاسم وعبد الناصر نفسه طالب النظام وقتها باعطاء الأكراد حق الحكم الذاتى وألا تضيع قوة العراق حتى يتفرغوا للقضية المحورية العربية وهى قضية فلسطين وأن يكونوا الأكراد هم خوذة العالم العربى هذه نقطة أضطر في ١٩٧٥ زعيم كان يعتبر نفسه زعيم الأمة العربية وهو صدام حسين أن يتنازل عن السيادة عن شط العرب التي حاولت إيران لحوالى ١٠٠ سنة أن تتقاسمه مع العراق ولم تستطع أعطاها هو هدية .

وعن تركيا أحب أن أقول إنهم فى أزمة نظام وليس لديهم إلا أن يسيروا للأمام وحتى عندما تحدثنا مع السفير التركى كان يكرر عدم وجود أكراد أو مشكلة كردية وأنها مجرد مشكلة إرهاب وهم لا يستطيعوا إلا أن يقولوا هذا لأنهم بمجرد أن يعترفوا بوجود أكراد وإسلام فإنهم يهدمون القواعد الكمالية خاصة وأنها قد تآكل منها كثيرا مثل التعددية فى الأحزاب وكان من قبل حزب واحد وهناك أشياء كثيرة تنازلوا عنها.

بالاضافة إلي أنهم غرقوا فى الفساد فالحرب ضد الأكراد تدر مبالغ طائلة على العسكر ومن حولهم وهناك شئ معروف فى أوروبا وعرضوه مصورا وهو أن كل هؤلاء العسكر متورطون فى تهريب المورفين الذى يصدرونه إلى أوروبا وفى ألمانيا هناك محاكمة ضد الحكومة التركية لهذا السبب وبالتالى فهناك استحالة لقبول تركيا فى الاتحاد الأوروبى.

وهكذا فإن تركيا أمام أزمة النظام هذه لم تجد إلا الارتماء فى أحضان إسرائيل. وإسرائيل وصلت إلى منابع دجلة والفرات وتركيا سلمتها كل شئ (أجرتها مفروشة) وترمى لها إسرائيل وأمريكا في المقابل بالفتات تريدون أوجلان نقبض لكم عليه.

والاجراء العملى الذى أردت طرحه هو أن مصلحة العرب فى الاتحاد وبهذا يضعفون تركيا وإيران أو على الأقل يمنعون هيمنتهما .

أولا ندرس ماذا فقد العرب بعدم وجود أى حل سواء أدنى أو أقصى.

وأوجلان أعلن أنه مستعد لإقامة كنفدرالية مع العرب إذا أرادوا.

أحمد عبد الغنى

هناك نقطة أعتقد أنها مهمة وهى أن حزب العمال الكردى كان أقوى تنظيم كردى نشأ فى المنطقة علي عكس مثلا أكراد العراق لأنهم كان بينهم انقسامات . .حزب العمال شكلته الانتلجنسيا الصفوة فى تركيا وقام على قواعد من الفلاحين ونواة طبقة عاملة فى تركيا ولهذا ظل قوياً ومتماسكاً بالاضافة إلى أنه لم يعتمد على أى مساعدة خارجية على عكس أكراد العراق.

فماذا عن مستقبله بعد القبض على أوجلان والهجمة التركية التى بدأت سنة ١٩٩٣.

درية عونى

القضية الكردية ازدادت قوة وأوجلان أصبح أقوى منذ أن تم القبض عليه ولهذا فالحزب سيقوى.

فريدة: الحزب اعاد انتخاب أوجلان رئيسا له مرة أخرى.

درية : الآن يقال إن هناك إنقسامات أو وجهتى نظر احداهما تطالب بالارهاب.

فريدة: تقصدين كفاحاً مسلحاً.

درية: هم لم يرموا قنابل فى أى مكان خارج تركيا وعملهم دائما داخلها ولكن بوجهة النظر هذه سيكون هناك جماعات ليست تحت التحكم ولكن الكفاح المسلح مستمر.

عيب هذا الحزب أنه لا يستطيع توصيل صوته للخارج لأنه كان في البداية سرياً جدا

لكن هناك شئ مهم جدا وهو أن الاعلام التركى فى يد الصهاينة وهم يساندون تركيا فى الاعلام العالمى حتى أن البعض دهش بأن تركيا فاشية بعد أن كانت صورتها أنها دولة ديمقراطية. وبالمناسبة فإن الإعلام الأمريكى متجاهل القضية الكردية تماما.

فى الخارج كل مراسلى الصحف التركية يهود المهم أن الحزب لو أن هذا حدث من ١٠ سنوات كان يمكن أن نؤكد أن القضية التركية لن تحل ولكن ستوضع على الرف ١٠ سنوات أخرى لكن الآن أصبحت القضية مطروحة إعلاميا ودوليا.

جلال معوض: بالنسبة لمستقبل حزب العمال الكردستانى بافتراض انتخاب أوجلان رئيسا له أم لا هناك أكثر من احتمال .الأول حدوث انشقاقات داخل الحزب بمعنى وجود بعض جماعات قد تخرج عن خط معين للحزب بخصوص نوعية العمليات التى يستهدفها الحزب فى المرحلة المقبلة. احتمال آخر وفى غير مصلحة تركيا والنظام التركى هو أن بعض الجماعات من حزب العمال الكردستانى الأكثر تشددا منه قد تنضم إلى واحدة أو أكثر من ٢٢ منظمة ماركسية يسارية ونشطة خارج الإطار الشورى خاصة انه منذ عامين أو اكثر كان هناك كلام عن تحالف أو تنسيق معين بين أوجلان ومنظمة اليسار الثورى.

أحمد عبد الغنى:

نفتح الباب للأسئلة

أميرة الطحاوى : أنا كدارسة للمسألة الكردية وباحثة فيها استوقفنى إلى حد العرقلة ما قيل من أن الأكراد لا يشكلون مجموعة واحدة لكنهم يشكلون هوية واحدة وهذا يدخل فى تعريفنا الخاطئ للهوية والأقلية التاريخية والأقليات غير التاريخية فى الواقع أن الكرومانجية والصورانية فى العراق هما لهجتان مختلفتان وعندما تعلمت اللغة الكرومانجية -وتعلمتها بالحروف اللاتينية وكان أسهل بالنسبة لى -فهمت تعبيرات متداولة فى اللغة الصورانية فهذا الاختلاف بين اللهجتين ليس كبيراً ولا يمكن أن يجعلنا نقفز إلى نتيجة بأنهم لا يشكلوا هوية واحدة وليس عائقا لتوحدهم.

الأكراد أيضا أقاموا سيادة فى امبراطورية ميديا الكردية وقد لا يكون معترفاً بها من الدول لكن بحكم الواقع كانت لهم سيادة تمارس إذن هناك سيادة وأقليم وشعب له هوية ولغة ودين بالاضافة إلى أن هناك نسبة من الشيعة لكنهم يتحدثون فى أنهم أكراد وبذلك توجد أساسيات الدولة موجودة.

بالنسبة لعدد الأكراد فإن ديميريل في عام ٩١ صرح بأن عدد الأكراد ١٢ مليون فى تركيا وهو يقلل من عددهم بالطبع وإذا جمعنا عددهم فى كل الدول الأخرى نجد أن عددهم أكثر من ٣٠ مليون أما عن بداية حزب العمال الكردستانى فى عام ٧٨ صدر أول بيان للحزب فى ٢٩ نوفمبر حاول الحزب من سنة ٧٨ أن يدعم علاقاته مع اليسار التركى.

وراعنى أن د. جلال معوض قلل مما حدث فى حلابجة فى ٨٨ قصفت القوات العراقية حلابجة وأبادت كثير من الأكراد .

محمود مدحت: كان هناك تعبير قيل عن أن الأكراد ظلموا تاريخيا وجغرافيا وأجد أسفا أن فى هذا التعبير درجة من الضلال لأننا إذا عدنا إلي أوائل هذا القرن وإلى معاهدة سايكس بيكو كان كل جنوب شرق الأناضول واقعاً تحت السيطرة الانجليزية وفقا لهذه المعاهدة لكن عندما طبقت المعاهدة فعليا وعمليا لم يوضع شرق الأناضول تحت السيطرة وبعدها كانت تركيا تستخدم كمصد لأكتوبر ١٩١٧ وبدأت تعاد تشكيل السياسة الدولة فى هذه المنطقة بشكل مختلف تماما ،فى نفس الوقت الذى تدور فيه فى المنطقة العربية أشياء لا نريد أن ننظر إليها بشفافية .أنا لا أستطيع أن اتحدث عن قيام قومية عربية على يد البعث فى العراق أو الناصرية فى مصر أو على يد النحاس فى مصر إلا إذا انظرت لأشياء أخرى .فهذا النهوض القومى العربى لم يكن مقطوع الصلة بالمدارس الأمريكية والفرنسية التى انشئت فى سوريا ولبنان والتى خرجت اليازجى وخلافه».

نفس الموضوع مع النحاس باشا والجامعة العربية وكان هذا فى إطار تخطيط كبير للمنطقة وحتى تتكون فيها قوى إقليمية كبرى فى المنطقة تنتهى بإسرائيل سنة ٤٨ وتركيا قبلها وفارس وايران فى نفس الوقت وتصبح المنطقة محاصرة.

هذا الفهم يحتم أن يكون لنا علاقات قوية مع الأكراد لأنهم الذين يستطيعون أن يفتتوا الحزام من القوى الاقليمية المحيطة بنا وخاصة تركيا التى منذ ٧٠٠ سنة وأقاموا دولة بينما الأكراد من أيام الإمبراطورية المصرية أيام تحتمس الثالث ولم تقم لهم دولة حتى الآن.

ما حدث فى القضية الكردية يشير إلى ما نحن ذاهبون إليه وكيف نساق وإلى أين.

الدفاع عن كل شعب عربى على حدة يجب أن يكون بشكل مختلف.

يجب أن يكون هناك دراسات جادة وتعاون حقيقى سواء فيما يتعلق بحل القضية التركية أو مشكلة أوجلان لأنه عما قريب فإن إسرائيل وما تقوم به ليس سهلا.

والمواقف المعلنة عربيا ليست متماسكة وأننا لم نأخذ دروسا مما سبق.

أشرف صادق باحث

نحن مدينون لحزب العمال الكردستانى بالكثير ومنها وقوفهم بجانب الفلسطينيين واللبنانيين عند غزو لبنان ومقتل ١١ شهيداً كردياً فى سبيل الدفاع ضد الغزو الصهيونى.

أسأل عن الديانة واعتناق الأكراد لها؟.

د. جلال معوض:

العرب كانوا من الذكاء حيث منحوا ما يمكن اعتباره حكما ذاتيا لمشايخ الأكراد. والأكراد أغلبية سنة أقلية شيعة وعدد محدود من اليزيدية وهى نوع من الديانات الوثنية .وعند غزو هولاكو للعراق وقف -الاكراد بجانب العرب.

درية : هناك نسبة مسيحية ويتحدثون الأرامية وموردخاى من أصل كردى عراقى..

أشرف صادق:

أرى أننا لا نقف ضد الممارسات العنيفة التى تمارس ضد الأكراد فى الدول العربية كما نفعل مع تركيا ومنها مثلا الممارسات السورية.

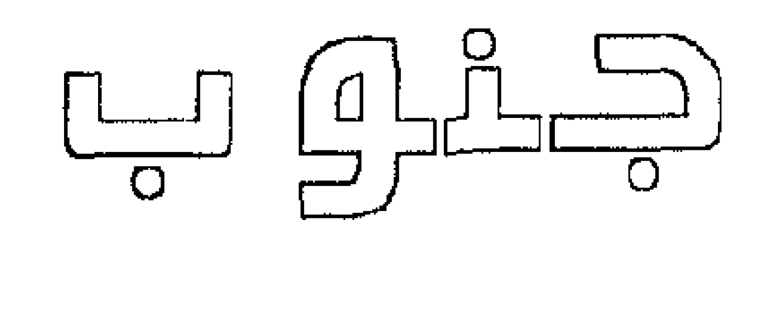
فريدة النقاش :

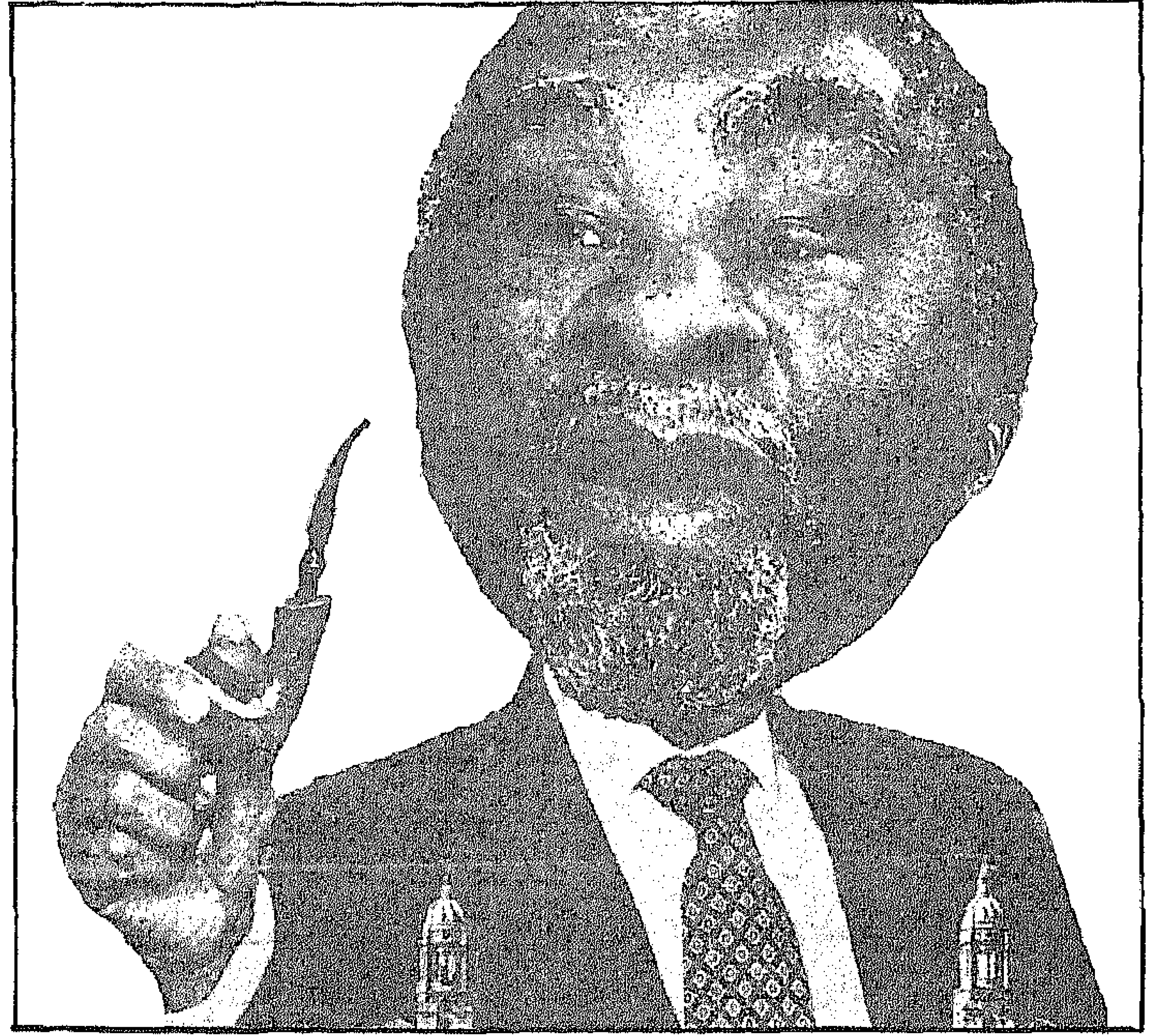
لابد أن نرى الأمر جيدا فموقف سوريا الأخير مع أوجلان اضطرت إليه بعد التهديد الأمريكى التركى الاسرائيلى وحتى لا تجر بعيدا عن الصراع الحقيقى ضد إسرائيل والأكراد أنفسهم يفهمون حقيقة موقف سوريا.

عبد الباسط حمودة من سوريا:

لفت نظرى عدة مسائل منها الأكراد فى سوريا وهناك كتاب نشر فى سوريا بعنوان عرب وأكراد يفصل فيه المسألة الكردية ويوضح أنهم لغات متعددة وديانات متعددة ومنهم كثيرون فى شمال سوريا.

وهناك قناة كردية فضائية تثبت منذ عدة سنوات والقومية العربية أضيف على ما قاله **أ. نبيل زكى** من أن أول صحيفة كردية خرجت





حلمى شعراوى

توبا مبيكى



مشروع مبيكى للنهضة الافريقية

يحكم جنوب أفريقيا الآن حلف ثلاثى من **المؤتمر الوطنى الافريقى والحزب الشيوعى واتحاد نقابات العمال «كوساتو».**

ونبدأ هنا تناول العنصر الأول فى الحلف بقيادة ثوبامبيكى ومشروعه للنهضة الأفريقية.

هل انتهت الآن فترة التحرر الوطنى فى جنوب أفريقيا ؟ هل انتهت الثورة السياسية والدستورية مع نهاية مرحلة مانديلا لتبدأ مرحلة جديدة لا يسميها «الرئيس الجديد ثوبا مبيكى» ،بالثورة الاجتماعية، ولكنه يسميها مشروع النهضة الافريقية؟.

لقد اشترط **مانديلا** عام ١٩٩٠ ألا يخرج من السجن بشروط البيض أى بالاعلان عن رفضه للعنف والكفاح المسلح، وأجبرهم ساعتها على أن يخرجوه من السجن مع إعلانه أن العنف مستمر حتى تتم تصفية النظام العنصرى .وتفاوض مانديلا ورفاقه على هذا الأساس حتى وضع الدستور الانتقالى وتولى رئاسة الدولة عام ١٩٩٤ ،وبين توليه الرئاسة وعزوفه عنها بالانسحاب المشرف عام ١٩٩٧ من رئاسة الحزب ثم رفضه ترشيح نفسه لرئاسة الدولة عام ١٩٩٩ ، مرت مياه كثيرة تنتهى معها المرحلة الانتقالية وحكومة الوحدة الوطنية (١٩٩٥/٩٤) لتبدأ مرحلة الدستور الدائم ، وحكومة تحالف الأغلبية **(تحالف المؤتمر الوطنى الافريقى والحزب الشيوعى واتحاد نقابات العمال).**

هذا هو التحالف الذى فاز بنسبة ٦٦٪ من مقاعد البرلمان (يونيو ١٩٩٩) وهو تحالف متوازن داخليا ،**فالمؤتمر الوطنى الأفريقى** ،هو حزب «الوطنية فى جنوب أفريقيا» ،واتحاد العمال، هو جامع الطبقة العاملة وخاصة فى المناجم التى تشكل ثروة أغنى بلاد القارة ،والحزب الشيوعى ،جامع النخبة البيضاء الديمقراطية وقيادات الحركة العمالية التاريخية فى جنوب أفريقيا ،وهو العصب الفكرى للمؤتمر الوطنى الافريقى.

الحلف القائم إذن هو **حلف وطنى ديمقراطى ذو طابع طبقى وليس مجرد حلف سياسى أو عرقى أو قبلى لكن «ثوبا مبيكى»** رئيس مرحلة الاستقرار السياسى الدستورى لا يحب كثيراً أن يشير لهذا الحلف الطبقى أو الاجتماعى الجذرى رغم ثقته فى أنه قاعدته الرئيسية ، ويبدو أن هذه الثقة هى التى تجعله يأخذ تأييده كمسلمة ينطلق منها لبناء حلف أوسع مع **الرأسمالية الجديدة(أو ما يسمى أحيانا الرأسمالية السوداء)بل ورأسمالية**

رجال الأعمال والشركات البيضاء التى رفضت استمرار «الأبارتيد» كمعوق لنموها فضلا عن الشركات متعددة الجنسية الرابضة هناك والمتطلعة للتوسع تجاه أفريقيا.. وليساهم الجميع فى تقديم صورة جنوب أفريقيا .. الافريقية .. بدلا من جنوب أفريقيا البيضاء.وقد كان ذلك فى خلفية تحركات طويلة من قبل قوى داخل المؤتمر الوطنى أثناء السعى لتصفية نظام الأبارتيد ،وكانت فترة الثمانينات شديدة التعقيد ، بين استمرار العنف والكفاح المسلح من جهة ،واستمرار الاتصال لعقد الصفقة التاريخية لتصفية نظام «الفصل العنصرى» كخطوة أولى من جهة أخرى . وانعكس ذلك فيما بين ٩٣/٩١ فترة التفاوض بين النظام العنصرى وستة وعشرين تنظيما أفريقيا حول طبيعة مرحلة الانتقال.

وكان **«ثوبا مبيكى»** هو مهندس التحرك الافريقى طوال الوقت، تخدمه علاقات وحوارات سابقة مع ممثلى الشركات الكبرى فى جنوب أفريقيا والرافضين للنظام العنصرى من جهة ،كما يخدمه التحالف الشعبى الواسع من عمال وشيوعيين وقوى مجتمع مدنى عريض بنته مشروعات الحداثة والحركة الوطنية من جهة أخرى.

كان «مبيكى» عضو المكتب السياسى للحزب الشيوعى ،فى نفس الوقت الذى كان فيه أحد قيادات اللجنة التنفيذية العليا لحزب المؤتمر الوطنى الافريقى منذ السبعينيات ،باعتباره من تنظيمه الشبابى منذ كان عمره ١٤ عاماً.

التصق **«ثوبا مبيكى» بأوليفر تامبو** شريك **«مانديلا»** فى الأبوة الروحية لحزب المؤتمر، فعمل سكرتيرا سياسيا له أثناء رئاسته للحزب فى غياب **«مانديلا»** بالسجن . ولذا اختار مؤتمر الحزب « مبيكى» راعيا وطنيا له عام ١٩٩٣ (منصب تامبو الذى توفى عندئذ) مع اختيار **مانديلا** رئيسا ، ثم أصبح «مبيكى» رئيسا لحزب المؤتمر الوطنى ١٩٩٧ مع تنحى **مانديلا** عن رئاسة الحزب تمهيداً لتنحيه عن رئاسة الدولة بانتهاء مدته الدستورية (يونيو ١٩٩٩).

ويواجه **«ثوبامبيكى»** بالتأكيد موقفاً صعباً بوراثته لمكانه **«مانديلا»** الكاريزمية والعالمية والروحية . ورغم إنه مهندس إنجازات مانديلا نفسه ، إلا أنه يظل« المهندس» وليس الآب الروحى ، أو الزعيم الجامع لعناصر «الأمة الجديدة» التى تضم شتاتاً قومياً من البيض «الافريكانر» والملونين والآسيويين مع جماهير السود التى ما زالت تستكشف بلادها «ما بعد الأبارتيد».

«ثوبا» ابن جوفان مبيكى ، زميل مانديلا أيضا في السجن ، هو ابن منظمة شباب حزب المؤتمر الراديكالية منذ ١٩٥٦ ، ولكنه أيضا ابن جامعة لندن، وصاسكس من ترسانات الاقتصاد الحر حيث حصل منهما على بكالوريوس الاقتصاد وماجستير فى الاقتصاد (١٩٦٥).

وهو الذى تلقى تدريبه العسكرى كأحد كوادر الحزب فى الاتحاد السوفيتى .وقد مثل الحزب طويلا فى لندن ولوساكا حيث ممارسات التفاوض أو الرغبة فيه هى الأساس . نحن إذن أمام أحد كوادر ثورة التحرر الوطنى من جهة كما أننا أمام شخصية ، براجماتية ، ذات خبرة بالنضال والاقتصاد ،والتفاوض والموازنات والتحالفات من جهة أخرى ،وليس مجرد «كاريزما» للقيادة الوطنية المستقرة على أرضها.

ويدرك **«ثوبا مبيكى»** مشكلة وضعه ذاك منذ فترة ، ولذا يعمل على بناء ملامح شخصيته محاولا أن يقول شيئا جديداً تقوم عليه زعامته لجنوب أفريقيا المعقدة مع مطلع القرن الواحد والعشرين . والذين سمعوه وهو يقدم دفاعه عن حزب المؤتمر أمام لجنة **«الحقيقة والمصالحة»** عام ١٩٩٧ اعتبروه وهو فى أبهى عرض تم فى السنوات الأخيرة دفاعاً عن حزب المؤتمر، إنما يقدم نفسه لزعامته الفعلية ،وهو ما حدث فى مؤتمر الحزب فعلا ،خاصة بعد أن كان أحد المستوطنين قد اغتال منافسة الخطر« **كريس هانى**» ،كما قام مانديلا بإبعاد«**سيريل رامافوزا** زعيم الحركة العمالية» «والمنافس الآخر لمبيكى حيث عينه رئيسا لأحد قطاع الأعمال الكبرى .ومن جهة أخرى انسحب «ديكليرك» «زعيم الافريكانر» من موقع النائب الثانى للرئيس مانديلا ،متحولا إلى معارضة بيضاء لا تنوى الانشغال كثيراً فى السياسة قدر انشغالها بالهيمنة الاقتصادية.

مشروع «النهضة الافريقية»

لم يكن **«مبيكى»** راغبا فى رفع شعارات ثورية لمرحلته ، ولا أراد مواصلة مرحلة الانتقال ، بترديد شعارات«مانديلا» عن المصالحة وتوازن القوى ، ولذا بحث عن شعار جديد يستطيع أن يطلق منه فلسفة «جديدة» متعددة الجوانب. فكان شعار« **النهضة الافريقية».**

فى إحدى خطبه ذكر أن جماعة من شباب البلاد البيض ذكروا له شعاراً يحب أن يتبناه وهو أن جنوب أفريقيا «بالأمس أجنبية وغداً تخصنا» إشارة إلى التمايز العنصرى السابق الذى يريد تجاوزه إلى غد مشترك لكل العناصر.

كان اتجاه الحزب لاعلان **مبيكى** رئيسا له فى مؤتمره السادس عشر ١٩٩٧ تمهيداً لرئاسته للبلاد بعد إعلان مانديلا نيته فى الانسحاب ،فرصة ليتحرك **«مبيكى»** بشعاره الجديد من داخل برلمان جنوب أفريقيا في يونيو ١٩٩٧ . واعقب ذلك ترويج الشعار فى بياناته أمام مؤتمر الحزب نفسه وضمن وثائقه .وفى نص هام له تحت عنوان «أنا افريقي» راح يحدد هويته الافريقية ، راح يحدد معالم صفة «الافريقية» كما يفهمها نقيضاً للفهم العنصرى السابق سواء الفهم الأبيض عن تخلف السود ، أو الفهم الافريقى حول تقديس السواد والبانتوية بما عرف بالعنصرية المضادة. رأى مبيكى « **أن أصوله كافريقى تمتد إلى الأصول القديمة أرضا وتراثا مزروعاً فى ثقافات خوى وسان .. إلخ ، وإلى المهجرين من أوروبا**



ماندیلا
ومبیکی
فی مؤتمر الحزب
الـ٥٠

وآسيا ليجدوا مقراً «على أرضنا»، وإلى المحاربين أو المناضلين الأفارقة، سواء من البوير أو شهداء التحرير الوطنى».

وتمتد الجذور الأفريقية -عند مبيكى- خارج حدود جنوب أفريقيا ..وفى حضارات القارة من المصرية القديمة التى سبقت اليونان والرومان إلى قرطاج وفاس والنوبة وتمبوكتو وزيمبابوى وماكوندى .. وتضم تراث المسيحية الاثيوبية ومساهمات مسلمى نيجيريا ومالى .بهذا التراث الجامع سوف نجد في افريقيا دائما« ثمة جديداً » ،وفق ما تباهى به مبيكى فى اليابان عام ١٩٩٨ مطالبا بالحوار الثقافى والحضارى وإعادة اكتشاف الذات على«الطريقة اليابانية» ،كما تباهى من قبل فى ماليزيا أمام إشارات مهاتير محمد عن «النهضة الآسيوية».

ويحمل مبيكى فى ذاكرته مشروعات زعماء التحرر الوطنى الافريقى للوحدة الافريقية.

وهو لم يشأ أن يطرح شيئا عن مسألة «الوحدة الأفريقية» هذه بما تثيره الآن من «أحاديث» وحساسيات «قومية» ، ولكنه ما تحدث مرة عن مشروع «النهضة الافريقية» فى أى بعد له إلا وكانت أمثلته تمتد من كيب تاون للقاهرة ،ومن أقصى الساحل الشرقى إلى أقصى الغرب، ومن الشيخ أنتاديوب ،إلى ثقافة اثوبيا وتمبوكتو. أنه يبعث برسالة الوحدة إيحاء ،بالثقافة تارة، وفى السياسة تارة أخرى.

حوامل المشروع:

ولمشروع النهضة الافريقية- عند«مبيكى» عدة حوامل ،على المستوى الوطنى فى جنوب افريقيا ،وعلى المستوى الاقليمى والقارى ثم المستوى العالمى.

على المستوى الوطنى : لم تعد فى جنوب افريقيا «أمتان» كما كان يدعى نظام الأبارتيد ،بل إنه «يعاد مولدها» ،**وتضم كل أبنائها من كل الألوان والقوميات والأقليات والأنواع.** وهكذا نص الدستور الجديد ، بل يعرب مبيكى عن عدم ارتياحه لروح «الفيدرالية» الخافية فى بعض مواد هذا الدستور ، ملمحاً إلى السلطات الواسعة لبرلمان وحكومات الأقاليم في الدستور الجديد ،وتحكمها البالغ في إمكان تعديل الدستور.

ورغم نجاحه هو **وماندیلا** فى احتواء الزعيم المنافس «**بوتيليزى**» وأبناء «**الزولو**» باعتبار **مبيكى وماندیلا** من «الخوسا» ،ورغم تجاوزه لنفوذ **بوتيليزى** الذى يقود حزب« إنكاثا » المعارض المحافظ التراثى، الاقليمى أو القبلى وذلك باختيار «**زوما**» أمينا عاماً لحزب المؤتمر» وهو من الزولو أيضا ، إلا أن المسألة العرقية تظل قائمة فى إقرار إحدى عشرة لغة للبلاد بما فيها «الافريكانرية» والانجليزية مما يعنى فى تقدير مبيكى تكريساً ضمنياً لهذه المحلية والقبلية فى عصر بناء الأمم والاقاليم الكبرى.

إن «**المثلث الذهبى**» للمجتمع عند مبيكى هو : **الأعمال -العمل -الحكم .** تلك -فى رأيه- هى عناصر التحول الاجتماعى والثورة الاجتماعية بعد عبور الثورة السياسية والدستورية. هو إذن عزل دائم مع رجال الأعمال والبرجوازية السوداء، ولمفهوم النقابية المهنية والاقتصادية، ولمعنى الأمة والوحدة لا الصراع الاجتماعى. وهو دائم الحديث عن كل ما يضمن «**حسن النوايا**» مع البيض وتوفير «مواد دستورية» تسمح بشروق التوحيد معهم حتى سميت أجزاء من الدستور «بمواد الشروق أو مرحلة الانطلاق

معاً » وليس الانتقال بالسلطة الأفريقية إلى الشعب على نحو ما كان شعار حزب المؤتمر لمدة طويلة .

ويرى مبيكي أن المثقفين هم في مقدمة صناع «النهضة الافريقية» مع السياسيين ورجال الاعمال والنقابيين والقادة الدينيين والفنانيين والشباب والنساء النشطاء.

هؤلاء يجددون افريقيا في الالفية القادمة ،كما خلقوها من قبل . ويكرر «مبيكي» هنا **رفضه لاعتبار العسكريين ضمن قوى النهضة ، فهم لا يمكن أن يقدموا حكما جيداً** ، والاشارة عنده دائمة لسقوط النظم العسكرية وفشلها بسبب سعيهم للثروة عن طريق السلطة.

على المستوى الاقليمي والقاري

يتذكر «مبيكي» مقولة نكروما «أنه لا استقلال لغانا دون اسقلال كل افريقيا» ولكنه لا يذكرها كذلك ،حيث المقولة الآن عن النمو المشترك والنهضة الافريقية ... وهو يتحدث دائما عن دور جنوب افريقيا على المستوى الاقليمي في إطار منظمة «سادك» لدول الجنوب الافريقي ، ويتحدث عن المشروعات المشتركة ،وعن الاستثمارات ومشروعات البنية التحتية في المنطقة .**والنهضة الافريقية عنده هي امتداد مظاهر التنمية وبناء البنية التحتية على مستوى القارة كلها، وهو يلح على بناء الاقتصاد الحديث ، واطلاق مبادرات القطاع الخاص والتخفيف من ضبط الدولة للاقتصاد.**

وهنا يشير لمشروعات جنوب افريقيا التي تمتد من دول «سادك» إلي مستوى القارة في غانا وأوغندا والسنغال ومالي وموزمبيق ، وتمتد من التعدين إلى الاتصالات والسياحة.

ويتحدث **«مبيكي»** عن مشروعات شركات جنوب أفريقيا واستثماراتها دون حساسية من ملكيتها للبرجوازية البيضاء أو السوداء ، ورغم الهجوم الذي يلاقيه من داخل حزب المؤتمر واتحاد العمال والشيوعيين لافتقاده هذه «الحساسية» فإنه يلمح أحياناً إلى التقدم السريع أيضا للمساهمة «الافريقية» -السوداء -في رأس المال والذي قفز خلال ثلاث سنوات (٩٥/ ١٩٩٨) من ٦ر٤ مليار راند لدى ١١ شركة للسود إلى ٧ر٦٦ مليار راند لدى ٢٨ شركة، بل وقفز السود أنفسهم في الادارة من٢٪ إلى٣٠٪ في نفس الفترة.

يرى**«مبيكي»** أن التحولات الديمقراطية التي تترى سريعاً على مستوى القارة تحقق الاستقرار والأمان لهذا النمو في إطار النهضة الافريقية، ويصرفي معظم كتاباته وأحاديثه على أهمية هذا التحول ،وحسن إدارته بدلا من اتهام الآخرين بفرض سياساتهم -إشارة للاستنكار العام لسياسات التكيف الهيكلي السائدة) فهو يرى أن التحرر الافريقي من الاستعمار والاستعمار الجديد وقهر الشروط الأجنبية يعتمد في الأساس على الوعي الافريقي نفسه بالكرامة وحقوق الإنسان ،والتعاون بين بلدان الجنوب وخاصة في آسيا.

وينتقل «مبيكي من هذه الضرورة إلي استمرار استنكاره لأشكال العنف والصراعات الدائرة في أفريقيا ، ويلح على أنه لابد من «التدخل» لوقف العنف وحل الصراعات سلمياً وخلق أدوات حفظ السلام الاقليمي .وهو يقول «**إن الإنسانية** في حاجة إلى مراجعة الأفكار التي ثبتت طويلا عن السيادة وعدم التدخل في الشئون الداخلية للدول»كما يقول: «**يجب أن نتوقف عن اعتبار الديمقراطية وحقوق الإنسان مجرد مفاهيم غربية**» ولعلها كانت إشارات مبكرة من مبيكي لتدخل جنوب افريقيا بالقوة في ليسوتو لتصفية الانقلاب العسكري في أغسطس ١٩٩٨ ،كما وقفت جنوب أفريقيا إلى جانب عملية تصفية «موبوتو» بالقوة بالتعاون لفترة مع كابيلا ،**وهو أمر يخيف المجاورين لجنوب افريقيا الآن مثل زيمبابوي وناميبيا وأنجولا** ويلمح إلى صراعات إقليمية مستقبلية من جراء أفكار« مبيكي» حول التدخل. ويشير البعض إلى أنها نفس أفكار البيض**«الافريكانر»** من قبل حول نفوذهم في الاقليم الجنوبي من أفريقيا.

على المستوى العالمي :

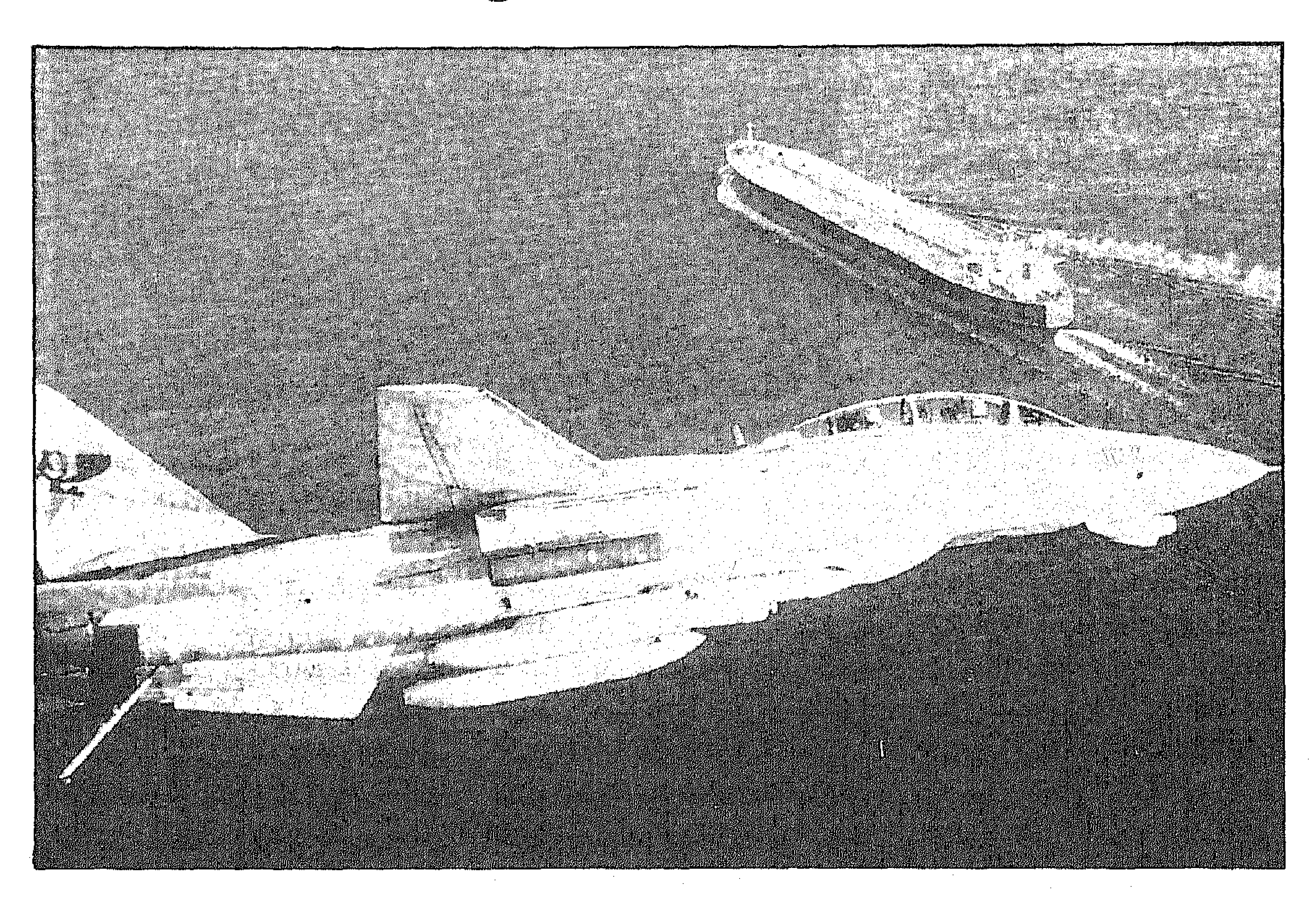
يسعى مبيكي لتعميق صلاته ببلدان الجنوب، وقد دفع بها سريعاً إلى شرقي آسيا بل وإلى الخليج العربي ،وتعتبر صياغته الوحدوية للمشاكل الافريقية بما فيها العربية دائما ،من الجزائر والصومال والسودان والمغرب حتى سيراليون وليبيريا والكونغو، نموذجاً لتطلعاته علي المستوى الافريقي والدولي . ويتمثل ذلك في صياغته عن العولمة التي تجعلنا نعيش بالضرورة في«قرية عالمية» والتي يجب أن نعمل على تحويلها إلى« جوار عالمي» يقوم على التعاون (اليابان) والاعتماد المتبادل (ماليزيا) ولا نعتمد على إحسانات المساعدة الفنية.

«إننا جزء من الاقتصاد العالمي ،ومن عملية العولمة، وقد أصبح السوق هوالإله الجديد ، لكن السوق يعني : «أناس يتخذون قرارات» ، ويفهمون آلية العملية الجارية ، ويخططون للتدخل فيها وهو ما يجب أن نفعله».

والنهضة الافريقية سوف تفعل ذلك بالنضال ،لأن التحرر لا يأتي وحده .. إن ثمة جديدا دائما يأتي من أفريقيا.. والقرن القادم هو قرن أفريقيا.

إن **«ثوبا مبيكي»** يقف على حافة القرن محاولا الإمساك بالعناصر الملتهبة لمشروعه محاولا وضع صياغات جديدة لأوضاع لم يكتمل تحريرها بعد من زخمها الاستيطاني والاستعماري في المنطقة ،وصياغة «النهضة الافريقية» ، صياغة فضفاضة قد تشير للرغبة في التحرير ولكنها بالطبع لا تتضمن بعناصرها تلك برنامجاً جذرياً لإحداث تحولات رئيسية في جنوب أفريقيا يخرجها بالفعل من سيطرة الرأسمالية الاستيطانية والغربية، لكن الصعوبة التي يواجهها **مبيكي** ضد مشروعه هذا هو أنه يقود حلفا سياسياً واجتماعياً متعدد الاطراف السياسية والاجتماعية الراديكالية .ولذا فإن **ضغط هذا الحلف من داخل حزب المؤتمر ونقابة العمال وقوى اليسار هو الذي يمكن أن يقلق حلمه «بالاستقرار»** ،كما أن مؤشرات معدل الجريمة والفساد والدعارة وحدها تكشف أن مشروع النهضة الافريقية لم يتحرك بعد، والحلف الرأسمالي والاستيطاني الخفي، لا يبدو مباليا بمشروعه الفكري بسبب المسعى المتسارع نحو الاستثمار وليس النهوض الاجتماعي، مما لا يتيح لمشروع النهضة الافريقية بالمعنى الشامل هامشاً كبيرا للانطلاق.

اليسار الأمريكي والحرب



تمهيد

كان أول المعترفين بأن اليسار الأمريكى واجه الحرب الأمريكية - الأطلسية ضد يوغوسلافيا مختلفا - إن لم يكن منقسما على نفسه - هو اليسار الأمريكى نفسه.

قال بعضهم إن هذه الحرب " سببت التباسا على اليسار. كثيرون ممن حركت مشاعرهم الأدلة على معاناة المنتمين عرقيا للألبان فى كوسوفو أيدوها بدرجات مختلفة من الإحجام أو الحماس . وغيرهم حركت مشاعره القضية على الهجمات فاختاروا الدفاع عن **ميلوسوفيتش** (رئيس يوغوسلافيا) (**ستيفن شولوم** فى شهرية " زين" اليسارية التى تصدر عن " معهد التغيير الاجتماعى والثقافى").

وقال آخرون" إن ثمة خلافات مبدئية داخل مجتمع التقدميين بشأن الحرب فى يوغوسلافيا ، بما فى ذلك الخلاف حول استخدام القوات البرية" (مجلة " **زى نيشن**" (الأمة) اليسارية الأمريكية).

وقالت فئة ثالثة من اليساريين إن من أيدوا الهجمات الأمريكية - الأطلسية ضد يوغوسلافيا من اليسار الأمريكى ، وكذلك من أيدوا منه نظام **ميلوسوفيتش** مخطئون ... واختلفت هذه الفئة تفصيليا حول طبيعة هذا الخطأ على الجانبين.

واشـــنطون من :

سمير كرم

بعضهم قال إنه خطأ سياسى ، وبعضهم الآخر اعتبره خطأ أخلاقيا . وغير هؤلاء وأولئك قالوا : خطأ يجمع بين الجانبين السياسى والأخلاقى .(بيان اللجنة القومية السياسية للحزب الاشتراكى الديمقراطى الأمريكى - فى ٢١ أبريل ١٩٩٩).

مع ذلك فان اليسار الأمريكى لم يستسلم لخلافاته . ولم يتوقف عن العمل التنظيمى والسياسى والإعلامى والجماهيرى ضد الحرب .. نعم ضد الحرب ، حتى أولئك الذين كانت لهم تحفظاتهم على نظام ميلوسوفيتش. والمهم - أيضا - أن خلافات اليسار الأمريكى ساعدت فى تسليط الأضواء على جوانب كثيرة من هذه القضية لم تجد مجالا لها حتى لإشارات سريعة فى الإعلام التقليدى

الأمريكي ، الذى سارع كالعادة الى تعبئة الرأى العام الأمريكي وراء الادارة الأمريكية ، ليدق طبول الحرب ، وكأن الأمن القومى الأمريكي وحياة الأمريكيين وطريقة حياتهم فى خطر.

ألقت مناقشات اليسار الأمريكي أضواء كاشفة على الدوافع الأمريكية فى هذه الحرب . وعلى النتائج المحتملة لها فى المدى القريب والمدى البعيد . وعلى مصير الأمم المتحدة بعد تصدى حلف الأطلسى لمهمة المنظمة الدولية . وأيضا على نظام **ميلوسوفيتش** ماله وماعليه.

كذلك ألقت المناقشات الضوء على **"البدائل"** . فقد تناولت - مع قدر من الاختلاف - الحلول البديلة عن الحرب التى كان يتعين طرقها قبل الاندفاع الى تدمير يوغوسلافيا .وكما فى حالة الحزب الاشتراكى الديمقراطى الأمريكى قدم اليسار اقتراحات محدودة.

سنعرض لهذه الاختلافات ولما أضاءته مناقشات اليسار الأمريكي.

لكننا آثرنا أن نبدأ بخلفية تاريخية نظرية تتعرض لجذور هذا الخلاف، التى لاتمتد زمنيا فقط من القرن الماضى ، بل تمتد جغرافيا من اليسار الأوروبى الى اليسار الأمريكي.

لماذا ؟

لأن هذه الخلفية النظرية التاريخية تساعدنا على فهم أعمق وأوسع لطبيعة إسهام الفكر اليسارى - عالميا - فى قضية تفرض نفسها الآن فى وقت استعداد لدخول القرن الحادى والعشرين ، وفى ظروف هيمنة القوة الأمريكية - الاستراتيجية والاقتصادية - على الشئون العالمية . وفى زمن تحولات جذرية بالغة الأهمية والخطورة بعضها يتعلق بالعولمة بجوانبها الاقتصادية والسياسية ، مما يتبعها من **انكماش مفهوم " الدولة القومية" وبالتالى انكماش مفهوم السيادة ، ومعنى القانون الدولى ومن يملك حق حراسته وحق فرض العقوبات (بأشكالها ودرجاتها المختلفة) على من ينتهكه.**

عذرنا فى هذه الخلفية الطويلة أن الموضوع - موضوع موقف اليسار من الحرب - لم ينل حقه من التناول ، فضلا عن المناقشة فى الدوريات العربية . ولعل " اليسار" - بنشرها - تفتح الباب لإسهامات أعمق وأثرى لموضوع النظرية اليسارية فى الحرب . والحرب الباردة كأداة للهيمنة الطبقية عالميا.

خلفية نظرية

يكاد يكون هناك إجماع بين الباحثين فى الماركسية - من الماركسيين وغير الماركسيين على السواء - على أنه لم تكن هناك نظرية متكاملة ومتماسكة عن " الحرب" فى كتابات **ماركس وانجلز** ..رغم انشغالهما المؤكد بقضايا عصرهما فى القرن التاسع عشر وماتخللته من حروب عديدة فى أوروبا وخارجها فى **"العالم الثالث"** وهى تسمية لاحقة حلت محل تسمية " المسألة الشرقية".

ومن الحقائق التاريخية المعروفة أن ماركس وانجلز اهتما بشكل خاص بالغزو البريطانى لمصر وثورة عرابى ، **وأظهرا تأييدا واضحا للثورة الوطنية المصرية ، كذلك بالثورة الهندية وحرب الأفيون فى الصين** . بل ان **ماركس** كان بمثابة " مراسل حربى " لصحيفة" **نيويورك تريبيون"** الأمريكية ابان " حرب القرم" . وقد طبعت رسائله منها فى مجلد ضخم بعنوان " المسألة الشرقية" (يقع فى ٦٥٦ صفحة).



كذلك فان من المعروف تاريخيا أن ماركس وانجلز كانا شديدى الاهتمام بالحرب الأهلية الأمريكية وكانا يؤيدان بقوة قضية الشمال الأمريكى(الوحدوى والرأسمالى) ضد قضية الجنوب (الانفصالى والاقطاعى) وكانت لهما مراسلات كثيرة مع عدد من أكثر العناصر تقدمية فى جيش الشمال. أو جيش **لنكولن.**

ويعتقد معظم الدارسين للماركسية أن كتابات **ماركس وانجلز** فى نظرية الحرب أو أرائهما بشأن الحروب العديدة التى نشبت فى سنوات حياتهما لا تقدم نظرية متكاملة ، بل أنها أيضا تعكس قدرا من الخلاف فى وجهات النظر بينهما . مع ذلك فثمة إدراك بأنهما انطلقا دائما من فهم الطبيعة الطبقية للرأسمالية وحروبها بما تنطوى عليه من تناقضات. فقد أوضحا على سبيل المثال **أن الرأسمالية يمكن أن تكون فى بعض الظروف أميل للنزعة السلمية لأن " الحرب من عادتها أن تصيب أسعار الأسهم .."** (الصراعات الطبقية فى فرنسا - ماركس) . الا أنهما أكدا أيضا أن الحرب تنتج عن الأزمة الاقتصادية ، وإن كانا قد مالا الى الاعتقاد بأن الأسباب السياسية فى هذه الحالة تفوق الأسباب الاقتصادية فى دورها فى التعجيل بالحرب.

من ناحية أخرى ساد الاعتقاد بين الكتاب الماركسيين فى أواخر القرن التاسع عشر بأن اتجاه الدول الرأسمالية الأوروبية الى التوسع فى تكوين الجيوش إنما يقود - من حيث لاتدرى - التدريب اللازم للطبقة العاملة والفلاحين ، الذى يمكن استخدامه فيما بعد للثورة على هذه النظم والاطاحة بها. وكان **ماركس** قد ذكر فى كتابه بعنوان : **الثامن عشر من بروميير** أن من الطبيعى أن تصبح للجيوش شعبية **كبيرة ليس فقط بسبب ماتخلفه وتغذيه من نزعة شوفينية ، انما لأن التجنيد للحرب**

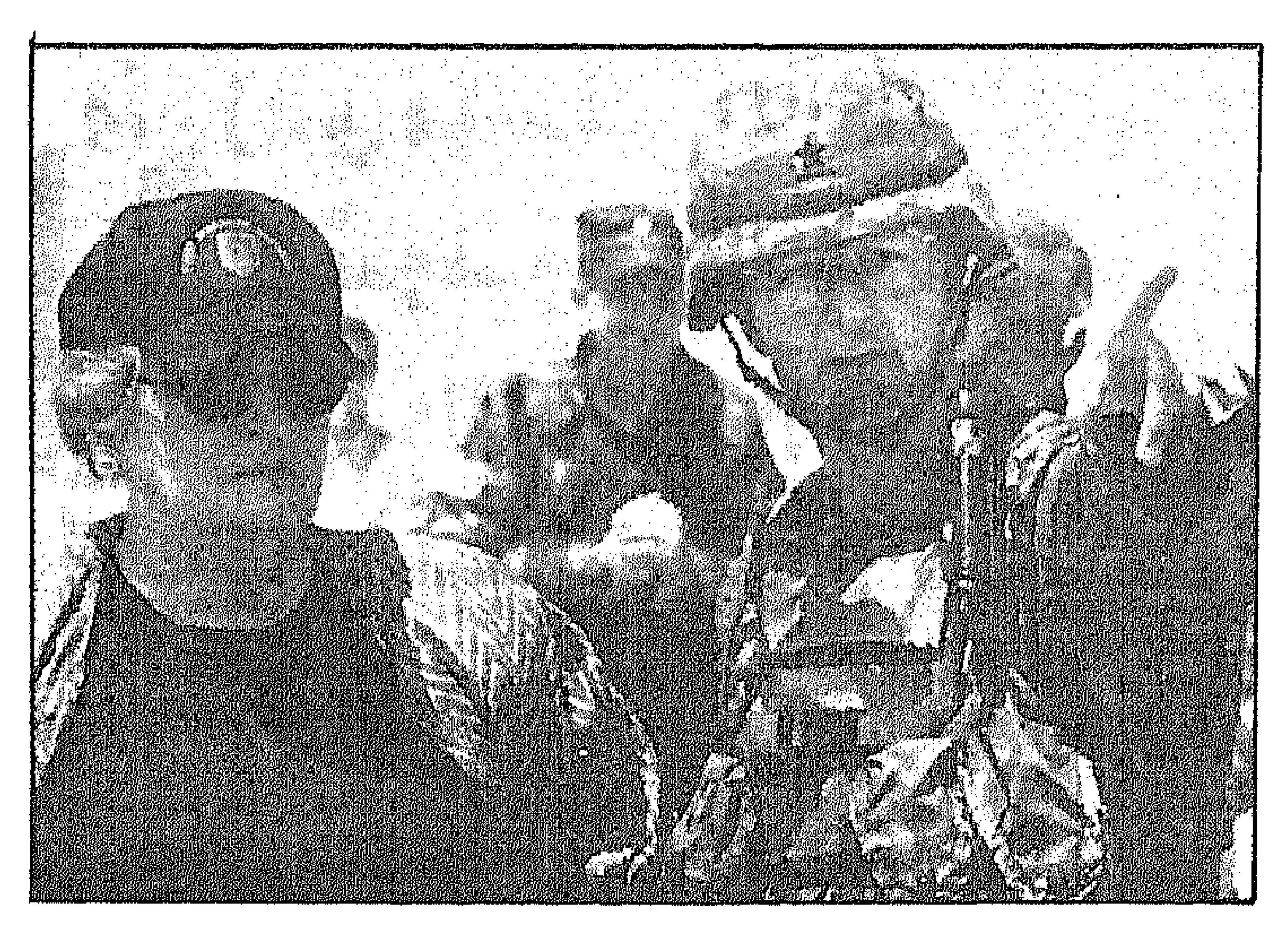
يقلل الأزمة السكانية فى الريف. الا أن ماركس وانجلزالذين شهدا- ابتداء من عام ١٨٤٨ - هزيمة الثورات الأوروبية المتوالية وماحدث فى كومونة باريس على أيدى القوات المسلحة المحترفة - أصبحا مدافعين قويين عن قضية إلغاء الجيوش النظامية واستبدالها بالشعب المسلح الممكن ليس على طريقة الميليشيات مثل الحرس القومى فى فرنسا.

وأكد انجلز - فى كتاباته بعد وفاة ماركس عام ١٨٨٣ - على خطر الحروب على الاشتراكية ، مؤكدا أن أسلحة التدمير الوحشية الجديدة ستكون بمثابة نكسة خطيرة للاشتراكية وحتى للحضارة . وكتب فى رسالة الى الاشتراكى الفرنسى لافارج زوج ابنة ماركس) أنه اذا وقعت حرب البلقان فان الغرض الحقيقى منها سيكون وقف الثورة الاجتماعية .. ووصل الى حد القول ولهذا فاننى مع السلام بأى ثمن (رسالة انجلز الى لافارج فى ٢٥ أكتوبر ١٨٨٦).

لكن انجلز نفسه عاد فتحدث بصورة مختلفة فى رسالة إلى لافارج (فى ٢٢ يناير ١٨٩٥) حيث قال إن الأسلحة الجديدة المتقدمة بقدرتها التدميرية الكبيرة من شأنها أن تجعل أية حكومة تتردد فى استخدامها .. وهذا من شأنه بدوره أن يؤدى الى الانقسامات بين الحكومات المتحالفة ضد بعضها بعضا فى أوروبا وأن يؤدى الى زوال هذه التحالفات.

ويقول . جى كيزمان فى " موسوعة الفكر الماركسى " أن الذين خلفوا ماركس وانجلز (فى بدايات القرن العشرين) أنهوا هذا الارتباك العميق إزاء مسألة الحرب ، فى وقت كانت تقترب فيه الحرب العالمية الأولى وكانت " الأممية الثانية" مشغولة تماما بشئون الأزمة التى انتهت الى تلك الحرب ، وكان معظم المشاركين فيها ماركسيين أو ذوى قناعات ماركسية.

فى عام ١٩٠٥ - يضيف كيزمان - قدم الاشتراكى الفرنسى جان جوريس تنبؤين بشأن نتيجة حرب أوروبية وشيكة الوقوع ، أثبتت التطورات صحتهما معا:

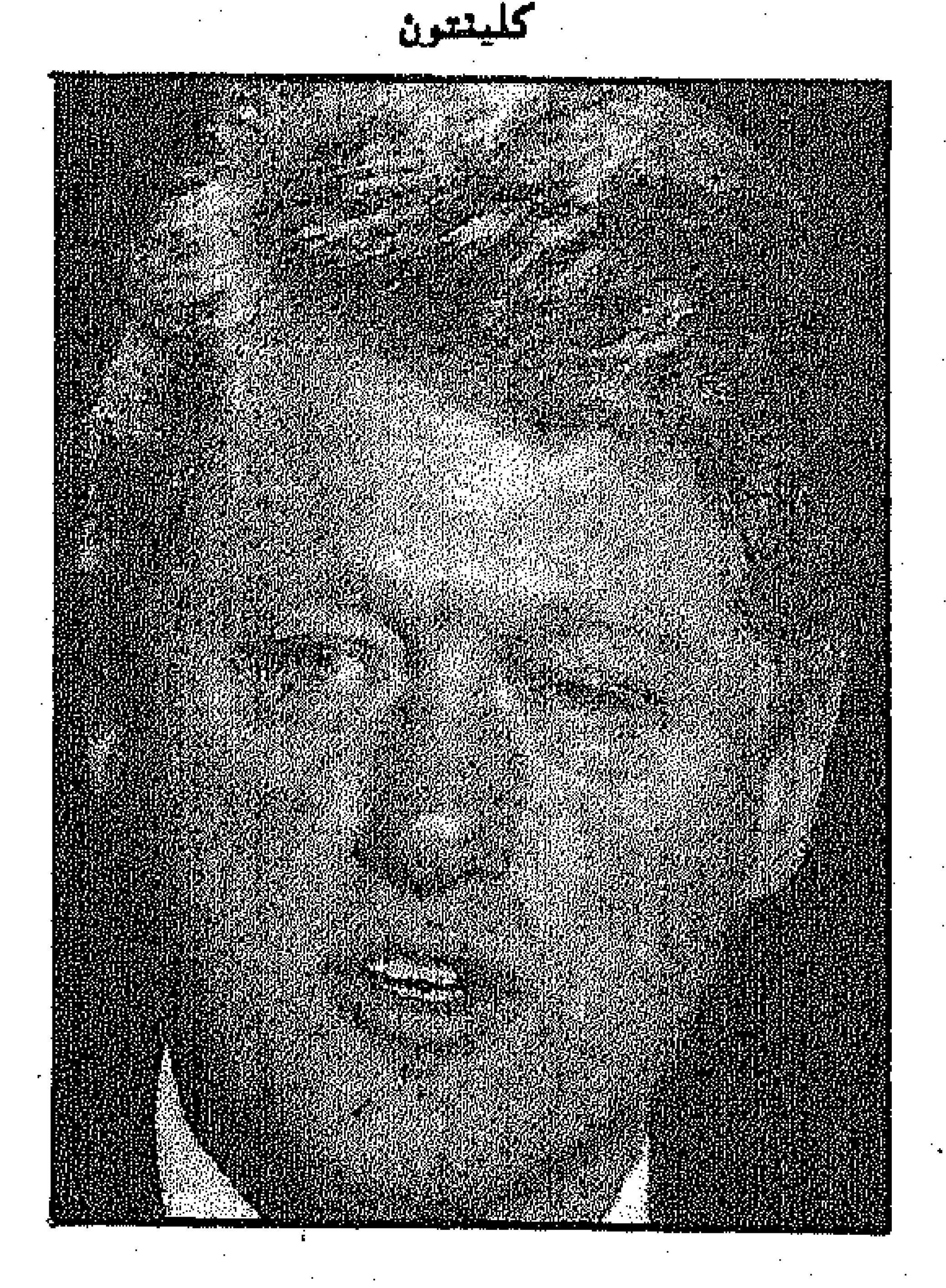


أولبرايت مع قائد القوات الأمريكية فى مقدونيا

أولا أن هذه الحرب ستشعل نار ثورة سيكون لها شأن كبير بحيث سيتعين على الطبقات الحاكمة أن تتذكرها جيدا ، وثانيا أن هذه الحرب ستفتح الباب لبداية عصر من الكراهية القومية والنزعة الرجعية والدكتاتورية.

وكتب كارل كاوتسكى - الذى أصبح المنظر الرئيسى للأممية بعد وفاة انجلز - أن النظم الاجتماعية تهدها الحروب وتكسرها إلى قطع صغيرة أكثر مما تفعل بها الثورات ذلك . لكنه عاد وقال " أن خوف نظم الحكم من الثورة قد يدفعها الى المقامرة و الرهان على الحرب كمخرج لها

كلينتون



من أزمتها ". (كاوتسكى: طريق السلطة- ١٩٠٩) . وفى هذا الكتاب نفسه قدم التحليل الباهر التالى :

" كل طبقة حاكمة تتهم جيرانها بالتآمر ضدها ، النزاعات تؤجج نيرانها فتتحول إلى هيستريا. التوسع الامبريالى يقدم إضافة كبيرة الى تراكم الأسلحة ، وسيصل إلى النقطة التى يحدث عندها الاجهاد والانفجار . ولاشئ يمكن أن يوقف الانحدار سوى التغيير الثورى الشامل" .

غير أن المفكر الاشتراكى الذى ترك بصمة خاصة بشأن نظرية الحرب من وجهة نظر ماركسية فى بدايات القرن العشرين كان الألمانى كاميل ليبنخت ، خاصة فى كتابه الذى تسبب فى ايداعه السجن ...(وربما فى اغتياله ورفيقته روزا لوكسمبرج فى عام ١٩٠٩) وقد كتب " أن النزعة العسكرية ظاهرة بالغة التعقيد ، متعددة الأشكال كثيرة الجوانب ، مما يجعل من العسير للغاية تحليلها . إن العسكريين والرأسماليين لايكنون مشاعر مودة الواحد تجاه الآخر ، وإن كان كل منهما يقبل الثانى كشر لابد منه . أما من الناحية المالية فان عبء الجيش يقع على عاتق العمل" (ليبنخت : النزعة العسكرية لا النزعة المضادة للعسكرية - ١٩٠٧).

منذ صدور هذا الكتاب .. ونظرا للتطورات التى طرأت على الرأسمالية

من زمن مؤسسى الماركسية فى القرن التاسع عشر حتى كوسوفو فى الأشهر الأخيرة من القرن العشرين .. حكمت مواقف اليسار فى أوروبا خلافات نظرية سياسية بشأن الحرب .. كيف انعكست على اليسار الأمريكى ؟

وتركيز القوة المالية فيها - حدث الارتباط بين الرأسمالية والحرب . أو الرأسمالية والنزعة العسكرية اذا استخدمنا تعبير ليبنخت نفسه . **واتجهت الكتابات الماركسية الى إلقاء مسئولية الحرب وتبعاتها على الرأسمالية وحوافزها** ، وعلى التركيز على ضرورة توجيه نضال الطبقة العاملة نحو وقف الصراعات المسلحة إذا كان لها أن تتفادى الكارثة ، وأن تستغل الأزمة الناجمة عن ذلك فى الاحاطة بالرأسمالية. وقرر **مؤتمر الأممية فى بال (سويسرا) عام ١٩١٢** بلغة صريحة تماما: " **أن يقتل العمال بعضهم بعضا من أجل منفعة الأرباح الخاصة لهى جريمة.** " وعندما وقع انقسام الأممية فى عام ١٩١٤ عد **لينين** هذا الانقسام أحد المكاسب الأساسية التى جنتها الرأسمالية من الحرب . فقد كان محور انقسام الاشتراكيين فيها هو موقفهم من الحرب العالمية الأولى ، وظهور " نزعة الانهزامية" - كما سميت آنذاك- بين الاشتراكيين.

وقتها قدم **لينين** (فى بحثه " الحرب و الديمقراطية الاجتماعية الروسية" - أكتوبر ١٩١٤) تحليله - الذى كان بمثابة بيان لجنة الحزب - الذين عزا الحرب الى مجموعة مركبة من الأسباب : تراكم الأسلحة - اشتداد حدة الصراع على الأسواق - مصالح الأسر المالكة القديمة التقليدية - والرغبة فى تشتيت أفكار وتقسيم العمال ،" الذين يتعين أن يكون ردهم على هذا أن يحولوا الحرب الى حرب أهلية".

ورغم أن الحرب العالمية الأولى كان لها أثر أعمق وأكثر تقسيما على الحركة الاشتراكية الدولية من أى صراع مسلح سابق و كانت الأممية الثانية إحدى ضحاياها ، بل أولى ضحاياها ، ورغم أن خصومة " أخلاقية" مريرة حلت محل التضامن السابق بين القوى الاشتراكية ، الا أن النظرية الماركسية فى الحرب اكتسبت نضجها خلال تلك الفترة . اكتسبت تحديدا لعدد من مبادئها الثابتة بشأن الحروب ، وعددا من استنتاجاتها الصحيحة المؤسسة على التحليل الجدلى التاريخى (الطبقى) للحرب كظاهرة معقدة ومتنوعة السمات والاتجاهات.

وكان أبرز تلك المبادئ الأساسية اعتبار الرأسمالية المذنب الرئيسى وان لم يكن الأوحد - بشأن نشوب الحروب الحديثة . امتد هذا المبدأ عبر كتابات **لينين** ، خاصة فى الامبريالية (وبالأخص " **الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية" ١٩١٦) وبعد ذلك نيكولاى بوخارين:" الامبرياليةوالاقتصادالعالمى"** - ١٩١٨ . وقبلهما كتاب الاشتراكى النمساوى **رودولف هيلفردنغ:" رأس المال المالى"** - ١٩٠٩ . وقد أوضح **لينين** فى تحليلاته آنذاك (التى قدمها إلى مؤتمر سوفيتيات عموم روسيا فى ديسمبر ١٩١٩) " أن **الحرب ليست فقط امتدادا للسياسة** (القول الشهير للمفكر الاستراتيجى **كارل فون كلاوزفتر) إنما هى الحد الأقصى للسياسة** . وأن الصراع الذى تشكله الحرب يعطى العمال والفلاحين المشتركين فيه تربية سياسية أسرع مما يعطيها لهم أى شئ آخر يمكنهم عمله".

ماإن انتهت الحرب العالمية الأولى فى عام ١٩١٨ حتى كان الشيوعيون أكثر إدراكا من غيرهم وبالتالى أكثر تحذيرا من أن حربا عالمية أخرى تهدد بالاندلاع . وزاد تركيزهم على ضرورة النضال من أجل منع الحروب نتيجة للمعاناة الهائلة التى ألمت بروسيا والتى فاقت ماعانته البلدان الأخرى . **وأصبحت الحرب فى الفكر والأدبيات الماركسية منذ ذلك الحين أقسى الشرور التى تعانى منها البشرية وأشد مالحتاج الانسانية الى النضال من أجل منعه** . وزاد الماركسيون على ذلك تأكيدهم الملح على أن الماركسية لم تنظر فى أى وقت الى الحرب باعتبارها طريقا إلى الثورة.

طوال السنوات بعد الحرب العالمية الثانية - فى ظل ظروف انقسام " الحركة الشيوعية " العالمية بسبب الخلافات بين الاتحاد السوفيتى والصين ، انكب الماركسيون على دراسة تاريخ الحرب بصورة كثيفة لم يسبق لها مثيل . وتعددت إصداراتهم عن الحرب والمجتمع ، **وقدموا خلال ذلك إضافات فكرية قيمة خاصة فى مجال كشف دور رأس المال الكبير فى إشعال الحرب العالمية الثانية وتزويدها بالوقود** . وهو جانب غاب

بصورة شبه كلية . بطبيعة الحال - عن معالجات **المنظرين** والكتاب فى العالم الرأسمالى " خاصة فى الولايات المتحدة ، فهؤلاء صوروا الأمر دائما وكأنه حرب ضد هتلر أو فى أقصى تقدير حرب ضد النازية . فغابت من كتاباتهم التحليلات الطبقية للحرب والقوى المشاركة فيها .

ربما لهذا يميل كثيرون من الكتاب - من بينهم بعض الماركسيين ولكن على الأخص فى العالم الغربى - الى القول بأنه لاتوجد نظرية " ماركسية" فى الحرب .. إنما توجد نظرية " لينينية" فى الحرب ، وذلك باعتبار أن الكتابات النظرية للماركسيين فى القرن الحالى استندت الى أطروحات **لينين** بالدرجة الأولى . واستندت إليها بالمثل بيانات الأحزاب الشيوعية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

وبصفة خاصة فان مرحلة الحروب الوطنية - حروب التحرر الوطنى والاستقلال - التى أعقبت الحرب العالمية الثانية جددت الأفكار الماركسية فى مسألة الحرب . واتسمت كتابات الماركسيين فيها بتأييد أوضح وأصرح كثيرا من ذلك الذى كان يعبر عنه ماركس وانجلز - بقدر من التحفظ - تجاه الحرب الوطنية المبكرة (**الصين - الهند - مصر - المكسيك**) . وكان سبب هذا التحفظ مااعتقداه من أن القوى الامبريالية فى هذه الحروب ستتغير هى نفسها باتجاه التخلص من النظم العتيقة التى تحكمها فتتخذ مواقف أكثر ثورية وتقدمية وإنسانية ازاء شعوب" البلدان المتخلفة".

وبطبيعة الحال فان بروز أشكال الحروب التى ارتبطت عضويا بنضال التحرر الوطنى ، وفى مقدمتها " الحروب **الفدائية**" فى مناطق الريف وزحفها نحو المدن (**الصين وفيتنام وبورما وأندونيسيا وكينيا والجزائر** .. الخ) أعطى دفعة نظرية أخرى لاهتمام المحللين الماركسيين بمسألة الحرب . وظهرت فى هذا الاطار كتابات ماركسية لمن مارسوا قيادة هذه الحروب : **ماوتسى تونغ** فى الصين والجنرال **توفجو بين جياب** فى فيتنام ، وبعد ذلك **كاسترو وارنستو جيفارا** فى أمريكا اللاتينية.

أين موقع الماركسيين الأمريكيين - أو فلنقل بصورة أعم أين موقع اليسار الأمريكى- فى هذا كله ، ماذا كانت اسهاماته فى نظرية الحرب أو فى مسألة الحرب خلال تلك الحقب من منتصف القرن التاسع عشر حتى نهاية القرن العشرين ، وبالأخص هل اختلفت مواقفهم من الحرب عن مواقف الاشتراكيين الأوروبيين .. على اختلافها ؟

بداية لابد من تأكيد حقيقة أساسية هى أن أمريكا ولدت فى الحرب ، وان كل مراحل نموها كمجتمع رأسمالى وحتى اكتسبت القدر من القوة الذى تتمتع به الآن وأصبحت تمارس هذا الدور الذى تعبر عنه صفة الدولة الأعظم الوحيدة" ، ناتجة من حرب . **ولاتكاد تكون هناك دولة أخرى معاصرة ارتبط تاريخها وتطورها** وصعودها بالحرب مثل الولايات المتحدة.

مع ذلك فان الاشتراكيين الأمريكيين واليسار الأمريكى بشكل عام اتخذ دائما موقفا مناهضا للحرب .. مناهضا لحروب


أرنستوجيفارا



أمريكا الخارجية منذ بداياتها فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر حتى الحرب الحالية ضد يوغوسلافيا فى الأشهر الأخيرة من القرن العشرين . **حتى أن اليسار الأمريكى ارتبط بمقاومة الحرب ارتباطا عضويا كاملا** ، فى مراحل صعوده كان أقوى القطاعات السياسية الاجتماعية معارضة للحرب ، وفى مراحل انحداره بدا وكأنه مجرد مجموعات من مناهضى الحرب فى بلد يعتبر تأييد الحروب التى تخوضها طبقته الحاكمة (حكومته) واجبا وطنيا ملزما وأن الخروج عليه جريمة وخيانة وليس خافيا **أن حملة المكارثية ضد اليسار الأمريكى استخدمت معارضة اليساريين للحرب** - أكثر مما استخدمت أى ذريعة أخرى - **سلاحا فى ضرب اليسار ومحاصرته وسجنه والتنديد به وتحويله إلى فئات منبوذة اجتماعيا وسياسيا** . ففى أجواء الحرب الأمريكية فى كوريا ولدت المكارثية ، وبسبب معارضة اليسار لها وخشيته من تحولها الى حرب أوسع نطاقا بين الكتلتين اللتين ربط بينهما تحالف كبير ضد النازية والفاشية قبل سنوات قليلة(فى الحرب العالمية الثانية) ارتفعت موجة الحملات " الوطنية" ضد اليسار حتى شملت أناسا لم تكن قد ربطت بينهم وبين اليسار أية علاقة قبل ذلك.

ولم تمنع هذه الحملة اليسار الأمريكى من أن يحمل لواء المعارضة ضد الحرب الأمريكية فى فيتنام ، رغم الاختلاف الكبير بين قوته فى نهاية الحرب العالمية الثانية والسنوات التى تلتها ، وحالة الضعف والانقسام التى كان يعانى منها فى الستينات والنصف الأول من السبعينات .. وهى فترة التورط الأمريكى فى حرب فيتنام.

ولو أننا تصورنا المسرح السياسى الأمريكى خاليا من دور اليسار وأحزابه ومنظماته فى تلك الفترة لوجدنا الساحة تخلو لمؤيدى الحرب الأمريكية فى فيتنام وحدهم . وصحيح أن الأحزاب التقليدية ركبت موجة المعارضة ضد هذه الحرب بعد أن بدأها اليسار بسنوات عندما اتضح لها

كان لليســـــار الأمريكـــى فضـــــل كشـــف الطبيعـــة الطبقيـــــــــة لحـــروب أمريكـــا داخليا وعالميـــــا .. منذ صعود أمريكا كدولة كبرى .

– وللادارات المتعاقبة – استحالة النصر فيها واستمرار عودة الشبان المجندين فى أكياس الجثث الى أهلهم فى الوطن .. الا **أن الذين يؤرخون لهذه الحقبة حتى من غير اليساريين لايغفلون دور اليسار فى مقاومتها .. وإنهائها ..**

وقد كان الفضل لليسار وكتابه ومنشوراته السياسية فى كشف الطبيعة الطبقية للحرب الأمريكية فى فيتنام – ربما بصورة من الوضوح لم يسبق لها مثيل فى الحروب الأمريكية – السابقة – حيث **كشفوا أبعاد جريمة هروب أبناء الطبقة الحاكمة والنخبة من الأغنياء وأصحاب النفوذ من التجنيد** حتى أن الملايين من أبناء الأمريكيين الذين توالوا على تلك الحرب وشكلوا ذخيرتها البشرية كانوا فى أغلبيتهم الساحقة من أبناء الطبقة العاملة والفقراء .. وفى أغلبيتهم أيضا من السود.

إن واحدة من أهم الدراسات التى وضعت عن حرب فيتنام فى الولايات المتحدة كانت رسالة لنيل درجة الدكتوراه من جامعة هارفارد وضعها جامعى يسارى أمريكى اسمه **كريستيان ايجار** واستغرقت منه السنوات من ١٩٨١ الى ١٩٨٨ ولم تنشر فى صورة كتاب إلا فى عام ١٩٩٣ (بعد انقضاء الدور الأمريكى فى حرب فيتنام بعشرين عاما كاملة!) وقد نشرها وهو أستاذ للتاريخ فى " **معهد ماساتشوزيتس للتكنولوجيا (ام . آى. تى)** تحت عنوان **" حرب الطبقة العاملة"**.

بطبيعة الحال لم يكن هذا اكتشافا الا فى جوانبه العملية والرقمية . أما من الناحية النظرية فانه استناد واضح الى الأسس التى قامت عليها معارضة الاشتراكيين الأمريكيين السابقة للحرب بصفة خاصة ضد التدخل الأمريكى فى الحرب العالمية الأولى . وهو وقت كان فيه للاشتراكيين مرشحهم فى انتخابات الرئاسة الأمريكية .

يقول المؤرخ الاشتراكى الأمريكى **جيمس واينستين** فى كتابه " **انحدار الاشتراكية فى أمريكا : ١٩١٢ – ١٩٢٥**".

" حينما جاءت الحرب الى أوروبا فى عام ١٩١٤ أعطى الاشتراكيون فى معظمهم فى كل دولة أوروبية تقريبا ظهورهم للمواقف التى تبنتها الأممية الثانية فى عام ١٩٠٧ وعام ١٩١٠ .. وأيدوا حكوماتهم فى الحرب . وقد أدى هذا الارتداد الى الموقف القومى الى قطع سبيل الأممية الثانية وخلق أزمة فى الحياة الداخلية للأحزاب الأوروبية" .

" لكن خلافا للأوروبيين فأن الأغلبية الواسعة من الاشتراكيين الأمريكيين عارضت الحرب سواء قبل أن تصبح الولايات المتحدة طرفا محاربا فيها ، أو بعده .. وقد كان رد الفعل الأولى للاشتراكيين الأمريكيين إزاء اندلاع الحرب فى أوروبا هى الصدمة وعدم التصديق . وأعقبه قدر من الالتباس وخسارة فى مكانته لدى الرأى العام وهبوطا للمعنويات داخل صفوفه .. وانخفض عدد أعضاء الحزب بصورة حادة فى الأشهر الستة الأولى من عام ١٩١٥ (العام التالى لاندلاع الحرب) ليصبحوا ٧٩ ألفا مقابل ١٠٣ الاف فى الفترة ذاتها من العام الأسبق ".. وتمكن الحزب من استعادة توازنه بعض الشئ بعد ذلك بأن ربط مواقفه بمواقف الزعماء الاشتراكيين الأوروبيين الذين ناهضوا الحزب . وعندما انشق **كارل ليبنخت** عن الأغلبية الاشتراكية الألمانية التى أيدت الحرب بأن صوت ضد السماح بقرض آخر لأغراض الحرب أيدت القيادات والتنظيمات الاشتراكية – الأمريكية – موقفه بشدة ... وقالت صحيفة " **الاشتراكى الأمريكى**" إن العالم بحاجة الى شجاعة ليبنخت والتماسك الذى أظهره . وأعدت اللجنة التنفيذية للحزب برنامجا مبدئيا للسلام يلقى تبعة الحرب على التنافس الامبريالى بين دول أوروبا الرأسمالية . ويؤكد أنه " لايوجد اختلاف مصالح بين العمال من البلدان المختلفة المشتركة فى الحرب ويدعو الى تجنب عمليات ضم الأراضى ، وإلى التوسع فى الديمقراطية عن طريق التغييرات الاجتماعية فى البلدان كافة من أجل إزالة الأسباب الاقتصادية للحرب".

مع ذلك فقد **انتخبت أمريكا –فى عام ١٩١٦ – ويلسون لفترة رئاسة ثانية على أساس أنه الرجل الذى أبقانا خارج الحرب " الا أنه ما إن انتخب حتى تحول بسرعة نحو تأييد التدخل فى الحرب الأوروبية .**

وكان ذلك برهانا كافيا على أنه لايكاد يكون هناك تأثير يذكر أو نفوذ لليبراليين الذين كانوا يؤيدون دخوله الحرب ولا للاشتراكيين الذين عارضوا ذلك بشدة ، على قرارات الادارة الأمريكية.

وقد ظل هذا الدرس قائما ، وظل يتكرر فى كل حروب أمريكا التالية.



لأول مرة منذ انهيار الاتحاد السوفيتى يشعر الروس بعد حرب الناتو فى كوسوفا بعنف صفعة الهزيمة المباشرة. ولأول مرة تجلت بوضوح فداحة خسائر مسلسل التنازلات التى تبعت الانهيار ولأول مرة أيضا يعتقد المواطن الروسى أن اعتداء الحلف العسكرى قد يقع على روسيا بتدخله لاحقا فى نزاعاتها الداخلية مثل الشيشان وغيرها. خاصة وأن الولايات المتحدة قد وضعت الاساس السياسى والحربى لتوجيه مثل هذه الضربة فى المستقبل عبر ثلاثة مبادئ (من مجموع ستة مبادئ) جديدة للحلف اعلنت فى ٢٤-٢٥ أبريل الماضى:

روسيا والبلقان

منى الخميسى

١- تغيير مبدأ الحلف الاساسى من الدفاع عن الدول الاعضاء إلى حماية مصالحها خارج حدودها (أى من الدفاع إلى العدوان)،

٢- للحلف كامل الحق فى استخدام القوة العسكرية فى أى منطقة فى العالم إذا لاح خطر على الأمن أو الاستقرار فى أوروبا.

٣- حددت وثيقة مبادئ الحلف الجديدة هذه الاخطار بـ : (أ) النزاعات الاثنية والعرقية . (ب) انتشار اسلحة الدمار الشامل . (ج) وسائل نشر أسلحة الدمار الشامل.

مع العلم أن الخبراء الأمريكيين رصدوا وفقا لتقديراتهم -أو لمخططاتهم - **٨٨ بؤرة نزاع ساخنة فى** أراضى الاتحاد السوفيتى السابق ، عشرات منها فى روسيا ، وكلها تقريبا تندرج تحت بند «النزاعات الاثنية والعرقية» حيث يسكن روسيا حوالى ١٥٠ قومية!.

لا تغيب أبعاد هذه اللوحة المظلمة عن المواطن الروسى . وتزيدها قتامة حقائق أخرى مثل **إنعدام الثقة فى يلتسين** والتسليم بفشل روسيا فى إنشاء منظومة للأمن الأوروبى مستقلة عن الناتو تلعب موسكو من خلالها دورا ما على الساحة الدولية(**احد مبادئ الحلف الجديدة: يعتبر الناتو نفسه المنظمة الوحيدة فى العالم القادرة على حماية الأمن الأوروبى**) .وعلى هذه الخلفية ظهر **يلتسين** قبل بدء قصف الناتو لكوسوفا بساعات قليلة ٢٤ مارس مساء على شاشة التلفزيون من وراء نظارة ضخمة فى ايماءة منه لخطورة الموقف وتوجه بنداء ناشد فيه العالم والزعماء والساسة ومن عانوا من أهوال الحروب من قبل التوجه **لكلينتون** لمنعه من: «اتخاذ هذه الخطوة المأساوية طالما أن هناك ولو دقائق قليلة» . واختتم **يلتسين**

النداء قائلا: «**وسنفعل من جانبنا كل شئ .. لكننا لن نستطيع عمل كل شئ ،لان ضميرنا لا يسمح لنا بذلك».**

ولخصت هذه الكلمات موقف الكرملين .واثارت التباسا بعد أن وضعت القيادة الروسية المعادلة على النحو التالي : **أما الحرب ضد الناتو في البلقان الذي تفوق قواته واسلحته قدرة روسيا العسكرية بعشرين مرة ، أو قبول الحرب في صمت وخنوع وتمريرها .**

ووقع كثيرون في هذا الفخ : ضرورة قبول روسيا لما يحدث في البلقان لانها ستعجز عن محاربة الناتو . وركزت وسائل الاعلام الروسية على عبثية وخطر انزلاق روسيا للحرب ،وعلى النتائج المدمرة الناجمة عن ذلك اقتصاديا وسياسيا وعسكريا بالنسبة لروسيا . وكرر **يلتسين** مرارا عبارة :«**لن تنزلق بلادنا للحرب .. ولن يجبرنا أحد على ذلك**» .مع العلم أن احدا لم يطالب بانزلاق روسيا للحرب! اذا انحصرت مطالب المعارضة الشيوعية في :

١- اقامة اتحاد : روسيا -بيلوروسيا- يوغوسلافيا.

٢- ارسال المتطوعين عبر قنوات «غير رسمية» لبلجراد (بناء على البند ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة).

٣- خروج روسيا من جانب واحد من نظام المقاطعة وحظر توريد السلاح ليوغوسلافيا.

٤- وقف الحرب فورا والالتزام بالقوانين الدولية وتصحيح أوضاع العالم.

وكان الكرملين لدى انذار الناتو قبيل الأخير بقصف كوسوفا قد وجد حلا مناسبا دون «الانزلاق» إلي الحرب » في مجرد التهديد بامداد بلجراد بصواريخ (س س-٣٠٠) للدفاع الجوى المضاد للصواريخ والطيران ، فلم توجه الضربة!.

لكن الكرملين حيال فوران الغضب في صدور الروس لم يجد مفرا من بعض الاستعراضات العسكرية فقامت موسكو بعدة خطوات:

١- تجميد عمل مجلس روسيا -الناتو.

٢- استدعاء ممثلي روسيا في مقر قيادة الناتو.

٣- تجميد كل أشكال التعاون مع الحلف مثل التدريبات المشتركة وغيرها.

٤- انسحاب الفرقة الروسية لصنع السلام في البوسنة من قيادة الناتو لها.

٥- مرابطة سفينة (ليمان) للمخابرات العسكرية الروسية في منطقة النزاع.

٦- اجرى الاسطول الشمالي بقيادة الاميرال **بوبوف** تدريبات عملية نهاية مارس ، وتحركت صوب بحر بارينتس ١٠ **غواصات وطراد (بطرس الأكبر)** وحاملة الطائرات **(كوزنيتسوف)** وحوالي ١٥ سفينة أخرى



بريماكوف رئيس الوزراء الروسي

مزودة بكل ما يلزم لصد الهجوم الجوي.

٧- اجرى أسطول المحيط الهادئ بقيادة **الاميرال زاخارينكو** مناورات في بحر اليابان شاركت فيها ١٥ سفينة حربية.

٨- أجرى اسطول البحر الاسود بقيادة **الاميرال كوموييدوف** تدريبات تعبوية وتكتيكية في البحر الاسود بمشاركة الطراد(**جولونكو**) وسفينة (كيريتش) وحاملة الصواريخ (بورا) وسفن أخرى .

٩- تحركت ٧ وحدات بحرية روسية صوب البحر الابيض عبر مضيقي البوسفور والدردنيل قادمة من البحر الاسود.

وطبيعي أن من شأن وضع **أكثر من ٥٣ قطعة بحرية** عسكرية في حالة الاستعداد والتأهب الحربي نشر الايهام حول جدية موقف الكرملين وحزمه وحسمه و.. لكن **يلتسين** في الاثناء التي قامت موسكو فيها بتلك الخطوات -وبعدها- نفي عدة مرات بشكل قاطع كل الاشاعات التي انتشرت حول استعداد روسيا لامداد بلجراد بالسلاح ، بل وادان حتى «نبرة» المبالغة في التصريحات ذات الطابع العسكري التي اصدرها بعض السياسيين الروس قائلا: «لن اسمح بتصريحات عصبية غير مسئولة» ! وأكد على هذا المعنى وزير الخارجية الروسي ايفانوف حينما ذكر أن «الرئيس كف عن الحديث عن (اتخاذ اجراءات مماثلة) ويتحدث الآن عن اعداد مبادرات دبلوماسية جديدة للخروج من مأزق الحرب ». وفي اعتقادنا أن موسكو قامت باستعراضاتها العسكرية لعدة أسباب لا يمت احدها لاحتمال اتخاذ موقف من حرب الناتو ،وأهمها:

١- سخط الأوساط الشعبية في الداخل .

٢- معارضة جنرالات الدفاع الروسي لقيام الناتو بالعملية البرية في كوسوفا ،(وليس للقصف الذي لم يعن عسكرة الناتو في قاعدة حربية في البلقان) ،واقتراب موعد العملية البرية.

٣- حرمان المعارضة اليسارية والشيوعية من استخدام ورقة موقف الكرملين من حرب البلقان في الدعاية الانتخابية عشية اجراء انتخابات مجلس النواب (ديسمبر ١٩٩٩م).

٤- التلويح بثقل روسيا العسكري ،ليس في سياق شجب وادانة حرب الناتو ،بل لاعتبارات استراتيجية تتصل لقلب روسيا تحسبا لشن هجوم الحلف في المستقبل عليها .وليس مجرد مصادفة اشتعال شمال القفقاس الروسي مع كل قفزة جديدة للناتو: لدى قبول اعضاء جدد **(المجر -تشيكيا -بولندا في مارس الماضي)** ، واقرار مبادئ الحلف الجديدة (في أبريل الماضي) ، ومسلسل حروب البلقان على امتداد السنوات الماضية ، واجراء المباحثات بين قادة الناتو

٥- ناهينا عن تشكيك البعض في مصداقية الاعلان عن القيام بالخطوات سابقة الذكر ، باستثناء مرابطة سفينة المخابرات العسكرية (ليمان) في منطقة النزاع ، لسبب بسيط للغاية هو أن روسيا ليس لديها ثمن نفقات الوقود لتحريك أكثر من ٥٣ قطعة بحرية من مواقعها وتكاليف طاقمها العسكري .فضلا عن أن حجم الهزيمة التي لحقت بروسيا من جراء طردها من البلقان وتوسع الناتو داخل مواقعها القديمة التقليدية ، يفترض نفس حجم من الادانة -الشكلية- للحرب لتمريرها تحت ستار الرفض والشجب كي يتجرعها المواطن الروسي بأقل قدر من إثارة الشغب.

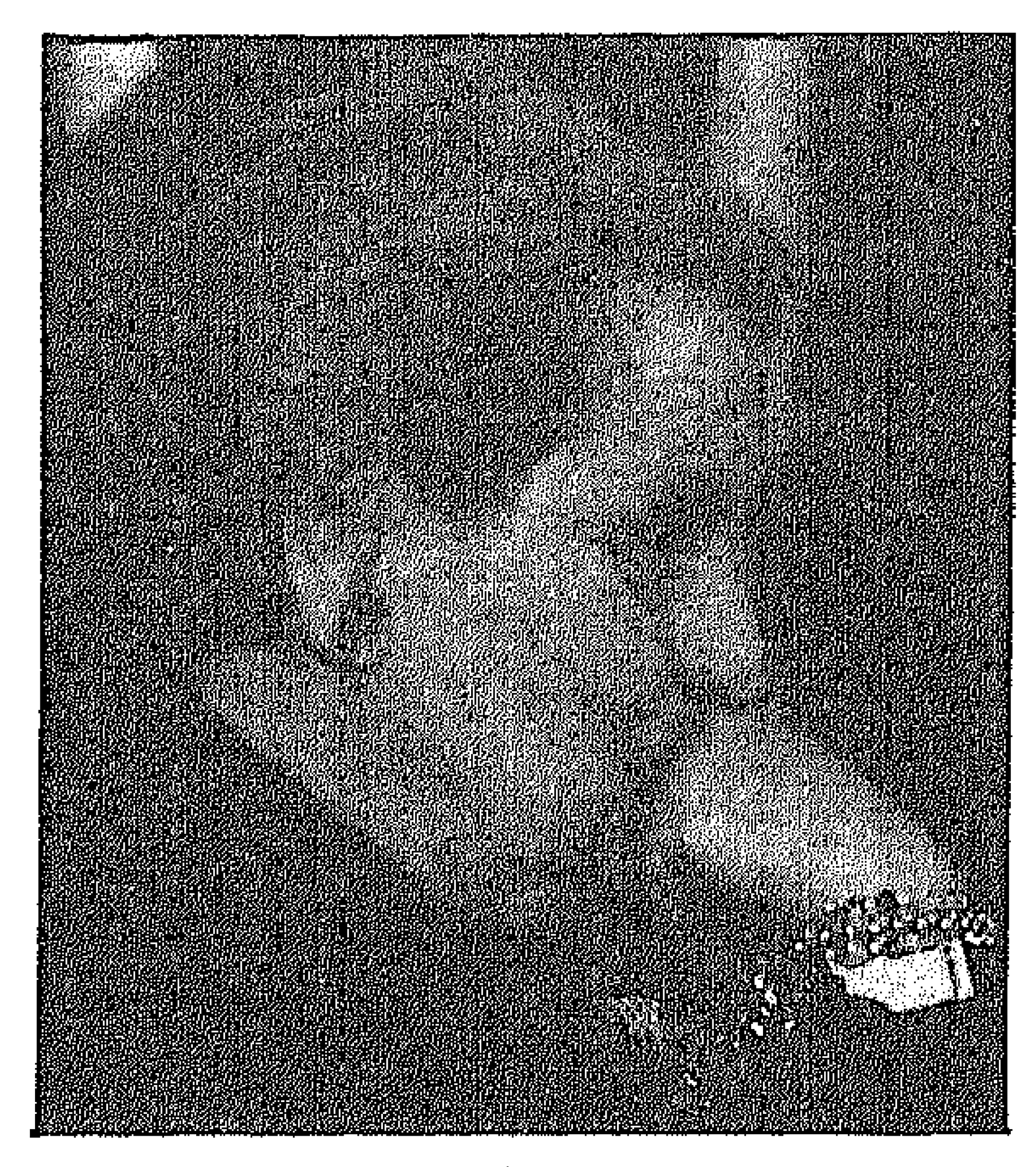
وفي الاثناء التي انشغل فيها الكرملين بضبط معادلة حقيقة موقفه من حرب البلقان على الساحة الدولية ، وستر تلك الحقيقة على الساحة الداخلية ، انهمك الدفاع الروسي والاوساط العسكرية في دراسة الكارثة ، وأجملت الازمة بالنسبة لروسيا في ضرورة ايجاد رد عسكري على:

١- توسيع الناتو.

٢- حرب البلقان.

٣- لبحث امكانيات جديدة لحماية الامن القومي الروسي ومن ضمنها تطوير الأجيال الأخيرة من الاسلحة السوفيتية النووية القديمة.

٤- تطوير الولايات لشبكة الصواريخ



مادلين أولبرايت



متظاهرون روس يرشقون للسفارة الأمريكية فى موسكو بالبيض

النووية التي تخترق بها إتفاقية تقليص الاسلحة المضادة للطيران والصواريخ.

وتلخصت مساعى الدفاع الروسى فى الاجراءات التالية لـ:

١- وقف تقليص الاسلحة النووية والجيش والقوات المسلحة.

٢- زيادة القوات في مناطق : كالييننجراد - ليننجراد -شمال القفقاس- موسكو- اسطول البحر الاسود- اسطول بحر البلطيق.

٣- رفع نفقات تمويل الجيش والقوات المسلحة من الميزانية الفيدرالية.

٤- تأجيل التصديق على معاهدة تقليص الأسلحة النووية الروسية(ستارت -٢).

٥- دراسة إمكانيات إنتاج صواريخ جوالة جديدة تطلقها الطائرات ،وتحويل صواريخ (تو بول -ام) من صواريخ احادية الرأس إلي صواريخ متعددة الرؤوس.

٦- بدء العمل على إطالة عمر الصواريخ النووية الاستراتيجية الروسية الافتراضي.

٧- اضافة بند جديد لوثيقة «فلسفة روسيا العسكرية» يصف : «الأسلحة النووية بانها ضامنة الامن القومي ورادع يحول دون الاعتداء علي روسيا وحلفائها كاجراء اضطراري بعد استنفاذ الوسائل المتاحة لدرء اخطار حرجة» .ومع العلم أن وثيقة الفلسفة الروسية العسكرية الجديدة حتى حرب الناتو فى كوسوفا كانت تستبعد احتمال اندلاع حروب كبرى ،ومن ثم امكانية الردود العسكرية عليها ،خاصة بالسلاح النووى.

فى نفس الوقت كانت تصريحات رجالات وزارة الدفاع الأكثر حسما ووضوحا ورفضا لحرب كوسوفا وتوسيع الناتو. ويقول **أناتولى كفاشنين** قائد هيئة الاركان العامة الروسية: «سيتلقى الناتو الرد المناسب على وقاحته عاجلا أو آجلا» .وصرح **الكسندر روتسكوى** محافظ كورسك باعتباره جنرالا : «ان جنرالا واحدا فى كل روسيا لن يقف مكتوف الايدى أمام ما يحدث فى البلقان» . وتدريجيا بدأت الخلافات بين موقف الكرملين ، والدفاع تظهر بوضوح وكان الجنرال **ليونيوايفاشوف** مدير ادارة التعاون العسكرى الدولى فى وزارة الدفاع أول من أعلن رسميا عن الخلافات بين الدفاع **وتشيرنوميردين** بشأن مساعى روسيا فى تسوية ازمة كوسوفا وشروط وقف الحرب . وصرح **ايفاشوف** فى حضور تشيرنوميردين أن « وزارة الدفاع لا تتفق مع تشيرنوميردين فى الرأى ، ولها موقف مستقل ومختلف من اتفاقية التسوية السياسية التى تتطلب اتفاقية اخرى عسكرية لتوضيح قضايا هامة» .وفي هذه الاثناء تطوع كبار الجنرالات الروس لقيادة فيالق المتطوعين للحرب فى البلقان إلى جانب الصرب فى وجه الناتو. وبدأت وتيرة الصراع تزداد سرعة وحدة بعد بلورة نهج تشيرنوميردين في التسوية .

ظهر **تشيرنوميردين** في دور الممثل الخاص للرئيس **يلتسين** فى حل أزمة كوسوفا فى ضوء ثلاث حقائق:

١- بعد أن بلغت حرب الناتو مأزق تورط قيادة الحلف فى القيام بالعملية البرية ،حيث استنفذ القصف الجوى اهدافه الاساسية عسكريا ومعنويا ، باستثناء : إخضاع ميلوسيفيتش .

٢- بناء على طلب نائب الرئيس الأمريكى **البرت جور** . وأكد **كلينتون** على ذلك فى حوار خاص للتلفزيون الروسى فور انتهاء اجتماع الدول السبع الكبار فى كولن قائلا: «**لا أدرى هل هناك حقا خلافات بين الموقف الأمريكى والروسى بشأن كوسوفا ؟ لقد وافق الرئيس يلتسين على تعيين تشيرنوميردين في هذا المنصب ، ونشكر له مساعيه في التسوية**».

٣- وضع نهج التسوية يستهدف تهميش جهود وزارة الدفاع والخارجية الروسية ومحاولا **بريماكوف** لحل الازمة ، التي وضعت فى اعتبارها -إلى حد ما - مصالح روسيا الوطنية.

وإذا تذكرنا ان **ايجور ايفانوف** وزير الخارجية الروسى هو خليفة بريماكوف فى نفس المنصب ،يتبين اتساق مواقف الطرفين . وقد أجمل **بريماكوف** خطته فى التسوية فى ثلاث نقاط:

١- الاستمرار فى المساعي الدبلوماسية لوقف الحرب وحل النزاع بالطرق السياسية.

٢- بحث امكانية خروج روسيا- من جانب واحد -من نظام العقوبات على بلجراد فى مجلس الأمن القومى الروسى باعتبار قصف الناتو عدوانا على دولة مستقلة ذات سيادة.

٣-اتخاذ اجراءات اخرى اذا اقدم الناتو على القصف (والمقصود هنا العملية البرية لان

القصف كان قد بدأ فعلا في ٢٤ مارس ،في حين قدم بريماكوف خطة التسوية بعد زيارته لبلجراد في ٣٠ مارس).

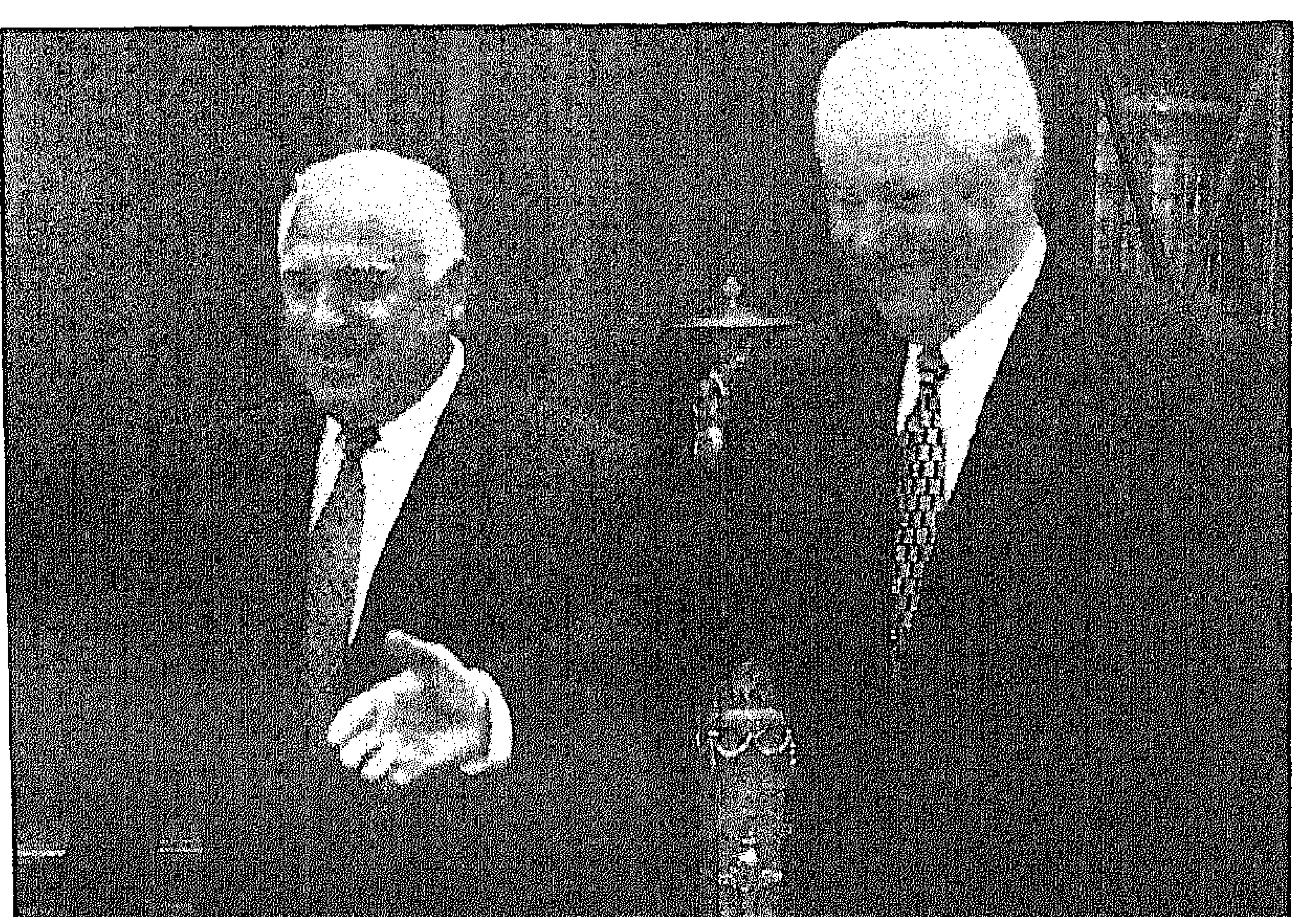
اثار البند الأخير ربكة سواء خارج روسيا ! وعلى الساحة الداخلية .فهل تكون «الاجراءات الأخرى» عسكرية؟ وإذا كانت .. فكيف تتماشى مع تأكيدات يلتسين العديدة حول الامتناع عن المساعدة العسكرية؟.

في تقديرنا الخاص أن الحديث بصدد البند الأخير دار بين **بريماكوف والرئيس اليوغوسلافي ميلوسيفيتش** حول مصير الفرقة الروسية لصنع السلام في البوسنة ،التي احتلت مطار كوسوفا قبل دخول قوات الناتو بساعات قليلة . وان عزل بريماكوف عم بناء على عدة أسباب متضافرة ومعقدة كان البلقان احدها .**وبوصول تشيرنوميردين لمنصبه سابق الذكر ، تبدلت كل أسس التسوية.**

يعترف الدبلوماسيون الغربيون انفسهم (في مقالات عديدة في نيويورك تايمز) بانه : « بغض النظر عن حملة الانتقاد الواسعة التي شنتها موسكو ضد قصف الناتو ، لعبت روسيا الدور الرئيسي والحاسم في محاصرة بلجراد باندار الحلف» . وذكر المتحدث الرسمي باسم الحكومة الأمريكية أن : «موسكو قامت بالدور الحاسم بعد أن أظهرت للصرب الجبهة الموحدة لروسيا وأوروبا والولايات المتحدة» .وتشير بعض المصادر الرسمية في موسكو إلى أن **يلتسين** طلب من **تشيرنوميريدين وإيفانوف** في ٣٠ مايو(أي بعد عزل **بريماكوف** باسبوعين) «حل القضية بأي ثمن». وعقب ذلك فورا مكالمة هاتفية بين رئيس الوزراء الروسي **ستيباشين والرئيس كلينتون** صرح **ستيباشين** فيها بان: «موسكو تود حل كل الخلافات في الرأي مع الناتو».

كيف قفز الموقف الروسي إذن من تسوية تشيرنوميردين إلى دخول الفرقة الروسية برشيتينا عاصمة كوسوفا ، واحتلال مطارها الوحيد؟. الدولي بشأن تسوية كوسوفا. وحضر الاجتماع بدلا منه ايفانوف والجنرال ايفاشوف ، أي بمشاركة أحد المتشددين من مسئولي الأوساط العسكرية .في نفس الوقت تعثرت فجأة المفاوضات بين الناتو والقيادة العسكرية اليوغوسلافية عند مناقشة الانسحاب الصربي من كوسوفا بعد وصول الملحق العسكري الروسي في يوغوسلافيا إلى قاعدة كومانوفو الحربية التابعة للناتو لينصح المتفاوضين اليوغوسلافيين بان يشترطوا صدور قرار عن مجلس الأمن الدولي لمواصلة المفاوضات .وليس هناك أي تفسير حتى الآن لتنحية تشيرنوميردين وتنشيط وزارتي الدفاع والخارجية مرة أخرى في التسوية سوى بدء تحرك الجنرالات ومسئولي وزارة الدفاع.

رفض الجانب الأمريكي اقتراح ممثلي وزارة



يلتسين وتشرنوميردين : آفاق جديدة

الدفاع الروسية بشغل موقع سادس في كوسوفا على غرار المناطق الخمس التي حددها الناتو لـ: الولايات المتحدة- بريطانيا – فرنسا -المانيا- ايطاليا. واستمرت المفاوضات بين مسئولي وزارة الدفاع الروسية والامريكية في مقر الخارجية الروسية حوالي ثلاثة أيام متواصلة ، انتهت قبل حلول موعد دخول قوات الناتو لكوسوفا بثلاث ساعات ، دخلت اثناءها الفرقة الروسية الاقليم . وكانت انجح عملية ينفذها الدفاع الروسي على امتداد الـ ١٢ عاماً الأخيرة ، تمت بأقل التكاليف ، إذ انتقلت الكتيبة الروسية وقوامها ٢٠٠ شخص من البوسنة إلى كوسوفا، وخططت ببراعة اعادت إلى النفوس بعض الثقة في الجيش الروسي ، وحدد توقيتها بدقة يقول عنها ايفانوف : «رجال الجيش أكثر حسما منا نحن الدبلوماسيين ، أنا أقوم بمهام سياسية ولا تفرق بالنسبة لي ساعة من الزمن أو ساعتان »، ورغم أن تصريحه جاء في سياق آخر إلا أنه كان ايماءة لانتهاز فرصة «الساعة الأخيرة» بعد فشل المفاوضات وقبل دخول الناتو لكوسوفا.

لم يكبد الكرملين نفسه عناء قطف ثمرة مبادرة الدفاع الروسي!.

اجرى رئيس الوزراء الروسي سيرجي ستيباشين آخر جولة من المفاوضات بين روسيا والناتو بشأن كوسوفا في اجتماع زعماء الدول السبع الكبار وروسيا في كولن الذي انعقد من ١٨-٢٠ يونيو ، اسفرت عن نتائج أهمها:

١- استخدام مطار برشتينا من قبل كل قوات الناتو في كوسوفا (الولايات المتحدة -بريطانيا -فرنسا -المانيا- ايطاليا) وروسيا .واحتفاظ روسيا بمهمة رقابته ، وسيحتل الناتو نقطة من مراكز الرقابة».

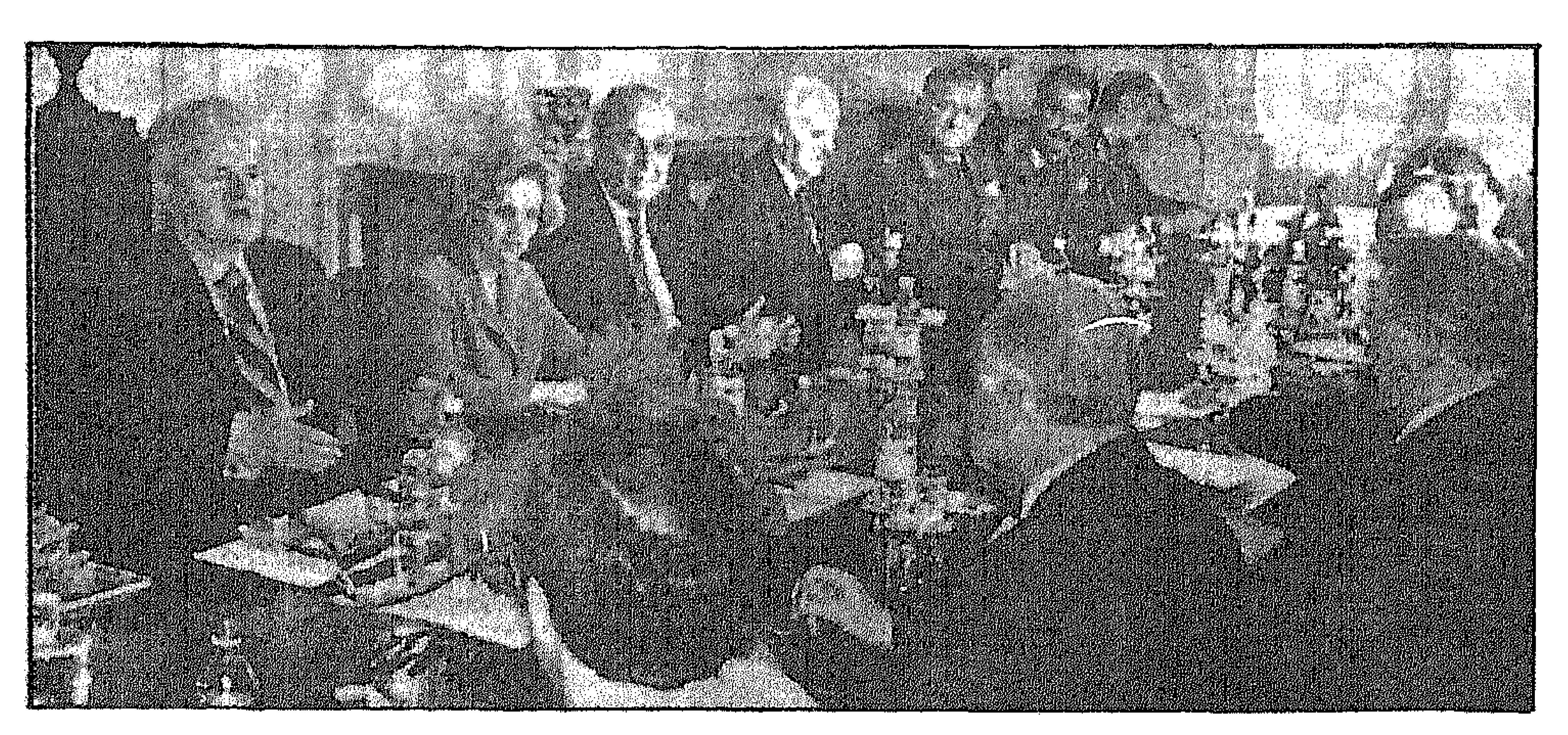
- يبلغ عدد جنود الناتو ٤٧- ٤٨ ألفا ،والقوات الروسية ٣٦٠٠ يتم نشرها حتى صيف العام القادم.

٣- ستحتل القوات الروسية جزءا من منطقة فرنسا التابعة للناتو ، أي تحت علم الحلف وقيادته ثم بحث امكانية شغل رقعة من مناطق الولايات المتحدة وبريطانيا والمانيا في المستقبل . ثم التفاوض فيما بعد حول امكانية تحديد منطقة خاصة بالقوات الروسية فيما بعد ، يصعب جدا تحويلها إلى منطقة سادسة لان وثيقة الناتو لا تنص على ذلك، وقد بدلت عبارة (منطقة روسية مستقلة) بـ (منطقة تخضع لمسئولية روسيا في صنع السلام) .والارجح ان سيناريو البوسنة سيطبق على القوت الروسية في كوسوفا.

٤- خصصت لروسيا الاحياء الساخنة في كوسوفا التي تقع فيها الصدامات بين الصرب والالبان أو التي يسيطر الالبان عليها مثل (ماليبوتسوفا) و(برزرينا).

وعلى هذا النحو تنازلت موسكو عن كل شئ تقريبا : المطار -احتلال موقع خاص بقواتها- قيادة قواتها بعيدا عن ادارة الحلف- هو عدد قواتها في ٣٦٠٠ شخص- رفع العلم الروسي.

في نفس الوقت فرض الناتو كامل سيطرته على شبه جزيرة البلقان (التي تضم البانيا- رومانيا -بلغاريا- الجزء الرئيسي من اليونان- القسم الاوروبي من تركيا -ومعظم يوغوسلافيا السابقة). اليونان وتركيا أعضاء الحلف كما هو معروف . البانيا ورومانيا وبلغاريا وكرواتيا ومقدونيا اعلنت موافقتها على دخول الحلف . ووقعت كلها ،ما عدا كرواتيا ،منذ فترة قصيرة على اتفاقية تأسيس قوة البلقان لدعم السلام ،تعمل



ميلوسيفتش خلال اجتماعه مع تشيرنوميردين في بلجراد

بتوجيه وتحت ادارة الناتو. وفي البوسنة قوات الحلف . وبذلك لا يتبقى في هذه المنطقة خارج نفوذ الناتو سوى يوغوسلافيا .مع العلم أن يوغوسلافيا البلد الوحيد في هذه المنطقة وفي أوروبا الشرقية التي ترفض عضوية الناتو ، وأي أشكال للتعاون معه حتى الآن. وتؤكد على علاقاتها الاستراتيجية مع روسيا وبيلوروسيا ، مشكلة بذلك عقبة في وجه توسع الحلف ،ووفقا للمراحل التالية:

١- سقوط أول قلعة من واجهة الشرق أمام الحلف بعد وحدة شطري المانيا.

٢- انهيار البوابة الثانية أمام زحف الناتو : بولندا -المجر- تشيكيا (حصلت على العضوية) - رومانيا -بلغاريا- سلوفاكيا- (ستكون في قائمة الدول التي ستحصل على عضوية الحلف في الجولة الثانية منقبول الاعضاء الجدد) -ثم يوغوسلافيا ، الحجر الأخير في الحائط الثاني الذي حتى حرب كوسوفا ،كان يقاوم توسع الناتو . لذلك فكوسوفا ، وكوسوفا تحديدا ،لانها تقع داخل صربيا ووسط يوغوسلافيا -خلافا عن كل اجزاء يوغوسلافيا الاتحادية التي انفصلت ثم استقلت -كانت الصخرة التي حطمها الناتو ليرفع فوقها علم الحلف ويواصل توسعه.

٣- سيلتف حزام الناتو من البحر الأسود إلى بحر البلطيق حول حدود الرابطة ،وتحديدا أوكرانيا -بيلوروسيا- ليتوانيا -لاتفيا- استونيا ،لتصبح صواريخ الناتو على الحدود المباشرة لروسيا .مع العلم ان كل دول الرابطة أعضاء في برنامج (الشراكة من أجل السلام) الذي يعد بمثابة المرحلة الأولى لقبول الدول الأعضاء الجدد في الحلف ،ما عدا روسيا لاسباب معروفة ، وطاجيكستان بسبب الحرب الأهلية وحدودها المشتركة مع افغانستان.

٤- على هذا النحو ستكون الخطوة القادمة للناتو بعد كوسوفا مواصلة الزحف صوب الجنوب الشرقي.

يواجه الكرملين زحف الناتو بمزيد من التنازلات ، بدأها يلتسين ولم يكن قد مر على رئاسته اشهر قليلة حتى اعترفت موسكو باستقلال البوسنة والهرسك في أبريل ٩٢م .وبعد مرور شهر واحد في مايو من نفس العام اعلنت الحكومة الروسية عن تأييدها لقرار فرض العقوبات على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية . ثم ايدت موسكو قرار الأمم المتحدة الذي يقر مقاطعة الصرب رقم (٧٥٧) .وفيما بعد اعترف الكرملين بجمهورية سلوفينيا ومقدونيا وكرواتيا .كما صوت مندوب روسيا الدائم في مجلس الأمن عام ٩٤م مؤيدا قرار ضرب كراينا الصربية جوا. وصرح ايفانوف بناير هذا العام بعد مباحثاته مع نظيرته الأمريكية مادلين أولبرايت بان: القول بوجود خلافات .. غير صحيح الخلاف الوحيد الذي نعترف به هو وسيلة الحل، وليس الحل نفسه» . لم تعارض موسكو في كل ذلك مخططات الغرب والولايات المتحدة في البلقان ، بل أيدتها .. واكدتها .. ولم يكن ذلك مجرد دعم لمساعي الناتو ، بل وتنفيذا لسقوط روسيا من هذه المساعي .وهكذا تخلى الكرملين عن حلفاء خمسة قرون ، بعد أن حارب الملوك والقياصرة الروس من ١٦٩٦ -١٨٢٨ م للوصول إلى البلقان والنفاذ عبره إلى مياه العالم الدافئة ثم إلى قلب أوروبا . ولم تنفض القيادة الروسية يديها ما يحدث في البلقان وحسب ، بل وحينما انتزع الدفاع الروسي مكانا لقواته في كوسوفا تخلت موسكو عن طيب خاطر عن ثمرة جهود الجنرالات ،التي قال عنها مسئول رفيع المستوى في قيادة الناتو ردا على سؤال: « من في اعتقادكم الذي اتخذ قرار دخول الفرقة الروسية كوسوفا ؟ قائلا : «لا علم لي باسم الشخصية التي وقعت الامر العسكري ، لكننا جميعا نعلم أن روسيا بلد الجنرالات الشجعان».والمعارضة الروسية..؟.

كانت أهم خطوة تقدم بها المعارضة الروسية ، اذا نحينا كل أشكال الادانة والشجب الشفهية ، نشر دعاية واسعة ضد اخطار تفكيك روسيا بين الاوساط الشعبية. الغريب والمؤسف ان الحملة الاعلامية في صحف المعارضة حذرت من تفكك روسيا ،في حين أن روسيا بدأت بالفعل في التصدع من الداخل.

أ- منحت المناطق الروسية الاصيلة والهامة اقتصاديا مثل دوبناس ، غرب نيشيرنازيم ، بريلا دوج، وسط الاورال، الاورال السفلي ،جنوب وجنوب غرب سيبريا وغيرها إلى أوكرانيا ، بيلوروسيا ، فنلندا ،كازاخستان ، وانفصلت عن روسيا . ونتيجة ذلك أن اجزاء من هذه المناطق تحولت إلى جمهوريات ذاتية الحكم وأقاليم مستقلة.

٢- حصلت اليابان على جزر الكوريل ، بناء على اتفاقية سرية.

٣- حصلت اوكرانيا على شبه جزيرة القرم.

٤- حصلت الصين على الضفة الاخرى من نهر آمور -فعليا-.

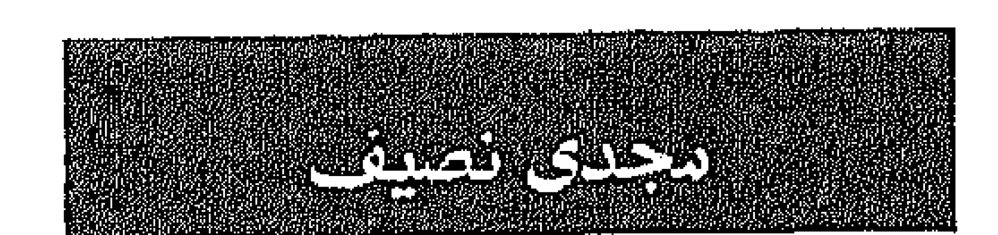
٥- انفصلت الشيشان -فعليا-.

٦- ينسلخ كل شمال القفقاس الروسي تدريجيا مع الشيشان وغيرها...

وكانت المظاهرات المؤثرة التي وقعت أمام مبنى السفارة الأمريكية في موسكو قد اندلعت بشكل عفوي . وشارك فيها من المعارضة الروسية الحزب الليبرالي الديمقراطي بزعامة جيرينوفسكي والحزب الشيوعي الروسي بقيادة زوجانوف واحزاب قومية ويسارية أخرى .وفي هذه الاثناء يظل قلق الدفاع الروسي الخطر الوحيد الذي يراقبه الغرب بحذر. والامل الأخير الذي يتطلع إليه الروس بلهفة . الدفاع الروسي وليس المعارضة.

العلاقات الأمريكية الصينية





" الإدارة الأمريكية " للرئيس بيل **كلينتون** تغطى على قصف السفارة الصينية ببلجراد ، بصيحات عالية حول سرقة الصين على مدى العشرين عاما الماضية وبشكل منتظم للأسرار النووية الأمريكية . والمرء يتشكك دائما فيما تطلقه الإدارة الأمريكية ووسائل الإعلام الأمريكية . فالمرجح أنها تغطى نتائج قصف السفارة . أما إذا كان الأمر صحيحا فهى " خيبة أمريكية". ليس لها حدود **لكن المؤكد أن قصف كوسوفا والسفارة الصينية له نتائج خطرة** . فحملة " الناتو " على كوسوفا سيكون لها تأثيرها العميق على تغيير السياسة الخارجية والدفاعية الصينية تجاه الولايات المتحدة والعالم فى عالم مابعد " الحرب الباردة" . فستعيد الصين استراتيجيتها العسكرية وتدعم جيشها ودفاعاتها ، مما سيؤدى إلى " سباق تسلح" جديد فى المنطقة كلها.

فمعنى حملة" الناتو" العسكرية على كوسوفا بالنسبة للصين أن " الناتو ليس تحالفا غربيا يدافع عن أراضى أعضائه التسعة عشر، بل هو حلف غربى عدوانى يخدم مصالحه خارج حدود دوله أيضا ". فحجة "حقوق الانسان " عند الصين حجة واهية للهجوم على دولة مستقلة عضو بالأمم المتحدة ، **وهجوم " الناتو" على يوجوسلافيا يشكل سابقة خطيرة ، يمكن استخدامها ضد الصين فى التبت** . وتخشى الصين أن يحاول " الناتو" أن يحل محل الأمم المتحدة فى عالم مابعد " الحرب الباردة" الوحيد القطب بعد انهيار " الاتحاد الفيدرالى السوفيتى" وسقوط " سور برلين" . و" الناتو" لايخفى نيته فى التوسع شرقا ليضم إلى عضويته فيما يضم عددا من دول وسط أسيا ، بعد أن أصبحت المنطقة مصدرا هاما للطاقة بالاكتشافات البترولية فى دولها. وهذا يشكل خطرا حقيقيا على الصين . وزيادة على **ذلك هناك بطبيعة الحال تحالف غير مباشر بين" الناتو" وبين" اليابان"** ، **يمر عبر تحالفها مع الولايات المتحدة الأمريكية "** فما يقوم به" التحالف الغربى" يصبح نموذجا للتحالف الأمريكى – اليابانى ، يحدده ويؤكد عليه . ومعنى هذا أن تصبح هذه التحالفات أداة " الهيمنة " الأمريكية على العالم، وهذا " محتوى" التنمية الصينية.

وبهذا المفهوم ، يصبح لقصف السفارة الصينية ببلجراد، مفهوم مختلف ، ويؤكد للصين استراتيجيتها الجديدة .ورغم أن التحليلات السياسية مسألة نظرية، إلا أن قصف السفارة الصينية قد بلورها وأكدها. وهى تؤكد على أية حال على وجهة نظر من يطلق عليهم الغرب اسم" المحافظين" فى السياسات الصينية . وهنا ينبغى " أن نؤكد على أن هذه الرؤية خاصة بالسياسة العسكرية الصينية فقط فى عالم مابعد " الحرب الباردة" ، وليس على الاقتصاد .

يقول أستاذ الاقتصاد " بمعهدالاقتصاد" بلندن الدكتور **مايكل يهودا** بالفيننشيال تايمز اليومية البريطانية فى عددها الصادر يوم ٢٧ مايو ١٩٩٩ " منذ أطلق الرئيس الأمريكى **بيل كلينتون** الشراكة الاستراتيجية العام الماضى ، اختلفت الأوضاع بالنسبة للصين كثيرا: أعلنت الإدارة الأمريكية عن درعها

الدفاعى الصاروخى فى آسيا" ، وبـدأت حربها فى كوسوفا دون إذن من الأمـم المتحدة وأية قوة عالمية أخرى بعيدة عـن" التحالف الغـربى" ثم قصـف" النـاتو" السفارة الصينية ببلجراد.

وتزامن هذا كله مـع سـوء العلاقات الأمريكية- الصينيـة خـلال الأزمة الاقتصادية الأسـيوية ، وزيـادة التوتر بين بكين وتايبه العاصمة التايوانيـة، التى ستؤثر على الانتخابـات الرئاسـية التايوانية العام القادم ، خاصة أنه لايمكـن التنبؤ بنتائج الانتخابـات الإندونيسـية القادمة . وأدى الكساد الاقتصـادى فى اليابان إلى ارتفـاع المشـاعر الوطنيـة والقومية، وقد أصبح السياسـى العتيـد شينتارو ايشيهارا عمدة العاصمة اليابانيـة طوكيو، وهو ينـادى بتقويـة الـدور العسكرى اليابانى، بدلا من اختفاء اليابان خلف الدرع العسكرى الأمريكى.

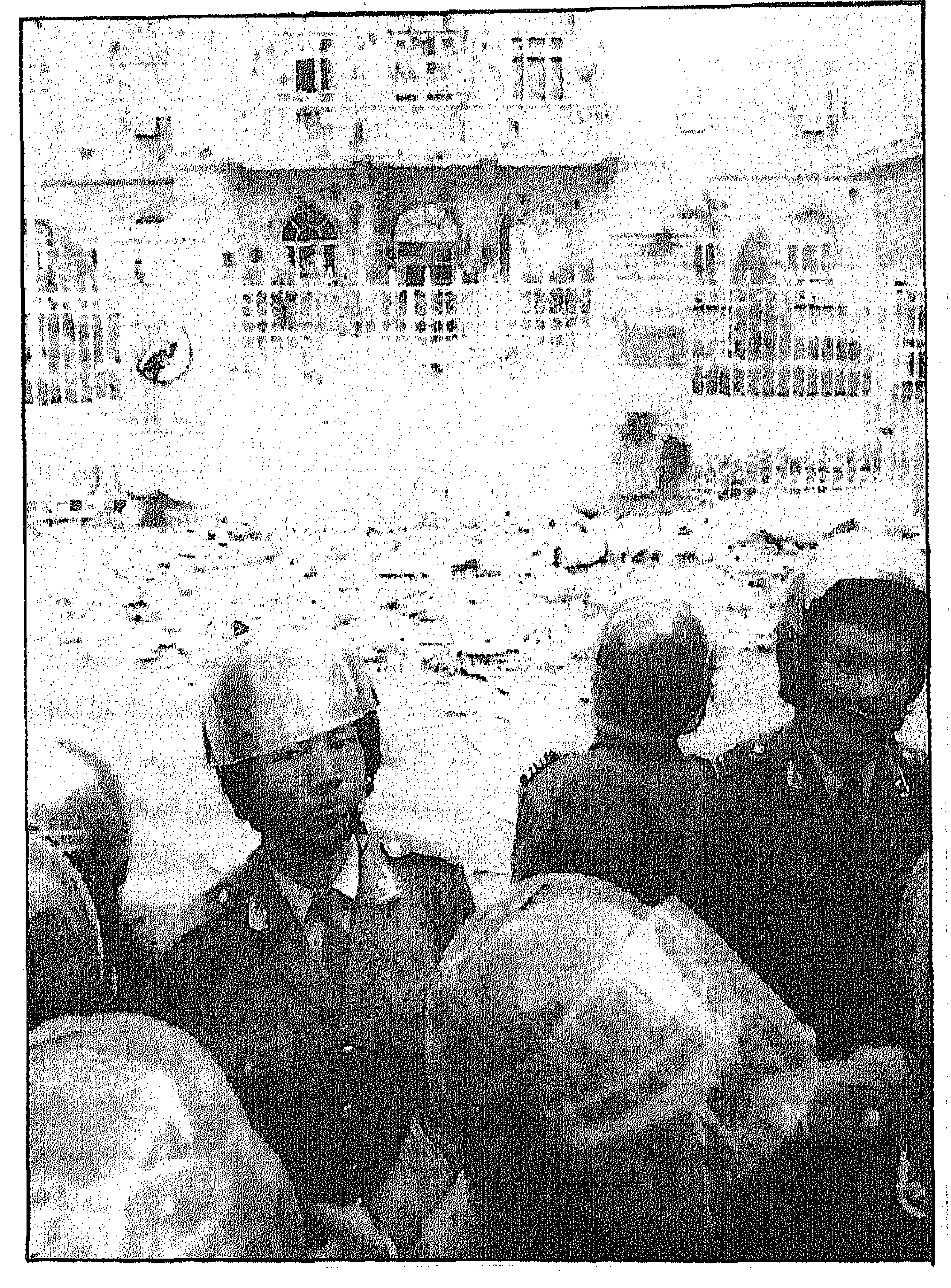
وكانت الصين تتشـكك فى نية الولايات المتحدة الأمريكية منذ فترة ، فهى - وقيادتها على الأصح - ليست من السذاجة بحيث تعتقد أن" الذئب" يتحول إلى" حمل" هكذا ببساطة. لذا بـدأت فى إقامة بنى عسكرية دفاعية، كان أحدهـا على جزيرة" ميسـتيف ريـف" غـير المسكونة ، المختلف علـى ملكيتـها " بمضيق سيراتلى" وأدى هذا إلى احتجـاج رئيس الفلبيـين جوزيـف ايسـترادا ، وكانت حجة قررت مانيلا على إثرها أن تزيد من تعاونها العسكرى مع الولايـات المتحدة الأمريكية.

وبعد قصف طائرات " الناتو" للسفارة الصينية ببلجراد، قطعت الصـين المفاوضات التى كانت دائرة مع الولايات المتحدة الأمريكية حول" حقوق الانسان" ، وقطعت المبادلات العسكرية معـها ، ومنعت السفن الأمريكية من هونج كونج . ويعتقد مراقبون غربيون أن الصين يمكن أن تقوم بإجراءات ضد الولايات المتحـدة أكثر من هذه . ويقول محلل المعلومـات بـ" مركز سياسات الباسفيكى بآسـيا بواشنطون الدكتور دوجلاس بـول ان " الصين يمكن على سبيل المثال أن تسـتولى على المزيد من " جزر سيراتلى ". كذلـك يمكنها أن تبيع المزيـد مـن الصواريـخ لباكستان ، أو أن تنسحب من محادثـات الدول الأربع لتخفيف التوتـر فى شـبه الجزيرة الكورية.

ولاشك أن توتر العلاقـات الأمريكية - الصينية يؤدى أتوماتيكيـا إلى زيادة الإنفاق العسكرى الصينى، والتركيز على التقنية المرتفعة على وجه الخصوص ، خاصة وأنه يتم الآن وضع الخطوط العامة لميزانية خطة السنوات الخمس بعد عـام ٢٠٠١، وذكرت الصحيفـة اليوميـة للجيش الصينى نقلا عن " الانـترنيت" : على بكين أن تعد نفسها لحرب محـدودة تستخدم فيها التقنية العاليـة الحديثـة" . وأسقطت صحيفة الجيش فى المقـالات الافتتاحية التالية - والتى نشـرت بعـد قصف طائرات " الناتو" للسفارة الصينيـة ببلجراد -- كلمة " محدودة" وقـالت فى إحدى هذه المقالات " علـى بكـين أن تستعد لحرب تستخدم التقنية العاليـة وأسلحة حديثة غير موجودة فى حوزتهـا الآن".

لكن هذه القوة العسـكرية لايمكن أن تنبع من فراغ ، وإنما ينبغـى أن تعتمد على قوة اقتصادية تؤكد كما قـال رئيس الوزراء الصينى علـى " الانفتـاح والإصلاحات" فالاقتصاد هـو القـاعدة العريضة التى تقوم عليها القوة العسكرية . وهذا معناه تسخير كـل الإمكانيـات والمصادر لخدمة الاقتصاد الوطـنى . وان كان فى الوقت نفسه يعنى ما قال رئيـس الوزراء الصينى " إن أولوياتنا لـن تتغـير ولن نصبح دولة عسكرية لاتوحدها غـير القومية - المتطرفة . انه شـئ مسـتبعد تماما" وجاء هذا بصحيفـة الجارديـان

السفارة الأمريكية فى بكين بعد أن هاجمها الصينيون



البريطانية اليومية ، ونشر يوم ٢٦ مايو ١٩٩٩.

ومازالت الصين تحتاج إلى السوق الأمريكي الكبير لصادراتها، حيث ميزانها التجارى مع الولايات المتحدة يشكل فائضا هو مثار خوف الولايات المتحدة الأمريكية. كذلك فان الصين فى حاجة لاستثمارات الشركات الأمريكية وكذا التقنية الأمريكية.

ويعتقد بعض المراقبين الغربيين أن هناك حدودا لعداء الصين للولايات المتحدة الأمريكية ، خاصة وأن النظام العالمى الجديد لايمكن تغييره بهذه الطريقة ، وأن الصين تقف وحدها فى مواجهة هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية. لذا فقد تطلب منها تنازلات معينة ، فقد تطلب منها على سبيل المثال أن توقف إقامة نظم الحماية ضد الهجوم الصاروخى فى آسيا ، ذلك النظام المعروف باسم " **الصواريخ الميدانية**" ، مقابل الموافقة على تسوية قضية كوسوفا فى الأمم المتحدة . ومن الناحية الاستراتيجية لاتستطيع الصين أن تغير تحالفاتها الدولية ، بسبب الوضع الراهن ، باستثناء مافرضته الأوضاع الدولية الجديدة بانهيار " الاتحاد الفيدرالى السوفيتى" وسقوط " سور برلين" وانهيار المعسكرات . فالصين تميل الآن إلى أن تكون علاقتها قوية بروسيا التى زودتها بأسلحة عالية التقنية . فقد أدت الظروف الدولية السائدة الآن إلى نهاية الخلاف الأيديولوجى بين الدولتين ، والذى كان يمنع اقترابهما . لكن الاقتصاد الروسى المنهار يجعل منها بالنسبة للصين صديقا لايعتمد عليه فى وقت الشدة . لكن الدولتين – روسيا والصين – لاتوافقان على قصف " الناتو" ليوجوسلافيا ، وان كانت **الولايات المتحدة – " والناتو" – قد حاولت إشراك روسيا فى حل دبلوماسى لمشكلة كوسوفا ، بينما تجاهلت " الصين" عن عمد.**

وتستفيد الصين من كل المتغيرات الدولية: فقبيل قصف السفارة الصينية ببلجراد ، سمحت لوسائل الإعلام الصينية (الحكومية) بأن تذكر بعض عمليات القمع و" التمشيط العرقى" التى تقوم بها القوات الصربية لألبان كوسوفا . فالدول الإسلامية تؤيد إلى حد ما قصف" الناتو" ليوجوسلافيا ، تأييدا لألبان كوسوفا المسلمين . وهى تريد إقامة علاقات طيبة مع الدول الإسلامية ، وخاصة مع الشرق الأوسط ، لأنها تريد استمرار إمدادات الطاقة بشكل منتظم.

والصين تدعم أية علامات ضد " الناتو" فى جنوب شرقى آسيا فرغم علاقات تايلاند القوية بالولايات المتحدة الأمريكية ، إلا أن الصين تتعاطف مع مرشحها لشغل منصب رئيس " منظمة التجارة الدولية ، **سوباشاى يانيتشياكدى**، الذى تقف ضده الولايات المتحدة ، ولاتريده أن يشغل ذلك المنصب . أما ماليزيا – ورئيس وزرائها الدكتور **مهاتير محمد** الذى يهاجم الغرب باستمرار – فلم تعلق بينت شفه على قصف " الناتو" للسفارة الصينية ببلجراد ، رغم أنها تهاجم باستمرار السياسة " المغامرة" للولايات المتحدة الأمريكية . وفى هذه الحالة قد تلجأ الصين إلى علاقاتها الفردية مع كل دولة لمساندة موقفها فى الأمم المتحدة . وفى هذه الحالة ستحصل على تأييد عدد من الدول بحيث يمكنها أن تطالب بإعادة تقييم مشروع " الصواريخ الميدانية" ، بل انه يمكنها لو اتبعت هذه السياسة بدأب ومثابرة أن" تدفع الأمم المتحدة إلى مناقشة قضية كوسوفا " كما يقول الأستاذ " بمجلس داسات السياسة المتقدمة" بتايبه ، الدكتور **أندرو يانج**.

ويقول الأستاذ بـ " **معهد بحوث السلام والأمن بطوكيو**" الدكتور **تومو هيا ساكاتاكا** (الفينشيال تايمز اليومية البريطانية فى ٢٦ مايو ١٩٩٩):

–" تخشى الصين العزلة فى آسيا" فرغم أنها غير مرتاحة للتحالف الأمريكى – اليابانى وتبدى ذلك بشكل علنى ، إلا أنها تعبر سرا عن ارتياحها لهذه العلاقات وللوجود الأمريكى فى آسيا بشكل عام ، لأنه يحاصر الانبعاث اليابانى".

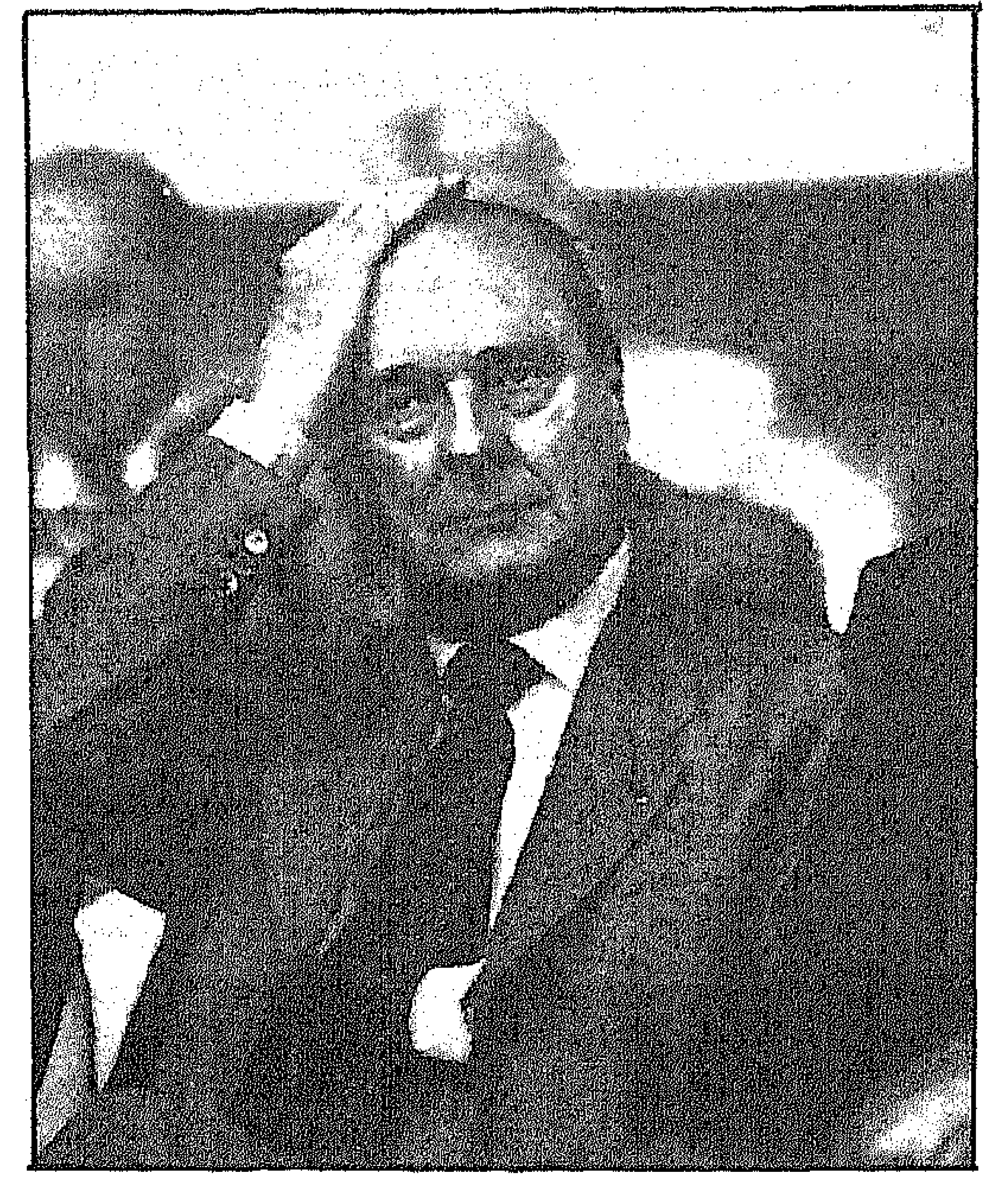
وزيادة على ذلك يشير المحللون بمراكز الدراسات الأسيوية ، إلى أن المسألة ستستغرق وقتا طويلا حتى تتطور العلاقات الأمريكية – اليابانية لتصبح فى مستوى العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الأوروبيين فى " الناتو" . لكن الصين مقتنعة بأن التحالف الأمريكى – اليابانى يقوى، وأصبحت اليابان الآن مسئولة عن مساندة الولايات المتحدة فى حملاتها العسكرية خارج أراضى اليابان، وهو الوضع الذى كان سائدا منذ هزيمة اليابان فى الحرب العالمية الثانية، والمثل القريب الآن هو كوريا . وينظر قادة الصين إلى هذا التغير الجديد على الساحة الدولية ، على أنه تغير جذرى ، سيسهل دون شك من استغلال اليابان لقدراتها العسكرية.

ويزيد من قلق الصين أن اليابان بدأت تنتقل إلى مساندة تايوان فى معاركها مع الصين حول استقلالها . وتطالب طوكيو بمد" التحالف الأمريكى" ليصل تايوان . لكن امتداد " نظم الدفاع الميدانية الصاروخية" إلى تايوان قد يستفز الصين فتزيد من مصروفاتها العسكرية.

ومن الناحية العملية ، فان الصين قلقة من تركيز الولايات المتحدة الأمريكية على" صواريخ كرونر" لأن " نظم الصواريخ الميدانية الدفاعية " أضعف من ناحية الحماية . فإذا ماقامت الصين بزيادة قدراتها العسكرية ، فان هذا سيثير الكونجرس الأمريكى الذى أغضبه الآن " تقرير كوكس" حتى ولو كان كاذبا.

كل شئ فى العلاقات الأمريكية – الصينية ، يعتمد إذن الآن على رد الفعل الصينى إزاء العداون الأمريكى.

كيف نجح اليسار فى فرنسا



جاك شيراك

كيف يمكن تفسير نجاح اليسار الفرنسى فى الانتخابات الأوروبية الأخيرة .. بينما سقطت أحزاب اليسار سقوطاً ذريعا فى دول الاتحاد الأخرى رغم أنها تحكم ثلاث عشرة دولة من مجموع دول الاتحاد الأوروبى الخمس عشرة؟ .. نتائج هذه الانتخابات لاتزال تعصف بالمجتمع الفرنسى وبالساحة السياسية الفرنسية . فنجاح اليسار أو بمعنى أدق الحزب الاشتراكى الحاكم .. يخفى وراءه إعادة توزيع للأوراق .. وأزمة .. لاينجو منها الحزب الاشتراكى نفسه ولا الحزب الشيوعى .. ويبرز ظهور قوة .. ربما لم يكن أحد يتوقع لها مكانا فى الخارطة السياسية الفرنسية .. **وإن جاءت بلا شك تعبيرا عن احتياج ماداخل المجتمع لايجد نفسه فى الأحزاب التقليدية ..** وربما يطرح السؤال عن شكل السياسة فى القرن القادم كبروز" الصيادون" على سبيل المثال .. وهم للمرة الأولى سيدخلون البرلمان الأوروبى.

الامتناع

فى أول أسباب " **نفدان اليسار بجلده**" هى النسبة المرتفعة للامتناع عن التصويت ، ووصلت الـ ٥٧٪ وهو مايعنى أن الفرنسيين شأنهم شأن جيرانهم الأوروبيين . لم يبدوا اهتماما بالموضوع الأوروبى ، ولم يكلفوا أنفسهم مشقة الانتقال لاختيار أعضاء البرلمان.

وظاهرة الامتناع فسرها المحللون بالاحتجاج على السياسات الأوروبية وأيضا بعدم فهم لهذه السياسات . خصوصا بعد سلسلة الفضائح المتتالية التى عرفتها المفوضية الأوروبية والتى هى بمثابة **الحكومة الموضحة** وهى فضائح كان لفرنسا فيها نصيب الأسد . فهى أشارت بشكل خاص الى عضو المفوضية ورئيسة وزراء فرنسا السابقة " **أديث كريسون**" متهمة إياها باستغلال النفوذ وبعثرة الأموال وتعيين الأصدقاء وأصدقاء الأصدقاء حتى باتت عبارة " **طبيب أسنان أديث كريسون ، فى إشارة إلى قيامها بتعيين طبيب أسنانها الخاص مستشارا بالمفوضية بلا عمل حقيقى لكن بمرتب ضخم** ، **باتت هذه العبارة مضرب المثل على حجم فساد الطبقة السياسية الفرنسية**. واستقالة **كريسون** مع المفوضية غير بعيدة عن الأذهان . كما أن الفرنسيين لايزالون يذكرون مانشيتات الصحف التى صاحبت الاستقالة كمانشيت صحيفة " **فرانس سوار**" الشعبية والذى اختصر القضية فى كلمة واحدة هى "**العار**"

انهياراليمين

أما السبب الثانى فى نجاح الحزب الاشتراكى ، فيعود إلى انهيار المعارضة اليمينية وخصوصا **الحزب الديجولى** الذى أسسه الرئيس **جاك شيراك** ، حزب التجمع من أجل الجمهورية.

فحزب الرئيس **شيراك** لايخرج من أزمة إلا ويقع فى أخرى ، وهو يبحث دون طائل عن رئيس له منذ عامين .. فقد تعاقب على رئاسته ثلاثة رؤساء مختلفين . وهو فى أزمته هذه يعكس **أزمة الجيل الثانى من السياسيين الفرنسيين .. جيل مابعد شيراك وجوسبان .. وهو جيل عاجز عن إفراز قيادات .. كما تنهشه الصراعات الشخصية**. حتى أن رئيس

باريس من :
نجلاء العمرى

الوزراء السابق **آلان جوبيه**.. وهو معروف بصورته النظيفة اضطر الى الاعلان صراحة عن امتناعه عن حضور اجتماعات المكتب السياسي للحزب لما لمسه من صراعات شخصية تبتعد بالحزب عن كل فرصة للخروج من مأزقه.

وساهم فى انهيار **الحزب الديجولى** انهيار تراث **ديجول** نفسه فأهم قيادات الحزب الديجولي العتيد ووزير الداخلية الأسبق **شارل باسكوا** دخل الانتخابات فى قائمة مستقلة تنسب إلى نفسها تراث الجنرال وأهمها معاداته لأوروبا الموحدة وتأييده لأوروبا - القوميات . وخرج حفيد الجنرال عن الجميع لينضم إلى اليمين المتطرف ، ويدخل هو الآخر الانتخابات تحت نفس الشعارات فى لائحة الجبهة الوطنية المتطرفة بقيادة **جون مارى لوبن** المدافع عن " فرنسا للفرنسيين" ومع نجاح **باسكوا** فى جذب ناخبى اليمين التقليدى الغاضبين الرافضين مواقفه الراديكالية ، أعلن فور اعلان نتائج الانتخابات عن انشائه لحزب جديد اختار له اسم" **التجمع من أجل فرنسا**" وهو اسم شبيه **بالتجمع من أجل الجمهورية** ولايدع مجالا للشك فى نوايا **باسكوا** طرح نفسه بديلا ذى مصداقية لقوى اليمين.

اليسار البديل

إذا كان تفتت اليمين وأزماته المتعددة ساهمت فى الحفاظ على مكانة الحزب الاشتراكى ، الا أن الاشتراكيين يواجهون - ورغم هذا النجاح - خطر نزف ناخبى الحزب تجاه الأحزاب اليسارية الأكثر راديكالية هى الأخرى ، **فاذا كان الحزب الاشتراكى حقق ٩٥ر٢١٪ من الأصوات ، فان مجموع ماحققه أحزاب الخضر والشيوعى ولائحة التروتسكيين تبلغ ٦٨ر٢١٪ أى تقريبا نفس النسبة .**

والرابح الأكبر ، فى المعادلة ، كان أولا الخضر . الا أنه يمكن تفسير هذا النجاح من خلال مجموعة الفضائح التى تتورط فيها السلطة التنفيذية مع **كارتل** شركات المنتجات الغذائية العالمية وهى **فضيحة الدجاج الملوث لمادة الديوكسين** المسببة للسرطان والتى كشفت على أن الأعلاف الصناعية التى يتغذى بها دجاج المزارع ليست الا خليطا متفجرا من نفايات متعددة ليست أقلها اثارة للاشمئزاز شحوم السيارات . **ثم فضيحة مشروب الكوكاكولا الملونة** ، والتى لم يعرف سر تلوثها حتى الآن . وكلها إعادة طرح مسألة البيئة بقوة على الساحة . وتؤهل بالتالى الخضر لأن يشكلوا قوة مستقبلية.

والرابح كذلك كان **التروتسكيون** .. من خلال اللائحة المشتركة التى قادها التجمع الشيوعى الثورى و" الكفاح العمالى" ونجحا لأول مرة فى حصول النسبة اللازمة لتمثيلهما فى البرلمان الأوروبى . وهو نجاح يؤشر إلى مواقف راديكالية لناخبى اليسار الذين أحبطتهم سياسات اليسار الحاكم المترددة فى أكثر من ملف . كالاستمرار فى برامج التخصيص التى كانت قد بدأتها حكومة اليمين السابقة ، وتراجعها عن مشروع تحديد ساعات العمل والذى كانت قد خاضت الانتخابات التشريعية التى أتت بها الى الحكم على أساسه .. ورفعته **تحت شعار" توزيع أفضل لسوق العمل المحدودة"**.

أما الخاسر داخل هذه المجموعة .. فكان **الحزب الشيوعى الفرنسى** . وهو خسر مرتين . الأولى فى استراتيجية دخوله الانتخابات ، عندما اختار **طرح قائمة لاتحمل هوية " الشيوعى" ومكونة من ٥٠٪ من أعضاء الحزب و٥٠٪ من خارج الحزب .. واختار لها اسم أوروبا تتحرك**" والثانية ، عندما ثبت عن تخليه عن هويته لم ينجح فى توسيع قاعدته بل ساهم فى انسلاخ ناخبيه عنه الى اليسار الأكثر راديكالية .. والى اليمين المدافع عن الهوية.

أما المفاجأة الحقيقية ، فكانت لا فى اليسار ولا فى اليمين .. ولكن فى لائحة " الصيادون والطبيعة والتقاليد" .. وهى لائحة تضم هواة الصيد البرى والبحرى .. وضربت أرقاما لم يكن يتوقعها أحد .. بل إنها استطاعت أن تحقق فى احدى المقاطعات - هى مقاطعة لاسوم الريفية - **٢٧٪ من الأصوات** وجاءت فى رأس الناجحين متقدمة حتى على الحزب الاشتراكى ويرى فيها المراقبون تأكيداً من الريفيين على هويتهم فى مواجهة قوى سياسية تقليدية فاقدة لها.



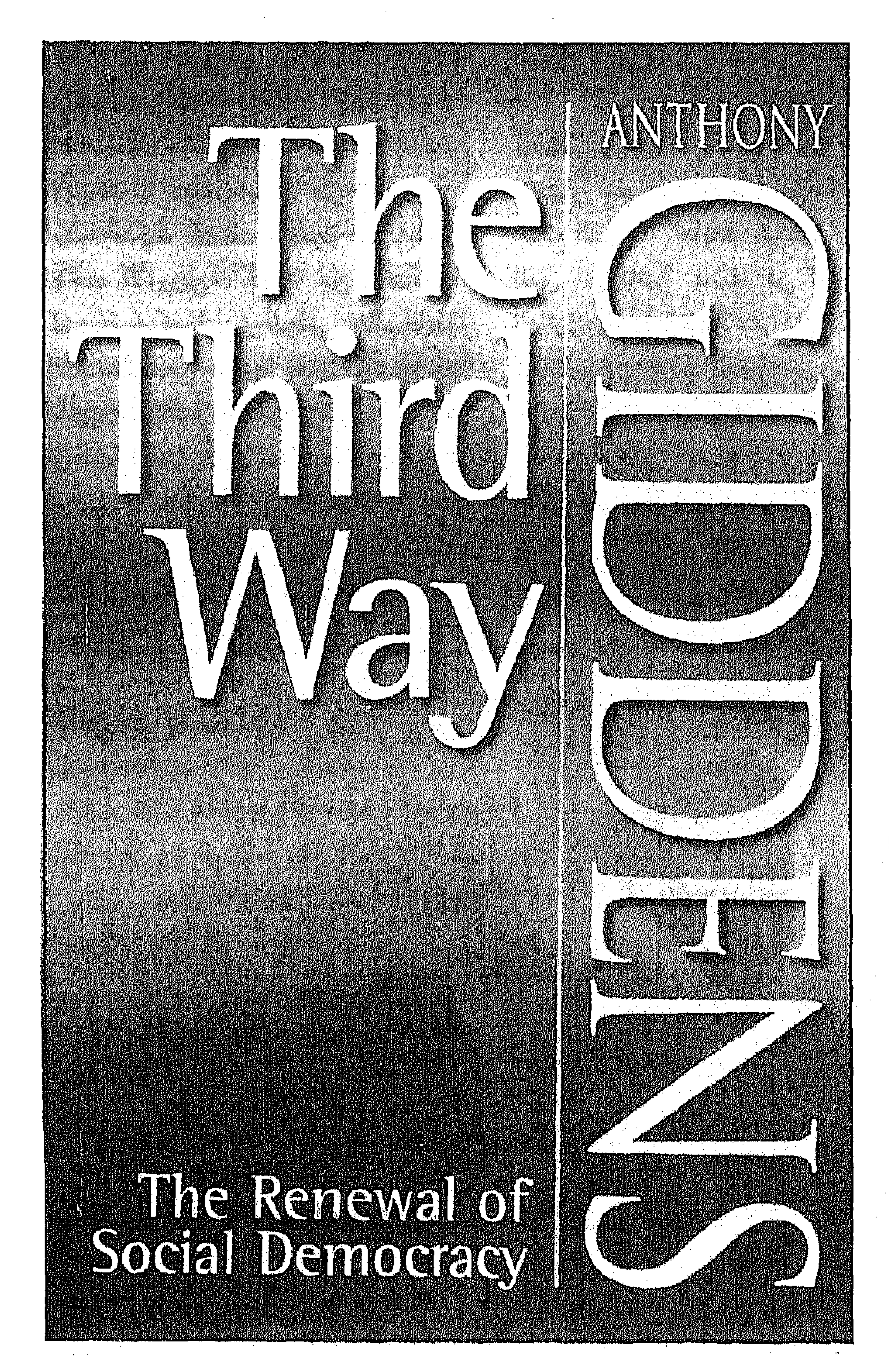
حقيقة كتاب جدنز الذى صدر فهللت له الصحافة المصرية ورحب الكثير من كتاب مصر بأفكاره الرئيسية :

الطـريـق الثـالـث ..

تجديد الرأسمالية فى عصر العولمة

عرض وتعليق

فريـدة النقـاش



★ هل هناك امكانية للمزاوجة بين " الليبرالية الجديدة " و" الاشتراكية الديمقراطية" للوصول إلى طريق ثالث

★ العولمة .. ظاهرة طورتها الدول وقوة الأعمال وجماعات متباينة

★ أسفرت التحولات التكنولوجية عن نتائج متناقضة .. وكشفت عن عجزها - وحدها - أن تكون أساسا لبرنامج سياسى

انقشعت نسبيا تلك السحابة السوداء الكثيفة التى ظللت التطور العالمى ورفعت عليه رايات اليمين المنتصر بعد انتهاء الحرب الباردة . وأخذت ملامح أولية لامكانية استعادة " اليسار" لزمام المبادرة تتشكل ، ونضجت أفكار ومشاريع متباينة طارحة نفسها على الساحة العالمية ، بعد أن أفرغت العواصف كل شحناتها فى أزمات حادة متلاحقة ، فعصفت بكل من النظم الاشتراكية فى الاتحاد السوفيتى السابق وشرق أوروبا وصولا الى الانهيار الكبير ، وتراجعت التجارب الاشتراكية الديمقراطية فى غرب أوروبا بعد أن شهدت انتكاسة دولة الرفاهية بمفاهيمها وتطبيقاتها حتى فى شمال القارة ، مما جعل الغالبية العظمى من أحزاب الاشتراكية الديمقراطية وحلفائها تخسر الانتخابات طيلة مايقرب من العقدين ، أمام أشكال تحالف اليمين فى بلدان الاتحاد الأوروبى . فضلا عن الانتكاسة الشاملة لحركة التحرر الوطنى ونظم مابعد الاستقلال التى عرفتها بلدان الجنوب بعد الحرب العالمية الثانية سواء بفقدان اراداتها السياسية المستقلة لصالح الهيمنة الامبريالية أو تعثر النمو الاقتصادى وهو ماأطلق عليه " **سمير أمين**" وصف تآكل الأنظمة الثلاثة لما بعد الحرب وتحللها.

ومع انقشاع السحب أخذت المشاريع الجديدة تتبلور . وكان من أبرزها ومايزال **مشروع تجديد الاشتراكية الديمقراطية الذى** عرف اصطلاحا بالطريق الثالث. ومن أبرز وأشهر المنظرين لهذا الطريق " **أنتونى جدنز**" عميد كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية والأب الروحى " **لتونى بلير**" زعيم حزب العمال البريطانى الجديد ورئيس الوزراء ، الذى أزاح حكم المحافظين بعد عقدين من الهيمنة المتصلة وتطبيق السياسات الليبرالية الجديدة أو التاتشرية المنسوبة لزعيمة حزب المحافظين السابقة "**مارجريت تاتشر**" .

ولم يكن تأثير" **جدنز**" مقتصرا على تكوين رئيس الوزراء الشاب " **بلير**" ، بل امتد ليشمل كل الهندسة الفكرية والتنظيمية لحزب العمال الجديد ، ساعيا لاختبار مقولة سبق أن تضمنها كتابه الذائع الصيت " **مابعد اليسار واليمين**" الذى أثر تأثيرا عميقا فى المناقشات الدائرة حول مستقبل الاشتراكية الديمقراطية فى كثير من أحزاب القارة الأوروبية وحتى خارجها .

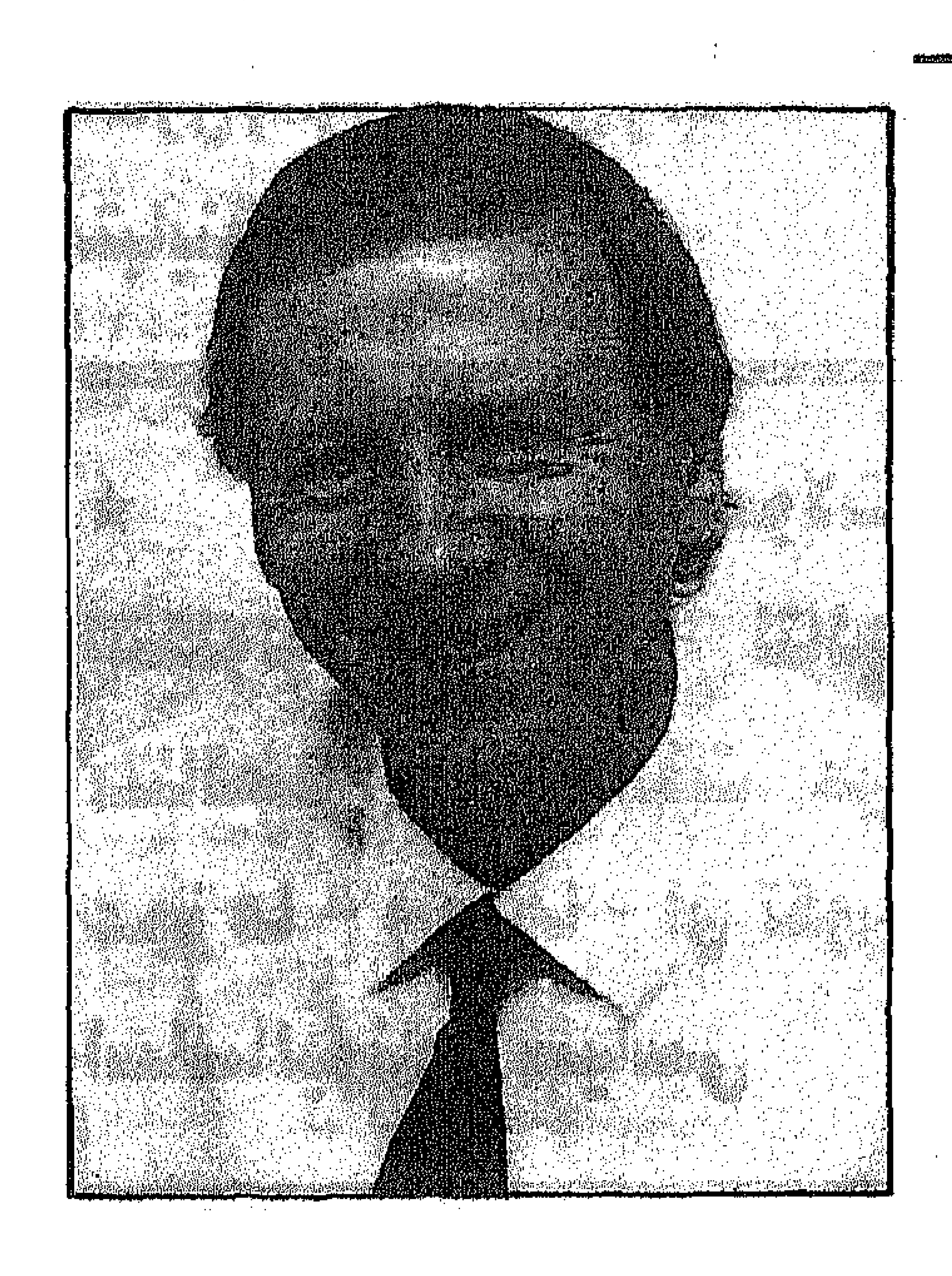
وقد خصص " **جدنز**" كتابه الجديد الذى صدر فى نهاية العام الماضى لطرح كل تصوراته الفلسفية والسياسية الجديدة ، فكان " **الطريق الثالث .. تجديد الاشتراكية الديمقراطية ..**" وأسهم الكتاب على نطاق واسع فى المناقشات الدائرة فى كل أوروبا وأمريكا، وأمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا حول إمكانية المزاوجة بين كل من عناصر " الليبرالية الجديدة" و" الاشتراكية الديمقراطية" للوصول الى طريق ثالث ينظر " **جدنز**" إليه كضرورة وليس مجرد إمكانية من إمكانيات أخرى للتطور ، خاصة بعد أن اهترأت الأفكار القديمة لليسار بينما أسفرت الأفكار الجديدة لليمين عن تناقضات ونقاط ضعف وقصور بلا حصر.

وما إن صدر كتاب جدنز " إلا ولقى أصداء كبيرة فى الصحافة المصرية ، وأعرب الكثيرون من المفكرين والكتاب عن ترحيبهم بأفكاره الرئيسية ، بل سارع بعضهم الى القول إن مايطرحه يتضمن حلولا مثلى لمشكلاتنا ويمكن أن يكون هاديا لتطورنا.

فما هى الأطروحات الأساسية للطريق الثالث الذى يري" **جدنز**" أنه ضرورة ، خاصة .. بعد تآكل التوافق حول الاشتراكية الديمقراطية ، وفقدان الماركسية النهائى لمصداقيتها كما يدعى هو وبروز الآثار الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية للتغيرات العميقة التى أفضت الى هذه النتائج .. كما يقول "

انوس جدنز:

* الليبرالية الجديدة تحبذ الحريات الجنسية ولاتجرم استخدام المخدرات
* العولمة و " انهيار الشيوعية " .. أدت إلى تغيير مفهوم اليمين واليسار
* لاحقوق دون مسئوليات ولا سلطات دون ديمقراطية



جدنز".

وبينما لايرى " جدنز" أى أفق لخروج الماركسية من أزمتها ، يؤكد أن إمكانيات هائلة قائمة لانقاذ الاشتراكية الديمقراطية بل وازدهارها على الصعيدين الأيديولوجى والعملى معا ، شرط أن تدخل إلى عملية التجديد والاحياء بكل قواها ، خاصة وأن" **تونى بلير**" لايتطلع الى الأفق عبر المانش وإنما عبر الأطلنطى حيث يجد إلهامه فى التجربة الأمريكية التى تمارس عليه تأثيرا ثقافيا وسياسيا عميقا ، كما أنه يتطلع الى الدول الاسكندنافية بخبرتها الخاصة جدا ، وبوسع بريطانيا فى ظل حزب العمال الجديد أن تكون شرارة التقاء لتفاعل خلاق بين أمريكا والقارة الأوروبية . وهو هدف الكتاب الذى يستمد جل مادته من تجربة انجلترا.

الاشتراكية وما بعدها

فى فبراير ١٩٩٨ - يقول " جدنز" وبعد جلسة حوار مع القيادة الأمريكية حول السياسات فى واشنطن عبر" **تونى بلير**" عن طموحه لخلق توافق عالمى بين قوى يسار الوسط للقرن الواحد والعشرين ، على أمل أن يؤدى الاتجاه الجديد الى تطوير إطار سياسى يستجيب للتغيرات فى النظام العالمى وصولا الى ازدهار والتضامن الاجتماعى :" وذلك بعد أن ماتت كل من الاشتراكية والشيوعية وإن بقيت أشباحهما تطل بين الحين والآخر".

وليس بوسع أحد - والكلام" لجدنز" - أن يطرح جانبا تلك القيم والمثل التى ألهمتها ، لأن بعضها أساسى وحيوى لحياة انسانية طيبة، هى هدف التطور الاجتماعى والاقتصادى فى خاتمة المطاف.

وهناك تحديات خطرة تواجه الإنسانية فى مسعاها لأن تبقى على هذه القيم حية ، **فى وقت فقد فيه البرنامج الاقتصادى للإشتراكية مصداقيته ، وعجزت المثل السياسية عن أن تكون منبعا للالهام ، وخسر القادة السياسيون قدرتهم على القيادة.** أما الجماعة الوحيدة التى بقيت متفائلة ووضعت نفسها كلية خارج الأزمة فهى هؤلاء الذين وضعوا كل ثقتهم فى التكنولوجيا القادرة على حل كل مشكلاتنا . ومع ذلك فقد أسفرت **التحولات التكنولوجية عن نتائج متناقضة ، فضلا عن أن التكنولوجيا عاجزة وحدها عن أن تكون أساسا لبرنامج سياسى فعال.**

واذا ماشاء التفكير السياسى أن يستعيد قسماته الملهمة فعليه أن يتجنب شيئين معا أن لايكون مجرد رد فعل أو أن يحصر نفسه فى اليومى ضيق الأفق.

وماأحوجنا لمعرفة أى نوع من المجتمع نسعى إليه والوسائل المحددة لبلوغ هذا الهدف.

وفى بريطانيا كما فى كل مكان من العالم تلهث النظرية جريا وراء الممارسة.

وقد نشأت الاشتراكية كمنظومة من الأفكار تعارض النزعة الفردية ، وكانت قبل أى شئ آخر نزوعا فلسفيا وأخلاقيا ، وقد بدأت حتى قبل ماركس ترتدى ثوبا اقتصاديا ، وأصبحت الاشتراكية فى الغرب محكومة بالديمقراطية الاجتماعية ، أى معتدلة وبرلمانية نهضت على تمتين قواعد دولة الرفاهية فى معظم الأقطار بما فيها بريطانيا . وكانت دولة الرفاهية نتاجا لعمل كل من اليسار واليمين ، و" لكن الاشتراكيين نسبوها لأنفسهم فى فترة مابعد الحرب الثانية" ، وكانت الحكومات الأمريكية المتعاقبة فى الستينات تأخذ على محمل الجد الادعاء بأن الاتحاد السوفيتى يمكن أن يتخطى الولايات المتحدة الأمريكية اقتصاديا خلال ثلاثين عاما أخرى.

مارجريت تاتشر



ولكن منذ منتصف السبعينات وفيما قبل سقوط الاتحاد السوفيتى أخذت فلسفات السوق الحر تشكل تحديا خطيرا للاشتراكية الديمقراطية خاصة بعد صعود " **التاتشرية**"و" **الريجانية**" . وحظيت فلسفات السوق الحرة بنفوذ واسع فى أوروبا كما فى كل مكان آخر ، حتى أن الأحزاب اليسارية فى نيوزيلاندا طبقت سياسات تاتشر.

وإذا كانت هناك ملامح فكرية محددة ارتبطت بفلسفات السوق فان بعض هذه الملامح تناقضت كلية مع النزعة المحافظة بعامة واتخذت طابعا متحررا فى القضايا الأخلاقية كما فى الاقتصاد فالليبرالية الجديدة تحبذ الحريات الجنسية ولاتجرم استخدام المخدرات.

ويقسم " جدنز" دولة الرفاة الأوروبية الى أربعة أنواع تشترك جميعا فى الأصول التاريخية والأهداف والبنى.

١- النظام الانجليزى الذى يؤكد على الخدمات الاجتماعية والصحة ، ولكنه يتجه فى نفس الوقت لاعتماد مزايا تقوم على الدخل.

٢- نموذج دولة الرفاه الاسكندنافية والتى تتأسس على الضرائب العالية ، وهى ذات توجه عالمى ، تقدم مزايا سخية وتمول الخدمات التى تقدمها الدولة بمبالغ طائلة بما فى ذلك اردعاية الصحية.

٣- نظم وسط أوروبا والتى قدمت خدمات اجتماعية محدودة ، ولكنها وفرت مصادر تمويلية ومزايا كبيرة فى نواح أخرى مولها العمل ونهضت على مساهمات الضمان الاجتماعى .

٤- النظم الجنوبية والتى تشابهت مع نظم وسط أوروبا ولكنها أقل شمولا بما أنها تقدم دعما أقل .

وهو يلخص الفروق الرئيسية بين

مايسميه بالاشتراكية الديمقراطية الكلاسيكية وبين الليبرالية الجديدة فى هيمنة الدولة على الحياة الاقتصادية والمجتمع المدنى فى الأولى ، بينما تمنح الليبرالية الجديدة دورا أقل كثيرا للدولة اعتمادا على آليات السوق والقطاع الخاص على عكس اتجاه الاشتراكية الديمقراطية فى الاعتماد على القطاع العام والطبقة العاملة اليدوية تاريخيا.

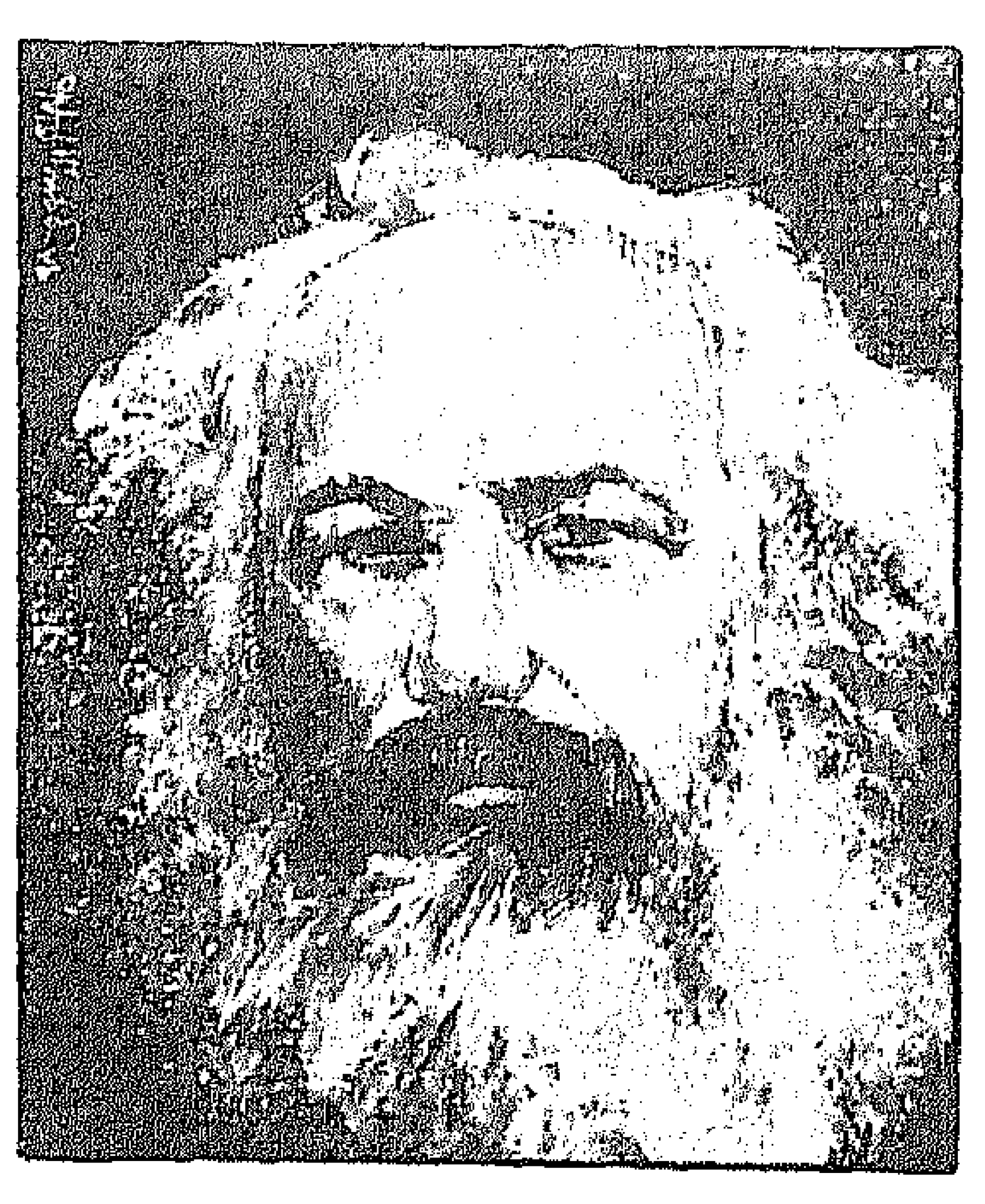
وعلى العكس من الاشترااكية الديمقراطية **أسهمت الليبرالية الجديدة فى إطلاق قوى العولمة والاعتماد على القوة الذاتية للمجتمع المدنى الذى سيولد بالضرورة قيم الأمانة ، والشعور بالواجب ، والتضحية بالذات والشرف والعدالة وتطوير القدرات الذاتية والثقة والاهتمام بالآخرين**، وهى جميعا قيم ذات سحر قديم . وكانت قوة الدولة قد قمعت هذه القيم جميعا لذلك كان عداء الليبرالية الجديدة لتضخم الدولة سافرا.

وردا على سؤال ماذا يتضمن الرفاه إذا انهارت دولته .. كان رد الليبراليين الجديد جاهزا ، انه اقتصاد السوق حيث يكون مفهوما وواضحا أن الرفاه ليس مزايا تقدمها الدولة.

وتواجه الليبرالية الجديدة تناقضات وتحديات كثيرة من داخلها ، فهناك توتر بين أصولية السوق والنزعة المحافظة ، فالأخيرة تدعو وتدافع عن استمرار التقاليد ، بينما **تطيح السوق الحرة بهذه التقاليد وحتى بمفهوم الأمة نفسه لأنها تقدس الفرد الحر لا العائلة**، ولأن السوق الحرة تنطوى على ثورة دائمة تقلل من شأن البنى التقليدية وقبضة السلطة وتؤدى إلى تحلل المجتمعات المحلية.

وقد تركت دولة الرفاه الاشتراكية الديمقراطية تركتها الثقيلة وخلفت مشكلات بلا حصر على الهندسة الاجتماعية أدت الى التآكل.

ومع ذلك قامت الأحزاب الشيوعية فى أوروبا الغربية بتغيير أسمائها وحولت نفسها الى أحزاب اشتراكية ديمقراطية بعد انهيار التجربة الاشتراكية فى الاتحاد



كارل ماركس

السوفيتى وأوروبا الشرقية وقد نشأت أحزاب اشتراكية ديمقراطية فى البلدان الاشتراكية سابقا.

أما **حزب العمال البريطانى** - الذى يعد " **جدنز**" منظر عملية تجديده - فقد عقد مؤتمرا فى أكتوبر ١٩٨٧ تشكلت من بين أعضائه سبع جماعات تخصصت فى ميادين مختلفة وكان مفروضا أن تضم هذه الجماعات ممثلين للجمهور العام ، ولكن مشاركة هؤلاء كانت ضئيلة للغاية ، وتحت التأثير الطاغى للتاتشرية توصلت الجماعات السبعة الى التأكيد على الحرية الفردية والخيار الشخصى .. ونوعية التعليم وفرصه..

وبدأت الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية تهتم بانتاجية العمل ، وسياسات المشاركة والبيئة ، وهى موضوعات لم تكن تعيرها فى السابق كبير التفات. ودارت مجالات واسعة خاصة فى ألمانيا حول كيفية مواجهة صعود فلسفات السوق ، واتجاه جمهور الناخبين للاهتمام بنوعية الحياة أكثر من الاهتمام بالقضايا الاقتصادية ، وهو ماأطلق عليه العالم السياسى " **رونالد انجلهارت**" بالنزعة مابعد المادية فى البلدان المتطورة ، وانطلقت أفكار كثيرة تدعو لضرورة الموازنة بين الأداء الاقتصادى والأمن الاجتماعى.

كذلك شهدت بنى التأييد السياسى تحولات درامية ، اذ لم تعد العلاقات الطبقية تحدد اتجاهات التصويت بعد التراجع العددى للعمال من ذوى الياقات الزرقاء ، ودخول النساء على نطاق واسع فى قوة العمل مما زعزع المعيار الطبقى . **وكان الحزب الذى شهد صعودا كبيرا فى السنوات القليلة الماضية كان هو اللاحزب الذى يتكون من العازفين عن التصويت لأسباب متنوعة منها مايخص صراع الأجيال والتحول فى القيم .. الخ**

وقد حدث تحول من قيم الندرة الى قيم مابعد المادية ، وجرى تغيير فى توزيع للقيم لايتناسب لامع استقطاب اليمين - اليسار ولا الخطاب الطبقى وتتراجع قيم الانجاز والنحو الاقتصادى أى مع زيادة الثروة لتحل محلها أشواق التعبير عن الذات والانخراط فى عمل ذى معنى ، وهى جميعا اهتمامات لاسياسية تولد شكوكا تجاه السلطة لكن تؤدى للاندفاع نحو مزيد من الديمقراطية والمشاركة أكثر مما هو متوفر فى السياسة التقليدية.

وقد توصل مجموعة من الباحثين فى بريطانيا الى أن المواقف الاجتماعية والسياسية هناك تتمحور بدلا من الانقسام يمين - يسار فى أربعة هى **المحافظة ، والليبرالية ، والاجتماعية ، والتسلطية** . ووجدوا شواهد فى عدد من البلدان الأوروبية وفى أمريكا تؤكد النتائج بهذه الدرجة أو تلك . ففى **السويد** مثلا ، وهى واحدة من البلدان التى كان التصويت فيها يتم عادة على أسس طبقية ، تبين أن الأجيال الشابة والنساء هم أقل تأثرا بالخيارات الطبقية.

ويصل الباحث الى أحد أهم استنتاجاته على الاطلاق وهو مايسميه بالمصير المحتوم للديمقراطية الاجتماعية التى طالما ارتبطت بالاشتراكية . ويتساءل كيف ياترى سوف يكون توجهها الجديد فى ظل عالم لاتوجد به أية بدائل للرأسمالية؟

والجوابل على هذا السؤال يعنى أن **الطريق الثالث هو بوضوح بديل رزسمالى يتطلع الى تجربة الولايات المتحدة الأمريكية حيث ديناميكية الاقتصاد وحيويته ، رغم زيادة أشكال عدم المساواة**



توني بلير وعائلته أمام . داوننج ستريت

والفوارق الطبقية بانتظام . وحين أعلن **"كلينتون"** أنه عازم على " إنهاء دولة الرفاه التي عرفناها" كان يعبر عن التأثير العميق لليبرالية الجديدة على فلسفة الطريق الثالث.

معضلات خمس

ويحدد الباحث معضلات خمس تواجه الطريق الثالث هي .. **العولمة** التي يرى البعض أنها ليست إلا خرافة أو امتداداً لاتجاهات كانت راسخة، وبما أننا نعيش الآن في عالم بلا حدود ، فان الدولة القومية أصبحت محض خيال وفقد السياسيون كل تأثير . وبينما بقيت التجارة إقليمية على نطاق واسع فهناك اقتصاد مالي عالمي كامل على مستوى الأسواق المالية.

وحدث تحول عميق في مفاهيم الزمان والمكان . اذ تؤثر علينا الأحداث البعيدة بصورة مباشرة سواء كانت اقتصادية أو لم تكن كذلك . حتى قراراتنا الفردية أصبحت تكتسب بعدا كونيا ، بل إن بعض عاداتنا الغذائية تتحدد بقرارات من منتجي الأغذية الذين قد يقبعون على الطرف الآخر من المعمورة.

أما ثورة الاعلام والاتصال فقد قلبت حياتنا بعد أن وصلت الى أفقر الفقراء ، وبفعل هذه الثورة تتخلخل كل من المؤسسات المحلية وطرق العيش . أما تأثير التليفزيون فانه أضخم وأوسع نفوذا من أي تصور . ويرى الكثيرون أن أحداث شرق أوروبا عام ١٩٨٩ لم تكن لتؤدي لهذه النتائج لو لم تعرض لها القنوات التلفزيونية.

ومع ذلك فان العولمة تدفع أيضا إلى التقوقع وتخلق حاجات جديدة وإمكانيات جديدة لاحياء الهويات المحلية . **وليس النهوض السكوتلاندي في المملكة المتحدة ظاهرة معزولة في هذا السياق لأن ه استجابة للعمليات البنيوية نفسها التي تجري في كل مكان في كيبيك كما في كاتالونيا وغيرها ..**

وطالما نظر البعض للعولمة وكأنها قوة من قوى الطبيعة. وليس ذلك صحيحا ، فقد طورتها الدول وقوة الأعمال والجماعات المتباينة ، **وعلينا أن نذكر هنا أن غالبية الأبحاث حول أقمار الاتصالات مولتها الحكومات تماما مثلما حدث بعد ذلك مع شبكات الانترنت.**

والعولمة هي في خاتمة المطاف منظومة من العمليات دفعت إليها تأثيرات سياسية واقتصادية متداخلة لتخلق قوى ونظما عابرة للقارات لتغير المؤسسات في المجتمعات التي نعيش فيها . والعولمة وثيقة الصلة ببروز النزعة الفردية الجديدة التي احتلت موقعا كبيرا في سجالات الاشتراكية الديمقراطية.

والفردية هي المعضلة الثانية التي لايتحدد موقف الاشتراكية الديمقراطية منها إيجابيا وإنما كان نتيجة لتراجعها أي الاشتراكية الديمقراطية التي حاولت أن توائم نفسها مع هذا النمو الكبير في النزوع الفردي وتنوع أشكال الحياة ، ووجدت أن عليها معالجة المشكلة الأزلية بين الحرية والمساواة . وقد بدا كل من اليسار واليمين قلقا بسبب مجتمع " الأنا - أولا" بتأثيراته المدمرة على التضامن الاجتماعي ، **وليس جيل الأنا الا وصفا مضللا للفردية الجديدة التي ارتبطت بها مجموعة من القيم مابعد المادية مثل حقوق الإنسان والحريات الجنسية والاهتمامات البيئية.**

كذلك ارتبطت **الفردية الجديدة** بتراجع حاد للتقاليد والعادات ، بحيث يمكننا وصف هذا العصر بأنه عصر الانتقال الأخلاقي . وإذا لم تكن الفردية المؤسسية

هى نفسها الأنانية فان التهديد الذى تشكله للتضامن الاجتماعى يصبح أقل كثيرا ، ومع ذلك يبقى أننا نحتاج الى ابتكار طرائق جديدة للوصول الى هذا التضامن.

أما موضوع المسئولية أو الالتزام المتبادل الذى كان قائما وإن كامنا فى الاشتراكية الديمقراطية القديمة - لأنه امتزج مع شرط الجماعية كمفهوم ، وعلينا الآن أن نتوصل لتوازن بين الفردية والمسئوليات الجماعية ، وأن نضع فى الاعتبار أن الفردية الجديدة تسير جنبا الى جنب ويدا بيد مع المزيد من الديمقراطية.

أما المعضلة الثالثة فهى **اليمين واليسار**

فمنذ اعتماد هذا التقسيم فى القرن الثامن عشر بقى الموضوع غامضا وإن تغيرت معانى اليمين واليسار عبر الزمن.

ومامحاولات الاشتراكية الديمقراطية الجديدة للتعلم من أطروحات التاتشرية الا التعبير الأمثل عن الاستراتيجية الكلاسيكية التى طالما لجأ اليها الجانب الخاسر وتتمحور حول إنتاج مركب جديد من تفاعل النقيضين ومن ثم تحييد الخصم.

وفى ضوء هذا التوجه يمكننا أن نفهم القول بأن" تونى بلير" أعاد إنتاج المقولات التاتشرية ليقدم شيئا جديدا .

ولكن مايزال اليسار - رغم كل هذه التحولات - يساند مبدأ المساواة ، بينما يرى اليمين أن المجتمع لابد أن يكون بالضرورة تراتبيا ، إذ أن المساواة مفهوم نسبى ، وعلينا أن نسأل المساواة مع من وحول ماذا والى أى مدى . بينما يرى اليسار أن على الدولة أن تلعب دورا فى تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية . ولعله من الأدق أن نصف منظومة اليسار حول العدل والمساواة باعتبارها سياسة تحرر.

وقد أدت العولمة وانهيار الشيوعية الى تغيير مفاهيم اليسار واليمين. وفى الدول الصناعية المتقدمة لن نجد أقصى اليسار ولكننا نجد أقصى اليمين الذى

الطريق الثالث .. بديل رأسمالى يتطلع إلـى تجربـة الولايـات الأمريكيـة

سياسات الطريق الثالث معنية بالعدالة الاجتماعية دون أن تصطدم المساواة بالحرية الفردية

يقيم الروابط بين فصائله عبر البلدان . والموضوعات المفضلة لهذه القوى هى الاقتصاد والحماية الثقافية وهم يعتبرون المهاجرين أعداء ويدعون الى العزلة القومية.

ويتقبل اليسار واليمين على السواء فكرة أن للعلم والتكنولوجيا حدين فبينما تتخلق منهما منافع كثيرة يفضيان الى المخاطر وانعدام اليقين.

ومع انحسار الاشتراكية كنظرية للتخطيط والادارة الاقتصادية فقد انزاح واحد من أهم الخطوط الفاصلة بين اليمين واليسار على الأقل فى المستقبل المنظور. فلم يعد أى كان يرى بديلا للرأسمالية التى لابد من ضبطها والتحكم فيها .

وقد تقدمت المشهد قضايا جديدة من نوع تغير طبيعة الأسرة ، العمل ، الهوية الثقافية والشخصية . ويقول الباحث إن مايعنيه بحزمة السياسات التحررية هى أعمدة الاشتراكية الديمقراطية الجديدة التى سيكون عليها مراعاة معايير العدالة الاجتماعية وإدماجها فى اختيار نمط الحياة.

تبقى مسألة أخرى هى كيفية التعامل مع المسنين الذين تتجاوز قضيتهم كثيرا مجرد تأمين المعاش بل تحتاج بدورها الى تفكير راديكالى.

أما المعضلة الرابعة فيسميها الباحث **بنهاية السياسة** وهى مقولة يتعين على الديمقراطية الاجتماعية أن تواجهها بتحديد واجبات الحكومة فى ظل العولمة وحرية السوق ، التى سيكون عليها أن تقوم بدور الضابط الذى يضمن تمثيل كل المصالح والتوفيق بينها وتنظيم الأسواق ، وضمان السلام الاجتماعى بالسيطرة على وسائل العنف ، وتأمين التنمية البشرية بأوسع معنى ، ورعاية نظام قانونى فعال . ولاتستطيع الأسواق أن تحل محل الدولة فى هذه الميادين جميعا ، كما أنه ليس بوسع المنظمات غير الحكومية أن تقوم بهذه المهمات بالرغم من كونها قد التقطت القضايا الرئيسية للعولمة وتعاملت معها متجاوزة الأحزاب السياسية ، دون أن يعنى ذلك تآكل الاهتمام بالسياسة . على العكس فقد زاد الاهتمام بها ولكن عبر هذه المنظمات المتكاثرة فى المجتمع المدنى . **ويمكننا القول إن السياسة هجرت البرلمان الى مايسمى بمجموعات القضية الواحدة فى المجتمع** والسياسة الفرعية - العلاقات الجنسية ، حقوق المستهلكين ، البيئة ، الرفق بالحيوان .. إلخ بينما تراجع الاهتمام السياسى بالقضايا الكلية التى تشغل الأحزاب والساسة .

وتعمل بعض هذه الجماعات مثل **السلام الأخضر وأوكسفام** على نطاق عالمى . وتحت ضغط مثل هذه الجماعات ونشاطاتها المتزايدة اضطرت شركة عالمية مثل" **شل**" أن تصدر تقريرا تقول فيه إنها **من الآن فصاعدا سوف تراعى أن يكون عملها متسقا مع المعايير الأخلاقية.**

وقد استطاعت جماعات المواطنين أن تحدث التحول فى أوروبا الشرقية سنة ١٩٨٩ بدون آلات نسخ أو تليفونات.

وقد استطاعت أحزاب مثل الخضر أو

اليمين المتطرف الشعبوى أن تحصل على نسبة أخذت تتزايد من أصوات الناخبين بينما تعرضت معظم الأحزاب الديمقراطية الاجتماعية لانشقاقات.

أما المعضلة الخامسة فهى **قضايا البيئة** التى اتخذت صورتها الأولية فى ألمانيا حيث ولد مفهوم السياسة الفرعية على أيدى الخضر الذين قال عنهم" **ويلى برانت**" إنهم أطفال الحزب الديمقراطى الاجتماعى الضائعين حيث كان لهم الفضل فى تجديد الحزب . وأصبحت ألمانيا واحدة من أوائل الدول المتقدمة فى مراعاة المعايير البيئية فى العالم.

كذلك ولد فى ظل الاهتمامات البيئية للخضر مفهوم التنمية - المستدامة التى وصلوا الى تعريف أولى لها من بين أربعين تعريفاً يقول إنها تأمين حاجات الأجيال الحاضرة بما لاينتقص من حق الأجيال القادمة وإمكانيتها فى تأمين حاجاتها بدورها . وتصبح التنمية المستدامة على هذا النحو مبدأ مرشدا أكثر منها وصفة متكاملة محددة . لكنها فى كل الحالات تقتضى دورا حكوميا يتعاون مع العلماء ورجال الأعمال وأنصار البيئة والمواطنين لإعادة بناء الاقتصاد السياسى للرأسمالية بيئيا.

ويدعو" جدنز" فى هذا الصدد الى الأخذ بنتائج العلم بشجاعة وثقة حتى لو تضمن ذلك بعض المخاطرة ، لأن المخاطرة ليست مجرد ظاهرة سلبية لابد من تجنبها أو تقليصها لأدنى حد ، فتوفر الفرص والابتكار هو أبرز ايجابيات المخاطرة ، والمخاطرة شئ آخر غير الخضر الذى يمكن لها أن تكون آلية لحسابه ومواجهته.

وغنى عن البيان أن المعضلات الخمسة ترتبط ارتباطا وثيقا فيما بينها.

فما هى سياسات الطريق الثالث المقترحة فى هذا الصدد.

يقول" **جدنز**" إن الهدف العام والشامل لهذا الطريق هو مساعدة المواطنين على التعامل مع ثورات عصرنا من العولمة للتحولات فى الحياة الشخصية لعلاقتنا مع الطبيعة . ويتخذ موقفا إيجابيا من كل هذه القضايا لكنه يرى فى العولمة ماهو أكثر وأبعد من السوق العالمى . ويحتاج الديمقراطيون الاجتماعيون لتحدى الانغلاق الاقتصادى والثقافى حيث يقف اليمين الذى يرى فى العولمة تهديدا للتكامل القومى والقيم التقليدية وبالقطع فان العولمة الاقتصادية يمكن أن تؤدى لنتائج مدمرة على الاكتفاء الذاتى المحلى ، ومع ذلك فان الانغلاق والحمائية لاهما عقلانيان ولامرغوبان . وحتى إذا ماجرى تفعيلهما فسوف يؤديان إلى خلق عالم من الأنانية والكتل الاقتصادية المتحاربة . ومع ذلك فالطريق الثالث لاينبغى أن يرى فى العولمة غطاء للتجارة الحرة التى يمكن أن تدمر التطور الاقتصادى مع آثار كارثية على الصعيدين الاجتماعى والثقافى بسبب القوة المدمرة للسوق ، ولذا فان نتائجها الشاملة فى حاجة الى دراسة كلية ومتعقلة . لأن سياسات الطريق الثالث معنية عناية فائقة بالعدالة الاجتماعية دون أن تصطدم المساواتية بالحرية الفردية . ولما كان الطريق الثالث قد هجر الجماعية فانه يبحث عن علاقة جديدة بين الفرد والمجتمع ، وإعادة تعريف للحقوق والواجبات ومبدئيا لاينبغى أن تكون هناك حقوق دون مسئوليات ، وأن لاتكون هناك سلطات دون ديمقراطية . ففى

كلينتون



مجتمع تفقد فيه العادات والتقاليد قبضتها ، فان تأسيس أى سلطة لابد أن يكون ديمقراطيا وتحديثيا ، أى ينأى عن مواقع الديمقراطية الاجتماعية القديمة ، واعيا بالمشكلات النابعة من محدودية عمليات التحديث نفسها ، حيث ينبغى أن يكون هناك حرص على تماسك النسيج الاجتماعى فى عالم يشهد تقلبات هائلة.

ويتأسس الطريق الثالث على المحافظة الفلسفية التى يعدها" جدنز" محورية لتصوره كله . فقد جرت العادة على التعامل مع المحافظة والتحديث كنقيضين . ولكن المحافظة بالمعنى المطروح هنا تختلف عنها كما يراها اليمين ، إذ هى تقترح موقفا عمليا للتواؤم مع التغيير ، مع نظرة ادراكية عميقة للعلم والتكنولوجيا تقر بنتائجهما الغامضة على حياتنا ، مع احترام للماضى وللتاريخ ، وتبنى كل الاحتياطات البيئية الضرورية كلما كان ذلك ممكنا ، ووضع سياسة للعائلة تضمن حياة هانئة للأطفال ، وهذا مالايمكن تحقيقه عن طريق تبنى الموقف الرجعى الذى يسعى لاسترجاع العائلة التقليدية.

الدولة والمجتمع المدنى

إن إصلاح الدولة والحكومة وإعادة بنائهما هو أحد المبادئ الموجهة لسياسات الطريق الثالث . وبوسع الحكومة أن تكون شريكا مع المجتمع المدنى لتمتين عملية تجديد المجتمع وتطويره عبر اقتصاد مختلط لأنها ستكون أمة عالمية ديمقراطية ولا أعداء لها خاصة بعد انتهاء القطبية الثنائية . اذ أصبح على الدول أن تبحث لنفسها عن شرعية جديدة .

فكيف سيكون بوسعنا أن نمقرط الديمقراطية .

تبرز **اللامركزية** كأساس لاغنى عنه لهذه العملية ، لكنها لاينبغى أن تتم فى اتجاه واحد ، لأن العولمة تخلق دوافع قوية للاتجاه الى أسفل والى أعلى فى ذات الوقت وهو مايجعل اللامركزية تؤكد سلطة الدولة . **وهذه الديمقراطية اللامركزية هى الطريق لبناء نظام سياسى ليس دولة فائقة**

الطلاق يتزايد .. وعدد الأطفال الذين يولدون خارج الزواج يتزايد.. والأسر وحيدة العائل أيضا تتزايد ..

القوة ولامجرد منطقة حرة ، وهى عملية تحتاج أيضا الى اصلاح دستورى يتجه نحو الشفافية والانفتاح ويقدم ضمانات حقيقية لمواجهة الفساد الذى اتهمت به معظم الحكومات فى العالم.

لذلك على الدولة أن ترفع من كفاءاتها ، فبينما تستجيب دوائر الأعمال للتغيرات السريعة تتلكأ الدولة ، وتصبح الحاجة ملحة الآن لتطبيق شعار الحصول على الأكثر من الأقل بما يعنى تطوير القدرات وزيادة القيمة والفعالية فى مواجهة الأسواق.

وليست الديمقراطية انتخابات فحسب بل إن بوسع الحكومات أن تخلف علاقات مع المواطنين من أجل ديمقراطية محلية مباشرة.

وهناك تجربة جرت فى **السويد** قبل عشرين عاما ماتزال تحمل دلالاتها ، حين دعت الحكومة الجمهور للمشاركة فى وضع سياسات الطاقة ، ونظمت المدارس والنقابات والحكومة فصولا استمرت لأيام حول الطاقة حتى يكون بوسع كل من يحضر الفصل أن يقدم توصيات للحكومة التى وضعت سياساتها بالفعل طبقا لهذه التوصيات التى تلقتها من سبعين ألف مواطن.

إن إشراك الرأى العام بصورة متعمدة وفعلية وتوسيع دائرة هذه المشاركة بانتظام هو عنصر حيوى فى كل المجالات حيث يكون بوسع الجمهور أن يحسب المخاطرة بنفسه ويتعامل معها، ويمكن أن يلتقى العاملون فى كل المجالات للوصول الى استخلاصات من عملهم فى التعليم أو الصحة أو التأمين الصحى.. حيث تكون هناك لجان للمواطنين العاديين وأخرى للخبراء، وتقوم الحكومة فى هذه الحالة بادارة المخاطرة بعد أن يتداول الطرفان الأمر.

وقد يؤدى التنازل عن السلطة للمحليات إلى التفتت إذا لم توازنه قوة مماثلة فى القمة.

وهكذا فان تقوية **وتمكين المجتمع المدنى هو جزء رئيسى من سياسات الطريق الثالث**، وعلى الحكومة أن تلعب دورا محوريا فى تجديد الثقافة المدنية على أساس التشارك ، وبناء الأسرة الديمقراطية و الحد الاجتماعى من الجريمة والانخراط فى القطاع الثالث الأهلى التطوعى" حتى تكون كل من الحكومة والمجتمع المدنى رقيبا على أحدهما الآخر الذى هو شريكه ليجنى كل من المجتمع المحلى والمجتمع الأشمل فوائد الشراكة.

ويسوق" جدنز" مجموعة من الأرقام والاحصائيات لنعرف أن ٤٠٪ من الأمريكيين أى ٧٥ مليون انسان ينتمون الى واحدة على الأقل من الجماعات الصغيرة التى تجتمع بانتظام، وجرى تسجيل ١٦٠ ألف جمعية خيرية فى سنة ١٩٩١ وحدها فى بريطانيا.

وفى هذه الجماعات يتولد وينمو شعور بالجماعة فى رحلة عبر الحياة.

وتؤدى الجماعات الصغيرة دورا أكبر كثيرا مما يظن نقادها. إذ يساعد الناس بعضهم بعضا ، ويشعر كل منهم أنه موضع رعاية الآخر ويتبادل معه العون والحماية ، وهو نوع من القيم التى أطلق عليها " الجلهارت" مابعد - مادية . وتحظى مثل هذه الجماعات بمشاركة كثيفة من النساء والشباب ، وازدادت هذه المشاركة فى أوساط الجماعات الغنية على العكس من الفقراء الذين يميلون للعمل مع بعضهم البعض ، ولذا تعانى جماعات أقل من بين الأغنياء من غياب الدعم الاجتماعى الذى يزداد بروزا فى أوساط الفقراء.

وماتزال صورة مجتمع الطبقة العاملة المتماسك والمتضامن تخايل الأفئدة لكنها صورة تنتمى الى الماضى ، كما يقول " **جدنز**".

وتحتاج الأحياء المهمشة الى نشاط اقتصادى كثيف لكى يكون بوسعها الاندماج فى المجتمع المدنى وإحياء هذا الأخير ، على أن تقدم القروض أو الاعانات بالغة الصغر ليديرها الجمهور بنفسه ، وقد أفضت تجربة على هذا الغرار فى قرية برازيلية إلى زيادة النمو الاقتصادى فيها بنسبة ٤٪ فى حين لم يتجاوز النمو الكلى فى البرازيل ٤ر١٪

ويقدم الباحث تجربة أخرى يطلق عليها وصف" **المقاولة الاجتماعية**" حيث يدفع متطوعون بوقتهم أجرا لمتطوعين آخرين وقد صمم برنامج كمبيوتر لتسجيل " **دولار الوقت**" الذى جرى كسبه أو انفاقه وقدم للمساهمين حسابات منتظمة . ودولار الوقت معفى من الضرائب ويمكن دفعه للرعاية الصحية والتقليل من الانفاق على التأمين الصحى . وتطور **مؤسسة" دولار الوقت"** فى نيويورك نظاما للتشغيل يقدم فرص عمل للباحثين عنها ، ،يدربهم ويدعمهم . وعلى الحكومات أن تدعم مثل هذه المبادرات المحلية لتحقق الوصل بين المحلى والقومى الجزئى والكلى.

إن المجتمع المدنى الصحى بوسعه أن يحمى الفرد من سطوة الدولة، تلك السطوة التى خنقت المجتمعات فى ظل الشيوعية حيث لم يجد الناس مكانا لممارسة جماعيتهم سوى البيوت إذ كانت حتى المطاعم والمقاهى قليلة للغاية.

الجماعة والجريمة

يتعين على الشرطة فى فلسفة الطريق الثالث أن تعمل مع المواطنين لتطوير معايير المجتمع المحلى وسلوكه المدنى ، وتستخدم التعليم والإقناع والتشاور بدلا من الاتهام والمحاكمة ، وذلك حتى يستعيد الجمهور الخائف المنعزل جسديا الثقة فى الجماعة ، لأن انسحابه وعزلته يطولان أيضا التضامن والدعم المتبادل بين المواطنين وبعضهم البعض وفى هذا السياق فانه من المطلوب إدماج كل الجماعات الاقتصادية والعرقية فى هذه العملية الاجتماعية.

ويستدرك" جدنز" قائلا إن التأكيد على مثل هذه الاستراتيجيات لا يعنى انتفاء العلاقة بين البطالة والفقر من جهة والجريمة من جهة أخرى.

الأسرة الديمقراطية

الأسرة هى نواة أساسية للمجتمع المدنى ، والسياسات تجاه الأسرة هى مفتاح اختبار للسياسات الجديدة للطريق الثالث ، فهل يمكن أن تكون هناك سياسات خاصة بالأسرة تتجاوز كلاً من الليبرالية الجديدة والديمقراطية الاجتماعية القديمة.

ان الطلاق يتزايد ، وعدد الأطفال الذين يولدون خارج الزواج يتزايد بدوره والأسر وحيدة العائل أيضا تتزايد ، ويكثر عدد الذين يعيشون بمفردهم دون رفيق وقليلون هم الأطفال فى عدد كبير من البلدان الذين ينمون فى أسرة تقليدية حيث الأب هو العائل والأم ربة بيت.

ويكثر الحديث الآن عن انهيار الأسرة التقليدية وهو مايعتبره اليمين كارثة ويدعو لاستعادة القيم التى دمرها التغيير ، ويقول اليمين ذلك رغم الجانب المعتم الذى نسجت عنه الدراسات حول الأسرة التقليدية. ولكن الديمقراطية الاجتماعية الجديدة تقدم ردوداً أخرى أساسها أن **التنوع والاختيار هى كلمات السر للعصر** ولايجوز أن يفقدا مفعولهما على عتبة العائلة ، وعلى المجتمع أن يتقبل فكرة عيش الناس مع بعضهم البعض دون زواج وأن يقوم الجنسيون المثليون بتربية الأطفال شأنهم شأن الآخرين وعلى المجتمع أن يوفر لهم الموارد اللازمة لذلك . وعلى الأسرة الجديدة أن تكون ديمقراطية أولا تنطلق من مبدأ المساواة بين الجنسين ، لأن المرأة ظلمت ظلما بينا فى الأسرة التقليدية . والديمقراطية والمساواة هما الأساسان لتزاوج الاختيار الفردى والتضامن الاجتماعى لخلق فضاء للحوار خال من العنف والتسلط. يمكن لهذا الفضاء الحر أن يمتد الى علاقات العمل ويطلق العنان لامكانيات كامنة فى الفرد، وينعكس بصورة بالغة العمق على تنشئة مشتركة للأطفال يتحمل الطرفان مسئوليتها بنفس الدرجة خاصة فى حالة الطلاق الذى مهما قيل عنه فانه تجربة مؤلمة لطرفيها.

وطالما تحدث السياسيون عن ضرورة الأسرة القوية لتماسك المجتمع ، وهو قول هام شريطة أن لانبحث فقط فى مسئولية الآباء عن الأبناء وانما أيضاً فى مسئوليات الأبناء أنفسهم تجاه الوالدين خاصة فى حالة الشيخوخة ، وهى مسئوليات يقترح الباحث تسجيلها فى عقود مكتوبة . أن الأسرة القوية ذات الروابط العميقة يمكن أن تكتفى بذاتها وتتخلى عن كل مسئولية تجاه المجتمع ، وتصبح الأسرة عنصرا من عناصر تقوية التماسك الاجتماعى كما تنظر الى الداخل حيث مسئوليتها تجاه نفسها وأفرادها ، وهو مايعنى الأسرة المندمجة اجتماعيا حيث تكون العلاقات العائلية جزءا من نسيج اجتماعى أشمل.

> ★ **المجتمع المدنى يحمى الفرد من سطوة الدولة**
>
> ★ **فى امريكا ٦٠٪ من الدخل يذهب الى ١٪ من السكان**
>
> ★ **تراجع الاهتمام السياسى بالقضايا الكلية التى تشغل الاحزاب السياسية**

دولة الاستثمار الاجتماعى

تعزز سياسات الطريق الثالث من دور المنافسة وتوليد الثروة خاصة فى ظل الطبيعة الجديدة للسوق العالمى ، ولكن مثل هذه القيم لن تتطور إذا ماجرى ترك الأفراد ليغرقوا أو يعوموا فى الدوامة الاقتصادية، وعلى الحكومة أن تستثمر فى الموارد البشرية والبنية التحتية الثقافية الضرورية.

ويدعو الطريق الثالث لبناء اقتصاد مختلط يقوم فيه توازن بين الملكية العامة والملكية الخاصة يستثمر ديناميةالسوق مع وضع المصلحة العامة فى الاعتبار .

وعلى الديمقراطية الاجتماعية الجديدة أن تطور فى هذا الصدد مجتمعا من القادرين على تحمل مسئوليات المخاطرة بدلا من المعادلة القديمة بين المخاطرة والأفق وفى الوضع الجديد يمكن أن تتصادم المساواة مع الحرية الفردية ، ولكن على الديمقراطيين الاجتماعيين أن لايقبلوا بالصور الفاقعة لانعدام المساواة بحجة أنها تفيد الازدهار الاقتصادى أو أنه لايمكن تجنبها.

إن المساواة لابد أن تفضى الى التنوع فلا تقف فى طريقه ، لذلك لا ينبغى أن تختفى قضية إعادة توزيع الدخل من على جدول أعمال الديمقراطيين الاجتماعيين.

فماذا تعنى المساواة إذن؟

يقدم الطريق الثالث تعريفه قائلا: إن

المساواة هي الادماج وانعدام المساواة هو الاستبعاد ، والاندماج يعني المواطنة والحقوق والواجبات المرتبطة بها ومن ضمنها الحق في التعليم وفرص العمل ومستوى المعيشة اللائق.

وهناك شكلان شائعان للاستبعاد أو التهميش ، أحدهما يطول هؤلاء الذين يعيشون فى القاع ، والآخر للذين يختارون العزلة فى قمة المجتمع وينسحبون منه بكامل إرادتهم ويلوذون بتجمعات كالقلاع وينشئون نظمهم للتعليم والتأمين الصحى.

أما الطبقة العاملة الصناعية القديمة فقد تراجعت وهناك ٢٠٪ فقط من العاملين فى البلدان المتقدمة يعملون فى المصانع بعد أن أحدثت ثورة المعلومات والتكنولوجيا تغييرات عميقة فى بنية قوة العمل - وامتلأت العواصم الكبرى بأحياء المهاجرين وأحياء البؤس المهمشة حتى أصبح الاستبعاد الاقتصادى جسديا وثقافيا معا حيث يعزل جماعات من الناس بعيدا عن المجرى الاجتماعى الرئيسى.

وفى الولايات المتحدة الأمريكية ذهب ٦٠٪ من الدخل فى الفترة من ٨٠ - ٩٠ الى ١٪ من السكان فى أعلى القمة ، بينما بقى الدخل الحقيقى لأفقر ٢٥٪ من السكان ثابتا على مدى ثلاثين عاما . وتتكرر الظواهر ذاتها . وإن بدرجة أقل فى المملكة المتحدة ، وقد ازدادت الفجوة اتساعا بين أعلى الأجور وأدناها بالنسبة للعمال بدرجة أكبر كثيرا مما كانت عليه قبل خمسين عاما.

وتمارس المساواة الجنسية المتنامية تأثيرا على توزيع الدخل ، ففى بريطانيا كان نصف العشرين بالمائة الذين يحصلون على أعلى الأجور من الأزواج العاملين وقتا كاملا أو العزاب الذين يعملون أيضا وقتا كاملا وكان تأصيل مفهوم الدولة العالمية سببا من أسباب التفاوت لأن انتماء الفرد إلى جماعة وطنية يشعره بالالتزام تجاهها. ويبقى تطوير دولة الديمقراطية الاجتماعية من حيث الارتقاء بالتعليم والصحة وشبكة الأمان وصولا الى نظام رفاه يستفيد منه الجميع هو الذى يولد أخلاقية المواطنة المشتركة.

وقد وضع " تونى بلير" أولويات ثلاثاً فى برنامجه الانتخابى هى التعليم التعليم .. التعليم.

مجتمع الرفاه الايجابى

ولد مفهوم دولة الرفاه فى بيئة أبعد ماتكون عن اليسار ، وكان مقصودا به فى البداية أن يواجه الاشتراكية وخطرها المحدق ، وكانت الجماعات الحاكمة فى ألمانيا الامبريالية فى نهاية القرن التاسع عشر وهى تضع نظام التأمين الاجتماعى تعبر عن ازدراء عميق لكل من السوق الحرة والاشتراكية معا . وقد اعتبر الكثيرون أن الشكل الكلاسيكى لدولة الرفاه هو ذلك الذى خلقه بسمارك فى ألمانيا.

أما دولة الرفاه كما هى الآن فى أوروبا فقد ولدتها الحرب شأنها شأن ملامح كثيرة من مفهوم المواطنة القومية.

وقد توسع القطاع غير الربحى فى ألمانيا بدلا من أن يتقلص فى ظل نمو دولة الرفاه ، وفى كل من بلجيكا والنمسا وألمانيا يقدم هذا القطاع نصف الخدمات.

وكانت النقابات والاتحادات العمالية الكاثوليكية ترى فى الاشتراكية الخطر المحدق وحاولت تجاوزها بخلق مصالحة اجتماعية عبر الخدمات ومع ذلك كان تاريخ دولة الرفاه شائكا ، وقدم لها اليمين انتقادات وجيهة باعتبارها دولة غير ديمقراطية فى الأساس تعتمد على توزيع المنافع من أعلى ، أما القوة الدافعة لها فهى الحماية والرعاية فلا تمنح فرصة كافية للحرية الشخصية ، وإذ يقر الطريق الثالث بهذه الانتقادات فهو لايعتبرها أبدا مبررات للتخلى عن دولة الرفاه بل لاعادة بنائها خاصة بعد أن تصدعت فى ظل حكم المحافظين خاصة فى بريطانيا.

ورغم أن لدولة الرفاه فى شمال أوروبا . واسكندنافيا تاريخا ثقافيا خاصا بها ، ولم تكن فقط نتيجة لميل عالمى فى هذا الاتجاه . وقد لجأت هذه الدول لفرض ضرائب عالية أعلى منها فى أى بلد أوروبى آخر ، ولكنها أخذت تتعرض لضغوط كبيرة كلما زادت البطالة كما حدث فى فنلندا ، خاصة أن الدولة فى هذه البلدان هى صاحب عمل رئيسى خاصة للنساء ، ومع ذلك ونتيجة لذلك فان درجة التفرقة الجنسية فى الوظائف هى أعلى منها فى أى بلد صناعى آخر.

وفى ظل دولة الرفاهية القديمة كانت المنافع ترتبط كلما زادت بالغش والخلل الأخلاقى على المدى البعيد حيث يتم بناء عادات اجتماعية أساسها الاعتماد على الآخرين واستسهال طلب المعونة ، وتمارض وغياب عن العمل بادعاء وجود أسباب صحية والافتقاد الى الجدية فى البحث عن عمل.

ولهذه الأسباب واجهت البلدان التى حاولت إصلاح نظم المعاشات بها مقاومة عنيدة .. إذ يقول المتقاعدون لابد أن نحصل على معاشاتنا فنحن كبار السن.

علينا الآن أن نؤسس لرفاه إيجابى يسهم فيه الأفراد والوكالات المختلفة إلى جانب الحكومة والذى يمكن أن يولد ثروة ، فالرفاه ليس مفهوما اقتصاديا فى الأساس ولكنه مفهوم سيكولوجى هو استثمار سيكولوجى يتعلق بطيب العيش ، ومرشده الأساسى هو استثمار رأس المال البشرى كلما أمكن ، وسيكون بوسعنا فى هذه الحالة أن نستبدل مانسميه بدولة الرفاه بدولة الاستثمار الاجتماعى التى سيكون تطوير المجتمع المدنى وتنشيطه هو أحد أسسها.

استراتيجيات الاستثمار الاجتماعى

ويتأسس هذا المفهوم على الضمان الاجتماعى وخاصة فى منطقتين رئيسيتين هما كبار السن والبطالة ، ذلك أن معظم البلدان الصناعية يتزايد فيها بانتظام عدد كبار السن ، وأصبح كبر السن فى كثير من هذه البلدان يمثل بقدر ماهو مشكلة أفقا مفتوحا لاختيارات حياة على المستوين الجسدى والنفسى وفرصا لكل من الأفراد والمجتمع ، وان كان ذلك كله



لاينفى أن بعض كبار السن يعانون من الافقار الشديد.

ويطلق الكاتب الدعوة لاعادة النظر فى سن الاحالة على المعاش وأن يعتبر المجتمع أن كبار السن هم مورد أكثر منهم مشكلة ويترك لكل فرد حرية الاختيار للوقت الذى يتقاعد فيه سواء مبكرا أو متأخرا والمجتمع الذى يعزل شيوخه فى جيتو بعيدا عن الأغلبية لايمكن أن يكون مجتمع إدماج.

ويفعل مبدأ الفلسفة المحافظة فعله فى هذا السياق اذ يدعو لأن لانرى كبر السن باعتباره مرادفا للحقوق دون مسئوليات ، وعلى الشباب أن يكونوا راغبين فى رؤية الكبار كقدوة ، وأن يتحمل الكبار مسئولياتهم تجاه الأجيال الجديدة وأن ينخرطوا فى عمل منتج حسب قدراتهم.

وبعد مقارنة بين أسواق العمل فى أمريكا والبلدان الأوروبية ونسب البطالة زيادة ونقصانا فيها يتوصل الكاتب الى سببين رئيسيين لانتشار البطالة هما انخفاض مستوى التعليم والاسراف فى منح الامتيازات السخية دون حد ، ولكن ترك الحبل على الغارب للسوق ليس هو رد الطريق الثالث ، بل إن رده يتمحور مرة أخرى حول مايسميه بالاستثمار فى رأس المال البشرى ، وأن تعطى الدولة حوافز للبشر لكى يخوضوا المخاطرة.

ويسوق الباحث مثلا من الدانمرك حيث أتفقت الاتحادات العمالية منذ ستة عشرة عاما على تقاضى أجور معتدلة مقابل انقاص تدريجى لساعات العمل ، وانخفضت تكاليف العمل بنسبة ٣٠٪ خلال السنوات العشر الماضية بينما انتعش الاقتصاد ، وقد تحقق ذلك بمعدل بطالة أقل من ٦٪ عام ١٩٩٧، ومع ذلك فان ٩٠٪ من فرص العمل التى جرى خلقها فى السنوات العشرة الأخيرة كانت جميعا لبعض الوقت.

يرى الطريق الثالث أن توجها جديدا لخلق الوظائف سوف ينمو فى اتجاه الطابع العالمى ، وسيكون الطلب على الخدمات والسلع مرتبطا بجودتها وليس بمنشأها، كذلك سيكون الحال بالنسبة لقوة العمل ، ولن تكون الفروق قائمة فحسب بين العمل اليدوى والعمل المعرفى ، أو بين المهارات العليا والمهارات الدنيا ، ولكن بين هؤلاء الذين يبقون فى إطار النظرة المحلية وهؤلاء الذين يتطلعون للعالم أجمع وسوف تؤدى هذه العملية القاسية للاستبعاد والرافعة الكبيرة ضد هذا الاستبعاد هى مرة أخرى الاستثمار فى رأس المال البشرى والذى تضعه الشركات الآن على رأس أولوياتها ويؤدى فعليا الى نتائج باهرة.

ويرى أحد الباحثين أن هناك خمسة قطاعات يمكن للسياسات الحكومية أن تساعد على خلق الوظائف عبرها .. هى دعم مبادرات المقاولة فى الأعمال الصغيرة التى تقوم على الإبداع التكنولوجى وعلى الحكومة أن تدعم التعليم مدى الحياة ، وأن تفتح الباب للمشاركة فى المشروعات العامة وتمنح للمشروع الخاص فرصة أكبر فى الأنشطة التى اعتادت الحكومة أن تقوم بها. كما أن على الحكومة أن تضع سياسات تشجع القابلية على الانتقال لقوة العمل من مكان لآخر وحتى من بلد لآخر وأساس ذلك هو التعليم الذى ينبغى أن يحظى بأعلى درجة من الانسجام دون أن يقضى ذلك على تنوعه ، وأخيرا على الحكومات أن تبنى سياسات تشجع على إشاعة روح العائلة والصداقة فى مواقع العمل ، وهو مايمكن التوصل إليه عبر تعاون القطاعين الخاص والعام .

ولايتوقع الباحث أن هذه الحلول أو غيرها ستؤدى إلى التشغيل الكامل ، ذلك أن نسبة وظائف اليوم الكامل تتراجع فى اقتصاديات البلدان الغربية.

والمقارنات بين اقتصاديات التوظيف الكامل مثل أمريكا والمملكة المتحدة والمجتمعات التى تعرف نسبة عالية من البطالة مثل ألمانيا وفرنسا هى أقل حسما فيما إذا قارنا لابين عدد الوظائف وإنما بين ساعات العمل المبذولة فعلا . لقد كانت شبكة خلق الوظائف للعمل الماهر الآمن والعالى الأجر خلال عشر سنوات مابين ١٩٨٦ - ١٩٩٦ هى نفسها فى ألمانيا والولايات المتحدة بنسبة ٦ر٢٪ ، لكن إنتاجية العمل تضاعفت فى ألمانيا فى نفس هذه الفترة بينما ارتفعت بنسبة ٢٥٪ فقط فى أمريكا.

ولايستطيع أحد أن يجزم إن كان رأس المال العالمى سوف يولد فى المستقبل أعمالا كافية أم لا ، ومن الحماقة أن نسلك كما لو أنه سوف يفعل ، فهل ياترى سوف تكون إعادة التوزيع الفعالة للعمل بدون نتائج على إنتاجيته . ويسوق الباحث تجربة دالة فى هذا الصدد جرت فى مصنع بمدينة " جرينوبل" فى فرنسا حيث اشتغل المصنع أربعا وعشرين ساعة فى اليوم لسبعة أيام فى الأسبوع ، بينما اشتغل العمال لمدة ثلاثين ساعة فقط وتقاضوا نفس الأجور التى كانوا يتقاضونها حين عملوا لمدة سبعة وثلاثين أو خمسة وثلاثين ساعة ، وقد زادت إنتاجية العمل بصورة منتظمة وبما أن إحياء ثقافة المجتمع المدنى يظل طموحا أساسيا للطريق الثالث وسياساته ، فان انخراط الحكومة فى الاقتصاد الاجتماعى يكتسب معنى كبيرا ، وتصبح هناك إمكانيات متعددة للتشغيل الكامل الذى بدونه تنمو ثقافات خارجة على القانون ، ويمكن لهذا التوجه أن يسهم فى تكوين

هوية الفرد وبناء التماسك الاجتماعي في آن ، هكذا يمكن أن تبدو دولة الرفاه المجددة التى تنفق على الرفاه بصورة إيجابية متعاونة مع بقية مؤسسات المجتمع حيث تتوفر إمكانيات واسعة للادارة الذاتية وتطوير النفس وتتسع حدود مسئوليات الفرد لتصبح محورية ، وبهذا المعنى فان الرفاه سوف يعنى الأغنياء كما يعنى الفقراء ، فبدلا من الحاجة تنشأ الادارة الذاتية ، وبدلا من المرض صحة فعالة وبدلا من الجهل تعليم مدى الحياة ، وبدلا من القذارة والفساد طيب العيش ، وبدلا من الكسل .. المبادرة..

فى عصر العولمة

الديمقراطيون الاجتماعيون مطالبون بالبحث عن دور جديد للأمة فى دنيا العولمة ، فالسوق بقدر ماتفتت توحد ، والتأكيد على دور الأمة لابد أن يفضى الى الاستقرار ويكون عاملا مضادا للتفتت اللانهائى لأن الأمة توفر آلية إدماج هى المواطنة مع عدم نسيان أن المطامح القومية قد غذت صراعات مدمرة على مدى قرن ونصف من الزمان .. ونحن فى حاجة الآن الى طبقة عالمية للوطنية ستكون شرطا وسببا لاختفاء ممكن للحروب الكبيرة بين الدول - الأمم فالدولة القوية كانت دائما هى المستعدة أكثر من غيرها للحرب ، وعلى الدولة الواثقة من نفسها فى هذا العصر أن تتقبل الحدود الجديدة للسيادة.

ان اختفاء الحدود التدريجي بين الدول - والاتحاد الأوروبى نموذجا - هو علامة على التأثير الحميد للهوية الوطنية حين تكون متسامحة مع التناقضات.

ان الأمة ليست معطى طبيعيا وقامت جميع الأمم بلا استثناء على عدد لاحصر له من الجزئيات الثقافية المتنوعة.

وهناك مفهومان شائعان وعريضان للأمة أحدهما يرى أنها قضية عواطف ومشاعر دون أى محتوى عقلانى ، والآخر يرى أن القومية مذهب جامد من حيث الجوهر يتبناه اليمين السياسى ويعادى القيم اليسارية

لكن الهوية الوطنية أو القومية هى منبع خصب للهوية الشخصية . والأمم هى جماعات أخلاقية تلزم المنتمين اليها بواجبات خاصة تجاهها وهى محور لتقرير المصير ، وعليها أن تبنى هياكل دولة تسمح للمواطنين بالاختيار وبالتقرير لأنفسهم موقفا حول القضايا ذات الأهمية. يحدد أحد كتاب اليمين ثمن الانتماء لجماعة قومية باعتباره الورع وعدم التسامح والعزلة والشعور بأن معنى الحياة يعتمد على الطاعة وأيضا اليقظة تجاه العدو..

ولكن الراديكاليين المتحررين من دعاة التعدد الثقافى وبعض اليساريين يتخذون موقفا مغايرا ، فيساندون التعدد الثقافى الى أقصى حد وبأى ثمن من أجل تضامن أعرض وأشمل . وهم يرون أن مايسمى بالهوية القومية لاينبغى أن تكون لها أولوية على المطالب الثقافية الأخرى ، وغالبا ماكانت الهوية القومية المركبة تركيبا مفتعلا تخدم مصالح الطبقات الحاكمة.

التعدد الثقافى

لم يعد الانتماء لجماعة معينة سواء كانت دينية أو عرقية يتصادم بالضرورة مع الانتماء القومى ، فالانتماءات العرقية شأنها شأن الهويات القومية تتأسس اجتماعيا بما أنها نتاج جزئى لاستخدام القوة وهى تتخلق أيضا من منابع ثقافية متعددة ففى مجال العرق كما فى مجال القومية ليس هناك مايسمى بشئ كامل وصاف وأصيل كلية ويحظى هذا التعدد الثقافى بالاعجاب بما أنه يتضمن مواجهة لاستغلال الجماعات المقهورة ، وهى المواجهة التى يستحيل أن تكون ناجحة ، ودون حس بالعدالة الاجتماعية ، وروح النزاهة والانصاف.

يمكن القول إن الاتجاهات الاجتماعية البارزة الآن تحد من إمكانية بناء الأمة العالمية حيث نشهد ولادة النزاعات العرقية وانهيار الأمم فى مواجهتها كما حدث فى كل من يوجوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا.

ومع ذلك فقد توحدت ألمانيا ، وربما يحدث نفس الشئ فى كوريا وتتقلص ظواهر القبلية فى بعض المواقع أكثر مما تزيد والصراعات العرقية فى شمال آيرلندا هى استثناء فى أوروبا.

والأمة العالمية هى أمة فاعلة حين تصبح جزءا من نظام واقعى للعلاقات الدولية يسوده التعاون ويؤمن حالة من الانفتاح والمرونة لبناء الهوية القومية التى يبرز فيها تميز أمة ما وتطلعاتها.

ويقوم الباحث المملكة المتحدة كنموذج لما يسميه الأمة العالمية ويقول أحد المفكرين الانجليز اننى مواطن لبلد ليس هناك اتفاق تام على اسمه ، الكثيرون يقولون انجلترا بينما يعنون بريطانيا ، وبريطانيا ليست هى بالضبط بريطانيا العظمى التى تضم انجلترا " وويلز وسكوتلاندا" ، وهى أيضا ليست المملكة المتحدة التى تضم شمال ايرلندا بالاضافة لبريطانيا العظمى وفى هذه البريطانيا جماعات عرقية وأقليات مهاجرة كجزء من الارث الاستعمارى الماضى وقد ينجح هذا التوالد التلقائى للظاهرة - أى التنوع العرقى والهجرة فى هزيمة محاولات إنشاء هوية قومية جامعة ، ومع ذلك فان هذه الظاهرة هى جزء لايتجزأ من معنى الأمة العالمية .

ولطالما كانت الهجرة لزمن طويل أرضا خصبة للعنصرية بالرغم من الحقائق التى تؤكدها أبحاث فى كل بلدان العالم المستقبلة للهجرة والتى تقول إن المهاجرين يتطلعون عادة للعمل وهم مجتهدون ويضيفون للثروة القومية ويخلقون الوظائف لأنفسهم ولغيرهم ، ويمكن للاختلافات الثقافية التى تثير الغضب والسخط والرفض والكراهية أن تصبح قوة دافعة تؤثر على المجتمع كله .

وتندمج العالمية والتعدد الثقافى فى قضية الهجرة ، والقومية العالمية هى الشكل الوحيد للهوية القومية القادرة على التعامل مع هذا النظام.

وقد وجدت ألمانيا نفسها على سبيل المثال مرغمة على إعادة فحص هويتها

القومية مجددا بعد الوحدة اذ أصبح عليها أن تشكل هوية جديدة شأن البلدان الأخرى فى أوروبا ، بينما تتخلى جزئيا عن تمحورها الذاتى اقتصاديا وثقافيا لصالح الاتحاد الأوروبى ، وهى تصلح فى هذا الصدد لأن تكون مختبرا لفكرة القومية العالمية فى السياق الأوروبى وتحتاج هذه القومية العالمية إلى قيم يلتزم بها الجميع وهوية يرتاح لها الجميع ، ولكن عليها أيضا أن تتقبل بعض الغموض والتعدد الثقافى.

ان مثل هذه القومية العالمية هى مثال يرتجى ، فاذا وضعنا الطبيعة المتغيرة للنظام العالمى فى الاعتبار فيمكننا القول إنها ليست بعيدة تماما عن الواقع ، وان كانت " النظرية الواقعية " تقول ان الأمم وتكتلات القوى التى تسعى جميعا لتحقيق مصالحها الأنانية هم أصحاب السطوة والنفوذ فى الساحة العالمية.

ومع ذلك فان مقتضيات العولمة بعد انتهاء القطبية الثنائية قد غيرت جذريا من مفهوم السيادة القومية ، وعلينا فى هذا الصدد أن نفرق بين العولمة والعلاقات بين الأمم ولكنها عمليات موضوعية شأن ذلك الانبثاق على امتداد المعمورة لمجتمع مدنى عالمى يعبر حدود الأمم . وأن على الدول التى تواجه المخاطرات والأخطار ولاتواجه أعداء أن تهجر فكرة النظرة الواقعية للعالم ، ذلك أن وصف الواقعية هو المصطلح الخطأ طالما أن المعتقدات التى يحيل إليها أصبحت بالية.

الديمقراطية العالمية

تتضمن الأمة العالمية ديمقراطية عالمية بالضرورة تعمل على نطاق الكوكب . ويرى البعض أن مايسمى بالحكم العالمى يتراجع ولايتقدم وقد أدى انهيار القطبية الثنائية الى الفوضى أكثر من الاعتماد المتبادل وقد تم زرع بذور اللانظام حتى أن المفكر الفرنسى " آلان منك" تحدث عن عودة العصور الوسطى حيث تنتشر النزاعات والعداءات وتنشأ مناطق رمادية لاسلطة فيها ..

ويرى" جدنز" أن هذه ليست إلا

الطريق الثالث وصفة للدول المتقدمة غير قابلة للنقل للبلدان النامية

العولمة الحالية تزيد من إفقار وتهميش بلدان العالم الثالث

الجوانب الكارثية لإمكانيات ايجابية موجودة فعلا ، وعلينا فقط أن نقارن بين عدد ضحايا الحربين العالميتين وبين ضحايا النزاعات الآن ، وذلك دون أن نقلل من شأن ماحدث فى البوسنة - لنعرف أن الصورة تغيرت و،أن هناك أسبابا وجيهة تجعلنا نتوقع أن لاتندلع حروب كبيرة بين الأمم فى المستقبل لأن العالم لم يعد منقسما بعد بين قوتين عسكريتين متواجهتين . وفى عصر المعلومات لن يكون للحدود بين الدول نفس الأهمية السابقة . حيث تلعب المعرفة جنبا الى جنب القدرات التنافسية أدوارا أهم من الموارد الطبيعية ، وقد انتشرت الديمقراطية على نطاق واسع وأصبح الصدام العسكرى بين دولتين ديمقراطيتين مستبعدا . ونتيجة لثورة المعلومات والقوة الدافعة للتكنولوجيا نمت كالفطر منظمات للعمل المشترك والتعاون على النطاق العالمى.

وفى بداية هذا القرن كانت هناك عشرون منظمة عالمية حكومية ومائة وثمانون منظمة غير حكومية عابرة للقارات . والآن هناك ثلاثمائة من النوع الأول ، ومايقرب من خمسين ألفا من النوع الثانى . وهناك منظمات عالمية هائلة منبثقة من القاعدة مثل السلام الأخضر ومنظمة العفو الدولية تدافع عن أهداف تخص الإنسانية كلها ، وقد عقدت المنظمات الأهلية عبر العالم عدة مؤتمرات قمة دولية كان أكبرها فى بكين وحضره خمسون ألف وفد.

الطريق المسدود

بعد هذه السياحة الممتعة فى كل جوانب العلاقات الاجتماعية سياسيا واقتصاديا وثقافيا التى يقدمها " الطريق الثالث" والتى قصدت أن أوفرها لقراء " اليسار" بأكبر قدر من التفصيل باعتبار كتاب جدنز هو مانيفستو هذا الطريق أقول بعد ذلك يتبين لنا بوضوح أن الطريق الثالث هو طريق رأسمالى قح ، وذلك كما يقرر منظره الأول الذى يؤكد أن الديمقراطية الاجتماعية - أو الاشتراكية كما جرت العادة على ترجمتها فى مصر- هذه الديمقراطية الاجتماعية تجدد نفسها على أرضية الليبرالية الجديدة ، وكما يقول " جدنز" فان الطرف الخاسر عادة مايرفع شعارات المنتصرين وينسبها لنفسه مع بعض التعديلات ، وهو قول يفترض أن الليبرالية الجديدة منتصرة رغم كل مظاهر الاستغلال والتعاسة والبؤس التى ترتبت عليها

يقطع مانيفستو الطريق الثالث فى أكثر من موضع بعدم وجود أى بدائل للرأسمالية، وهو مايرفضه دعاة الاشتراكية العلمية رفضا قاطعا كما يكذبه الواقع، وإذا كانت هذه الاشتراكية العلمية قد عجزت حتى الآن لأسباب موضوعية كثيرة عن تقديم برنامجها ووضعه موضع التطبيق بوضوح ، فان مؤشرات كثيرة تقول لنا إن المستقبل القريب يمكن أن يحمل لها إمكانيات من هذا القبيل ، وليس صحيحا - كما يقول هذا " المانيفستو" أن " اليسار" لم يعد يرى بديلا للرأسمالية ، وتسمية " اليسار" هنا ليست غائمة أو غامضة بل هو تحديدا اليسار الاشتراكى العلمى الذى يحمل مشروعا متكاملا لتغيير العالم ،تنتشر أحزابه على امتداد المعمورة فى آسيا وإفريقيا وأمريكا

اللاتينية وأوروبا وأمريكا واستراليا ، وتؤكد لنا نظرة تاريخية موضوعية أنه بالرغم من كل شئ لايزال هناك أفق مفتوح أمام هذا اليسار الذى ليس " يسار الوسط" كما يطرح الطريق الثالث نفسه سياسيا ، وانما هو يسار المجتمع ككل ، أى حامل مشروع التحرر الشامل لا فحسب للطبقات الكادحة والوسطى وإنما للمجتمع الانسانى كله بمن فيه كبار الملاك والرأسماليون أنفسهم.

إن العاملين بأجر ، وفى قلبهم القوى المتطلعة للتغيير الجذرى للعالم ، وهم بالملايين فى كل البلدان - يمكن جدا أن ينجحوا بتضامنهم وعملهم المشترك فى مواجهة رأس المال فى التخلص من الأشكال البيروقراطية للاشتراكية ، وإعادة تشكيلها كفكر جديد ، وابتداع المفاهيم النظرية الضرورية دون فصل الاشتراكية عن تاريخها ، والتوصل الى أطر تنظيمية جديدة سواء حزبية أو اجتماعية واسعة ، والنضال الدءوب من أجل العمالة الكاملة ، وأكبر قدر من المساواة يتزايد باضطراد وصولا لانهاء الاستغلال ، إن الانقسام الاجتماعى الحاد الذى يسعى الطريق الثالث الى تلطيفه بدلا من تجاوزه يتناقض كلية مع ضرورات ومتطلبات التقدم الشامل اجتماعيا وثقافيا واقتصاديا لكل البشر.

كذلك فان التقسيم الرأسمالى الدولى للعمل هو فى تناقض مع متطلبات وضرورات التقدم الاقتصادى والاجتماعى للبلدان النامية ، الشئ الذى لم يلتفت إليه بعض مفكريها الذين أخذوا ينقلون روشتة الطريق الثالث دون إدراك لكونه وصفة للدول المتقدمة ، والحقيقة أن حتى هذه الوصفة لكى تكون صالحة لبلدنا فلابد لهذا البلد أن يقوم باجراء تغيير جذرى فى السلطة لتحرير القرار السياسى والإرادة الشعبية.

ورغم أنه يخصص فصلا للعولمة ويحاول بلورة كافة جوانبها الا أن حقل البحث يبقى محصورا فى النموذج الأوروبى والبريطانى بخاصة دون أدنى التفات لعلاقات القهر الاقتصادى والعسكرى القائمة بين النظام الرأسمالى فى مراكزه الكبرى - ومنها بريطانيا - وبقية أطراف هذا النظام فى العالم الثالث ، وكيف أن العولمة بصورتها الجارية تزيد من إفقار وتهميش هذه البلدان التى لامكان لها على خارطته على العكس من رؤية الاشتراكية العلمية التى صقلها العالم.

ويزداد الصراع الطبقى حدة على النطاق العالمى سواء بين المراكز والمحيط أو حتى فى داخل البلدان المتقدمة نفسها ، وفى البلدان النامية أو الخارجة من التجربة الاشتراكية بعد انهيارها.

والصراع الطبقى ليس اختراعا اشتراكيا ، وهناك شواهد عالمية كثيرة - في كل البلدان - على زيادة حدته مع زيادة الاستغلال واتساع الفوارق بين المالكين والعاملين.

سوف تبقى كل النوايا الطيبة للطريق الثالث نوايا طيبة مادامت هذه الحقائق التى يسوقها قائمة كما هى دون تغيير جذرى سواء بالاصلاح أو الثورة ففى الولايات المتحدة يذهب ٦٠٪ من الدخل إلى ١٪ من السكان من أعلى القمة ، بينما بقى الدخل الحقيقى لأفقر ٢٥٪ من السكان ثابتا على مدى ثلاثين عاما . وتتكرر الظواهر ذاتها فى المملكة المتحدة وإن بدرجة أقل ، وقد ازدادت الفجوة اتساعا بين أعلى الأجور وأدناها بالنسبة للعمال بدرجة أكبر كثيرا مما كانت عليه قبل خمسين عاما.

ولم تكن الاشتراكية حتى بعد أن فشلت تجاربها الأولى. وهى ليست الآن وصفة جاهزة بل هى نظرية ومنهج علمى لتغيير الواقع وعملية نضالية صراعية شاملة لكل ميادين الحياة ، تتعرف على اتجاهات التطور وتضيئ وعى الكادحين بحقائقها ، وتقرب المسافات بين كل قوى التغيير الجذرى فتنظم صفوفها سعيا لحل التناقضات الصغيرة فيما بينها لتكون قادرة وهى تكافح فى ظل الرأسمالية على أن تواجهها وهى تسعى لتجاوزها وصولا الى مملكة الحرية حيث الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج هى الأساس وحرية كل فرد هى شرط لحرية الجميع .



وماتزال الأفكار الكبرى للاشتراكية العلمية تضيئ طريق الملايين من البشر فى هذه العتمة التى أحدثتها الليبرالية الجديدة والرأسمالية المتوحشة على الصعيد العالمى ، وليس أدل على ذلك من أن الكتب الأكثر توزيعا حتى الآن هى كتب " فلاديمير ايليتش لينين" رغم كل عمليات التلويث التى لحقت به وبالثورة التى قادها فى بداية القرن .

ان " الطريق الثالث" شأنه شأن دولة الرفاه مصدر الهامه ، وشأنه شأن الليبرالية الجديدة محط اعجابه الآن لايتوقف عند القضايا الكبرى للرأسمالية كنظام مجرد له خصائصه وأهدافه النفعية بطبيعتها أو كواقع ملموس يؤدى إلى إفقار ملايين البشر.

وتتم عمليات اعادة إنتاج تظل تؤدى بدورها إلى الأزمات المتفاقمة فى العالم أجمع ، رغم قدرتها الهائلة أى الرأسمالية على تجديد نفسها لكن ليس إلى مالانهاية كما تؤكد التجربة الحية.

" فالنظام الرأسمالى يتميز بثلاثة تناقضات أساسية وجوهرية بمعنى أنه نظام غير قادر على مجرد التفكير فى تجاوزها كما يقول " سمير أمين".

١- علاقة إنتاج جوهرية (العلاقة الرأسمالية) التى تحدد قانونا خاصا لتغريب العامل ومجموعة من القوانين الاقتصادية التى تخص الرأسمالية ، ويبدو المجتمع حينئذ فى إطارها منتظما فى سلسلة من الأسواق المتشابكة تشكل سوقا مصمما بسوق منتجات . سوق عمل - سوق رؤوس أموال.

٢- استقطاب على الصعيد العالمى لم يسبق له مثيل فى التاريخ وهو نتاج

للتوسع الرأسمالي وليس لمقاومته ويتجه بفعل قوانين القيمة الخاصة بنمط الانتاج الرأسمالى وللرأسمالية القائمة بالفعل حيث تستبعد السوق العالمية قوة العمل منها.

يؤدى هذا الاستقطاب الى تفكيك النظام الإنتاجى فى الأطراف الرأسمالية فى مقابل صفته المتمركزة ذاتيا في المراكز وإلى التبعية وإعادة إنتاج أشكال الإنتاج القديمة المشوهة والخاضعة لمنطقيات التراكم فى مقابل التدمير السائد لهذه الأشكال فى المركز ، مع محاصرة إمكانية نمو النظام السياسى الحديث الخاص بدولة القانون وبالديمقراطية البرجوازية فى الأطراف.

٣- انعدام القدرة على التوقف عن تدمير المصادر الطبيعية على صعيد يهدد مستقبل الإنسانية وقد صدق قول " ماركس" قبل قرن ونصف القرن " إن الانتاج الرأسمالى لايطور التقنية ومزج عملية الإنتاج الاجتماعى إلا باستنزافه فى نفس الوقت للمصدرين الذين ينبع منهما كل هذا الثراء الأرض والعامل ..

وقد اقترح الاقتصادى الماركسى اليابانى " شيجستو تسورو" منذ ثلاثين عاما أن يصحح حساب الناتج المحلى الإجمالى ونموه مع أخذ عامل استنزاف الثروة الطبيعية فى الاعتبار ، كما طرح " سمير أمين" طرحا مشابها ولم يلتفت إليهما أحد. إن العقلانية الاقتصادية للرأسمالية أو للسوق هى غير رشيدة من وجهة نظر المصالح على المدى الطويل للإنسانية ويدعو" سمير أمين" لإعادة تقديم الثروات الطبيعية للكوكب وهو مايتطلب تصور نظام آخر للحساب الاقتصادى غير الذى تأسس للمدى القصير لربعية رأس المال مما يفرض بدوره حضارة سياسية وثقافية أخرى.

هذه هى الأسس الجوهرية للرأسمالية التى لاتغيرها عمليات الإصلاح أو الترميم والترشيد.

وتأكيدا لدوران الطريق الثالث فى الفلك الأوروبى الأمريكى فانه حين يتحدث عن الأمة بلا أعداء يؤكد مجددا مركزيته الأوروبية - الأمريكية ويبرز الطابع الخاص لوصفته باعتبارها إصلاحا لليبرالية الاقتصادية والديمقراطية الاجتماعية يخص العالم المتقدم . فهو يتجاهل أن هناك نزاعات كبرى فى عالمنا لابد من حلها حلا عادلا قبل أن نستطيع القول بثقة أن العالم يتكون من مجموعة أمم بلا أعداء ، والموقف الذى اتخذته ثورة أكتوبر الاشتراكية من هذه القضية يؤكد مبدأ المساواة بين الأمم صغيرها وكبيرها هو موقف أصيل نظريا وعمليا . وما يزال ملهماً

وهو نفس المنطق الذى يحكم حديثه عن قوة العمل ذات الطابع العالمى المتزايد ، فالعولمة حتى الآن تقوم على فتح الأسواق لتدفق البضائع ورؤوس الأموال ، ولكن البلدان المتطورة تضع قيودا متزايدة على هجرة العمال إليها ، وهو مايسميه الاقتصاديون بالسوق العالمية المبتورة.

ولاتتورع الشركات عابرة القارات عن تدمير الطبيعة والقيم واستخدام آليات الفساد والقهر فى عملها ، وقد أصدرت شركة شل بيانها حول عزمها مراعاة المعايير الأخلاقية فى عملها بعد أن اشتد الكفاح ضد ممارساتها الوحشية المدمرة للبيئة فى " نيجيريا" والذى وصل ذروته باعدام السلطات لتسعة من المناضلين بينهم الشاعر والكاتب" كين سيراويوا" ، بعد أن تواطأت شل نفسها مع هذه السلطات ، وجرى حديث طويل عن رشاوى قدمتها ...

رأس المال هو رأس المال إنه إذا لم يخضع للسيطرة الاجتماعية والإنسانية يبحث عن المنافع والربح بأى ثمن وهذا هو جرهر الرأسمالية حيث النقيض الوحيد لها هو الملكية الاجتماعية أى الاشتراكية.

وهنا نأتى لقضية جوهرية فى الطريق الثالث وهى تصوراته للديمقراطية ، فهى تصورات لم تتجاوز صندوق الانتخاب - على أهميته البالغة - وتفتقر بالتالى إلى خيال جديد يرى فى الديمقراطية سيطرة أيضا على الثروة وتوزيعا جديدا لها .. ولذا ظلت الاختيارات السياسية للطريق الثالث تتقيد بصورة حاسمة بالتطورات فى الأسواق عالمية ومحلية. فاذا رفعت الحكومة الضرائب يمكن أن يتبع ذلك هروب رأس المال ثم هروب أصوات الناخبين .

خطاب الطريق الثالث هو أيضا على الصعيد الفكرى خطاب نفعى يسعى أولا لرفع الإنتاجية الاقتصادية فرغم عطفه الشديد على المهمشين والبائسين والشيوخ والمعوقين والنساء ، ونفوره من شدة الاستغلال إلا أنه لايرى أى أفق لتجاوزه بل يسعى للحد منه دون إغضاب رأس المال أى أنه لايبنى رؤية شاملة للتغيير محورها الانسانى باعتباره سيد التقدم المنشود وهدفه النهائى ولم تكن مصادفة أن يصف المعلقون السياسيون حكومة العمال بأنها تتبنى " خطا غير أيديولوجى" أو براجماتى وهو ماوصفه أحد الباحثين بممارسة التطبيق دون نظرية ووصفه آخر بأنه ليست لديه فكرة كبرى أى أنه يهتم بالجوانب العملية والنفعية أكثر من اهتمامه بالتنظير ، أو الانطلاق سلفا من مجموعة متناسقة من القيم تتطلع إلى أهداف عليا. شأن كل المشروعات الإنسانية الكبرى لصورة جديدة للعالم.

ولذا قال" تونى بن" الزعيم الاشتراكى فى حزب العمال البريطانى فى سياق الانتخابات الحزبية التى أطاح فيها يسار الحزب بمرشح " تونى بلير" .. إن مايجرى الآن هو انقلاب داخل الحزب فى اتجاه الرأسمالية التى تعنى تمجيد الفردية وفرض سطوتها فى إشارة لدور" بلير"

ويقوم مفهوم الفردية فى " الطريق الثالث" على تناقض داخلى عميق ، فهو يدعو لأن تصطدم المساواتيه بالحرية الفردية التى لاتحدها حدود والتى ستكون حتما فى ظل آليات السوق طريقا للاستغلال بلا حد دون حاجة للقول بذلك. فالتجربة تقوله بنفسها، وهو فى حين يدعو الى تبجيل الفردية يقول إنه لابد من الحرص على تماسك النسيج الاجتماعى بعد أن هجر الطريق الثالث مفهوم الجماعية كلية .. إنه ليس فقر الخيال الذى يحد من قدرة الطريق الثالث على تقديم صورة جديدة للعالم بل هو فقر الرأسمالية ذاتها رغم كل القدرات الفذة التى تنطوى عليها.

الطريق الثالث .. إلى الخلف

نبيل يعقوب

«طريق الاشتراكيين الديمقراطيين الأوروبيين نحو الأمام».. هكذا سمى **جيرهارد شريدر وتونى بلير** الورقة التى قدماها إلى الرأى العام مساء الثلاثاء ٨ يونيو فى لندن. وتعلنس الورقة التى تحمل طابع «اعلان مبادئ **ضرورة إعادة ترتيب العلاقة بين الاقتصاد والدولة الاجتماعية، وتطالب الورقة بالمزيد من المرونة والاصلاحات البنيوية فى انظمة الضمان الاجتماعى**. حصدت الورقة من ناحية تعليقات رافضة وساخرة من العديد من قادة الديمقراطيين الاجتماعيين خاصة من يسار الحزب،ومن الخضر ،لاعتبارهم أنها **تمثل خروجا صريحا عن برنامج الحزب الديمقراطى الاجتماعى وبرنامجه الانتخابى الذى خاض به انتخابات سبتمبر ١٩٩٨ وكذلك خروجا عن برنامج الحكم المشترك بين الحزب الديمقراطى الاجتماعى والخضر.**

ومن ناحية أخرى رحبت اتحادات الصناعات وأصحاب الاعمال وقادة الحزب الليبرالى بالورقة واعتبرها الأخير انتصارا لفكره ولبرنامجه.

ومن المثير معرفة **الطريقة التى جاءت بها هذه الورقة المفاجئة** ودلالات هذا بالنسبة لمستقبل الديمقراطية فى حزب يفهم نفسه كحزب ذو بنية وممارسات ديمقراطية تعنى ان كافة الوثائق البرنامجية والترشيحات للمناصب القيادية تخضع للنقاش وللتصويت . بالنسبة لهذه الورقة جاء الأمر مختلفا .على طريقة **الناتو الذى فرض نفسه بنفسه مندوبا عن العالم فى تقرير مسألة الحرب والسلام فى يوغوسلافيا مطيحا بالقانون الدولى والمكانة المركزية للأمم المتحدة ومجلس امنها فيه ضرب المستشار شرودر ورئيس الحزب الديمقراطى الاجتماعى عرض الحائط ببرنامج حزبه ، وبقرارات مؤتمراته ،وبالبرنامج الانتخابى الذى صدقه الناخبون فحملوه إلى سدة الحكم منذ سبتمبر الماضى ، وبقيادة حزبه فاعلن الورقة التى تعنى تغييرا هاما بالنسبة لتوجهات برنامج الحزب واتفاقية الحكومة الائتلافية مع الخضر دون أى تفويض** .فى حديث تلفزيونى فجر الجمعة ١١ يونيو قال شرودر على سؤال مراسل التلفزيون عن شرعية هذه الورقة: **«لقد استقيت التفويض الحزبى وسأنفذ عملية التحديث»** ويعم هذا المنهج اتجاها يبرز أكثر فأكثر في بلدان الغرب الصناعية الكبرى **للاعتراف فعليا لقادة الحكومات والاحزاب الحاكمة بصلاحيات تتجاوز ما يحدده النظام القانونى** .وعلى سبيل المثال: قرار البرلمان الألمانى بالمشاركة فى عمليات عسكرية خارج الحدود (الحرب ضد يوغوسلافيا) يعد انتهاكا للقانون الأساسى لالمانيا (الدستور) والذى يمنع بوضوح مشاركة القوات المسلحة فى عمليات عسكرية فيما عدا الدفاع عن البلد أو بلدان حلف الناتو ضد عدوان خارجى.

ومن حيث المضمون سنرى أن اعلان المبادئ الجديد هذا يمثل محطة هامة يمر بها الفكر الديمقراطى الاجتماعى فى طريقه للالتقاء بالفكر النيوليبرالى.

ماذا تقول ورقة بلير وشرودر

تسجل الورقة فى فصول خمسة موجزة التغييرات التى ينبغى على الديمقراطيين الاجتماعيين فى أوروبا أن يجروها لكى تنسجم سياساتهم الاجتماعية والاقتصادية مع التحولات التى احدثتها العولمة وجلبها التقدم التكنولوجى فى العالم!.

تحت عنوان «فلنتعلم من الماضى» تكتب الورقة:

فى الماضى جرى أحيانا الخلط بين دعم العدالة الاجتماعية ومطلب المساواة وفى النهاية وصل ذلك إلى اهمال شان المجهود والمسئولية الخاصة..

كان الطريق إلى العدالة الاجتماعية دائما معبدا بانفاق عام أعلى دون مراعاة العاقبة أو تأثير العبء الضريبى العالى على القدرة التنافسية والتوظيف والانفاق الخاص.. والاختبار الحقيقى للمجتمع هو بأية كفاءة تستخدم الأموال التى يجرى اتفاقها ، وإلى أي حد تمكن هذه الأموال الناس من أن يساعدوا نفسهم بنفسهم.

الرأى القائل بأن على الدولة أن تصحح اخطاء السوق غالبا ما ادي إلى تضخم الادارة والبيروقراطية..

كثيرا ما اعطيت الحقوق قيمة أكبر من الواجبات..

ولكن مسئولية الفرد فى الاسرة وتجاه الجيران والمجتمع لا يمكن احالتها للدولة. ان ضياع فكرة المسئولية المتبادلة يؤدى إلي انهيار الحياة المشتركة .. ولانتشار الجرائم والفوضى».

وفي فصول تالية نقرأ عبارات مثل:

انقضى العقدان الماضيان لسياسة النيوليبرالية ولكن لا يجوز أن تحل محلهما سياسة «الانفاق بالعجز» والتدخل الواسع للدولة على نمط السبعينيات.. »

فى الماضى كثيرا ما أعطى الاشتراكيون الديمقراطيون الانطباع بان التنمية ونسبة عالية من العمالة يمكن التوصل إليها بتأثير الطلب ولكن الاشتراكيين الديمقراطيين الحديثون يعترفون بان سياسة العرض يجب أن تلعب دوراً مركزيا ومكملا.

ولأن هذه الاقوال لا تمثل فتحا فكريا ولا تختلف في شئ عن الحجج التى تجترها دعايات الليبراليين والمحافظين الانتخابية صرح ديتليف فون لارشر المتحدث باسم «دائرة فرانكفورت» وهى منبر يسارى داخل الحزب ، صرح بانه لا يتصور أن تصبح هذه الورقة برنامجا لحزب ديمقراطى اجتماعى . وعلق بنيامين ميكفيلد رئيس الجناح الشبابى فى الحزب قائلا أن هذه الورقة تمثل **«اعلان افلاس»** وهى لا تعدو ان تكون **تجميعا لتفاهات ولاقوال نيوليبرالية مخففة.** المتحدثة باسم قيادة الخضر السيدة انتيه رادتكه قالت منتقدة **«يبدو أن القيم القديمة للديمقراطية الاجتماعيين لم تعد تصلح»** .وعلقت السيدة كريستالوفت نائبة رئيس الكتلة البرلمانية لحزب الاشتراكية الديمقراطية فى البوندستاغ قائلة أن **شرودر يحقق التوقعات التى علقتها عليه اتحادات أصحاب الأعمال قبل الانتخابات وانه يريد الآن الاجهاز على اليسار فى حزبه بشكل نهائى».**

الورقة التى غالبا لا تقول بتحديد قاطع ماذا تريد ،**وتكتفى أساسا بالتشكيك فى صحة القناعات السائدة والمطالب الشعبية المبنية عليها** (ضرورة دور فعال للدولة فى السياسة الاقتصادية والاجتماعية ،مسئولية الدولة عن تطبيق سياسات واجراءات وتخصيص أموال لانشاء فرص عمل ، وضمان المعاشات إلخ) .. هذه الورقة توجه ضربة خاصة وواضحة لفكرة ان **تنشيط الطلب يمثل شرطا ضروريا للخروج من الازمة** . ويتم هذا حسبما وعد الديمقراطيون الاجتماعيون فى حملتهم الانتخابية بتخفيف الضرائب على

العاملين واسرهم ووقف الضغط على الأجور بحيث **تزيد القوة الشرائية فيزداد الطلب وبالتالى يزداد الانتاج وما يعنيه ذلك من زيادة العمالة**(بالطبع بالارتباط بسياسات أخرى تحث علي زيادة العمالة) . وورقة شريدر والتى توهم بموقف متوازن تعود للتأكيد على **الطرح النيوليبرالى بزن تنشيط العرض وليس الطلب هو الحل** رغم أن هذا التركيز الوحيد الجانب على العرض طوال عقدين من الزمن لم يحقق فى بلدان أوروبا الرأسمالية سوى زيادة الارباح ،ولم يكن فحسب عاجزا عن وقف استفحال البطالة بل ساهم فى تفاقمها بدعم الدولة لنشر الاتمتة وتطبقها لسياسة اقتصادية لا تشجع زيادة العمالة . واستندا -كما تسجل الورقة- إلى « أن اقتصاداتنا والعلاقات الاقتصادية العالمية حدث لها تحول جذرى .وان الشروط الجديدة والحقائق الجديدة تتطلب **اعادة تقييم التصورات القديمة وتطوير خطط جديدة** تقول الوثيقة: فى جزء كبير من أوروبا زادت البطالة عن الحد وجزء كبير من هذه البطالة له زسبابه البنيوية. ولكى نقدر على مواجهة هذا التحدى **ينبغى زن يصيغ الديمقراطيون الاجتماعيون الاوروبيون لليسار ويطبقون بشكل مشترك أجندا جديدة مسترشدة بالعرض**».ومقصود بهذه الاجندا **تخفيض التكلفة الجانبية للاجور** (التزام المؤسسات بدفع جزء من التأمينات وأقساط الضمان الصحى عن العاملين) ،**ودعم البحث العلمى والتعليم ،وإجراءات عديدة لتشجيع الاستثمار وإنشاء مشاريع جديدة.**

إن هذا **التركيز وحيد الجانب** على هذه الادوات ، وجانب منها صحيح ومطلوب بغض النظر عن النهج الاقتصادى المتبع ، لا يمكن القول انه جديد تماما فى الحزب الديمقراطى الاجتماعى الالمانى بل انه **مثل دائما توجها ثابتا لدى قطاع عريض فى قمة الحزب** التى تربطها هي أيضا وشائج قوية بدوائر الاقتصاد . ولكن فشل سياسة حكومات المحافظين والاحرار على طول أوروبا وعرضها والتى كانت تصر على أن حل مشاكل البطالة والفقر يكمن فى تقديم الأموال لصحاب الاعمال وللاغنياء ليستثمروا اموالهم فتنصلح الاحوال .. هذا الفشل اعطى فرصة ليسار الديمقراطيين الاجتماعيين ليرفعوا بعضا من الشعارات الكينزيانية التى تؤكد مسئولية الدولة واقاموا بهذا صلة بالناخبين الساخطين على الأحوال الاجتماعية ضمنت النجاح فى الانتخابات.

النقطة الثانية التى تمثل محورا تستهدفه الورقة هي الموقف من **انظمة الضمان الاجتماعى**. الرأسمال العالمى وحكومات أوروبا الغربية تنظر بقلق للثمن العالى للانجازات التي لا زالت قائمة والتى حققتها شغيلة بلدان أوروبا الغربية في مجال الضمان الصحى والتأمين ضد البطالة وضد العجز عن العمل ، وتحقيقهم لحد أدنى مضمونا من مستوى المعيشة طوال عقود من السنين أيام كان المنافسة مع الاشتراكية العالمية عاملا استراتيجيا فى السياسة الخارجية والداخلية. هذه الانجازات يعتبرها الرأسمال الآن عبئا علي ميزانيات الدول وانفاق مبالغ فيه فى مجالات لا ترعى الضرورات الاقتصادية الراهنة . ولكن من منظور ان الانسان هو قوة الانتاج الرئيسية ،وان التقدم التقنى والاستقرار السياسى والابداع فى المجتمع كله يتعثر بدون ارتفاع مستوى الثقافة العامة والمهنية للعاملين وتمتعهم برفاهية تزداد مع ارتفاع انجازهم فى العمل فان الحفاظ على هذه الانجازات يعد شرطا ضروريا أيضا لعملية الانتاج واعادة الرأسمالية . إلا أن النظر لكل شئ بمنظار السوق والتعامل مع كل شيئ كسلعة -وهذا فى النهاية هو الموقف الاساسى الذى تنطلق منه ايديولوجية النيوليبراليين -جعل حكومات النهج التاتشرى توجه الضربة بعد الضربة لهذه الانجازات بحجج مثل المنافسة العالمية المتزايدة وضرورات العولمة ، وضرورة ان يتحمل كل مواطن مسئولياته عن نفسه وعن أسرته ، وان زمن «دولة الرعاية» قد ولى وأن التوسع فى الضمانات الاجتماعية يصيب المجتمع والناس بالكسل والترهل ويضر بالحرية التى لا تكتسب إلا فى الصراع مع الطبيعة وفى ساحة السوق .. إلى آخر هذه الترهات الديماجوجية التي لا يتوقف عالم المتخمين عن افرازها.

صحيفة نويس دويتشلاند الاشتراكية كتبت : الثنائى بلير وشريدر يريد أن تعمل أنظمة الضمان الاجتماعى للعاطلين والمرضى أو لأصحاب المعاشات فى المستقبل بشكل مربح».

الآن يتشجع الديمقراطى الاجتماعى شرودر بزميله بلير ويمهد للهجوم على انجازات العاملين الاجتماعية .فى ظل حكم تونى بلير الذى جاء به سخط المواطنين على المحافظين لم يحدث يذكر لانقاذ نظام التأمين الصحى فى بريطانيا والذى اتخذ معالم النظام الطبقى الواضحة .من عنده نقود يتمتع بنظام العلاج الخاص المتقدم .من يعتمد على التأمين الحكومى كأن الله فى عونه.

وللمقارنة نأتى هنا ببعض عبارات **البرنامج الانتخابى للحزب الديمقراطى الاجتماعى الالمانى** (سبتمبر ١٩٩٨):

«هدفنا البعيد هو تحقيق العمالة الكاملة : اننا نريد أن تحصل كل امرأة ويحصل كل رجل على فرصة مكان عمل مضمون .. يمكن للمواطنات وللمواطنين أن يثقوا فى أن حكومة فيدرالية يقودها الحزب الديمقراطى الاجتماعى ستعنى بان تتحقق التغيرات الضرورية فى ظل العدالة. اننا نعرف أن أساس النجاح الاقتصادى هو التجديد الاجتماعى وليس التدمير الاجتماعى.. إن الهدف الذى نهتدى به هو مجتمع المشاركة الحديث والذى يحصل فيه الجميع على حصتهم العادلة من الرفاهية التى تم تحقيقها بشكل مشترك.

هذا الكلام أصبح فى خبر كان، والآتى اعظم.

الرأسمال يصفق للزعيمين «اليساريين»

حزب الاحرار الالمانى المعروف بتطرفه النيوليبرالى الاحمق ابتهج وهلل عندما سمع بورقة شرودر .وصف ولفجانج جيرهارد رئيس الحزب ورقة بلير شريدر بأنها تراجع حاسم عن سياسات الديمقراطية الاجتماعية التقليدية فى المانيا وقال هذا الكلام منقول بالحرف من برنامج حزب الاحرار... وطالب شريدر بأن يتخلص من الوزراء الذين ينتهجون فى الحكم سياسة النقابات.

أما رئيس اتحاد جمعيات اصحاب الاعمال ديتر هوندت فصرح وازنا كلماته بتأنى : الورقة تتضمن **الكثير من المقولات الملفتة للنظر والصحيحة** . وانضم لطابور المداحين الهيراولاف هينكل رئيس اتحاد الصناعات قائلا ان الورقة تتضمن اقتراحات تؤشر للطريق الصحيح». ولكن الطريق الصحيح بالنسبة لاصحاب الملايين هو غالبا ليس الطريق الذى يلبى مصالح ملايين الناس. قال رئيس نقابة الموظفين أن الورقة تتناقض مع البرنامج الانتخابى للحزب الديمقراطى الاجتماعى وانها تعبر عن اتجاهات تتماشى واتجاه حكومة كول السابقة . صحيفة تاتس «اليومية علقت على الورقة بان«**اعلان المبادئ هذا يمثل بالنسبة لقاعدة الحزب المؤيدة للاصلاحات ضغطا يجبرها بالتدريج على التخلى عن مقاومة سياسة تعتبرها لا مبدئية.**

شراينر المدير التنفيذى للحزب الديمقراطى الاجتماعى (والذى كان محسوبا على لافونتين رئيس الحزب الذى «استقيل» منذ بضعة اشهر) وصف الورقة بأنها «اشارة البدء بعملية تحديث لبرنامج ولتنظيم الديمقراطية الاجتماعية فى أوروبا».

صحيفة لوموند وصفت مبادرة بلير

وشرودر بانها «تحول كوبرنيكى» وهى بهذا تذكر بالطبيب وعالم الفلك البولندى ميكولاى كوبرنيك (١٤٧٣-١٥٤٣) والذى كان أول من قدم تفسيراً للنظام الفلكى يخالف تفسير الكنيسة .كوبرنيك عارض نظرية دوران الشمس حول الأرض وأعلن نتائج ابحاثه التى تقول أن الكوكب تدور حول الشمس وبهذا وضع الشمس في مركز النظام الفلكي يعكس الكنيسة التى اعتقدت أن الأرض هى مركز الكون. ولكن لوموند تبالغ لان الورقة ليس فيها شئ جديد ولا جرئ . وكل ما فى الأمر أن الانتهازية القديمة قد خطت خطوة أخرى فى اتجاهها أياه.

دعم اليمين الفرنسى ضد الحليف الاشتراكى

بالطبع وجدت الورقة من يهلل لها أيضا فى فرنسا. المعارضة اليمينية وجدت فرصتها للهجوم على حكومة جوسبان قبيل انتخابات البرلمان الاوروبى بأيام قليلة . فوجهت لجوسبان الاتهام بانه معزول وان احدا لا يريد أوروبا اشتراكية على الطريقة الفرنسية .صحيفة les Echos الاقتصادية كتبت ان الورقة البريطانية الالمانية قد دحضت أهم حجة للاشتراكيين الفرنسيين فى الانتخابات الأوروبية وهي غلبة القيادة الديمقراطية الاجتماعية فى أوروبا . لوموند كتبت أن «الاشتراكية الفرنسية» فى الممارسة لا تختلف كثيرا عن الاشتراكية الليبرالية التى يطبقها شريدر. والمشكلة هى أن الاشتراكيين الفرنسيين ما زالوا مترددين فى الاعتراف بالحقيقة . اليومية الالمانية فرانكفورتر روندشاو اعتبرت ما حدث درسا لجوسبان .وكتبت ان السؤال القائم منذ تشكيل الحكومة الجديدة فى المانيا ولمن ستميل لبلير البريطانى أم لجوسبان الفرنسى(بخطابيهما السياسيين المختلفين) قد حسم الآن. وهى تفسر هذا بان الفرنسيين فقدوا كل أوهامهم عن حدوث تقارب فيما يخص السيسات الاقتصادية والاجتماعية . ولكن جوسبان بادر فورا بالرد على منتقديه ومثل رده **نقدا ضمنيا للموضوعة الرئيسية لورقة بلير وشرودر** . قال جوسبان «فلنكون أولا نحن انفسنا قبل أن نتبع الآخرين . اننا نختلف عن الآخرين ولهذا يحتاج الناس الينا. لا شعار بلير «الطريق الثالث» ولا شعار شرودر «الوسط الجديد» يمكن أن يمثلا نموذجا للاشتراكيين الفرنسيين . هناك أصالة فرنسية معينة ينبغى الحفاظ عليها .وهى الظروف الفرنسية السياسية والتقاليد النوعية للحفاظ على توازن آخر بين الدولة والسوق . وادراكا لما تعنيه هذه الورقة موضوعيا من اضعاف وعزل لاتجاهه قال جوسبان: «نحن لسنا معزولين .. وفقط لاننا سنظل كما نحن- وليس فرنسا فقط- بل أيضا اليسار الفرنسى وهذه الحكومة- لن يستطيع أحد أن يتجاوزنا ».

تطورات متوقعة

ما الذى يمكن استخلاصه من الحدث الذى جاء توقيته مع الوقف الراهنس للحرب ضد يوغوسلافيا «انتصار الناتو» **وما دلالاته بالنسبة لسياسات الاحزاب الديمقراطية الاجتماعية ، ولحركة النضال من أجل التقدم الاجتماعى والديمقراطى فى أوروبا الغربية؟**.

أوجز ما استطيع استخلاصه من متابعة هذا التطور فى النقاط التالية:

-المزيد من الانقسام والتفكك في صفوف الديمقراطية الاجتماعية الأوروبية .وخاصة الضغط على فرنسا لتساير البقية أيضا فى ما تعلنه عن نوايا بشأن السياسات الاجتماعية.

-انحسار التأييد الشعبى للحزب الديمقراطى الاجتماعي وللخضر وميل الميزان إلى صالح المحافظين أساسا (نحو ٤٨٪ من الاصوات فى انتخابات البرلمان الأوروبى يوم ١٣ يونيو) وتحسن الوضع الانتخابى لليسار الالمانى الممثل في حزب الاشتراكية الديمقراطية (دخل لأول مرة البرلمان الاوروبى بحصوله على نحو ٥ر٧٪ من الاصوات).

- توقع تراجع الحكومة الالمانية وحكومات ديمقراطية اجتماعية اخرى في أوروبا الغربية عن المحاولات المتواضعة لتصحيح المسار ٢ فى اتجاه ترميم ولو جزء من بناء الدولة الاجتماعية المتصدع، وستتعثر وتضعف أيضا محاولات استعادة الدولة لبعض من قدرتها على التوجيه الاقتصادى. هذه المحاولات لاعادة الفعالية لبعض ادوات التضبيط ليكون للدولة وزن مؤثر تجاه السلطة الطاغية السوق (اقرأ: للرأسمال) لم تتعدى حتى الآن وخاصة بعد هزيمة لافونتين ويسار الحزب الديمقراطى الاجتماعى اعلان بضعة مطالب منها مثلا أن يكون للحكومة كلمة فى تحديد اسعار الفائدة لتستطيع التأثير على عمليات الاستثمار ،ومنها ان يقر الاتحاد الاوروبى برنامجا لمكافحة البطالة بحيث يضع- مثلما يفعل بوضع حد أقصى مسموح به لمديونية الدولة وكذلك بالنسبة لمعدل التضخم(فى قمة كولونيا ساهم شرودر فى احباط التوصل لجراءات محددة فيما يسمى بتحالف التوظيف الاوروبى كما فعل سابقه المستشار كول وبنفس الحجة: سياسة التوظيف هي قضية سياسية داخلية لكل من الدول).

-التبعية للنهج الأمريكى أيضا فى السياسة الاجتماعية: المزيد من الخصخصة ، المزيد من انسحاب الدولة من وظائفها الاجتماعية وتركها للسوق ،حتى المجالات الحيوية والحساسة في السياسة الاجتماعية مثل مكافحة البطالة، وضمان معاشات المتقاعدين ، والعلاج للمرضى لن تسلم مناعها لالعاب السوق.

- نمو منهج الحكم الفردى وطغيان دور الحاكم بالنسبة لدور البرلمان والحزب.

- التضحية بمصالح عشرات الملايين من الناس من أجل ارضاء الرأسمال وتحويل الامكانيات التى تحتاجها السياسات الاجتماعية والثقافية إلي ما يبنى الدور العالمى لالمانيا كقوة اقتصادية وعسكرية عظمى.

-تحالف الوسط الذي بشر به شرودر سيتواري ليحل محله التحالف مع الرأسمال الكبير والقوى الساعية للتوسع فى عالم تقتسم فيه الدول الصناعية الكبرى السيطرة على مقدرات شعوب العالم.

لقد اجتزنا اختبار النضج

ما يحدث فى المانيا الآن يذكر في بعض جوانبه بأيام المرحوم السادات ..حيث اعتاد الرئيس أن يغير الواقع بناء على ارادته هو متجاوزا الدستور ومؤسسات الدولة والمواثيق والتقاليد السياسية حسبما يرى . واعتادت المؤسسات والحزب الحاكم ان تتبعا (سيان ان على مضض أو عن رضاء).

هذه الأيام تتردد في اذنى كثيرا اشعار نجم التى غناها أمام آنذاك والتى وصفت الواقع بصياغات لا تنسى عن يويو المبرراتى ،خاصة عند قراءة التبريرات المخجلة من بعض قادة الديمقراطية الاجتماعية.

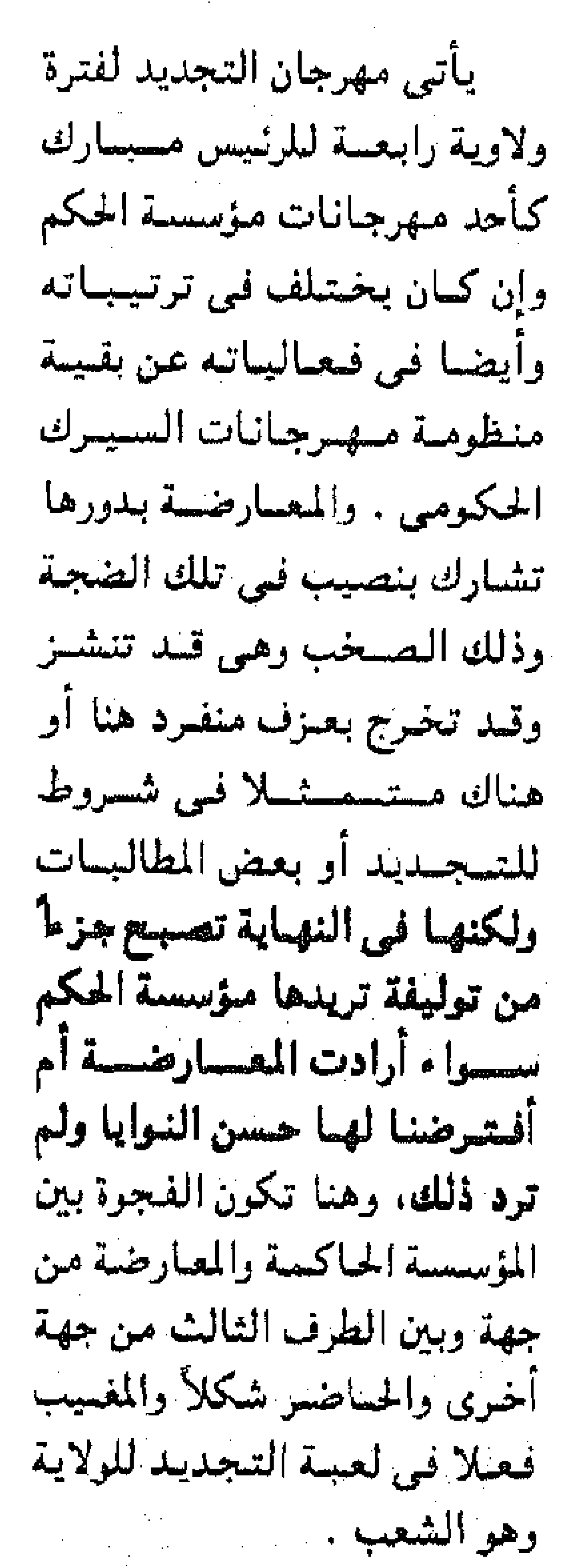
من أكثر الأقوال دلالة بالنسبة لما جرى وما سيجرى تصريح من الحكومة الديمقراطية الاجتماعية عن المشاركة الالمانية في العدوان على يوغوسلافيا : **لقد اجتزنا اختبار النضج**. القادة الديمقراطيين الاجتماعيون الذين اجتهدوا منذ زمن أوغست بيبل لاثبات ولائهم للدولة ولكنهم ظلوا على قرب معين من مطالب القاعدة العمالية يتنفسون اليوم الصعداء ويعلنون ابتهاجهم ليس فحسب لانهم نجحوا في امتحان الولاء لدولتهم بل لاعلان الولاء للناتو وللقائد الأمريكى . كانت صحيفة **دى تسايت الاسبوعية المرموقة** قد نشرت الكيفية التى اتخذ بها قرار مشاركة المانيا فى الحرب ضد يوغوسلافيا اعتمادا على سجلات وزارة الخارجية الالمانية . كتبت الصحيفة ان شرودر ووزير خارجيته فيشر بعد مكالمة تليفونية من واشنطن لم يكن أمامهما سوى خمسة عشر دقيقة ليعطيا ردهما . لم تكن الحكومة المنتخبة حديثا قد تسلمت مقاليد الحكم بعد ، وكان شرودر وفيشر في الطريق للقاء المستشار كول الذى كان قد خسر الانتخابات وبدأ يجمع اوراقه ولكنه كان لا زال المستشار المقيم . تكتب دى تسايت ان **الاثنين اعطيا موافقتهما لكلينتون خوفا من ان يتهما بعدم الولاء**.

يمين × شمال

تحرير : فريدة النقاش



حتى لا تفقد الثقة فى الشعب حالة الطوارئ ويسار التعايش



يأتى مهرجان التجديد لفترة ولاوية رابعة للرئيس مبارك كأحد مهرجانات مؤسسة الحكم وإن كان يختلف فى ترتيباته وأيضا فى فعالياته عن بقية منظومة مهرجانات السيرك الحكومى . والمعارضة بدورها تشارك بنصيب فى تلك الضجة وذلك الصخب وهى قد تنشز وقد تخرج بعزف منفرد هنا أو هناك متمثلا فى شروط للتجديد أو بعض المطالبات **ولكنها فى النهاية تصبح جزءا من توليفة تريدها مؤسسة الحكم سواء أرادت المعارضة أم أفترضنا لها حسن النوايا ولم ترد ذلك،** وهنا تكون الفجوة بين المؤسسة الحاكمة والمعارضة من جهة وبين الطرف الثالث من جهة أخرى والحاضر شكلاً والمغيب فعلا فى لعبة التجديد للولاية وهو الشعب .

وهنا تطل علينا مجموعة من الأسئلة تطرح نفسها بقوة **لعل أهمها ليس من البديهى أن تطرح فصائل اليسار برنامجا نقاشيا على كوادرها يتشابك بقوة مع العديد من القضايا التى تشارك فيها المؤسسة الحاكمة بنصيب وافر فى فرض أنماط وأشكال فى العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتبرز فيها بصمتها بقوة** أم نستحى أن نذكر أن تلك المؤسسة شاركت بفعل فاعل أو بغض البصر عن انتكاسه كل دورات المجالس التشريعية وكان آخرها انتكاسة سنة٩٥ وما جرى بها من أحداث قضت على الجرعة الديمقراطية الصغيرة التى كان يتباهى بها النظام ، **وهل أصبحنا فى مزاج تعايشى مع حالة وقانون الطوارئ وعسكرته التى تصبغ كل مناحى الحياة للبسطاء ، أم ارتضينا وجودها ونعيش حالة انفصام فى خطابنا السياسى للجماهير حول تلك القضية وأسلوب تشخيصها.**

ان من حق جماهيرنا علينا أن نتفاعل معها فى كل قضاياها كبيرها وصغيرها وليس بنظام القطعة فقضية الوطن ومعاناة الناس كل لا يتجزأ بدءا بقانون المرور ومرور بما يسمى المشاريع القومية وانتهاء بالتجديد لفترة رئاسية رابعة فالالفية الثالثة تطل علينا وما زلنا **نخشى أن نتحدث عن فساد يطال الجميع ولا ينمو فى منطقة دون أخرى وسحق لكل الفئات المستضعفة ورأسمالية مدمرة يحاول مجموعة من الصبية أن يروضوها وهى تستعصى عليهم وضياع لدور عربى واقليمى لا يحميه خطاب اعلامى رنان ،** فالنظام يصادر بشكل أو بآخر على أحد روافد الولوج إلى الألفية الثالثة فيقضى على أية ديمقراطية للدور الجامعى سواء فى حوارات حرة بين جنبات القاعات أو فى التعبير الحر عن فلسفة هذا الدور **فبأى تكوين عقلى نستطيع أن نقتحم القرن القادم ، بذلك العقل المتجمد والخائف من طروحات يحسب قبل طرحها قبول النظام لها أو رفضها.**

ودعونا نتأمل فى واقعنا الاجتماعى فمؤسسة الحكم فشلت فى تحييد نفسها فى عملية التكوين الهيكلى للمجتمع وحتى وإن رددت بين الحين والآخر ومن قبيل ذر الرماد فى الأعين بأنها تضع مصالح الفقراء نصب أعينها **فالواقع الفعلى يشير بما لا يدع مجالا للشك إلى غير ذلك ،** فلم تكن سياسية إعادة الهيكلة

ألا ترتيبا لوضع طبقي جديد يحتاج من كل فصائل اليسار تحديداً نزعة أكثر ثورية مما هي عليه الآن فالولاية **الجديدة لن تتراجع عن زيادة تكريس ما وضعته من سياسات في الولايات السابقة وبالتالى فلن تجدى فى مواجهتها الأساليب التكتيكية والتنظيمية الحالية** . أليس تحكمنا كبشر فى أنماط حياتنا فكرة يسارية حتى النخاع فلماذا **هذا التراخي من جانبنا لنكون جزءا من منظومة ليبرالية تدرك أن أقصى ما يمكن أن تضحى به أمامنا هو أن تقذف لنا بتقاعدين فى منظماتها التشريعية** تعض النظر عن سحق إراده الناخبين فيهما فسلوكنا السياسى يعطيها الانطباع بذلك وكأننا أمنا بمقولتهم بنهاية التاريخ وكأننا قد كفرنا ذاتيا بحق المشاركة للمنتجين الحقيقين وحق الحياة والقيادة للكادحين أصحاب المصلحة الحقيقية..

وفى خضم غرابة المفارضة يتحدث العديد من مفكرى الليبرالية عن صعود اشتراكى مدوى فى القرن القادم في حين تعلو بعض أصواتنا عن مواءمات رجعية وتوافقات اجتماعية ليعبروا عن انتكاسة داخلهم وليس لقراءة حقيقية لواقع ولا أستشراف لمرحلة تاريخية مقبلة **فليس ملحاً أن نستجير من النار بالرمضاء فلا نرتدى ثوب الحياء ونبرّر ارتدائه فنحن أجيال يجب أن تبرر سبب وجودها لا أن تبرر سبب حيائها.**

محمد فتحي عنبر

أنشر لك رسالتك الغاضبة كما هى ، وأتفق معك فى أن اليسار المصرى قد تقاعس وأنه على مدى السنوات الماضية قد واءم نفسه بطريقة أو أخرى مع حالة التدهور فى البلاد ، ومع ذلك **فلا أوافقك على وضع المعارضة والحكم فى كفة واحدة فى مواجهة الطرف الثالث كما تقول وهو الشعب.**

نحن غير راضين أو أغلبنا عن دور المعارضة اليسارية ولكن لا شك أن الدور المحدود الذى تقوم به فى الحياة السياسية للبلاد يختلف جذريا عن الحكم ، إنها ننشر ثقافة جديدة وتبشر بسياسات جديدة كأضعف الايمان ولكنها بقيت تفتقر إلى الروح الكفاحية ،وربما سيطر عليها نوع من يأس غير واع بعد هزيمة التجربة الاشتراكية الأولى وتبددها هباء مع عنف الهجوم الأمبريالى الصهيونى الرأسمالى على المنطقة ، ومع تفكك الطبقة العاملة فى الصناعات الكبيرة التى أخذت تتراجع لتحل محلها صناعات بالغة الصغر تحرسها ترسانة من القوانين المقيدة للحريات التى تحظر العمل النقابى فيهما وتكاد تجعله مستحيلا..

فكرتك عن المزاج التعايش مدهشة وجميلة ولعله الوصف الأكثر دقة الذى قرأته لحالتنا منذ زمن طويل ،كما أدهشني التقاطك لفكرة أن اليسار أصبح يتعامل مع القضايا بالقطعة ولعلها هى الحالة التى تسود حين يبدو أفق التغيير الشامل مسدودا ، ونفصل البرامج الاصلاحية الجزئية عن المشروع الكلى للتغيير أى للثورة.

ولكنى أختلف معك فى أن الأساليب التكتيكية والتنظيمية الحالية باتت فاسدة ولابد من تغييرها وأعتقد أن ما ينقصها هو الروح الكفاحية التى ضعفت في أوساط الطلائع فبهتت بالتالى علاقتها بالجماهير المنفية فى بوسها من جهة وفى تمزق وشائجها مع الطليعة.. أى الأحزاب اليسارية علنية وسرية -من جهة أخرى كما أختلف فى أن السعى للحصول على مكاسب فى ظل المنظومة القائمة التى تسميها ليبرالية وأسميها أنا ليبرالية اقتصادية مع شمولية سياسية- أذا سعيا ضروريا بل هو ضرورى كأحد أدوات الصراع الذى نكتسب فى ظله جماهير جديدة ونطور معرفتنا بالواقع ونكسب بعض مقاعد فى البرلمان تكون منفذا لطرح مشروعنا على جمهور أوسع سواء فى الرد على بيان الحكومة أو فى تقديم مشروعات قرارات أو استخدام الأدوات البرلمانية مثل طلبات الاحاطة والاستجوابات وغيرها ثم تقديم بعض الخدمات للجمهور فى الدوائر المعنية.

كذلك فإن أحدا لم يقذف لنواب اليسار بمقاعدهم لقد انتزعوها بجدارة رغم العنف والتزوير ولكن الكارثة تكمن فى أن يرى البعض فى ذلك منتهى الأمل ويقول لنفسه أو ينقل للجماهير فكرة مؤداها أنه ليس فى الإمكان أبدع مما كان .. ويستكين لوهم أننا قد أصبحنا خلاص جزءا من الشرعية- فالشرعية القائمة مطعون فيها ، فضلا عن أنها تتنافى مع الشرعية الدستورية إن شئنا أن نحتكم لدستور لنا تحفظاتنا عليه .. وإننى على ثقة أن المد الاشتراكى الذى يستأنف صعوده عالميا لن يهجر شواطئنا **،فهناك شواهد كثيرة تقول إن هذه المرحلة السوداء من تاريخنا سوف تطوى صفحاتها.**

المهم أن لا نفقد الثقة فى قدرات الشعب . ولا ننجرف إلى عدمية تساوى بين كل الأشياء وبعضها البعض.

مجلة «اليسار» خلال عام ملاحظات أولية

أولا: تميز الدور الذى قامت به المجلة منذ صدورها كمنبر ديمقراطى تتمتع بهامش الاختلاف والاتفاق مع الخط الرسمى لحزب التجمع- فى طرح القضايا الرئيسية التى اختلف حولهاظم فصائلليسار المصرى سواء داخل التجمع أو خارجه للنقاش الحر - والحوار حولها سواء عبر الموائد المستديرة - أو حلقات النقاش أو نشر الرأى والرأى الآخر.

وأهم تلك القضايا المحورية كانت :

الموقف من نظام الحكم - والذى دار حول أطروحة هل تغير مؤسسة الرئاسة اعتبارا من حكم **الرئيس مبارك** أدى إلى

تغيير سياسات النظام الحاكم والأساسية من حيث الموقف من قضية التنمية المستقلة وارتباط سياسات التحرر الاقتصادي والخصخصة بمدى درجة التبعية الاقتصادية وسياسية .

(٢) الجدل حول إمكانية التنمية المستقلة في ظل الارتباط ال بالرأسمالية العالمية.

ب) **الموقف من الرسلام السياسي** والذي تراوحت المقولات حوله من ضروة اعتباره العدو الرئيسي لليسار الآن- واعتبار التناقض مع النظام تناقضا من الدرجة الثانية وبين القول باستحالة الفصل بين سياسات النظام السياسية الاجتماعية والاقتصادية وبين تنامي ظاهرة الارهاب والعنف السياسي -وسياسة الفكر السلفي في المجتمع بكون السلفية الوجه الآخر للتبعية.

واستتبع الخلاف حول وجهة النظر تحديد الموقف من النظام خلالمارسات دعت وعملت على التنسيق مع الحكومة في بعض المناسبات السياسية كالانتخابات التشريعية والمحلية -وبين الاتجاه الآخر- الذي يرى أن الحل هو في بلورة إتجاه فطني ديمقراطي مستقل يكون البديل الثالث لوجهي العملة (النظام -الإسلام السياسي).

حول هاتين القضيتين وما تفرع عنهما يمكن القول أن مجلة اليسار قد عملت على ادارة أوسع حوار ممكن ولكن الملاحظ أيضا أن المجلة لم تنجح في بلورة نتيجة لهذا الحوار -بل كان الأمر لا يتعدى في معظم الأحوال -سوى السماح للرأى والرى الآخر بالنشر -وهذا في حد ذاته شئ يحمد للمجلة- ولكن الخروج بنتائج ولو نظرية للخلاف حول أي قضية يكون أحيانا أهم من مجرد الحوار في حد ذاته- وهو ما لم تصل له المجلة -أو لم تحاول الوصول إليه بالدرجة الكافية -مع مراعاة أن هذا الخلاف والاختلاف ما زال قائما على مستوى الفكر والممارسة وهو ما يخفف بعض الشئ من مسئولية المجلة -ولكن لا يعفيها تماما من المسئولية حتى **ظهر الأمر أحيانا وكأن المجلة تعمل بمنطق أن خير الأمور الوسط وأن محاولة مسك العصا من المنتصف فيه الأمان كل الأمان.**

ثانيا: عدم التعبير عن كل فصائل اليسار المصرى:

رغم أن المجلة تحمل اسم«**اليسار**» -فكان حريا بها الاهتمام بكل فصائل اليسار المصري -ولكن الملاحظ أن **المجلة أهتمت باليسار الماركسي علي سبيل التحديد- والأدهى أنها لم تهتم بكل فصائل اليسار الماركسي على قدم المساواة.** بل اهتمت بنشر بيانات فصيل واحد وهو الحزب الشيوعي المصري مع العلم أن هناك تنظيمات وفصائل ماركسية أخرى -قد تختلف أو تتفق في تقدير حجمها أو دورها -ولكنها موجوده-وحسب علمي لها اصدارات ووجهات نظر وليس صعبا على المجلة الاطلاع عليها -أو دعوتها لامداد المجلة بما يصدر عنها حتى يكون أمام القارئ -مختلف تلادين ووجهات نظر الحركة الماركسية- وهذا بالطبع ينطبق على فصائل الحركة الناصرية.

ثالثا: مطلوب الاهتمام أكثر بأحزاب اليسار العربية

الاحزاب العربية اليسارية **(ناصرية -قومية -ماركسية)** -منتشرة من المحيط إلى الخليج ولا برامجها واصدارات ومشكلاتها أيضا- **ولا يمكن الفصل بين اليسار المصرى وأطروحاته وبين اليسار العربي بمختلف فصائله** ولا تنفى أن المجلة تقوم بين الحين والآخر بنشر بعض اصدارات بعض هوى الاحزاب مثل حزب الشعب الفلسطيني والحزب الشيوعي الأردني- ولكن **هناك أحزابا هامة نقيب أخبارها عنا مثل الحزب الشيوعي السوداني -والسوري واللبناني وغيرها.**

ولا ندعى أن في مقدرة هيئةالتحرير الحصول بسهولة لى بيانات تلك الاحزاب خاصة وأن معظمها يعمل في ظروف السرية -ولكن نطالب دعوتها على صفحات المجلة لارسال تحليلاتها واصداراتها سياسية شكل دوري- وأن يكون للاحزاب الاشتراكية العربية بابا ثابتا بالمجلة.

أحمد ماهر

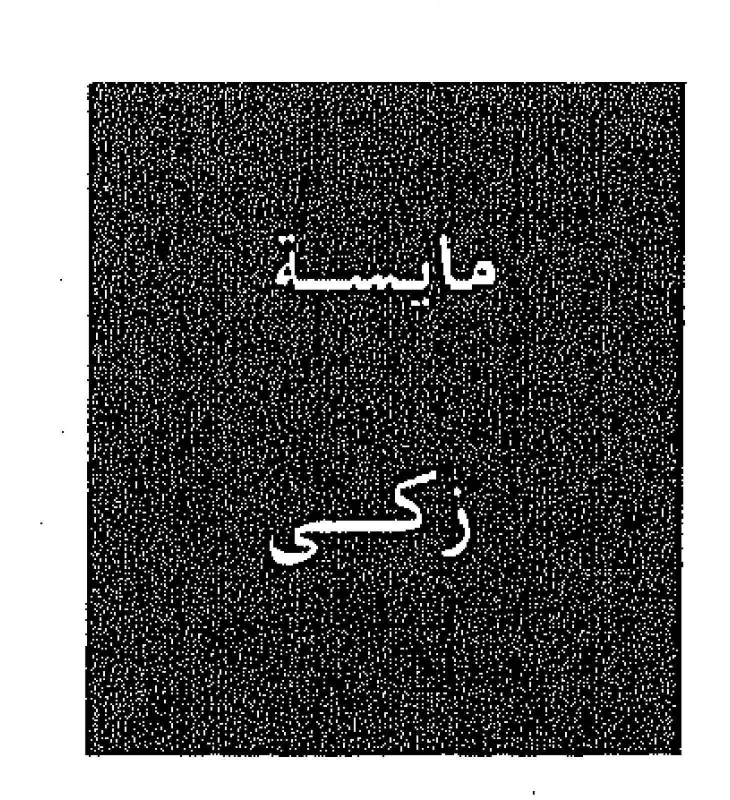
هذه اضاءة مفيدة جدا يا صديقي «**أحمد ماهر**» ، وان كنت تكتب كأنما تودع «**اليسار**» بينما يتعين علينا أن نكافح حتى آخر لحظة لنحول دون احتجابها ونطلب وعدا من كل أصدقاء المجلة أن يبذلوا كل ما بوسعهم للحيلولة دون اغلاقها، أو سقوط رايتها.

حرية الاختيار

المرشح الأول المرشح الثاني المرشح الثالث

عزيزتى رضوى

كيف حال سوسن وخديجة





رضوى عاشور

صعب أن ينسى المرء **خديجة وسوسن**. تلحان على الذاكرة فأعود أقرأهما .. أراهما ، أتحير كيف استطعت أن ترى **خديجة** بمثل هذا الوضوح المركب ، أن تكشف روايتها ، تعليقاتها ، أحلامها عن نموذج الأمومة الملتهم للأبناء حبا ،حلما ،امتلاكا ، حتى أن **سوسن** تتوارى فى " سراديبها" المختارة فلا تظهر شهادتها إلا فى الثلث الأخير من الرواية .

تلتهم **خديجة** الصفحات ، التفاصيل .. فى طريقها لبناء الحلم الكبير... الأسرة المالكة) ! ، ليقع على كاهل **سوسن** كل النهايات ، وكل الجثث تجرجرها ،كل الأسرار التى تفقد جدواها ، تتكشف فلا تؤدى الا لمزيد من الحيرة والوحشة والاغتراب.

كيف أمكنك **يارضوى** أن تمطرى **سوسن** بكل هذا الوابل من الأسئلة وفتات الماضى ، وتنهكى هذا الجسد النحيل بسرد كل ماعجزت **خديجة** عن حكيه . تلقى فى سلة العقل المجهد أصلا بسؤال كبير عن التحرر والتقدم منذ طفولته بكل كواليس حياة الأم المتألقة أبدا الصارمة دوما ، كل الكواليس الكاشفة لضعف الأم

،تسرب الأشياء من قبضتها.

تصول وتجول **خديجة (الملكة الأم)** فى ثلثى الرواية ، تسرد النجاحات أو مابدا أنها نجاحات ، وتمر بخفة على التناقضات والهزائم المستترة ، وتنهى روايتها وهى فى قمة مجدها بكلمتها الأسيرة " **كما يجب ويليق**"، بينما تسرد **سوسن** النهايات ويقع على عاتقها هذا الثقل المفارق ... ثقل انحلال قبضة الأم من على المصائر!

كيف هان عليك **يارضوى** أن تختارى لسوسن تلك البنية التى تنفصل رويدا رويدا عن أحبائها حتى تبقى نقطة سوداء شاحبة بملابس الحداد ، فى " ميدان كبير" بلا اسم . فى سبع وحدات قصيرة ضاغطة تنوء **سوسن** بأحمالها وترزح تحت وطأة الخيبات المتوالية . فى كل وحدة قصة انفصال وانسلاخ عن شخص أو عمر حميم.

فى **الوحدة الأولى** تحكى انفصالها أو تلك اللحظة المبكرة التى أدركت فيها أن أختها **زينب** ليست توأم روحها، لن تستطيع أن تعرفها ، أن تفهم مخبوء نفسها . **الوحدة الثانية** من نصيب خديجة الأم... أين ومتى انقطع الحبل السرى ، وترك هذه العلامة التى تختم المرء بحنين جارف لايموت ، وإنما يضطر اضطرارا للتقوقع والانسحاب ... الحنين . وتتوالى نهايات مذاقات الحب المرة أو مايخيل اليها أنه حب ، تحلل البهى الجميل والذى يتجسد فى مناضل أو أستاذ يخون ، شاب أو كهل ... و(الثائر مشروع خائن حتى يموت) . وصديق ثائر لايخون يموت .. تحت عجلات عربة فى مصر ، وأخ يموت تحت عجلات قطار فى نفق المترو فى فرنسا . **وتحوم الشكوك والأسئلة .. سياسية وطبقية ووجودية بقدر اختلاف الشخصين وأصولهما ومدى حلم كل منهما ، لكن الاثنين يحيط بموتهما الغموض والألم والانكسار والغربة.**

ويبدو السند الوحيد لها فى هذه الحياة صديقتها **سميرة** التى كانت على وشك الزواج من صديقها **أمين** الذى رحل ، حتى أصل الصداقة كان **أمين وسميرة** فرعها. وعلى قدر ماتبقى **سميرة** الصحبة الوحيدة الممكنة والمنقذة التى تستنجد بها فى الملمات ، الا أن **سميرة** تعمق وحشة سوسن ووحدتها. فهى متدثرة باليقين أو كما تصفها **سوسن** لها " عناد البغال وحسم الأنبياء" ، قاطعة فى تشككها فى رموز اليسار التقدمى .. " كلهم يمين: وثقتها كاملة فى " الغلابة" . دائما مايبدو من الأسئلة الحائرة المعقودة على لسان **سوسن** وموقفها الملتبس انفصال ما عن **سميرة** يذكر من بعيد بالانفصال المبكر عن أختها **زينب**.

أما السر الأعظم الذى تتكشف عنه الأيام ، فهو أن الأب الطبيب الماهر ، المتفهم المحب للأم والأبناء ، **والمنتمى لطبقة ملاك الأرض الكبار وصاحب المستشفى الفندق فى عهد السادات** متزوج منذ ثلاثة وعشرين عاما من ابنة بواب العمارة التى كان يسكن بها وهو بعد طفل ! لاتفاجئنا كقصة مليودرامية فجة ، وانما كاحدى النغمات الخافتة والنهايات المجتزأة من قصص طويلة موغلة فى القدم كان عليها أن تشهدها.

يتزامن لقاؤها بزينب عبد الحميد بموت أبيها ، لتوجز المرأة عمرا فى قص يستغرق ليلة وصفحتين ، ثم تشهد **سوسن** تغسيلها وتكفينها . والمفارقة الشاحبة أن يكون هذا المشهد هو الأطول والأكثر تفصيلا ووصفا فى سرد **سوسن** العابر الذى لايلح ، وكذلك هو أكثر المشاهد قربا وحميمية : ترى المرأة عارية تماما، ترى لون بشرتها وتوزع لحمها وعظمها .. أية حميمية يمكن أن تسفر عن تأملك لجسد مات لامرأة أبيك الغريبة؟

تترك لها الخاتم الذى حفر أبوها عليه اسمه يوما بعيدا ما ، ورسائل متبادلة بين ميتين : أبيها والمرأة لتضعها فى سلة مهملات تخص كل البقايا والرفات ، ولاتخصها.

يخلخل هذا السر نسب التعاطف والأحكام القاطعة التى كان من الممكن أن نرى بها **خديجة** من واقع سردها هى ذاتها، فيفسر إحساسها العابر بأن كمال زوجها يتسرب من يديها وربما يحب امرأة أخرى ويضع احتمالا لسبب إهمالها فى الفراش والذى تحتمله كما" يليق" ببرجوازية مصرية وتمر عليه مرورا عابرا أيضا.

هل تصلح الحياة للاجابة ببساطة : **من الجانى ومن المجنى عليه؟** هل يمكن **ياسوسن** وأنت ترين ظهر الأحداث والنهايات التراب؟!

غريب أثر هوامش **سوسن** على متن نص **خديجة** . صحيح أن **سوسن** تسرد واقعتين تتجاهلهما **خديجة** تماما وتخصان علاقتها **بسعد** أخيها الأغلى والأقرب الى أمها، وتشكل هاتان الواقعتان " **الطلقة** التى أفزعت الطائر فهاجر بعيدا عن مدى الصياد " ، وتعنى **سوسن** نفسها بالطائر ، الا أنهم ليسا أكثر بشاعة مما تسرده **خديجة** ذاتها بفخر وتدين به نفسها من حيث لاتدرى . وذلك عندما ألقت بابداعات الطفل الصغير من تماثيل ورسومات فى سلة المهملات ، وعندما حرمته من حبيبته **فادية** شابا. لكننا مع **سوسن** نرى الأم الضحوك التى تستدعيها **لتقلد مصطفى كامل**، الأم الجميلة الأنيقة التى تعلقت بجمالها وبهائها.

وبعين **سوسن** نرى خديجة تهوى عند صوت الزوج :" أمى تنتحب وتلطم وتشق ثوبها وتنادى **سعدا** وهو بجوارها وتبدو واهنة ومسكينة ، كأنها ليست خديجة هانم ، الملكة التى يستنفر دبيب خطواتها فى ممرات المستشفى كل العاملين به" . وقبل أيام من موت **سعد** تصف أمها بـ " قطار سكة حديد يجرى الى مقصده ، لافرق ان كانت على جانبيه ملاعب للأطفال أو قرى متفحمة .. لتعود فى نفس الوحدة.

وتقول ونحن نقارب النهاية: " وأشفق على أمى التى بدا لى أن موت سعد سيجعلنى أنفر من مجرد رؤيتها . أرى فجيعتها ، فأعرف أن ألمها أعظم ،أجدنى أتساءل : لماذا قسا **سعد** هكذا عليها ؟! عاد مغلفا فى صندوق ووارينا‌ه التراب وذهبنا ."

فكيف كانت **خديجة** حتى لاتصفها **سوسن:** غياب الوصف أحاله الى منظر لايوصف ، الى المروع الذى يعجز الكلام عن الالمام به.

هكذا **سوسن** تشعرك أن القاموس ضنين والسرد مضغوط وضيق. يتألق بالسؤال الحائر فاذا ذكرت صورا لغوية كانت شائعة ولاتفى اللحظة حقها ، كأنها المتاح الممكن لأن ماوراء اللحظة تجربة ينوء بحملها التعبير اللغوى . يكفى أن تقول بعفوية نادرة فى القص ، بلا تنميق ، كلام الفقد الخام عن أخيها **سعد** عندما مات :" ... أبكيه لأنه أخى ،أبكيه لأنه كان جميلا وأبكيه لأنه مات قبل الأوان ..."

يردنى الصوت الذى ابتلع فى شبابه سقوط الرموز التقدمية ، وتخاذل الحياة السياسية النضالية فى الثمانينات ، وموت الأحبة ، والغموض الوجودى ، والصمت المطبق حول العمل .. ماذا تعمل **سوسن** ؟. هل امتهنت المحاماة كما تؤهلها دراستها وتوجهها فى رواية **خديجة** ، والسكوت التام عن حلم الارتباط والأمومة ... تردنى فداحة الفقد والفراغ فى مشروع **سوسن** الى مشروع **خديجة** الأم ، حيث يحل محل الأسئلة الجدلية التى تنداح فى عقل **سوسن** المكدود الإسهاب فى الوصف عند **خديجة** : وصف الموائد والأطعمة والملابس وقطع الموبيليا والديكور.

ومنذ اللحظة التى يطاردها فيها السؤال : " ماالذى يتسرب من بين أصابع اليدين كأنه الماء؟!" وهى على مشارف الثلاثين أم لثلاثة أطفال تهيل **خديجة** على أسئلتها التراب ، وتبنى (!)

تتحول **خديجة** التى كان بها شئ مازال من حيرة .. شئ من الطفلة البعيدة الى إقامة مشروع إحكام القبضة!

تزوج صديق طفولتها **مجدى** الى ابنتها الكبرى **زينب** ، نسختها الشكلية الباهتة التى لاتكاد نلحظها ، ولاتواجه رغبتها فيه الا فى الحلم ولايصرح برغبته فيها الا مخمورا وبعد زواجه بزينب فى ليلة الاحتفال بافتتاح المستشفى ، لكنها تهيل وتمضى .. أو تركض.

وعندما يسافر **سعد** الى فرنسا أول مرة ليدرس التصوير تذهب فى مهمة امتدت ٢٩ ساعة " لم تكن زيارة الى باريس ، كانت مهمة لانقاذ الولد، **سعد** سيكون طبيبا ، أفهمته ذلك ، ولامجال لعبث الأطفال ؟"

وساعة اعلان التنحى بعد النكسة تمنع **سوسن** من الخروج الى الشارع تربطها الى السرير وتقول :" كانت **سوسن** مقيدة تماما بالحبل الى رجل السرير الخشبية الضخمة ، لاتستطيع أن تتحرك .. **مستحيل أن تؤذى نفسها !** أغلقت الباب ، وذهبت"

أى تبرير " رحيم للقسوة والاستبداد فى جمل قصيرة قاطعة تجعل لغة خديجة شديدة الحيوية ولاتخلو من خفة ظل فليس كا ستبداد الحب استبداد. يذهلنى **يارضوى** كيف استطعت أن تلفى هذا السعى لاحكام القبضة على المصائر ، والذى لم يفلت منه سوى **سوسن**- وفى إفلاتها سخرية موجعة أيضا - أن تلفيه بادانة حريرية بديعة كملابس خديجة التى تتخايل بها .

وفى ذات الوقت تبثين فى خديجتك حنانا ودفئا وحنينا الى الولادة وقلقا عذبا مصريا أصيلا على الأولاد لايخلو من سخرية فاضحة لتبعاته.

تدسين ماكرة كل الأحداث السياسية الساخنة : **النكسة ، موت عبد الناصر ، حرب أكتوبر ، الانفتاح ، اتفاقية كامب ديفيد، اغتيال السادات .. جميعها** فى وسط مناخ غير متعاطف مع الروح النضالية وعلى لسان **خديجة** التى تظن أن لاعلاقة لها بالسياسة ، وهى التى **تزدهر مع هذا الاتجاه السياسى الذى يغذى الفخفخة والأبهة و(الملكية!) - غير معقول عشقها للثريات - والمشروع الفردى الذى سيغ السبعينات،** نرى بذلك خديجة وأهلها شخوصا انسانية مؤثرة تتحرك على أرض من الإدانة المضمرة الرهيفة التى تمهد للثمانينات الباهتة التى كان على سوسن أن تعيشها.

نست **خديجة** وأنستنا معها(**خديجة**) الطفلة التى تريد أن تتعلم النجارة وتصادق صبى النجار . وعت **سوسن** فى لحظة أنها تريد " قتلها" ربما لأنها تذكرها بتلك الطفلة . فهل كان النسيان أو التخلص من **خديجة** الصغيرة وإلجام **سوسن** الكبيرة اختيارا وجوديا مستترا يمليه الهلع الغريزى الذى يصيب الأم على الأبناء حقا مع تقدم العمر ، أو الرغبة العارمة فى مقاومة الفراغ الذى ينتج عن انفلات الأبناء من دائرة الأمومة ، أم كان مصيرا طبقيا محتوما بأصولها وثقافتها وصناعة سياسية ؟

اشتبك الزمن الوجودى مع الزمن السياسى وأحكما المصائر.

بنت **خديجة** المستشفى الاستثمارى الناجح المنضبط.

بنت **خديجة** الهرم الخاوى الذى ينتظر الجثث . لعبة طفولية أخرى كانت تمتعها : الملكة التى تبنى الهرم . ودخلت **سوسن** مكرهة المشرحة حقا كما جاءها أبوها فى الحلم :" ليس بامكانك أن تكونى طبيبة **ياسوسن** دون أن تدخلى المشرحة". ويلح المشهد المحورى فى شهادة **سوسن** ... موت المرأة الغريبة **زينب عبد الحميد..** الموت لذاته ، قريبا بعيدا ، مشيعا العلاقات والأحلام والبشر.

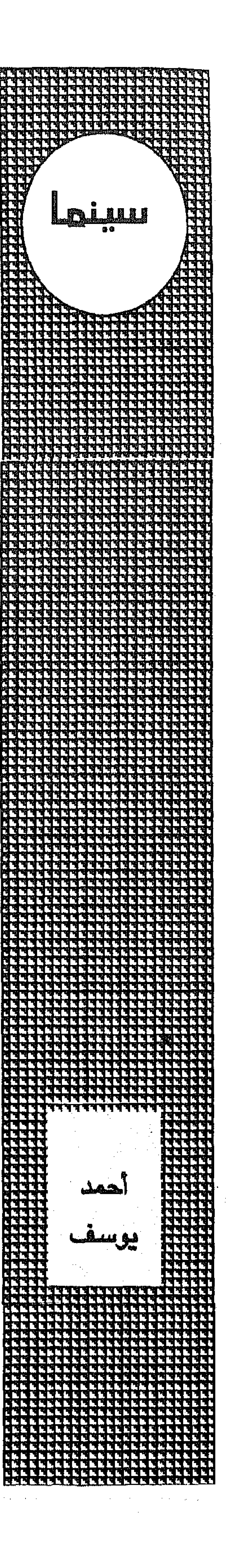
وتركت **يارضوى** **سوسن** عام ١٩٨٩ فى فى ميدان كبير ... تصفين ميدان " التحرير" لكنك تغيبين الاسم ، فقد بات اسما علما متعسفا لايعنى شيئا . تركنا ميدان **مصطفى كامل** ... لايأس مع الحياة ولاحياة مع اليأس .

وعبرت المشهد الأخير .. الميدان الكبير" سيارة سوداء من ذلك النوع الشائع فى نقل الموتى ... سيارة كئيبة وجرداء كمضمونها".

***

ومرت عشر سنوات ورقم ١٩٩٩ على الحافة .

فكيف حال سوسن وخديجة؟



تيرانس ماليك
فنان
على يسار السينما الأمريكية

عرفت صناعة السينما الأمريكية-منذ مولدها وحتى اليوم -ذلك النظام القاسى الصارم المعروف باسم **«نظام الاستوديو»**، قد يفرض فى فترة ما سيطرته الكاملة على مقاليد الصناعة، وقد يعانى فى فترة أخرى من نوع من الضعف ، لكنه كان دائماً السلاح ذا الحدين، إذ أنه -وهو الذى يشبه نظام **«التجميع الآلى»** فى صناعة السيارات- يضمن قدراً غير قليل من الحفاظ على تماسك صناعة السينما ، من خلال توزيع الأدوار بين الفنانين والفنيين ، كل فى اختصاصه، بحيث لا ينفرد أى منهم باتخاذ القرار (الذى كان يبقى فى العادة حكراً على وظيفة **«مدير الانتاج»** الذى اكتسب أهمية هائلة داخل صناعة السينما الأمريكية). من جانب آخر ،فقد كان هذا النظام نفسه- بسبب تلك الآلية الكامنة فيه- يفرض قيوداً وضغوطاً على الحريات الابداعية للفنانين ،حتى انتهت السينما الأمريكية فى الأغلب الأعم من أفلامها إلى نوع من« **التوليفة**» الجاهزة ،التى قد تنجح فى تحقيق الكسب والانتشار التجاريين ، لكن نادراً ما كانت قادرة على الوقوف فى إنجازاتها الجمالية جنباً إلى جنب مع الأفلام التى تنتمى إلى صناعات سينمائية أقل قوة وتماسكاً ،مثل السينما الأوربية على نحو خاص.

فى الحقيقة أن السينما الأمريكية كانت انعكاساً شديد الوضوح للعقلية الرأسمالية الاستعمارية التى تحكم النظام الأمريكى، بكل ما يحتويه من تناقضات جوهرية على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ،فهى العقلية الرأسمالية التى تزعم الدفاع عن حرية الفرد فى الخلق والإبداع ،بينما هى فى واقع الحال تجعل من الفرد مجرد ترس فى آلة هائلة (وهو ما يستدعى إلى الذهن تلك السخرية المريرة التى وجهها **شابلن** لهذا النظام فى معظم أفلامه ،خاصة فى**«العصر الحديث»**) ،وهى أيضا العقلية الرأسمالية التى تدعى الوقوف إلى جانب **«حقوق الإنسان»** فى كل مكان ،فى الوقت الذى تضع فيه **«الانسان الأمريكى»** -إن جاز التعبير -فى مكان **«السوبرمان»** القادر على أن يفرض

سيطرته الغاشمة على العالم (ولتتذكر أفلاماً مثل«**رامبو**» أو «**يوم الاستقلال**»).

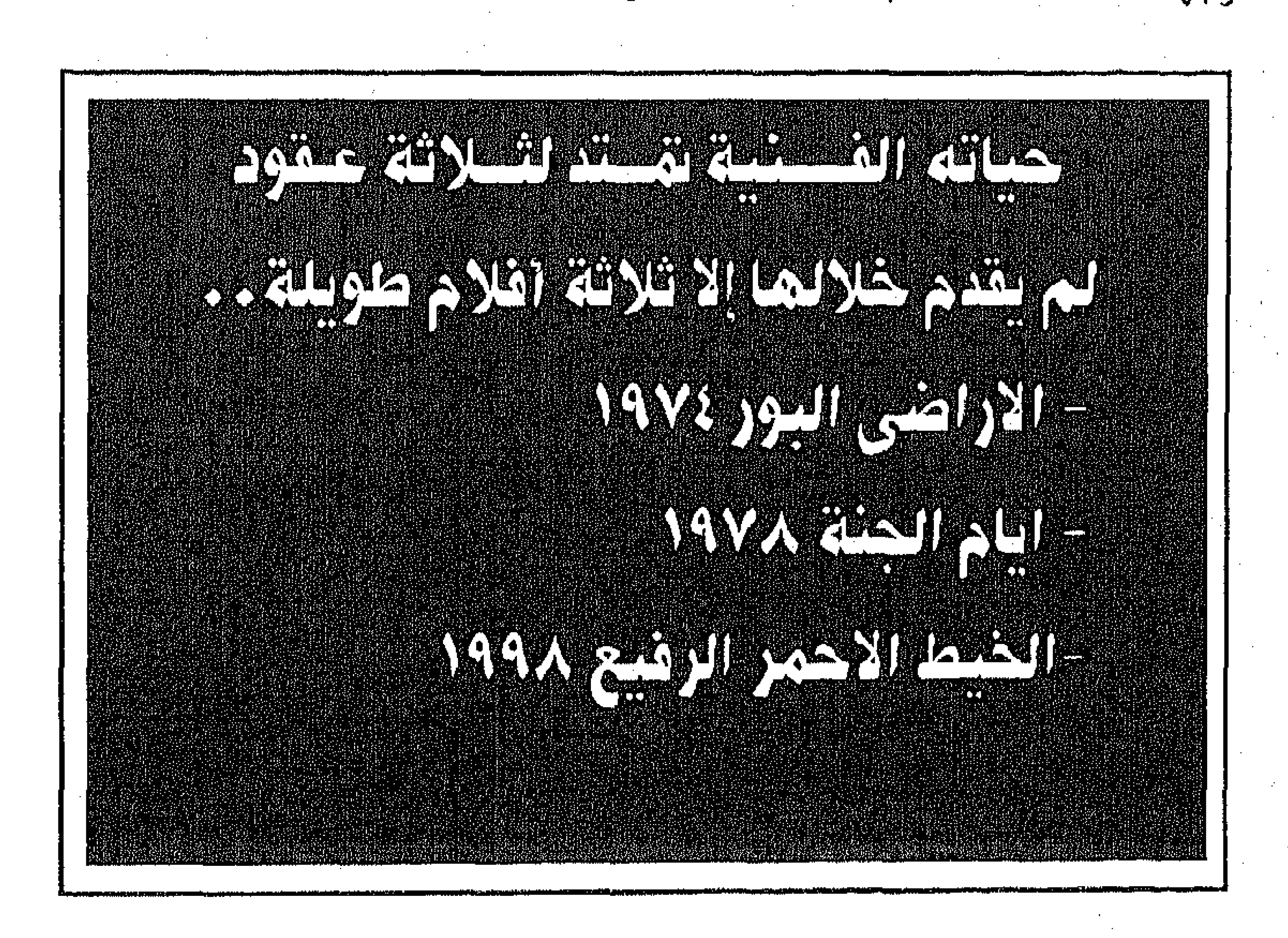
وهكذا فقد كان على «الفنان السينمائي- أيا كان حجم موهبته وقدر أصالته -أن يدخل إلى هذه الآلة الضخمة ليصبح جزءاً متضائلا فيها ،وكل تاريخ السينما الأمريكية يؤكد هذه الحقيقة التى لم يفلت منها إلا القليلون ،كان من بينهم فنانون أوربيون مهاجرون إلى أمريكا تصوروا أن هوليوود هى الجنة الموعودة ، لكنهم حين تأكدوا أنها ليست إلا نوعاً من الجحيم عادوا إلى بلادهم (مثل **جان رينوار أو فريتزلانج**) ، لكن كان من بينهم أيضا فنانون أمريكيون وجدوا أنفسهم يوما وراء يوم «منفيين» داخل صناعة السينما الأمريكية، بسبب ما أبدوه من التمرد الابداعى على تقاليدها ،حتى أنهم اضطروا إلى أن يبحثوا عن« **المنفى الاختيارى**» خارج أمريكا كلها، بدءاً من **شابلن وأورسون ويلز** ، وإنتهاء **بستانلى كوبريك وتيرانس ماليك**.

صوفية المادة

ولست أخفى على القارئ قدراً غير قليل من المرارة بسبب تجاهلنا النقدى لهؤلاء الفنانين الذين يقفون خارج صناعة السينما الأمريكية ،لا نكاد نلتفت إلى انجازاتهم إلا إذا جاءت إلينا دراسات نقدية غربية تؤكد أصالتهم (مثلما هو الحال مع **شابلن وويلز وكوبريك**) ،بينما يبقى فنانون آخرون بعيدين عن الاهتمام حتى يأتينا مع رياح الغرب ما يؤكد لنا جدارتهم ولتقارن-على سبيل المثال- تلك المقالات العديدة المنبهرة بفيلم «تايتنك» (الذى فاز برقم قياسى من جوائز الأوسكار) ،حتى أنها وصفت مخرجه شديد التواضع فى امكاناته «الفنية» (ولا نعنى بها«التقنية») **جيمس كاميرون بأنه يصنع «سينما المؤلف»** (!!) ،لتقارنها مع تلك المقالات القليلة المتناثرة التى تناولت فيلم **«الخيط الأحمر الرفيع»** لمخرجه **تيرانس ماليك** (الذى لم يحصل لفيلمه على جائزة أوسكار واحدة!) ،رغم أنه يعتبر واحداً من بين الفنانين الموهوبين الذين تركوا بصمتهم الحقيقية على تاريخ السينما فى العالم كله ،لأنه اختار ألا يكون سينمائيا «أمريكيا» ،ولأنه أدرك منذ الخطوة الأولى فى حياته الفنية أن حريته الابداعية تبدأ من تحرره من ربقة وعبودية **«نظام الاستوديو»**.

لم يصنع **تيرانس ماليك** طوال حياته الفنية- التى امتدت عبر ثلاثة عقود منذ بداياته الأولى فى نهاية الستينيات -**إلا ثلاثة أفلام روائية طويلة هى «بادلاندز -الأراضى البور» (١٩٧٤)، و«أيام الجنة» (١٩٧٨) ،ليقدم بعدما يقرب من العشرين عاماً فيلمه «الخيط الأحمر الرفيع»(١٩٩٨)**، ورغم تلك الندرة فى عدد أفلامه ،فإنها كانت- مرة أخرى مثل الأفلام القليلة عند ويلز أوكوبريك -جديرة بأن تبقى فى ذاكرة «فن» السينما .وفى الحقيقة أن دافعى لكتابة هذه الدراسة لا ينبع فقط من فكرة محاولة التعريف بهذا الفنان الأصيل الذى قد يضيع أثره وسط ذلك الطوفان الكاسح الذى يجتاح شاشاتنا من الأفلام الأمريكية(والمتواضعة فى الأغلب الأعم منها) ،ولكن دافعى لا كتابة ينطلق أيضا من تلك النشوة التى أشعر بها كلما شاهدت- بالمصادفة أحيانا- شذرات من أفلامه ،فكأنك تستمتع إلى لحن عابر من **سيمفونية لبيتهوفن أو برامز**، أو **كونشيرتو لفيفالدى أو موزار** ،فتجد نفسك شيئا فشيئا تدخل عالما فنيا خاصا يجعلك تشعر أنك تعيش لحظة من تلك اللحظات التى يمنحنا الفن فيها نوعاً من القدرة على الإمساك بجوهر الحياة.

وبالفعل ،فإن هناك علاقة **«صوفية»** -بالمعنى الأعمق والأشمل للكلمة- تربط بين عالمى الفن والحياة فى أفلام ماليك ،وهى علاقة صوفية لأنها تزيل الحواجز بين العالمين، بقدر استطاعة الفنان نفسه أن يتوحد مع موضوعه ، أو كما يقول جيمس موناكو فى كتابه**«السينما الأمريكية الآن»** (١٩٧٩) ، فإن **ماليك** يبدأ من الواقع ليستخرج منه جوهره«الأسطورى » فيما يشبه رحلة البحث عن «صوفية المادة» ، وبكلمات أخرى فإن ماليك يقدم شهادته شديدة الوضوح والمرارة -والسخرية أحيانا- للحظة التاريخية التى يعيشها ، لكنه يلجأ دائما إلى موضوعات -قد تدور فى زمان أو مكان بعيد ،حتى يستطيع أن يسمو فوق هذا الواقع ،ليراه فى سياق أكثر رحابة يكاد أن يمثل الرحلة الإنسانية بأسرها ،بكل ما تتضمنه من الجدل والمتناقضات.





الوعى الجمالى

فى فيلمه الأول «باد لاندز» «تدور الأحداث خلال الخمسينيات حول سلسلة الجرائم التى ارتكبها **كيث كاروثرز** ،جامع القمامة البالغ خمسة وعشرين عاماً ، بالاشتراك مع صديقته المراهقة **هوللى سارجيس** ،واللذين يتقابلان فى مدينة صغيرة فى **داكوتا** فى الجنوب الأمريكى ،ويقعان فى الحب ،مما يؤدى لأن يقتل الفتى والد حبيبته لاعتراضه على علاقتهما ،ولتبدأ رحلتهما للهرب فى اتجاه الشمال ،وفى طريقهما يضطران لقتل المزيد من الضحايا ، لتتعقبهما الشرطة في صراع مرير، ويصبح الفتى« سلعة» تعيش عليها وسائل الاعلام،حتى يسلم كيت نفسه فى النهاية ،ويقف أمام آلات الكاميرا وكأنه بطل شعبى، ليقوم باهداء متعلقاته لرجال الشرطة فى مرح غريب.

ولم يكن فيلم ماليك الثانى **«أيام الجنة»** بعيدا فى حبكته عن فيلمه الأول ،والذى تدور أحداثه فى عام ١٩١٦ ،حيث يضطر **«بن»** البطل الشاب للهرب من شيكاجو مع حبيبته **«آبى»** وشقيقته الصغيرة «ليندا» ،ليحملهم القطار إلى أماكن الحصاد فى تكساس ،حيث يقع صاحب المزرعة المريض فى هوى الحبيبة التى يقول عنها **«بن»** إنها ليست إلا شقيقته. **(ولعلك تلاحظ بعضاً من ظلال الأسطورة التوارتية عن إبراهيم وسارة)** ،ولأن «بن» يطمع فى ميراث المزرعة ،يشجع حبيبته على الزواج من الرجل المريض، لكن الرجل يشفى من مرضه ،وتقع «آبى» فى حبه ، لتشتعل الغيرة فى قلب«بن» وويقتل صاحب المزرعة ويعود للهرب من جديد مع الحبيبة والشقيقة قبل أن يضطروا للفراق هرباً من مطاردة الشرطة.

قد تبدو هذه الحكاية أو تلك -فى معالجات -أخرى -مجرد حواديت ساذجة ، لكن ماليك يجعل منها أعمالاً فنية أصيلة ،حتى أن بعض النقاد يرون أن الفنان استخدم هذه الحكايات كمجرد مبرر ليعكس رؤيته الجمالية والسياسية. ومن الغريب حقا أن هذين الفيلمين لا يعكسان في لحظة واحدة أى إحساس بأنها الأعمال الأولى لمخرجها ، أو أنهما من نوعية الأفلام قليلة التكاليف، (فبعيداً عن نظام الاستودبو قام ماليك بانتاج فيلمه الأول من خلال طرح أسهم تبدأ من ألف دولار حتى خمسين ألف دولار) لقد تمتع ماليك منذ البداية بوعى جمالى فائق، جعل الفيلمين يتميزان بالشفقة والرصانة والتماسك ،وبنسيج شديد الدقة والاقتصاد لأنه نموذج مثالى على الفنان الذى يجمع بين الموهبة الأصيلة والجهد الفائق.

إنك لن تخطئ أبداً فى هذين الفيلمين -مثلما هو الحال أيضا مع فيلمه الآخر« **الخيط الأحمر الرقيع**» - ذلك الجمال البصرى المبهر فى رحلة الأبطال عبر الأراضى الشاسعة أو وسط ناطحات السحاب أو في حقول الحصاد ،وأن جواً أثيرياً يشبه الحلم يغلف العلاقات الإنسانية . من جانب آخر فإن لدى **ماليك** أسلوبه الخاص فى استخدام شريط الصوت للتعليق من خارج الكادر،حيث نسمع الحكاية من خلال الراوى (وهو الفتاة المراهقة فى كلا من الفيلمين ،التى تحكى يومياتها بقدر غير قليل من البراءة والسذاجة)، وهو التعليق الذى يتواءم فى جانب منه مع جمال الصورة ،ويتناقض فى الجانب الآخر مع عنف ودموية الأحداث.

التأمل المحايد

إن هذه **«الكونترا بونطية»** المقصودة بين شريطى الصورة والصوت تقود إلى عدة نتائج جمالية ،فهى أحيانا تخلق مسافة بين المتفرج وما يراه ،تلك المسافة التى تعطى الفرصة للتأمل وليس التوحد، فالفيلم عند ماليك لا يسعى إلى أن يجعلك تعيش دون وعى فى حلم عابر، **وإنما يوقظك لكى ترى العالم بوعى كامل**

التناقض بين الطبيعة والبؤس الانسانى فى أفلامه

رؤية ناقدة للرأسمالية وديمقراطيتها الزائفة

وكأنك تراه للمرة الأولى على حقيقته .كما أن تلك **الكونتـرابونطيـة** توحى أيضـا بالتـوتر الدرامي الكامن تحت السطح من تلك الأحداث ،**التـوتر بين عـالـم الجـريمة والعنف من جـانب ،والمشاعـر الانسانيـة الرقـيـقـة من جـانب آخـر، أو التـوتر بين الطبـيـعـة الجـمـيـلة وبين مـا تفـعله«الرأسـمـاليـة» من إفـسـاد ودمـار كـاملين لهـذه الطبـيـعـة** .ومن المهم هنا أن تذكر أننا لا نتعسف هذا التفسير بحثا عن رؤية «يسارية» لأفلام ماليك (وفى الحقيقة أن ماليك هو الذى يضع نفسه وبوعي كامل على يسار الهوليودية ،فى شكلها ومضمونها وطرق إنتاجها وأسلوبها ورؤيتها ،وكل **«شفراتها»** الجمالية والسياسية والفكرية) ، لكنه التفسير الذى يطرحه **الناقد «الأمريكى» روبـين وود** ،الذى يرى أن التـنـاقـض **«الكونتـرابونطى عند مـاليك بين ثراء الطبيعة والبؤس الإنسانى لا ينبع من أية رؤية رومانسية مثالية وإنما هى رؤية ناقدة للرأسمالية وديمقراطيتها الزائفة** التى تؤدى **إلى الظلم الاجتماعى**،والفقر ،والاضطهاد **الطبقى** ،والتمييز-أو التجاهل -العرقى ،وسيادة ذلك المفهوم القاصر عن كون «المدنية» بشكلها الفج، رغم تعقيدها الظاهر ، بديلا عن «الحضارات» الأصيلة ، رغم ما تبدو عليه من بدائية.

وتلك **الكونتـرابونطيـة** هى الشكل والمضمون فى فيلم ماليك الأخير **«الخيط الأحمر الرفيع»** ،الذى يبدو للوهلة الأولي واحدا من أفلام الحرب العالمية الثانية التى تعود إليها السينما الهوليودية فى سعيها الدائم لتمجيد «البطل الأمريكى» (ولعلك ما زلت تذكر فيلم سبيلبيرج **«انقاذ الجندى رايان»** ، بل إن رواية «الخيط الأحمر الرفيع» التى كتبها **جيمس جونز** كانت موضوعاً لفيلم أمريكى تقليدى من أفلام الحرب تم إنتاجه فى عام ١٩٦٤).وعلى حين تسعى الأفلام الهوليودية عن الحرب إلى تقديم صورة **«الشجيع»** الذى ينقذ «العـالـم» (!!!) من الخطر فى اللحظات الحاسمة، فإن فيلم **تيرانس ماليك** لا يضع فرقاً من أى نوع بين «الإنسان الأمريكى» (كما تسميه السينما الأمريكية) من جانب ،و«العدو » من جانب آخر (إنهم هنا اليابانيون فى معركة الاستيلاء على إحدى جذر« **سولمون»** فى المحيط الهادى) ،فلهؤلاء وأولئك نفس الوجوه المكدودة النحيلة الغائرة الحائرة ، وإن ما يؤكد ذلك هو أن فيلم **«الخيط الأحمر الرفيع»** يكاد يتحاشى فى معظم مشاهده «لقطة وجهة النظر» ،التى تجعل المتفرج يتوحد مع الجنود الأمريكيين بأن ترى العالم من خلال أعينهم ، لكنه يستخدم دائما- خاصة فى مشاهد الصراع بين الجانبين- **«اللقطات الموضوعية»** التى لا تفرق بين هذا الجانب أو ذاك، وهو ما يجعلك أقرب إلى التأمل الموضوعى المحايد ،وليس التوتر النفسى المنحاز على طريقة أفلام الحرب الأمريكية.

التناقض والتآلف

لكن هناك عنصراً قوياً يفرض نفسه على عالم فيلم« **الخيط الأحمر الرفيع»** ،فإن تلك الحرب لا تدور فى مسرح فارغ أجوف يلعب عليه الطرفان المتصارعان ، لكنه عالم كامل ، كان موجوداً ولا يزال ،هو «الطبيعة» التى صنعت كائناتها من النباتات والحيوانات عبر ملايين السنين ،وهو أهل الجزيرة الأصليون الذين لا تضع الحرب القائمة حساباً لوجودهم. وإن **تلك اللقطات العديدة المتأملة لعالم الجزيرة وسكانها -برغم كل ما فيها من جمال بصرى -لا تبدو هدفا فى حد ذاتها ، أو استغراقا واستطراداً فى هذا السحر الكامن فيها ، بل هى «الفكرة» الأصيلة التى تصبح الحرب هى «الفكرة النقيض» بالنسبة لها** (باستخدام المصطلحات الفلسفية الجدلية) ،لذلك لم يكن غريبا أن يبدأ الفيلم بالسكون والوداعة اللذين يسيطران على حياة أهل الجزيرة وكائناتها ،قبل أن تحولها الحرب إلى جحيم حقيقى.

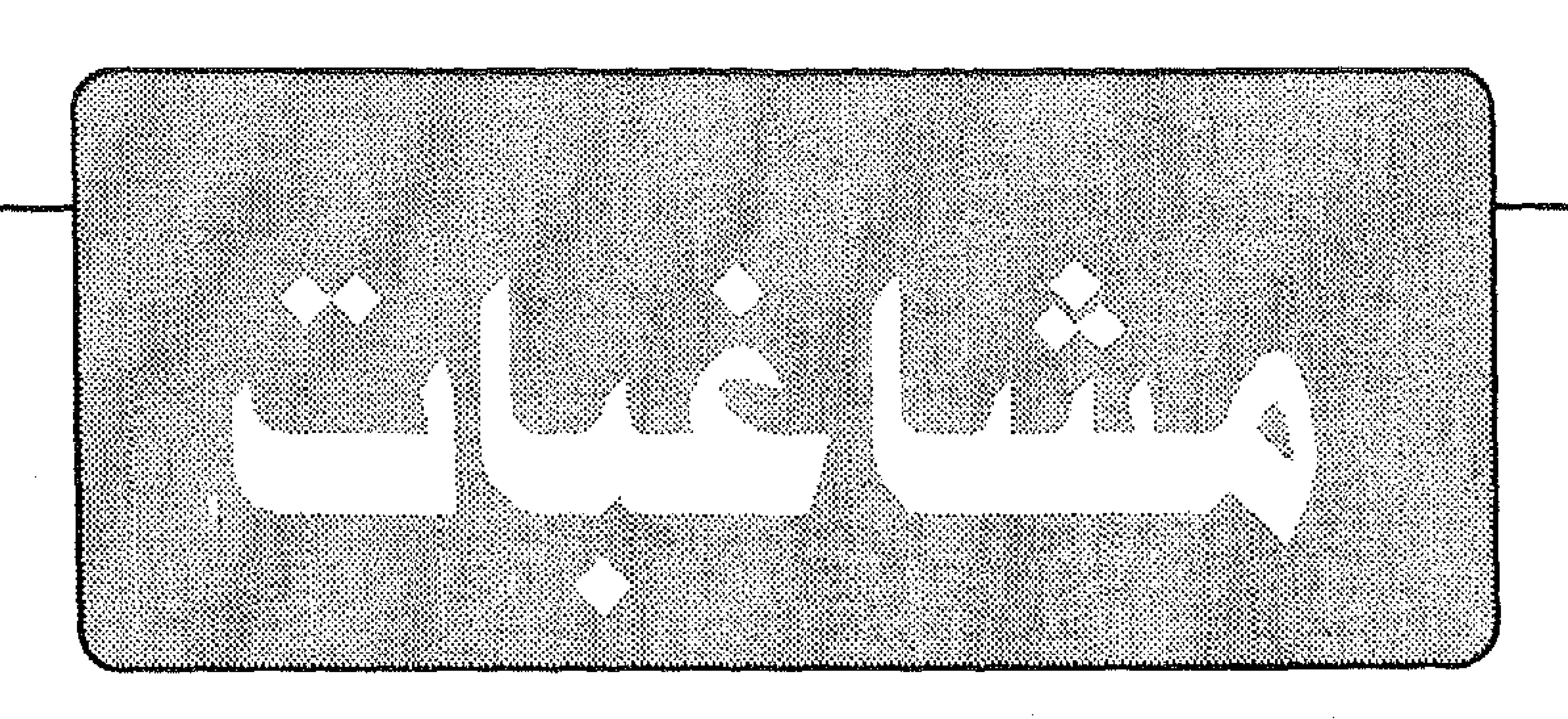
رغم ذلك، فإن الفيلم لا يقع فى التبسيط الرومانسى الساذج فى الصراع بين الطبيعة والإنسان ،فالطبيعة ذاتها تقوم على الصراع ،ولتتأمل -علي سبيل المثال- تلك اللقطات للجذور والسيقان الملتوية والملتفة على نفسها لتصنع الأشجار التى تبقى لمئات السنين ، بل إن النظرة التى يرى بها ماليك حياة السكان الأصليين لا تبدو أبدا تمجيدا لهذه الحياة البدائية ،فهى حياة فقيرة قاسية ، قد لا تفتقد «حضارتها » الخاصة المتوائمة مع الطبيعة من حولها ،لكنها تجعلك تتساءل دائما حول ما إذا كان الإنسان الذى يدمر نفسه فى الحرب يستطيع أن يصبح أكثر حكمه ليجعل من العالم الأرضى فردوساً حقيقياً.

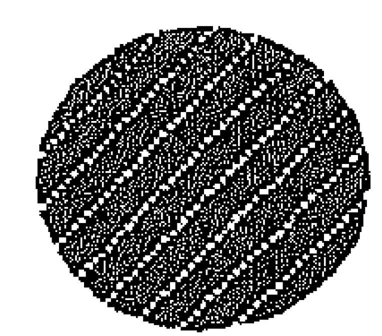
ليس هذا هو التساؤل الوحيد الذى يوحى به إليك فيلم« **الخيط الأحمر الرفيع**» ،فالفيلم يحتشد بعشرات التساؤلات ،بدءا من التوقف طويلا عند الفرق بين المدنية والحضارة، ومروراً بموقف الإنسان من الطبيعة ،وإنتهاء بالتساؤل الميتافيزيقى حول ما إذا كانت هناك قوة مفارقة لهذه الطبيعة تعبث بها وتدمرها، أم أن هذه القوة كامنة فى الطبيعة ذاتها . والفيلم يحمل معه هذه التساؤلات من خلال طريقته المتفردة فى السرد أو **«التعليق من خارج الكادر»** مثل فيلمى ماليك السابقين ، لكن **الكونترابونطية** في فيلمه الأخير تنبع من تعدد الراوى ، الذى ينتقل دائما بين شخصيات عديدة من الجنود الأمريكيين ،تعكس تارة الاحساس بالاغتراب الوجودى عن جحيم الحرب والرغبة فى التوحد مع الطبيعة ،وتارة أخرى تعكس المرارة الكلبية -بالمعنى الفلسفي- التى تشى بحساسية إنسانية مرهفة وبعدم فقدان القدرة على الدهشة والألم رغم كل الفظائع، وتارة رابعة تغوص طويلا فى لقطات «فلاش باك» شديدة النعومة والسحر يهرب بها وإليها الإنسان من الحاضر الدموى الخانق.. وفى هذا الخيط الدرامى الأخير تدرك عمق المأساة ،حين يستعيد الجندى «ذكريات» حبه لزوجته ،وانتظاره للحظة عودته إليها (يعبر عنها ماليك باستخدام التصوير بالحركة البطيئة ذات الضوء المنتشر.. وإنك لن تنسى أبداً تلك اللقطات شديدة البساطة لستائر النافذة تحركها الريح) ، لكن قصة هذا الجندى تنتهى بطعنة حقيقية ،عندما يصله خطاب من الزوجة تطلب فيه الطلاق لأنها لم تعد تطيق الانتظار، فلا تملك إلا أن تتساءل -بعيدا عن آية نزعة ميلودرامية-ما إذا كانت لقطات- «الفلاش باك» الجميلة هى ماضى حقيقى، أم أنها ليست إلا نوعاً من الوهم الذى عاشه الجندى ، رمزاً لهذا «الوهم الكبير» .باستعارتنا لعنوان فيلم جان رينوار الشهير-عن الحرب.

إن تعدد الرواة هنا ليس مجرد بناء درامى أو سينمائى ،وإنما هو المضمون فى الوقت ذاته ، فعلى مستوى السرد يمكنك أن تنظر للرواة جميعا على أنهم راو واحد. وفى الحقيقة أن في تنوع الرواة نوعاً من الوحدة ،وليس هذا التعدد فى الشخصيات إلا تعبيرا عن نفس واحدة كبرى، تماما كما أن «التناقض والتآلف» هو الحاضر والماضى ،وهو الماضى الحقيقى والماضى الحلم، وهو الحقيقة والوهم الكبير،الطبيعة والإنسان، الحياة والموت، وهو عشرات القصص التى هى في جوهرها قصة واحدة ، تماما كما تتناقض وتتآلف اللقطة واللقطة القريبة ،الكاميرا الساكنة والكاميرا المتحركة السرد الروائي والنزعة التسجيلية ،كما تتجلى القدرة الفائقة على غزل الصورة والسرد والشعر والفلسفة فى نسيج رائق شفاف . بل إن النزعة التسجيلية تجعلك لاتشعر لحظة واحدة خلال الفيلم أنك تشاهد ممثلين يؤدون أدوارهم ،فليس هناك ولو ظل شبحى واحد لأى تنميط فى الآداء ،خاصة أن الكاميرا لا تجعلك تشعر بوجودها وكأنها كانت «هناك» تعيش نفس المشاعر والأحاسيس.

الفيلم عند ماليك يوقظك لترى العالم بوعى كامل وكأنك تراه للمرة الأولى على حقيقته

وقد يبدو الفيلم- وأسلوب ماليك كله- أقرب إلى النزعة الانتقائية ،لكنها **انتقائية جمالية تضيف إلي فن السينما كل مصادر التعبير التى ورثها عن الوسائط الفنية الأخرى ،والوعى الجمالى والسياسى للفنان هو ما يجعله قادراً على الاختيار من بين هذه العناصر** ،ولقد اختار تيرانس ماليك فى**«الخيط الأحمر الرفيع»** أن يحافظ على كل هذه المصادر معا تعبيرا يجمع بين العبثية والنظام فى آن واحد، ووسيلة نكاد نرى من خلالها عشرات الدلالات العميقة التى لم يصرح الفيلم بها، وهى الانتقائية الواعية التى تجعل أحد الرواة جندياً يموت خلال أحداث الفيلم، وفى تناقض كامل مع تقاليد السينما الأمريكية ، لأنه إذا كان هناك راو فإنه يقص عليك الماضى الذى عاشه، لكن الراوى فى«الخيط الأحمر الرفيع» يجعلك تعيش معه الحاضر، فى حياته وموته، لأن الفيلم لا يدور حول معركة حربية بطولية دارت منذ أكثر من نصف قرن ، لكنه فى الحقيقة يدور «هنا والآن» ،وفى فيلم شديد الذاتية ،يتحدث عنى ،وعنك ،وعن كل الوجود.





شيلنى وأشيلك فى انتخابات الصحفيين

أذهلت النتائج التى أسفرت عنها الانتخابات الأخيرة لنقابة الصحفيين المراقبين ، وأربكت المحللين ، وعجز الجميع حتى الآن عن فهم مغزاها أو تفسير معناها ، لأن المعنى فى بطن الشاعر الذى هو الحكومة ، التى تضع كل شئ فى بطنها من الحريات العامة ، إلى الانتخابات النقابية والعامة ، وتتبع سياسة " شمولوديمقراطية" - تجمع بين الشمولية والديمقراطية - هى المسئولة عن التشوه السياسى والنقابى الذى نعيش فى ظله ، ومن ثماره المره ، النتائج التى أسفرت عنها انتخابات الصحفيين ، وحار فى تفسيرها الفلاسفة والفلافسة!

وأول مايثير الدهشة هو أن أحزاب المعارضة قد فازت بتسعة من مقاعد مجلس النقابة الاثنى عشر ، ضمت وجوها حزبية معروفة من بينها رؤساء تحرير حاليين وسابقين لصحف معارضة ، وشخصيات عرفت بطابعها السياسى المحض أكثر مما عرفت بنشاطها النقابى أو المهنى ، وكتل تجمع بين الناصريين والإسلاميين فضلاً عن ممثلين للوفد والماركسيين المستقلين والتجمع ، وهو ماكان يمكن تفسيره بأن أحزاب المعارضة ،(والتيار غير الحكومى يشكل الأغلبية بين الصحفيين ، وكان يمكن معه اعتماد الوصف الذى أطلقه رئيس تحرير" الوفد" - الذى فاز بعضوية المجلس - بأنه بمثابة حكومة ائتلافية ، مع اضافة هامة ، وضرورية تجعلها " حكومة ائتلاف المعارضة" وهي اضافة لم يحل بين رئيس تحرير الوفد ، وبين اضافتها ، سوى شئ بسيط ولكنه أساسى، هو أن مرشح هذه المعارضة - على الصعيد السياسى والنقابى - " جلال عارف" لم يفز فى هذه الانتخابات بموقع النقيب بل فاز به مرشح الحكومة " ابراهيم نافع".

وهكذا أسفرت الانتخابات عن نتيجة يستحيل أن يصدق انسان عاقل أنها يمكن أن تصدر عن جماعة واحدة ، أو أن تعبر عن اختيارات سياسية واضحة : خسر " جلال عارف" موقع النقيب وفاز التيار الذى يمثله بأغلبية مقاعد المجلس .. وفاز " ابراهيم نافع بموقع النقيب وخسر فى انتخابات المجلس ، ، وتشكلت أعجب حكومة ائتلافية فى التاريخ .. فهى تتكون من ائتلاف معارض يشكل الأغلبية ، يرأسه قطب حكومى لايمثل فى هذا الائتلاف سوى الأقلية!

ومن بين العجائب الأخرى التى جاءت بها الانتخابات فوز بعض الذين عرف عنهم أنهم من صقور رفض التطبيع فى الوقت الذى فاز فيه بعض الذين يتهمون بأنهم من أنصار التطبيع ، على الرغم من الحملات المكثفة التى دعت لعدم انتخابهم لهذا السبب ، وفاز فيه آخرون ممن لايعرف لهم أحد موقفاً واضحاً ضد التطبيع ، على الرغم من أن عضويتهم بالمجلس تعود لسنوات طويلة ، وحصل هؤلاء وأولئك على أصوات متقاربة ، وهو مايعنى أن الناخب الذى أعطى صوته لصقور التطبيع ، هو الذى أعطى الصوت نفسه للمتهمين بالتطبيع!.

وقد يكون مضحكاً أن تتشكل حكومة ائتلافية فى نقابة الصحفيين ، مع أنها نقابة وليست حكومة ، أما الحكومة نفسها فهى تتصرف بمنطق لايعترف عملياً بالتعددية الحزبية ، وتسفر الانتخابات العامة التى تجريها دائما عن نتيجة واحدة : أغلبية كاسحة للحزب الحاكم .. وأقلية كسيحة لأحزاب المعارضة .. أما الأكثر مدعاة للضحك ، وللقلق ، فهو أن الأحزاب السياسية لم يعد أمامها وسيلة ، للهروب من الحصار الذى تفرضه عليها الحكومة ، إلا بخوض معارك الانتخابات النقابية ، التى تتميز بدرجة من النزاهة ، وتخلو عادة من التدخل الادارى المباشر والفظ ، وبذلك تتحول النقابات إلى أحزاب ، بينما تتحول الأحزاب إلى مقاه .. ويفسد الاثنان!

والحقيقة أن النتائج التى أسفرت عنها انتخابات الصحفيين هى نموذج لحالة التشوه السياسى والنقابى الذى نعيش فى ، وهى نتائج ليس لها سوى دلالة سياسية واحدة ، هى أن الحكومة تصر على الهيمنة على كل شحة فى البلاد ، وعلى إدماج كل منظمات المجتمع المدنى بما فى ذلك الأحزاب والنقابات فى ذاتها الشريفة .. وماكان يعنيها من انتخابات الصحفيين هو الحصول على منصب النقيب ، وقد حصلت عليه بعد أن دفعت ثمنا له ١٣ر٥ مليون جنيه فى صورة خدمات وعلاوات للصحفيين وفضلاً عن ذلك فقد أدرجت الحكومة بعض المرشحين المعارضين على قائمتها وساهمت فى انجاحهم ، وتحالف بعض صقور المرشحين مع بعض حمائم الحكومة وتحالفت تيارات سياسية أخرى فيما بينها لتشكل أغلبية من أقليتين وهى كلها تحالفات انتخابية لتبادل الأصوات لم تقم على أساس اتفاقيات سياسية أو برامج نقابية ، بل قامت على طريقة شيلنى وأشيلك ..

ليس لنتائج انتخابات الصحفيين سوى دلالة واحدة ، هى أن الحكومه قد استولت على النقابة التى يقوم قانونها على قاعدة أن سلطة النقيب تفوق سلطة المجلس ، ولامعنى لها إلا أن النقابة بسبب اصرار الحكومة على سياسة الهيمنة عليها ، تحتاج إلى جهد كبير ، حتى لاتدخل فى النفق المظلم الذى دخلت فيه معظم النقابات المهنية من قبل!

وربنا يستر!

صلاح عيسى

يا سلام .. أهى دى الديمقراطية واللا بلاش .. رئيس الجمهورية بتجيله نزلة برد زى المواطن العادى بالظبط !

نعم لمبارك

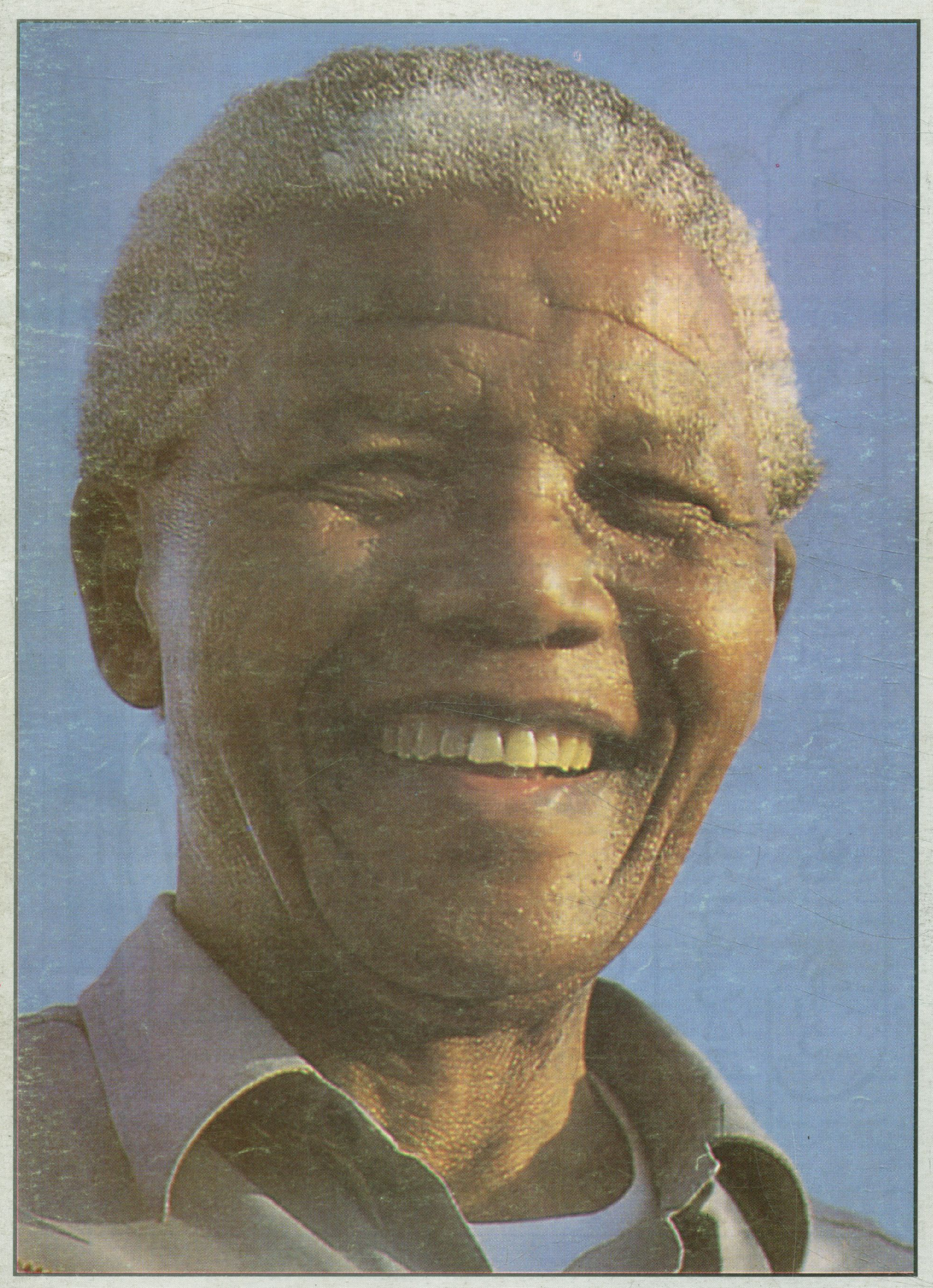
نعم

نعم

إصابة مبارك بنزلة برد

نعم لمبارك

عمرو..



نيلسون مانديلا .. ثائر من طراز فريد